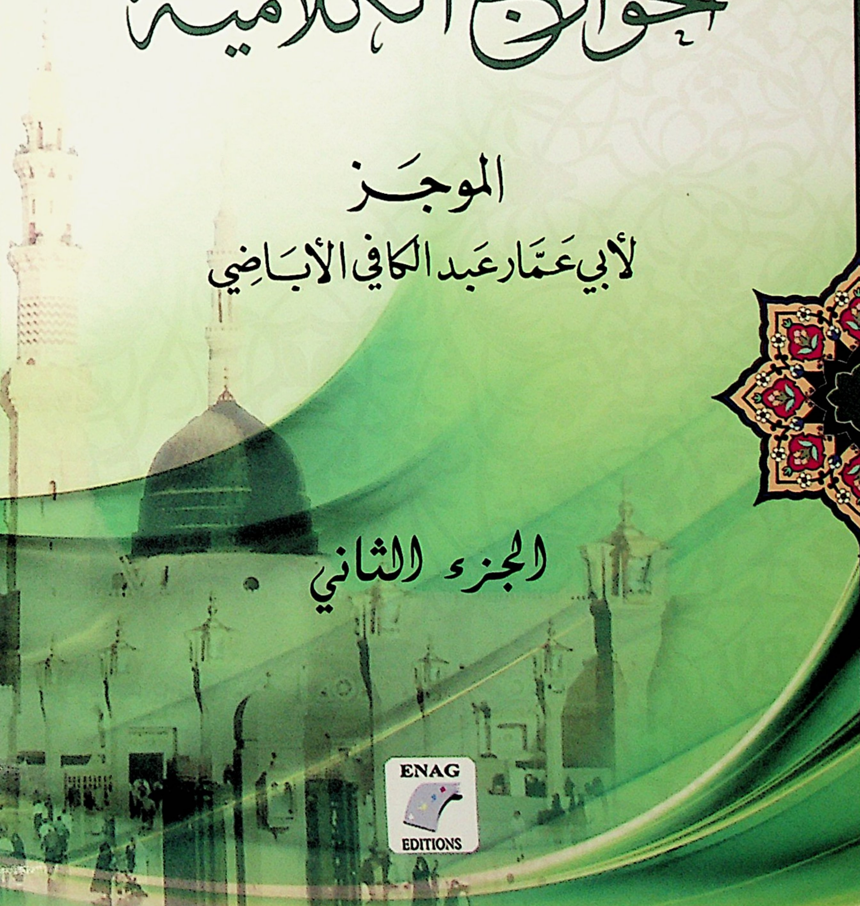
الدّكتور عمّار طالبي

آراء الخوارج الكلاميّة

الموجز

لأبي عمّار عبد الكافي الأباضي



الجزء الثاني

ENAG EDITIONS

01 02 11 / 13

الإيداع القانوني : 2013 - 2398

ردمك : 5 - 151 - 00 - 9931 - 978

الدّكتور عمّار طالبي

آراء الخوارج الكلاميّة

الموجز
لأبي عمّار عبد الكافي الأباضي

المجلّد الثّاني

صدر هذا الكتاب بدعم من وزارة الثقافة 2013
في إطار الصندوق الوطني لترقية الفنون و الآداب و تطويرها

موفم للنشر

الجزء الثاني

من كتاب :
الموجز في تحصيل السؤال ، وتلخيص
المقال ، في الرد على أهل الخلاف [1]

(١) ج : الجزء الثاني من كتاب الموجز في علم الكلام ، تأليف المرحوم : أبي عمار عبد الكافي بن أبي يعقوب التنواتي ، المتوفي بالقرن السادس الهجري ، ملك لناسخه صدقي محمد بن أيوب اليسجني ، م : سقط : هذا العنوان من هنا وسيذكر في موضعه .

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى [1] آله وصحبه وسلم تسليماً [2]

الحمد لله المقدر للاشياء على اختلاف أجناسها ، المدبر لها على ما هي به من تفاوتها ، ليس شيء منها مستغنياً بنفسه ، ولا ممتنعاً من تدبير مدبره ولا قائماً بغير تقدير الهه ، قضى كل شيء فقدره ، وصنع كل شيء فأتقنه ، فلم يذر [3] لطاعن في الحق حجة إلا أزهقها [4] ، ولا عورة إلا كشفها شد بحججه الواضحة على أعضاد الناصرين لدينه ، الذابين [5] على ما نزل به الروح الأمين من [6] وحيه على [7] رسله ، وقطع حجج المعاندين له في سلطانه ، وأبطل معاذير الجاعلين لأنفسهم من القدرة مثل الذي جعلوا له ، فلله عز وجل الحمد ، وهو المشكور على حسن معونته فيما هدى له من الصراط المستقيم [8] ، والطريقة المثلى .

---

(١) ج ، م : سقط « على » .

(٢) ج ، م : سقط تسليماً ، م : كتب بعد البسملة والتصلية ، الجزء الثاني من الكتاب : الموجز في تحصيل السؤال ، وتلخيص المقال ، في الرد على أهل الخلاف مما ألفه الشيخ أبو عمار عبد الكافي بن يعقوب رحمه الله تعالى .

(٣) م : يدر .

(٤) م : أرهقها .

(٥) ج ، د ، م : الأدبين .

(٦) م : عن .

(٧) م : إلى .

(٨) م : المقيم .

أما بعد [1] ـ على أثر ذلك أيدك الله ـ فاني لما تخلصت من أمثال [2] ما ندبتني اليه من الكلام في باب التوحيد ، والرد على أهل الإلحاد ، وفرغت [3] من سفر القول [4] في ذلك ، رأيت من [5] حسن الرأي إن شاء الله أن أشفعه [6] بأخيه ، وأثنيه بصنوه ، ليكون الكتاب بايجازه [7] واختصاره [8] وقريب مأخذه [9] كاملاً [10] في الفن الذي وضع فيه ، شاملاً للنوع الذي هو منه ، في ذكر أقاويل المخالفين من أهل [11] القبلة ، والرد عليهم في خلافهم ، وتبيين وجه الحق في كل ذلك من
119 غيره بشواهده / وأعلامه ، بمبلغ العلم ، ومنتهى الفهم ، مقتفياً لآثار السلف ، متبعاً لأعلام الخلف رحمة الله عليهم ، غير مبتدع لغير[12] ما قالوا ولا مستنبط في غير الذي أصلوا ، ورأيت أن أبدأ[13] من ذلك بالقول في القدر[14] وفي اثباته ، لعظم بلية ذلك على الضعفة ، وشدة مؤنته على العامة ، ولتشغيب أهله على الناس ، ولأنه أصل عظيم من أصول دين الله ، الذي لا يقوم إلا به ، بعد أن أذكر مقدمات في ترتيب المعاني ، وتفصيل المباني ، تكون[15] تنبيهاً للمستفيد إذا سأل ، وتثبيتاً

---

(١) د : سقط « بعد » .
(٢) م : سقط « من أمثال » .
(٣) ج ، م : ففرغت .
(٤) ج : السفر الأول .
(٥) د : في .
(٦) م : اتبعه .
(٧) م : باجازه .
(٨) ج ، د : واقتصاره .
(٩) د : أخذه ، م : ماحده .
(١٠) د : كلاماً .
(١١) م : سقط « أهل » .
(١٢) د : بغير .
(١٣) د : نبدأ .
(١٤) ج ، م : بالقدر .
(١٥) م : يكون .

للمفيد إذا أجاب ، والله أسأل حسن المعونة [1] وجزيل المثوبة ، واليه أرغب أن يجعل ما نويته من ذلك لوجهه خالصاً ، ولما عنده طالباً ، فأول ذلك :

باب في النظر :

والنظر يجري بين المتكلمين على سبعة قوانين ، وثلاثة توابع :

القانون الأول ، السؤال ، والثاني : الجواب ، والثالث : العلة ، والرابع : الدليل ، والخامس : قلب السؤال ، والسادس : طرد العلة في المعلول [2] ، والسابع : برهان الخلف .

والتوابع : المعارضة ، والالزام ، والتسليم [3] .

فالسؤال هو الاستخبار . والجواب : مقابلة [4] استحقاق السؤال وكيفيته بالاخبار ، والعلة : ما يوجد بوجوده وجود المعلول [5] ، وبعدمه عدم المعلول . والدليل : ما يثبت الدعوى عنده [6] ، وقلب السؤال أن يجيب المجيب ولم يقنع السائل فيقلب المجيب عليه السؤال . وطرد العلة في المعلول أن يجعل المجيب في جوابه علة يعلق كلامه بها ، والسائل يعلم أن للمجيب مذهباً ، ويقول فيه بغير هذه العلة ، فيطالبه فيه بطرد علته في كل المعلول . وبرهان الخلف : أن يأتي المجيب بدليل ، فلا يسلم السائل ، ويقول في كل دليل يأتي به المجيب : ما دلك على ذلك ؟ حتى يخرج به المجيب إلى أحد أمرين : أما إلى شاهد العيان ، أو إلى شاهد القياس ، مما يقر به السائل [7] ، مثال ذلك : أن يسأل دليلاً على حدوث الجسم

---

(١) ج : المعونة وحسنها .

(٢) د : سقط « في المعلول » .

(٣) ج : السليم .

(٤) ج : مقابله .

(٥) د : ما بوجوده وجود المعلول .

(٦) د : عندهم .

(٧) م : تكرر « مما يقربه السائل » .

ويجاب كونه غير سابق للحادث . ما [1] دل على أنه غير سابق [2] للحادث وجوده [3] غير عار من الحادث [4] ما دل على أنه غير عار من الحادث [5] بطلان التوهم له [6]
١٢٠٠ / بغير حادث ، ثم يسأل فيقول : ما دل على حدوث الحادث ، تعاقبه وتضاده ، ما دل [7] على تعاقبه وتضاده ، بطلان الوصف له ، وما في بطلان الوصف له [8] تناقض القول وتكاذبه .

والمعارضة : مطالبة السائل [9] للمسئول [10] بازالة علته لعلة أخرى ، وذلك أن يجيب المجيب جواباً ، ويعطي فيه علة ، فيقول السائل [11] ما أنكرت أن يكون لجهة كذا وكذا ؟ فيعتل بعلة غير علته ، أو يقول له : ما الفرق بينك وبين من يقول : كذا وكذا لشيء لا يجيب به المجيب .

والإلزام : ضرب من المعارضة ، وذلك أن يوجب [12] المجيب حكماً في شيء دون شيء فيقول السائل ، يلزمك أن توجب [13] هذا الحكم فيما هو دون ما قلت ، أو فيما هو فوقه ، والا فما الفرق ؟ فيلزمه أن يأتي بالفرق أو يسلم .

والتسليم واجب من النصفة والعقل إذا علم السائل ان الكلام بلغ [14] إلى النهاية

---

(١) د : مما .
(٢) م : سابقاً .
(٣) د : وجوه .
(٤) (٥) د : الحوادث .
(٦) م : به .
(٧) د : ما تدل .
(٨) د : سقط « وما في بطلان الوصف له » .
(٩) ج ، سقط « السائل » .
(١٠) م : للمسول .
(١١) ج : سقط « السائل » .
(١٢) ج : ينصب .
(١٣) م : يوجب .
(١٤) د ، م : إذا بلغ .

وما بقي له زيادة ، فقد لاح الحق فيجب ألا يعانته [1] بغير حجة ويسلم .

والسؤال سؤالان ، سؤال تفويض ، وسؤال حجر ، فسؤال الحجر [2] أن يقول السائل : أخبرني عن الجسم أمحدث هو أم قديم ؟ فلا يجيب [3] إلا بأحد أمرين [4] على عبارة السائل ، وسؤال التفويض [5] أن يقول [6] السائل : ما دلك على حدوث الجسم ، فيجيب بالذي يجيب على ما تهيأ له من الدليل .

والسؤال كله تسعة أنواع أولها [7] : هل هو ، وما هو ، وكم هو ، وأي هو ، وكيف هو ، وأين هو ، ومتى هو ، ولم هو ، ومن هو ، ولكل سؤال جواب خاص ، لا يشبه الآخر .

والسؤال يسقط من خمسة أوجه [8] : من تناقض ، واضطراب [9] واثبات ، ودخول سؤال [10] تحت المحال ، وجمع بين [11] سؤالين [12] . فالمتناقض [13] : أخبرني عن الجسم إذ لا ينفك عن [14] العرض ، هل يكون بغير عرض ؟ والمضطرب [15] أخبرني عن العرض ولم [16] كان حركة فيجعل الأعم في الأخص .

---

(١) ج : أن لا يعتبه ، م : الا يعتنه .
(٢) د : حجر .
(٣) م : يجب .
(٤) د : الأمرين .
(٥) د : تفويض .
(٦) د : تكرر « أن يقول » مرتين .
(٧) ج : سقط « أولها » .
(٨) ج ، م : أشياء .
(٩) د : واضراب .
(١٠) د : السؤال .
(١١) م : سقط « بين » .
(١٢) د : السؤالين .
(١٣) ج ، م : والمتناقض .
(١٤) ج ، م : من .
(١٥) ج : والمضرب .
(١٦) ج ، م : « لم » بدون واو العطف .

والاثبات : أخبرني عن لون الحركة وما هو ؟ والمجيب لا [1] يثبت رؤية الحركة ، ومثل ذلك ، وما الدليل على حدوث الجسم ، فيجاب له ، ثم يكرر فيقول : ما الدليل على ابطال [2] قدم الجسم [3] ؟ والرابع : أن يدخل سؤالاً [4] تحت المحال فيقول [5] : هل يقدر الله على [6] أن يجعل الإنسان حياً ميتاً ، أو صامتاً ناطقاً ، في حال واحدة ؟ وهل [7] يقدر على [8] أن يكون على صفات [9] الخلق ؟ تعالى الله [10]
١٢١ عن ذلك . فهذا ومثله من السؤال الساقط ، وهذا / المعنى أولى بالسؤال الساقط من سؤال التكرار ، والله أعلم .

والجمع : أن يسأل سؤالين مختلفين في دفعة واحدة ، فيطلب بهما [11] جواباً واحداً ودليلاً واحداً ، وذلك الذي يطلب [12] فيهما مختلف غير متفق ، فيبطل سؤاله لذلك ويسقط .

في الهيئات :

ماهية الشيء ، ماهية الموجود ، ماهيئة [13] المعدوم ، ماهية القديم ، ماهية

---

(١) م : المجيب الا .

(٢) ج : سقط « إبطال » .

(٣) د : سقط « ما لدليل على حدوث الجسم فيجاب له ، ثم يكرر فيقول : ما الدليل على ابطال قدم الجسم » .

(٤) د : السؤال .

(٥) د : فيقال .

(٦) ج ، م : سقط « على » .

(٧) د : أو .

(٨) ج ، م : سقط « على » .

(٩) د : صفة .

(١٠) د ، م : سقط اسم الجلالة .

(١١) د ، م : فيهما .

(١٢) م : سقط جواباً واحداً ودليلاً واحداً وذلك الذي يطلب وكتب على الهامش مصححاً .

(١٣) د ، م : ماهية ـ والهيئة : صورة الشيء وشكله ، وحاله ، ومفهوم الهيئة يقرب من مفهوم =

الحادث ، ماهية المخلوق ، ماهية الباقي ، ماهية الفاني ، ماهية المعاد ، ماهية الجسم ، ماهية العرض .

أما [1] هية الشيء ، فالمخبر عنه ، وأما هية الموجود فالحاضر ، وقد يسمى الآتي موجوداً توسعاً ، وأما [2] هية المعدوم فالغائب عن الوجود ، وأما[3] هية القديم ، فالذي لا أول لوجوده ، وهيئة [4] الحادث [5] ما لوجوده أول وآخر : هيئة القديم ما وجد لا بعد أن لم يوجد ، وهيئة الحادث ما وجد بعد أن لم يوجد [6] ، وآخر[7] : هيئة[8] القديم ما وجد لا بعد عدم ، وهيئة [9] الحادث[10] : ما وجد بعد عدم ، وبعض الأجوبة من بعض .

أما هيئة[11] المخلوق : فالمقدر [12] المصنوع ، آخر : هية المخلوق : الخارج من العدم إلى الوجود . أما هية الباقي : فما وجد بعد وجود [13] ، أما هية [14] الفاني :

= العرض ، إلا ان العرض إذا كان ثابتاً قاراً سمي هيئة ، (كشاف اصطلاحات الفنون ج ٢ ص ١٥٣١ ، ١٢٥٥) وجميع ما ورد في هذا النص على شكل « ماهية » فهو في الحقيقة « ماهيئة » إلا ان الناسخ قلب الهمزة ياء وأدغم الياء في الياء .

(١) د : وأما ، وكتب على الهامش : الصوات « فأما » ، بالفاء أو بدونها ودون الواو .

(٢) د : أما .

(٣) د : أما .

(٤) ج : « وأماهية » ، م : وهية .

(٥) م : الحديث .

(٦) ج ، م : سقط « آخر هيئة القديم ما وجد لا بعد ان لم يوجد ، وهية الحادث ما وجد بعد أن لم وجد » .

(٧) د ، م : سقط « و » .

(٨) ج ، م : ماهية .

(٩) ج ، م : هية .

(١٠) ج ، م : الحديث .

(١١) ج : هئة .

(١٢) د : فالمقدور .

(١٣) م : وجوداً .

(١٤) ج : هية .

فما [1] عدم بعد وجود ، ويسمى الصائر [2] إلى الفناء ، فانياً توسعاً وبلاغة ، أما هية المعاد : فما وجد بعد وجود وبعد عدم . وأما [3] هيئة [4] الجسم فما [5] كان مؤتلف الأجزاء ، وأما هية العرض : فالعارض في الجسم ، الطارئ عليه ، سمي عرضاً لقلة مكثه في الجسم .

في الفيئات :

مافئة [6] الاستطاعة ؟ مافئة [7] الزمانة ؟ مافئة [8] العجز ؟ مافئة [9] الحركة ؟ مافئة [10] النقلة ؟ مافئة [11] السكون ؟ مافئة [12] اللبث [13] ؟ مافئة [14] الحلول ؟ مافئة [15] الغير ؟ مافئة [16] الخلاف ؟ مافئة [17] الضد ؟

أما [18] فئة [19] الاستطاعة : ما به يوجد الفعل ، وأما فئة [20] الزمانة : فما به يعدم

---

(١) د : ما .

(٢) ج ، م : الصابر .

(٣) م : أما .

(٤) د ، م : هية .

(٥) د : ما .

(٦) (٧) ج ، د : مافئة .

(٨) ج : مافئة .

(٩) ج ، د : مافية .

(١٠) ج : مافية .

(١١) ج : مافية .

(١٢) ج ، د : مافية .

(١٣) ج : اللبت .

(١٤) (١٥) (١٦) (١٧) ج ، د : مافية .

(١٨) م : ما .

(١٩) د : فية .

(٢٠) د ، م : فية .

الفعل ، وأما فئة [1] العجز : فالمانع من الفعل ، وأما فئة [2] الحركة : فما لا يتكون منه جزآن في مكان واحد ، وأما فئة [3] النقلة : فما به يصير من مكان إلى مكان ، وأما فئة [4] السكون : فما يتكون منه جزآن في مكان واحد ، وأما فئة [5] اللبث : فكونه [6] حالين في مكان واحد ، وأما فئة الحلول[7] فكون [8] شيء ، في شيء دون

١٢٢ غيره ، وأما [9] فئة الغير / فهو ما كان متغايراً [10] مع شيء كانت صفة أو لم تكن [11] ، وأما فئة الخلاف : فما [12] كان بصفة تخالف [13] صفة الآخر ، وأما فئة الضد فما [14] : كان منافراً لشيء ، متنافياً معه .

في الكيفيات [15] :

ما كيفية الحدوث ؟ ما كيفية الخلق ؟ ما كيفية الفعل ؟ ما كيفية الكسب ؟ ما كيفية القصد ؟ ما كيفية الاختيار [16] ؟ ما كيفية الجبر [17] ؟ ما كيفية الاضطرار ؟

---

(١) د : فية .

(٢) (٣) (٤) (٥) د : فية .

(٦) ج ، د : فية .

(٧) د : فحلوله .

(٨) د : فيكون .

(٩) د : أما .

(١٠) ج ، م : متغاير .

(١١) ج : يكن .

(١٢) د : ما .

(١٣) م : يخالف .

(١٤) د : ما .

(١٥) والفئة : الحالة من الرجوع عن الشيء الذي يكون قد لابسه الإنسان ، والفيئة : الحين يقال : جاء بعد فيئة ، والفئة الطائفة (لسان العرب) .
الكيف : هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته ، ونوع من أنواع العرض . (كشاف اصطلاحات الفنون ج ٢ ص ١٢٥٥) .

(١٦) ج : الاختبار .

(١٧) د : الخبر .

ما كيفية الاكراه ؟ ما كيفية الطبع ؟ .

أما[1] كيفية الحدوث : فكون[2] ما لم يكن قبل الكون . وأما كيفية الخلق : فالانشاء[3] والاختراع ، آخر : أما[4] كيفية الخلق : فالاخراج[5] من العدم إلى الوجود ، وأما كيفية الفعل : فما وقع عن ارادة ، وأما كيفية الكسب : فما جاء عن روية النفس ، وأما كيفية القصد : فالارادة للفعل دون غيره ، وأما كيفية الاختيار : فما اختير من الفعل المفعول دون[6] المتروك ، وأما كيفية الجبر : فما فعل بالشيء من غير ارادته ، وأما كيفية الاضطرار : فما اضطر اليه وأكره عليه ، والاكراه مثله ، وأما كيفية الطبع : فما طبع عليه ، ولا يزايله ، والجبل مثله .

في العينيات[7] :

ما عين التوحيد ؟ ما عين الشرك ؟ ما عين الإيمان ؟ ما عين الكفر ؟ ما عين المعصية ؟ ما عين الطاعة ؟ ما عين الإسلام ؟ ما عين النفاق ؟ ما عين الكبيرة ؟ ما عين الصغيرة ؟ ما عين العبادة ؟ .

أما عين التوحيد : فالافراد للقديم من صفات[8] المحدث . وأما عين الشرك .

---

(١) م : فأما .

(٢) م : فيكون .

(٣) د ، م : الانشا .

(٤) ج ، د : سقط « أما » .

(٥) د : « فالخروج ، وكتب في الهامش : الصواب اسقاطها ، ويقصد اسقاط الفاء لعدم وجود « أما » قبل ذلك ، ج : الاخراج » .

(٦) د ، م : عن .

(٧) العين : يستعمل في مقابل المعنى ، فالعين ما قام بنفسه سواء كان جوهراً أو جسماً ، أما المعنى فما قام بالغير مثل الأعراض ، وهذا في اصطلاح المتكلمين والنحاة ، ويطلق العين على ما يدرك بالحواس ، والمعنى ما لا يدرك بالحواس ، ويطلق على الوجود الخارجي في مقابل الوجود الذهني ، وفي مقابل الغير ، ويطلق أيضاً على الماهية . (كشاف اصطلاحات الفنون ج ٢ ص ١٠٧٣-١٠٧٤) .

(٨) د ، م : صفة .

فالتسوية بين الخالق والمخلوق . وأما عين الإيمان : فما وجب عليه من الله الثواب وأما عين الكفر : فما [1] وجب عليه من الله العقاب . وأما عين الطاعة : فما وقع من الفعل عن أمر . وأما عين المعصية : فما وقع من الفعل عن نهي . وأمـا عين الإسلام : فاسلام [2] الأمر والوجه والنفس إلى الله ، آخر : الإسلام هو الاستسلام لأمره . وأما عين النفاق : فخلف [3] الوعد لله [4] . وأما عين الكبيرة : فما توعد الله عليه . وأما عين الصغيرة : فمعصية جاء من الله فيها لفاعلها [5] استثناء . وعين العبادة : كل فعل فيه التقرب إلى المعبود .

في الكليات [6] :

كل توحيد إيمان ، وليس كل إيمان توحيداً [7] ، كل توحيد طاعة ، وليس
١٢٣ كل طاعة توحيداً [8] ، / كل طاعة إيمان ، وكل إيمان طاعة ، كل إيمان إسلام ، وكل إسلام إيمان ، كل عبادة طاعة ، وليست [9] كل طاعة عبادة [10] ، كل عبادة تقرب ، وليس كل تقرب عبادة ، كل ملة دين ، وليس كل دين ملة ، كل دين شريعة ، وكل شريعة دين ، وقد قالوا : دين الأنبياء واحد ، وشرائعهم

---

(١) د : ما .
(٢) د : فاستسلام .
(٣) ج ، فحلف .
(٤) م : بيه .
(٥) م : فاعلها .
(٦) جمع كلية وتطلق على الكليات الخمس ، وهنا تطلق على قضية كلية حكم فيها على جميع أفراد الموضوع (كشاف اصطلاحات الفنون ج ٢ ص ١٢٦٤) .
(٧) كذا في الأصول الثلاثة والصواب « توحيداً » .
(٨) د : توحيد .
(٩) د : وليس .
(١٠) م : عبادة طاعة .

شتى ، والله أعلم[١] . كل شرك كفر ، وليس كل كفر شركاً[٢] ، كل شرك معصية وليست[٣] كل معصية شركاً ، كل كفر معصية ، وليست كل معصية كفراً[٤] كل كفر كبيرة[٥] ، وكل كبيرة[٦] كفر ، كل نفاق خلف ، وكل خلف نفاق ، وكل[٧] نفاق كفر ، وليس كل كفر نفاقاً[٨] ، كل نفاق معصية ، وليست كل معصية نفاقاً .

في المائيات[٩] :

مائية[١٠] الاسم ، مائية[١١] المسمى ، مائية[١٢] الصفة ، مائية[١٣] الموصوف ، مائية[١٤] التسمية ، مائية[١٥] الوصف .

أما مائية[١٦] الاسم : فما به عرف الشيء من غيره ، وأما مائية[١٧] الصفة : فما به بان الشيء من غيره ، وأما مائية[١٨] المسمى : فالمستوجب[١٩] للاسم ، وأما مائية الموصوف[٢٠] : فالمستحق للصفة المتصف بها ، وأما مائية[٢١] التسمية : فالاخبار عن اسم الشيء ، وأما مائية[٢٢] الوصف : فالإبانة عن صفة الشيء .

---

(١) د : سقط « والله أعلم » .
(٢) ج ، م : شرك .
(٣) د : وليس .
(٤) م : كفر .
(٥) (٦) ج : كبير .
(٧) ج : كل .
(٨) د ، م : نفاق .
(٩) المائية : هي الماهية لأن الهمزة قلبت هاء ، وهي : ما به الشيء هو هو (الجرجاني التعريفات ، كشاف اصطلاحات الفنون ج ٢ ص ١٣١٣ . المعجم الفلسفي ، يوسف كرم وجماعة ص ١٤٨) .
(١٠) (١١) (١٢) (١٣) د : مامية ، م : مايية .
(١٤) (١٥) د : مامية ، م : مايية .
(١٦) (١٧) (١٨) د : امامية ، م : مايية .
(١٩) ج : فالمسوجبا .
(٢٠) (٢١) (٢٢) د : امامية ، مايية .

في الجهات [1] :

جهات [2] المحدث : الحاجة إلى محدث [3] يحدثه [4] ، والعجز عن احداث نفسه ، وليس بممتنع [5] من التصرف . جهات [6] الجسم : الطول مع العرض ، جهة الجسم : التحيز ، جهة الجسم [7] : احتمال البقا [8] جهة الجسم : قبول الأعراض ، وجهات التحيز : يمنة ، ويسرة ، وفوق ، وتحت [9] ، وخلف ، وتجاه .

آخر : جهة الجسم : اللون لدرك البصر ، والطعم لدرك الذوق ، والرائحة لدرك الشم ، والمجسة [10] لدرك اللمس ، وجهة العرض : الحاجة إلى الجسم ، جهة العرض : لزوم الفناء [11]، جهة العرض : غير مشاهد بالعيان ، جهة العرض : مخالفة الجسم ، جهة العرض : صفة للجسم . وجهة الفعل : الاختيار ، جهة الفعل : الحسن والقبيح ، جهة الفعل : الطاعة والمعصية ، جهة الفعل : وجوب

---

(١) م : سقط « في الجهات » ـ : الجهة : انحاء الشيء التي يدور عليها ، وصفاته التي يتصف بها ، سواء ان كانت ذاتية ، أو عرضية ، وذلك كجهات الفعل من الحسن والقبح ، والذم والمدح ، والطاعة والمعصية ، ولا يقصد من الجهة هنا المعنى المنطقي وهو ما يتقدم على القضية ، مما يشير إلى الوجوب أو الامتناع أو الإمكان .

(٢) م : في جهات .

(٣) ج ، م : المحدث .

(٤) ج ، م : سقط « يحدثه » .

(٥) ج : يمتنع .

(٦) د : جهة .

(٧) م : سقط الجسم .

(٨) كذا في الأصول الثلاثة .

(٩) د : أسفل .

(١٠) الجس : اللمس باليد ، والمجسة : ممسة ما تمس ، والمجسة أيضاً : الموضع الذي تقع عليه يد اللامس إذا مسه وجس الشخص بعينيه : أحد النظر إلى الشيء ليستبينه (لسان العرب) .

(١١) كذا في الأصول الثلاثة .

المدح والذم ، جهة الفعل : مخالفة الفاعل [1] ، وكل جهة للعرض فهي جهة للفعل ، وكل جهة للمحدث فهي جهة للجسم ، والعرض جميعاً [2] .

في المعنيات [3] :

في معنى متحرك إثبات معنى ثان ، غير المتحرك ، وهو الحركة ، وفي معنى
١٢٤ ساكن اثبات / معنى ثان غير الساكن ، وهو السكون ، وفي معنى مفارق إثبات معنى ثان وهو الافتراق ، وفي معنى مجامع إثبات معنى ثان وهو الاجتماع ، وفي معنى مستطيع إثبات معنى ثان غير المستطيع [4] وهو الاستطاعة ، وفي معنى زمن [5] إثبات معنى ثان وهو الزمانة [6] وفي معنى فاعل إثبات معنى ثان وهو الفعل ، وإلا فهشامية [7] ولا فائدة للقول ، وليس هنالك معنى زائد [8] على ما

---

(١) ج : سقط « الفاعل » .

(٢) ج : معاً .

(٣) د : « المعانيات » ـ والمعنى ـ الصورة الذهنية في مقابل الوجود الخارجي (كشاف اصطلاحات الفنون ج ٢ ص ١٠٨٤ – ١٠٨٥) . المعجم الفلسفي ص ١٦١) .

(٤) ج : سقط « غير المستطيع » .

(٥) ج ، م : زمن .

(٦) د : الزمانية .

(٧) د : كتب على الهامش : (قوله : والا فهشامية) الظاهر والله أعلم انه نسبة إلى هشام ابن سالم المعتزلي أي وان لم نقل : ان الاستطاعة مثلاً معنى أي وصف زائد على المستطيع بل هي بعض المستطيع كما هو مذهب هشام المذكور وضرار بن عمر « و » كما في المواقف في المسألة هشامية أي مجرية على قول هشام المذكور ؛ فالاستطاعة على الضرب مثلاً عبارة عن اليد السليمة ، وان المشي عبارة عن الرجل السليمة ، وقوله : ولا فائدة للقول أي لا فائدة في القول بالاستطاعة حيث جعلناها نفس المستطيع ، ولم نثبت لها معنى زائداً على الذات ، فذكرها حينئذ عبث ، والمعلق جعل هشام ابن سالم الجواليقي معتزلياً والواقع انه شيعي يقول بأن الاستطاعة جسم ، وانها بعض المستطيع تبعاً لمذهبه في التجسيم (مقالات الإسلاميين للأشعري ج ١ ص ٤٣) .

(٨) م : زايداً .

قلنا [1] والا فعمرية [2] ولا تحصيل للقول .

في الحقيقات [3] :

ما حقيقة العلم ؟ ما حقيقة الجهل ؟ ما حقيقة الشك ؟ ما حقيقة الظن ؟ ما حقيقة الفهم ؟ ما حقيقة التقليد ؟ ما حقيقة البرهان ؟ ما حقيقة الحجة ؟ ما حقيقة الشبهة ؟ ما حقيقة الاستحسان ؟ ما حقيقة المعقول ؟ ما حقيقة النظر ؟ ما حقيقة القياس ؟ ما حقيقة الجدل ؟ ما حقيقة الاجتهاد [4] ؟ .

أما حقيقة العلم : فتبين [5] الشيء على ما هو به ، وحقيقة الجهل : ألا يستبان [6] الشيء [7] على ما هو به ، آخر : حقيقة العلم : درك الشيء [8] على ما هو به ، وحقيقة الجهل : ألا يدرك الشيء [9] على ما هو به . آخر : حقيقة العلم : اعتقاد الشيء على ما هو به ، وحقيقة الجهل : اعتقاد الشيء على خلاف ما هو به [10] ، أما حقيقة

---

(١) د : تعليق على الهامش : (قوله : ليس هنالك معنى زائد على ما قلنا يعني : ان ليس للاستطاعة معنى زائد غير الذي قلناه من كونها معنى زائد « ا » على الذات ، كما هو مذهبنا ومذهب الأشاعرة ، أو بعض الذات كما هو مذهب هشام ، والا أي وان لم نقل ان الاستطاعة وصف زائد أو بعض الذات ، فالمسألة معمرية) .

(٢) د : لعلها معتمرية أي منسوب إلى بشر بن المعتمر القائل بأن الاستطاعة والقدرة ليست وصف « ا » وجود بـ « ا » زائداً على الذات بل هو عبارة عن سلامة البنية ، عن الآفات فحسب ، فجعلها صفة عدمية وقال من أثبتها صفة زائد « ة » على الذات فعليه البرهان واختار الفخر في المحصل قوله كما يفيده السيد على المواقف) .

(٣) د ، م : في الحقيقات . وحقيقة الشيء هي خصوصية وجوده الذي يثبت له (النجاة ، المعجم الفلسفي ص ٦٧) .

(٤) م : الاجتها .

(٥) د : فتبيين .

(٦) م : الاستبان .

(٧) جـ : شيء .

(٨) د : المعلوم .

(٩) جـ : شيء .

(١٠) د : سقط « به » .

الفهم فهو : اتفاق الشيء على الوجه الذي هو به عن نظر ، وحقيقة الفقه [1] : فالعبارة عن كل علم يتيقنه [2] العالم به عن فكر ، وأما حقيقة العقل : فآلة في القلب جعلت لضبط العلوم واعتقادها ، وأما حقيقة الشك : فهو الوقوف بين صفتي الشيء من غير ترجيح لأحداهما [3] على [4] الأخرى [5] ، وأما حقيقة الظن : فهو تغليب أحدى الصفتين على الأخرى ، وأما حقيقة التقليد : فقبول قول القائل ممن لا يؤمن عليه الخطأ ، من غير دلالة ولا حجة ، وأما حقيقة البرهان : فهو ما أثبت المعنى في النفس ، وأما حقيقة الحجة : فهو ما يقطع [6] به المناظر [7] حقيقة الشيء المنظور فيه ، وأما حقيقة الشبهة : فهو ما يتخيل للناظر أن ما نظر فيه دليل ، وهو بخلاف ذلك . وأما حقيقة الاستحسان : فهو شهوة النفس ، والميل بالهوى
١٢٥ إلى القول . وأما حقيقة المعقول : فهو ما سبق إلى / الفهم من حكم الخطاب . وأما حقيقة النظر : فهو استعمال الفكر ، في قوة الدلالة ، والقياس مثله . وأما حقيقة الجدل : فتردد الكلام بين المتناظرين . وأما حقيقة الاجتهاد : فهو الحمل [8] على النفس ما يشق عليها [9] .

باب القول في القدر
وفي اثباته [10] ، والرد على من قال بغير الحق في ذلك

اختلف الناس في القدر ، وفي اثباته على أصل قولين : فقالت المعتزلة :

---

(١) د : سقط « الفقه » ، وكتب على الهامش .
(٢) بنتقنه ، م : بتيقنه .
(٣) لأحدهما .
(٤) م : عن .
(٥) الآخر .
(٦) د : يقع .
(٧) م : للناظر .
(٨) د : الحمد ـ وكتب على الهامش : لعله : « الحفل » .
(٩) م : يوجد بياض بين « يشق » و « عليها » بمقدار سطر الا كلمتين .
(١٠) د : وفي اثبات القدر .

ان الله لم يخلق حركات المكتسبين ، ولا سكونهم [1] ولا شيئاً من أفعالهم ، وزعموا أن ذلك كله فعل العباد ، انفردوا باحداثه ، وتوحدوا بتقديره ، فليس شيء من ذلك لله بخلق ، ولا له فيه تدبير ، ولا يجرى له عليه [2] ملك ولا سلطان ، وأن جميع ذلك عندهم مضاف إلى العباد ، قد أمروا بما كان منه من طاعة ، ونهوا عما كان منه من معصية ، وثبت حمد الله لهم على طاعتهم إياه وذم الله لهم [3] على معصيتهم له ، قالوا : فلا يثبت ذم لمذموم على ما تولى خلقه غيره ، وكذلك لا يثبت حمد لمحمود على ما تولى تقديره من سواه ، قالوا : لهذه العلة : ان أعمال العباد كلها ليست لله بخلق [4] ولا له فيها ملك ، ولا يجرى له عليها سلطان ، ثم افترقوا بعد ذلك فيما بينهم في سائر أفعال العباد [5] من تدافع الرياح ، وحركات الأشجار ، واضطراب المياه ، وجريها [6] ، وسكون الجبال وغير الجبال من الأشياء الجامدات [7] وكل حركة ظهرت من خلق الله ، وسكون مما غاب عن العيان ، أو شوهد به فيما لا ذم فيه ، ولا حمد ، على ثلاث طوائف : فقالت طائفة منهم : ان ذلك كله فعل الطبائع التي ظهرت منها تلك الأشياء ، ليست لله بخلق ، ولا هي له في ملك ، ولا هي أفعال الخلق ، وهي أفعال الطبائع لا باكتساب ، قالوا بافترائهم : لأنها لو كانت فعلاً لله [8] لجاز أن يوصف بتركها ، والقدرة على ألا [9] يفعلها ، وذلك غير معقول ولا موهوم ، وكذلك قالوا : لو زعمنا أن ذلك فعل الخلق الذي ظهر ذلك عنه على معنى الكسب ، لوصفناهم بالقدرة على تركه ، ولتوهمنا كيفية / ١٢٦

(١) ج : سكوتهم .
(٢) د : عليها .
(٣) ج ، م : اياهم .
(٤) د : لله بخلق له .
(٥) د : تعليق في الهامش « الخلق » . اعتبر المؤلف الحوادث الطبيعية عباد الله .
(٦) ج ، م : جريتها .
(٧) ج : الجامدة .
(٨) د ، م : فعل الله .
(٩) ج : أن لا .

تركهم له ، فيكون من وصف بالتحرك والسكون خارجاً منهماً [1] وذلك غير معقول . وقالت طائفة منهم في جميع ما يحدث في العالم من حركات الاضطرار ، وسكون الاضطرار ، من الذي وصفنا في مقالة اخوانهم على ما وصفناه ، أن ذلك كله أفعال وأحداث ليس لها فاعل ولا محدث ، فجوز هؤلاء أن يقال : فعل لا فاعل له ، وحدث لا محدث له ، واعتلوا في نفيهم خلق الله عنها ، ونفي اكتساب الخلق فيها ، بمثل [2] علة اخوانهم المتقدمين ، وأبوا أن يقولوا : بمثل مقالتهم ، أنها فعل الطبائع ، وقالوا : ان الطبائع لا توصف بالقدرة على هذه الأفعال ، ولا على تركها ، والفاعل لا يكون موصوفاً بالفعل إلا وهو موصوف بالقدرة على ذلك الفعل وعلى [3] تركه . وقالت الطائفة الثالثة منهم : بأن [4] ما عدا أفعال [5] المكتسبين من حركاتهم وسكونهم من جميع الأشياء الظاهرة من الخلق ، أن ذلك كله فعل [6] الله ، وخلقه [7] إذ ليس لأحد من الخلق فيه اختيار ، ولا قصد ولا روية ، قالوا : وإنما نفينا عن الله خلق أفعال العباد ، لما وجدنا فيها من اكتساب الفاعلين ، وقصدهم إلى ما فعلوا ، ووجوب الذم عليهم [8] والمدح [9] لهم فيما أتوا ، وكل فعل ظهر عن الخلق مما ليس فيه لمن ظهر منه [10] قصد ، ولا روية ، ولا [11] يجب عليه فيه ذم [12]

---

(١) ج ، م : منها .

(٢) ج : بميل .

(٣) د : سقط « على » .

(٤) ج : سقط « ان » .

(٥) ج ، م : فعل .

(٦) د ، م : خلق .

(٧) د ، م : سقط « وخلقه » .

(٨) ج : سقط « عليهم » .

(٩) ج ، م : والحمد .

(١٠) ج ، م : عنه .

(١١) د : ولن .

(١٢) د : سقط « ذم » ، وصحح في الهامش .

ولا وجب له فيه حمد ، علمنا أنه خلق الله ، إذ ليس فيه لغيره صنع ، ولا تدبير ، وللقدرية علل غير هذه ومسائل يشبهون بها على ضعفة أصحاب المخلوق ، ويعللون بها ضعفة أصحابهم ، من أهل مذهبهم في القدر ، يكثرونها في السؤال بتقليبهم الألفاظ المختلفات على معنى واحد من معاني السؤال ، عملوها من نفس مقالتهم ليوهموا سامعيهم [1] أنها دلائل [2] على صحة مذهبهم ، وهي [3] ليست بدلائل [4] وإنما هي علل معلولة من نفس المقالة ، سوف نأتي على ذكر المقالة وكشف عوارها بعد الاخبار بمقالة أهل الحق ، واستحرار مسائلهم [5] على القدرية في نقض ما ذهبوا اليه من باطلهم ، إن شاء الله [6] ولا قوة إلا بالله .

خلق الأفعال :

قال [7] جميع الفرق من أهل القبلة : الخوارج ، والأباضية ، والشيعة ،
١٢٧ والمرجئة : ان العالم وما فيه من جوهر وعرض ، وخير وشر ، وطاعة / ومعصية ما [8] يرى من ذلك وما لا يرى ، مما كان منه وما سيكون ، وما [9] يتوهم كونه ، ان لو كان كيف كان يكون ، فهو خلق الله ، وتدبير له ، والله المقدر لجميع ذلك والمدبر له ، وهو [10] الصانع له ، والمالك ، وليس شيء منه بخارج من تدبير الله ، وتقديره ، وملكه ، وسلطانه ، وارادته ، وعلمه ، ما يضاف إلى العباد من ذلك ، وما لا يضاف إليهم ، وليس في أنه مضاف إلى العباد بأنهم قد اكتسبوه ، واختاروه ،

---

(١) ج ، م : سامعيها .
(٢) ج : دليل .
(٣) ج ، د : سقط « هي » .
(٤) ج : دليل .
(٥) ج ، م : مسايلتهم .
(٦) ج ، م : ولا حول .
(٧) د ، م : وقال .
(٨) د : وما .
(٩) د : أو .
(١٠) د : سقط « هو » وكتب مصححاً على الهامش .

وتحركوا به ، وسكنوا ، وأطاعوا به وعصوا ، ما يزيل تدبير الله عنه ، ولا [١] ما يخرجه من خلقه ، وتقديره ، وقدرته ، وسلطانه ، وعلمه ، كما أنه ليس تدبير [٢] الله لذلك ، وخلقه له ، وجعله على ما هو به من كيفيته في عينه ، بالذي يزيل عنه أن يكون كسباً للعباد ، واختياراً لهم ، وهذا الذي ذكرناه من هذا القول ، هو ما عليه جمهور الأمة ، وصدر الإسلام . ونحن سايلوا القدرية ولا حول [٣] ولا قوة إلا بالله ، فنقول لهم : حدثونا عن هذه الأفعال التي زعمتم أنها غير مخلوقة لله ، هل تخلو من أن تكون حركة أو سكوناً ؟ قالوا : لا تخلو من ذلك ، قلنا : أمحدثة هي أم غير محدثة ؟ فان قالوا : غير محدثة أبطلوا ، وان قالوا : محدثة ، قلنا : من أحدثها ؟ فان زعموا أن العباد أحدثوها ، قلنا : فالعباد هم الذين أحدثوا هذه الأفعال : من الحركات والسكون ، وجعلوها محدثة غير قديمة ، فاذا قالوا : نعم ، قلنا : فهل تدل بحدوثها على حدوث من حلت به ووصف بها ؟ فان قالوا : لا ، أبطلوا ، وصاروا إلى مذهب المبطلين من أهل الدهر ، فكان الرد عليهم جميعاً واحداً ، فان رجعوا وقالوا : أنها تدل بحدوثها على حدوث من حلت به ، ووصف بها ، قلنا : من جعلها دالة [٤] على حدوث الموصوف بها [٥] ؟ فان زعموا أن العباد تولوا ذلك منها ، قلنا : فالعباد اذن محمودون على أن جعلوا أفعالهم تدل على حدوث الأجسام وابطال قدمها ، فان هم أجابوا إلى ذلك ، قلنا : أفيجب [٦] على ذلك للعباد الحمد ، وحسن الثناء ؟ فاذا قالوا : نعم ، قلنا : فينبغي [٧] أن يكون العاصون
١٢٨ محمودين على معاصيهم ، التي هي حركاتهم وسكونهم حيث جعلوها دلالة / على

---

(١) د : « ومالا » ، وصحح على الهامش : عله ولا ما .

(٢) د : في تدبير .

(٣) د ، م : سقط « ولا حول » .

(٤) د ، ج : سقط « من جعلها دالة » وكتب ذلك مصححاً في الهامش « من جعلها كذلك ، م : دلالة .

(٥) سقط « على حدوث الموصوف بها » .

(٦) ج ، م : فيجب .

(٧) د : ينبغي .

حدوث أجسامهم ، فاذا قالوا : نعم ، أبطلوا عن العاصين الذمَّ ، وأدخلوهم في باب الحمد والثناء [1] ، فان قالوا : لا يجب الحمد للعاصين ، وليسوا هم الذين جعلوا أفعالهم دالة [2] على حدوث أجسامهم فيحمدون [3] على ذلك ، قلنا : من جعلها إذن تدل [4] على حدوث من قامت به ، ووصف بها ؟ فلا يجدون إلا أن يقولوا ان الله جعل هذه الأفعال من حركات العباد ، وسكونهم ، واجتماعهم ، وافتراقهم دالة [5] على حدوث أجسامهم ، وجعل ذلك دلالة على وحدانيته جل ثناؤه [6] وربوبيته ، كما جعل سائر الأفعال من الأشياء [7] كذلك ، إذ كانت الأشياء متساوية في وجه الدلالة على الله جل جلاله . ويقال لهم : أخبرونا عن هذه الأفعال هل تدل بعجزها عن [8] أن تقوم [9] بنفسها وبحاجتها [10] إلى أن تقوم بغيرها ، على أنها محدثة كائنة بعد أن [11] لم تكن ؟ فان قالوا : نعم ، قلنا : من جعلها عاجزة عن القيام بنفسها ، محتاجة إلى أن تقوم بغيرها ، وجعل ذلك دلالة على حدوثها ؟ فان زعموا ان العباد جعلوا ذلك كذلك ، كان الإدخال عليهم في هذه المسألة كهو عليهم في المسألة الأولى ، ويقال لهم : من جعل الأفعال ملازمة للفناء [12]

---

(١) د ، م : وحسن .
(٢) ج ، م : دلالة .
(٣) ج ، م : فيحمدوا .
(٤) م : نزل .
(٥) ج ، م : دلالة .
(٦) م : ثنا .
(٧) م : الأسياء .
(٨) م : على .
(٩) د : تقيم .
(١٠) د : ولحاجتها .
(١١) م : إذ .
(١٢) ج ، م : للفنا .

وأعجزها عن البقاء [١] أو [٢] من جعل ذلك منها يدل على حدوثها وعجزها وحاجتها ؟ فان زعموا أن العباد جعلوا ذلك كذلك ، كانت المسألة عليهم في هذا كهي عليهم فيما مضى من المسائل ، إلا [٣] أن يرجعوا إلى أن الله هو الذي جعل الأفعال عاجزة محتاجة ملازمة للفناء ، مستحيلاً عنها البقاء [٤] وجعلها محدثة غير قديمة ، كائنة بعد أن [٥] لم تكن ، وجعلها دالة على حدوث الأجسام ، وعلى قدم محدث جميع ذلك ، وثبوت ربوبيته ، ووحدانيته ، وهكذا يجدد [٦] عليهم السؤال في جميع ما تسألهم [٧] عنه في هذا الباب ، واحذرهم أن يزلوا [٨] بك من وجه إلى وجه ، وأن يخرجوا بك من مسألة إلى مسألة ، حتى يتضح لك الحق ببرهانه ، ويضمحل الباطل لفساده وانما عمدت إلى هذا النوع من المسائل في باب التوحيد
١٢٩ مع كثرة ما يدخل على القدرية من المسائل [٩] ويلزمهم [١٠] من الدلائل / ليتبين للناظر أنه أصل في هذا المعنى من أصول التوحيد الذي لا يتم إلا به ، ولا يقوم إلا عليه .

ثم يقال لهم أيضاً : أخبرونا عمن جعل الأفعال غير مدركة بالحواس ، ولا مشاهدة بالعيان [١١] ؟ أهو الذي جعل الحواس غير مدركة للافعال ، والعيان غير مشاهد [١٢] لها ؟ فان قالوا : ان الجاعل لذلك كله واحد ، قلنا : ما هو ؟

---

(١) م : البقا .
(٢) د : و .
(٣) ج ، م : إلى .
(٤) في الأصول الثلاثة « البقا » .
(٥) د ، م : إذ .
(٦) د : تجدد .
(٧) د : نسألهم ، م : تسلهم .
(٨) م : ينزلوا .
(٩) م : سقط « في باب التوحيد مع ما كثرة ما يدخل على القدرية من المسائل » .
(١٠) م : فيلزمهم .
(١١) د : بالأعيان .
(١٢) د : مشاهدة .

فان قالوا : الإنسان تولى فعل ذلك كله من الحواس ، ومن الأفعال ، بان باطلهم ، وان قالوا : ان الذي جعل الحواس غير مدركة للافعال ، والعيان غير مشاهد [1] لها غير الذي جعل الأفعال غير مدركة بالحواس ، ولا مشاهدة بالعيان ، ناقضوا ، إذ ليس في جعل الحواس غير مدركة للافعال ، أكثر من أن الأفعال لا تدرك بالحواس ، وكل هذا معنى واحد ، ولن [2] يجدوا إلى التفرقة بينه [3] سبيلاً ، ويقال لهم : أخبرونا عن الفعل من جعله لا يخلو من أن يكون حركة أو سكوناً ؟ أو من جعل الحركة والسكون غير المتحرك والساكن ؟ أو من [4] جعل الحركة غير السكون ، والسكون غير الحركة ؟ أو من خالف بين الحركة والسكون ، فجعل الحركة تقطع [5] بها الأماكن الكثيرة ويجاوز بها المفاوز البعيدة ، وجعل السكون ملازماً للمكان ؟ أو من جعل الحركة متعبة مؤلمة مؤذية ، وجعل السكون مريحاً للمكان [6] من التعب ؟ فان زعموا أن العباد تولوا فعل ذلك كله ، وجعلوه [7] على ما وصفنا ، قيل لهم : فكيف ونحن قد وجدنا الفاعلين لا يتأتى لهم أن يقصدوا إلى فعل شيء من جميع ما ذكرنا ، ولا تخطر معرفته على بالهم ، بل قد علمنا [8] أن منهم من لا يوصف بالمعرفة لشيء منه ، وذلك أن من الفاعلين بهائم ، لا يتأتى لهم ، وليس في معارفهم أكثر من أن يخرجوا من مكان إلى مكان ، أو يقيموا في مكان دون مكان ، بل قد وجدنا كثيراً من غير البهائم بتلك الحال ، بل قد وجدنا كثيراً ممن ينتحل العلم ، وهو لا يعرف أن الحركة غير المتحرك ، ولا أن السكون غير

(١) د : مشاهدة .
(٢) ج ، م : ولم .
(٣) د : سقط « بينه » .
(٤) د : سقط « من » .
(٥) ج ، م : يقطع .
(٦) د ، م : سقط « للمكان » .
(٧) د : فجعلوه .
(٨) ج ، م : علمت .

الساكن ، ولا أن الحركة غير السكون ، ولا أن السكون غير الحركة ، لكثرة أقاويل المختلفين في ذلك ، وليس هذا موضع ذكره ، فلما أن وجدنا الفاعلين
١٣٠ ليس من قصدهم ، ولا من معرفتهم ، أن تكون حركتهم غيرهم / ولا سكونهم غيرهم ولا حركتهم غير سكونهم [1] ولا سكونهم غير حركتهم ، وليس من قصدهم ولا مما يتأتى لهم [2] أن يجعلوا حركتهم متعبة مؤلمة مؤذية ، ولا أن يجعلوها ناقلة لهم في الأماكن الكثيرة ، قاطعة بهم مفاوز ومسافات في البر والبحر ، ولا [3] أن يجعلوا سكونهم بخلاف ذلك ، علمنا أن الذي تولى تدبير ذلك من الأفعال على ما هي به من الذي وصفنا غير المتحرك والساكن ، مع ما [4] في ذلك من سقوط الذم [5] ، واللائمة [6] ، وابطال الحمد ، وحسن الثناء لهم ، وما فيه من كراهتهم [7] لذلك إذا هو أتى على غير قصدهم ، ويقال لهم [8] : أخبرونا عمن جعل الأكل مخالفاً للشرب ، والشرب مخالفاً [9] للأكل ، والصوم مخالفاً [10] للافطار ، وجعل كثرة الأكل متخماً ، والشرب مروياً ، وجعل الصوم مجيعاً ، معطشاً ، والافطار بخلاف ذلك ؟ فان زعموا أن العباد جعلوا ذلك على ما وصفنا ، لزمهم [11] في هذه ما ألزمناهم في الأولى ، فان عارض في هذا منهم معارض ، فقال : فاذا زعمتم أن الله تولى جعل هذه الأفعال على ما وصفتم من ذلك ، وكونها على ما قلتم ، فهل تصفونه بالقدرة على

(١) م : تكرر « ولا حركتهم غير سكونهم » .
(٢) ج ، م : يتاتاهم .
(٣) م : والا .
(٤) ج : سقط « ما » .
(٥) م : الدم .
(٦) د ، م : واللايمة .
(٧) ج : كرامتهم .
(٨) د : سقط « لهم » .
(٩) (١٠) د : مخالف .
(١١) ج : لرمهم .

أن يجعلها بخلاف ذلك [1] ، فينقلها [2] من هيئتها التي هي عليها ، فيجعل [3] الأفعال مدركة بالحواس ، مشاهدة بالعيان ، ويجعل الحركة منها سكوناً ، والسكون حركة ، ويجعل السكون متعباً مؤلماً [4] ، والحركة مريحة من التعب ، ويجعل الأكل مروياً ، ويجعل الشراب متخماً ؟ فان كنتم تصفونه بالقدرة على تحويل هذه الأشياء عن [5] هيئاتها ، ثبت لكم ما أضفتموه [6] اليه من ذلك ، والا كيف تضيفون [7] اليه فعل شيء من الأشياء وأنتم لا تصفونه بالقدرة على تركه ، ولا على جعله بخلاف ما هو به ؟ وهذه المعارضة من أقوى [8] معارضات القدرية ، عند أنفسهم ، فيقال لهم : أليس قد جاز أن يقال أن هذه الأفعال في أنفسها على ما هي به واستحال أن تكون على غير ما هي به ، ولم تكن [9] استحالة كونها على غير ما هي به مبطلاً ، أن تكون كائنة على ما هي به ، فلم لا كان هذا مجوزاً أن يقال أنها مجعولة على ما
١٣١ هي به ، وان استحال / أن يكون الجاعل الذي جعلها على ما هي به ؟ ثم يقال لهم بعد ذلك : أخبرونا عن حركات الاضطرار من جرية المياه واضطرابها ، وحركات الأفلاك وجري الشمس ، والقمر ، والنجوم ، وعن سكون الجبال والأجسام [10] والجامدات ، من جعل ذلك كله على ما هو به في عينه ، من اتفاق ما اتفق منه ، واختلاف ما اختلف ، فان أضافوا ذلك [11] إلى غير [12] الله ، أبطلوا وان قالوا : ان

(١) د ، م : بخلاف ما هي به .
(٢) د ، م : وينقلها .
(٣) م : فجعل .
(٤) د : مولماً .
(٥) ج ، م : من .
(٦) م : ما أصفتموه .
(٧) د : تضفون .
(٨) د : « أقوى من » وصحح على الهامش « من أقوى » .
(٩) ج ، م : يكن .
(١٠) ج ، م : الأجسام والجبال .
(١١) م : تلك .
(١٢) د : لغير .

الله هو الجاعل لذلك [1] على ما هو به في عينه من حركته وسكونه ، واتفاقه واختلافه .قيل لهم : فهل تصفونه بالقدرة على تغيير شيء من ذلك عن هيئته وتحويله عن كيفيته التي هو بها حتى يكون يجعل ما لا يدرك منه بالحواس ، مدركاً وما لا يشاهد [2] بالعيان مشاهداً ، أو يجعل الحركة [3] منه متحركاً ، والسكون [4] ساكناً ، أو [5] يجعل الحركة سكوناً ، والسكون حركة ، في غير ذلك من المعاني ؟ فان قالوا : ان الله لا يوصف بالقدرة على شيء مما ذكرتم ، لأنه من المحال الذي لا يتوهم كونه ، ولا يثبت وجوده ، فيوصف بالقدرة على تكوينه ، قلنا : لن نعدو هذا الجواب فيما سألتمونا عنه في الأفعال من قولكم ، هل تصفون الله بالقدرة على أن يجعل الأفعال بخلاف هيئاتها ، وينقلها عن معانيها ؟ فنقول لكم : ان ذلك من المحال الذي لا يتوهم كونه ، ولا يستقيم وجوده ، وليس في أن لم نصف الله بالقدرة على قلب أعيان الأشياء عن هيئاتها ، ما يزيل عنه [6] أن يكون هو الجاعل لها في أعيانها ، والمدبر لها على ما هي به كما نقول : ان الله جل جلاله هو الجاعل للأجسام في أعيانها على ما هي به متجزية [7] مسدسة ، محتملة [8] البقا [9] قابلة للأعراض ، وجعل الأعراض بخلاف ذلك ، ونحن مع هذا كله لا نصفه بالقدرة على تحويل الأجسام عن [10] هيئاتها ، إلى صفة الأعراض ، ولا بالقدرة على تبديل

---

(١) م : ذلك .

(٢) د : ولا يشاهد .

(٣) (٤) د : (كتب على الهامش : لعله : المتحرك منه ساكناً والساكن منه متحركاً) ولكن الأصلين متفقان على العبارة المثبتة في المتن . والواقع ان المؤلف قصد الالزام للخصم فيما يتعلق بقلب الحقائق والوقوع في المحالات .

(٥) د : « و » .

(٦) م : عن .

(٧) ج : منحزية .

(٨) م : منحتملة .

(٩) د ، م : للبقاء .

(١٠) م : على .

الأعراض عن معناها ، إلى معنى الأجسام ، بل هو الجاعل لذلك على ما هو به في عينه ، والجاعل لجميعه محدثاً كائناً [1] بعد أن [2] لم يكن ، ونحن مع ذلك لا
نصفه بالقدرة على أن يجعل شيئاً منه غير محدث / ، وهذا الجواب مبطل لمعارضتهم ، ١٣٢
وهو مع ذلك داخل على من قال منهم بالطبائع [3] ، وعلى من قال بغير الطبائع ، ممن يزعم أن الأفعال في كيفيتها جعل لغير جاعل ، وفعل لغير فاعل ، وحدث لغير محدث وناقض لعللهم التي ذكرناها عنهم في وصف مقالتهم أول الباب [4] .

باب معارضة القدرية بـ : لوجاز [5] :

ومما [6] عارضت به القدرية في هذا الباب أن قالوا : وجدنا هذا الفعل جزءاً واحداً لا يحتمل التجزئة [7] ولا التغاير ، ولا يجوز أن يكون من فاعلين ، لاستحالة الفعل الواحد أن يكون يفعله فاعلان ، لأنه لو جاز أن يكون فعل واحد من فاعلين ، لجاز أن تكون حركة واحدة من متحركين ، وسكون واحد من ساكنين . وقالوا : لو جاز أن يكون فعل واحد من فاعلين لجاز أن يكون مكان واحد لمتمكنين [8] وقالوا : لو جاز أن يكون فعل واحد من فاعلين ، لجاز أن يكون قول واحد من قائلين ، وقالوا في وجه آخر : وجدنا أفعال الخلق فيها القبيح من : الجور والخطأ ، والكذب والزور والافتراء ، قالوا : فلو جاز أن يفعل [9] الجور والخطأ ، والزور

(١) ج : كامل .
(٢) د ، م : إذ .
(٣) كالجاحظ ومعمر اللذين يريان ان الأفعال من صنع الطبيعة أي اضطرارية ، وان الأعراض أفعال للأجسام بالطبع ، (الفرق بين الفرق ص ١٥٣ ، ١٧٦) .
(٤) د : في أول الباب ولا قوة إلا بالله ، م : في أول .
(٥) د : بلوجاز . أي لو جاز كذا لجاز كذا ، م : فلو .
(٦) د ، م : وكان مما .
(٧) د ، م : التجزية .
(٨) ج ، م : من المتمكنين .
(٩) م : سقط الجور والخطأ والكذب والزور والافتراء ، قالوا : فلو جاز أن يفعل .

والافتراء والكذب [1] من لا يوصف بذلك [2] لجاز أن يوصف بالجور والخطأ والزور والكذب والافتراء ، من لم يفعل الجور والخطأ والزور والكذب والافتراء ، وقالوا في وجه آخر : لو جاز أن يكون فعل العبد خلقاً لله ، لجاز أن يقال : ان العبد فعل خلق الله ، فلما لم يجز أن يقال ان العبد فعل خلق الله ، بطل أن يكون فعل العبد خلق الله . وقالوا : لو جاز أن يكون الله مريداً لأفعال العباد ، وجب أن يكون مريداً للكفر والمعصية ، والزور والافتراء فهذا مما لا يوصف الله عز وجل بأنه اراده . وقالوا : لو جاز أن يقدرنا الله على أفعالنا ، وهي [3] خلق له ، لجاز أن يقدرنا الله على أسماعنا ، وأبصارنا ، وسائر ذلك من الخلق ، وهو خلقه فلما لم يجز أن يكون الله يقدرنا على أسماعنا وأبصارنا ، وغيرها من الخلق ، لم يجز أن يكون الله [4] يقدرنا على شيء مما خلق .

جواب أصحاب المخلوق [5] للقدرية في : لو جاز :

قال أصحاب المخلوق : أما قول القدرية لو جاز أن يكون فعل واحد من
١٣٣ فاعلين ، لجاز أن تكون / حركة واحدة [6] من متحركين ، وسكون واحد [7] من

---

(١) د : والكذب والافتراء ، م : سقط « الكذب » .

(٢) م : لذلك .

(٣) جـ ، م : وهو .

(٤) د ، م : سقط اسم الجلالة .

(٥) عرف القاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥ هـ /   ) المخلوق : بأنه : صفة تستعمل في غير الله ، وانها تفيد كون المحدث مقدوراً ... ولا مخلوق إلا محدث ، وقد يكون محدثاً ليس بمخلوق ... ولا يفيد المخلوق انه مخترع ، ولا أنه من أفعال الله ، وجعل العبد خالقاً واستدل على أنه يوصف بالخلق بقوله تعالى : (وتخلقون أفكاً – ١٧ / العنكبوت) وبقوله : (فتبارك الله أحسن الخالقين – ١٤ / المؤمنون) وأصحاب المخلوق هنا : هم الأشاعرة الذين يقولون : بأن فعل العبد مخلوق لله مكتسب للعبد ، والمؤلف يرى هذا الرأي (المغنى « المخلوق » القاهرة ١٩٦٣ ص ١٦٢– ١٦٣) .

(٦) جـ : سقط واحدة .

(٧) جـ : سقط واحد .

ساكنين فانه حكم بغير حجة ، وتمثيل بغير علة ، وانما اغتروا [1] منه باستواء اللفظ في الوزن لا غير ، ذلك لأن المتحرك إنما سمي متحركاً لحلول الحركة فيه ، وكذلك [2] الساكن سمي ساكناً لحلول السكون فيه ، واذا حلت حركة في جسم أو سكون بطل واستحال أن يحلا [3] بغيره من الأجسام ، وفي ابطال حلول الحركة في جسمين ، أو [4] سكون في جسمين [5] ابطال أن يوصف بحركة واحدة ، أو سكون واحد جسمان ، وكذلك سبيل القول في كل فاعلين يفعلان من جهة واحدة ، ولا يجوز أن يقال في ذلك فعل من فاعلين ، إذ [6] كان الذي يحل في كل واحد منهما ، غير الذي يحل في الآخر ، وليس هذا [7] سبيل الوصف منا [8] لله بأنه خالق للفعل ، والعبد فاعل للفعل [9] إذ كان الله جل جلاله لا تحله أفعاله ، بل [10] إنما تحل [11] في غيره من خلقه ، فلما أن كانت العلة منه في ابطال حركة من متحركين ، ما ذكرنا من أنه إنما سمي المتحرك متحركاً لحلول الحركة فيه [12] والحركة لا تحل في [13] متحركين [14] ، فيوصفان بها ، كان الوصف منا لله بأنه خالق لفعل العباد [15]

---

(١) ج : اعتروا .

(٢) ج : وكذا .

(٣) ج ، م : يحل .

(٤) ج ، م : وسكون .

(٥) م : تكرر : وسكون في جسمين .

(٦) د : إذا .

(٧) ج ، م : هكذا .

(٨) م : مما .

(٩) د : سقط بأنه خالق للفعل « والعبد فاعل للفعل » .

(١٠) د : به .

(١١) ج : يحل .

(١٢) د : به .

(١٣) د ، م : سقط « في » .

(١٤) م : لمتحركين .

(١٥) ج ، م : العبد .

غير مشبه للذي مثلوا ، وكذلك القول في المتمكنين في مكان واحد ، كالقول في متحركين بحركة واحدة ، لأن المتمكن [1] إنما سمي متمكناً لأنه شاغل للمكان ، والمكان لا يشغله جسمان ، فيسميان بأنهما متمكنان [2] في مكان واحد ، فلما أن كانت العلة في فساد متمكنين في مكان واحد ، ما وصفنا ، فسد التمثيل بذلك الفعل [3] من فاعلين ، ويقال لهم في هذا المعنى : أليس اللون يضاف إلى اثنين على وجهين مختلفين : أحدهما الخلق ، والآخر الحلول ، فيقال : هو خلق الله [4] حل [5] في جسد فلان ، أو بياض فلان ؟ [6] فاذا قالوا : نعم ، قيل لهم : فهل يجوز أن يضاف إلى اثنين على وجهين متفقين ؟ فيقال خلق لهما أو بياض لهما أو حال فيهما ؟ فاذا قالوا : لا ، وذلك قولهم ، فقد فرقوا بين اضافة الشيء إلى اثنين [7] على وجهين مختلفين ، وبين اضافته اليهما على وجهين متفقين ، وبان لكم صحة ما نقول في هذا الباب .

ويقال لهم : ألستم ، تقولون : ان الله بكل مكان ، والجسم في مكان ؟ وأنتم
١٣٤ لم تجدوا فاعلين في مكان واحد على جهة / التمكن ، ووجدتم على ذلك وجهين مختلفين أحدهما بالتدبير ، والآخر بالحلول ، وانما جاز هذا فيهما لما ذكرنا من اختلاف وجودهما في المكان ، فاذا جاز أن يكون في مكان واحد فاعلان على وجهين مختلفين أحدهما قديم ، والآخر محدث ، فلم [8] لم يجز مثل ذلك في المحدثين ؟ وانما تتفق الأحكام إذا اتفقت العلل ، وأما إذا اختلفت فلا .

وبعد فلم جعلتم استحالة فعل واحد من فاعلين على جهة واحدة دليلاً على

---

(١) د : لأن آلة المتمكن .
(٢) م : متكان .
(٣) د : وصفنا فساد التمثيل بذلك الفعل .
(٤) د : لله .
(٥) د : حال .
(٦) د ، م : لفلان .
(٧) ج ، م : الاثنين .
(٨) د : سقط « فلم » .

استحالة فعل واحد[1] من فاعلين على جهتين مختلفتين ؟ وأما قولهم : لو جاز أن يكون فعل واحد من فاعلين ، لجاز أن يكون قول واحد من قائلين ، فانه مثل ما مضى في الفساد ، والحكم[2] بغير حجة ، وذلك أن القائل سمي قائلاً لأحد معنيين[3] : أما أن يكون مبتدئاً[4] للقول ، أو حاكياً له ، فمن أبتدأ القول سمي قائلاً ، واحداً كان أو اكثر ، ومن حكاه سمي قائلاً حاكياً ، واحداً كان أو أكثر[5] أو يكونوا[6] ذهبوا في قولهم قولاً من قائلين إلى ما يحل القائلين من القول الذي هو فعلهم ، فقد أخبرنا[7] بداء[8] أن الأجسام لا تتعداها أفعالها ، فتحل في غيرها ، فيكون ذلك الغير موصوفاً بها[9] وليس يوجد في هذه المسألة أكثر من هذا إن شاء الله .

وأما قولهم : لو جاز أن يفعل الجور والخطأ ، والكذب ، والافتراء من لم يكن جائراً ولا مخطئاً[10] ولا كاذباً ولا مفترياً ، لجاز أن يكون جائراً[11] و[12] ظالماً ومخطئاً[13] وكاذباً ، من لم يفعل الجور والخطأ والافتراء والكذب[14] فان[15] هذا الاعتلال هو

---

(١) م : سقط « واحد » .

(٢) ج : فالحكم .

(٣) م : معنين .

(٤) د ، م : مبتدياً .

(٥) د : سقط من قوله : « ومن حكاه إلى قوله : أو أكثر » .

(٦) ج : أو من يكونوا ، ولعل « من » هي « ان » فأخطأ الناسخ في نقلها .

(٧) د : خبرنا .

(٨) ج : بذا ، م : بدا .

(٩) د ، م : يوصف .

(١٠) د : مخطأ .

(١١) م : سقط « ولا مخطئاً ولا كاذباً ولا مفترياً لجاز أن يكون جائراً » .

(١٢) د : أو .

(١٣) د : مخطأ .

(١٤) د : والكذب والافتراء .

(١٥) د : وهذا .

من نفس مقالتهم ، وذلك انا لا نرسل الجواب ارسالاً ، فنقول : ان الله فعل الجور والخطأ ، وغير ذلك مما ذكروا ، ولكنا نقول : ان الله خلق الجور والخطأ والكذب من الجائر المخطىء[1] الكاذب ، فجعله في عينه جوراً مخالفاً للعدل ، وجعل الخطأ مخالفاً للحق ، وجعل الكذب مخالفاً للصدق ، ولا يجوز أن يفعل الجور من جهة ما يحكم بالجور إلا جائر ، ولا أن يفعل الخطأ من جهة ما يختار فعله عن عن فعل الصواب إلا مخطىء[2] ولا أن [3] يفعل الكذب من جهة الاخبار به إلا كاذب ، وأما من جعل الخبر كذباً [4] لغيره ، والجور والخطأ والعبث ، جوراً وخطأ وعبثاً [5] لغيره موصوفاً به ، فلا يكون بذلك كاذباً ، ولا جائراً ، ولا مخطياً ولا عابثاً [6] كما جعل حركة الاضطرار ، وسكون الاضطرار للمتحركين الساكنين
١٣٥ بهما ، ولم يكن بذلك متحركاً ولا ساكناً ، وكما جعل الولد لغيره ولداً / ، والصاحبة لغيره صاحبة ، ولا يسمى بذلك ، ولا يوصف به جل وعلا عن ذلك علواً كبيراً ، فكان غيره بذلك متحركاً و [7] ساكناً ووالداً .

وأما قولهم : لو كان فعل العبد خلقاً لله لجاز أن يقال : ان العبد [8] فعل [9] خلق الله ، فالجواب عن هذا أنه[10] إنما يعبر[11] عن القول من جهة ما تحسن العبارة عنه ، إنما يقال : خلق الله فعل العبد ، إذ ليس من فعل العبد ما لم يخلق الله ،

---

(١) د ، م : المخطي .
(٢) د : مخط ، م : مخطياً .
(٣) د : سقط « ان » .
(٤) د : كاذباً .
(٥) ج : جوراً وعبثاً وخطأ .
(٦) د : سقط من قوله : « لغيره موصوف به ـ إلى قوله ـ عابثاً » .
(٧) د : سقط « و » .
(٨) ج : سقط « ان العبد » .
(٩) م : جعل .
(١٠) د : سقط « انه » .
(١١) د : يعتبر .

ولا يقال فعل العبد خلق الله ، لأن من خلق الله ما لم يفعل العبد ، وإنما هذا من جهة الأعم ، والأخص لا غير ذلك .

وأما قولهم : لو جاز أن يكون الله مريداً لأفعال العباد ، لجاز أن يكون مريداً للكفر والمعصية ، فتحكموا وقالوا : هذا مما لا يجوز أن يوصف الله أنه يريده ، فالجواب عن ذلك : ان كان القائل يذهب بقوله : يريد الكفر ، إلى أنه يحب الكفر ، ويأمر به ، ويرضاه ، فهذا فاسد ، وان كان يذهب بقوله : يريد الكفر إلى أنه يريد الكفر[1] أن يكون في عينه كفراً قبيحاً[2] مذموماً معذباً عليه مخالفاً للايمان ، غير مأمور به ، ولا مثاب[3] عليه ، فالجواب عن هذا بصلاته أنه[4] جائز سائغ[5] ولا يجاب به مرسلاً دون صلاته لازالة سوء الظنون عن أوهام السامعين[6] عند ورود الجواب على أوهامهم غير مفسر ولا موصول بصلاته[7] التي يتبين الجواب بها ويصح .

وأما قولهم : لو جاز أن يقدرنا الله على أفعالنا وهي خلقه لجاز أن يقدرنا على أسماعنا وأبصارنا ، وسائر ذلك من الخلق ، وهي خلقه ، فالجواب عن هذا أن نقول : لم يقدرنا على أفعالنا أن نخلقها ولا أن نجعلها[8] في أعيانها على ما هي به موافقة لما وافقت ، ومخالفة لما خالفت من الأشياء ، وانما أقدرنا[9] عليها لنتحرك بها ، ونسكن ، ونطيع ، ونعصي ، ونؤمن ، ونكفر ، وليس في أن أقدرنا على أفعالنا أن نتحرك بها ، ونسكن ، ونطيع بها ونعصي ، إذ هي خلقه ، ما يوجب

---

(١) ج ، م : سقط « الكفر » .

(٢) د : + متناقضاً ، م : + متناقض .

(٣) د : مثاباً .

(٤) د : سقط « أنه » .

(٥) ج : شائع .

(٦) د : الظن عن السامعين .

(٧) د : بضلاته .

(٨) م : يجعلها .

(٩) م : قدرنا .

أن يكون يقدرنا على أن نفعل أسماعنا وأبصارنا وغير ذلك من الخلق كما أنا جميعاً نقول : أنه قد أقدرنا على أفعالنا ، وهي معلومة له وهي غيره [1] وليس في أن أقدرنا
١٣٦ على أن نفعلها وهي معلومة له ، وهي غيره ما / يوجب أن يكون يقدرنا على جميع معلوماته وعلى جميع ما هو [2] غيره .

وقد كنت أنبأتك أول [3] هذا الباب أن مسائل القوم مأخوذة من نفس مقالتهم معلومة [4] من أصل دعواهم ، وبعضها من بعض ، وقد يأتي على جميعها جواب واحد وانما أجبنا عن كل واحدة لتفرقتهم إياها في أصل سؤالهم .

باب مسائل [5] القدرية بـ : هل [6] ثم :

وسألت القدرية فقالوا : هل ثم الا الله وما خلق ؟ قالوا : فان قلتم : ليس ثم الا الله وما خلق ، قيل لكم : عذب [7] الكافر على ماذا عذبه ؟ على نفسه أو [8] على خلقه ؟ فان قلتم : عذبه على نفسه فينبغي أن [9] يكون [10] عذب جميع خلقه لعلة نفسه ، وان قلتم : عذبه على خلقه فينبغي أن يعذب [11] جميع خلقه لعلة خلقه [12] وقالوا : هل ثم الا الله وما خلق ؟ فان قلتم : ليس ثم الا الله وما خلق ، قيل :

---

(١) ج : غير ، د : غير غيره .

(٢) م : ما هي .

(٣) د : في أول .

(٤) ج : معمولة .

(٥) د : في مسائل .

(٦) د ، ج : بهل .

(٧) د : عذاب .

(٨) م : و .

(٩) م : سقط « فينبغي أن » .

(١٠) م : فيكون .

(١١) د : أن يعذبه على جميع ، م : أن يكون أن يعذب .

(١٢) د : سقط « لعله خلقه » .

غضب على [1] الكافر . مماذا [2] غضب من نفسه أو من خلقه ؟ فان قلتم : غضب من نفسه ، ففيه ما فيه ، وان قلتم : غضب من خلقه ، فينبغي أن يغضب من جميع خلقه ، وهذا أفسد الفساد .

وقالوا : هل ثم الا الله وما خلق ؟ فان قلتم : ليس ثم الا الله وما خلق ، قيل : ذم الكافر على ماذا ؟ على نفسه أو على خلقه ؟ فان قلتم : ذم الكافر [3] على نفسه فينبغي أن يكون الله عز وجل ذم العباد [4] على أنه هو ، وان قلتم : ذمه على خلقه فيجب أن يكون ذم الكافر على جميع خلقه .

وقالوا : هل ثم الا الله وما خلق ؟ فان قلتم : ليس ثم الا الله وما خلق ، قيل : أمر الإنسان بماذا ؟ بنفسه أو بخلقه ؟ فان قلتم : أمره بنفسه ، ففيه ما فيه ، وان قلتم أمره بخلقه ، فينبغي أن يكون أمره بجميع خلقه .

وقالوا : هل ثم الا الله وما خلق ؟ فان قلتم : ليس ثم الا الله وما خلق ، قيل : نهى الإنسان عماذا [5] عن نفسه أو عن خلقه ؟ فان قلتم : نهاه عن نفسه أبطلتم ، وان قلتم : نهاه عن خلقه ، فينبغي أن يكون نهاه عن جميع ما خلق ، وفي هذا من الفساد ما لا يخفى في نظائرها من المسائل .

مسألة [6] في الجهات :

(قدمها صاحب الكتاب على جواب أصحاب المخلوق للقدرية [7] ، في هذا الباب ، قال صاحب الكتاب) [8] : والعلم بالجهات [9] هو عمود هذا الباب ،

---

(١) د : من .
(٢) د : سقط « ذا » .
(٣) م : سقط « الكافر » .
(٤) ج ، م : سقط « العباد » ، ولعله : « العبد » كي يستقيم الكلام : « أنه هو » .
(٥) د : عن ماذا ، م : عماداً .
(٦) ج : مسلة .
(٧) م : في للقدرية .
(٨) هذه الزيادة من التعليق موجودة في النسخ الثلاثة في المتن بعد العنوان مباشرة ويبدو انها ليست من وضع المؤلف .
(٩) د : في الجهات .

١٣٧ الذي يرفع [1] عليه سمكه ، واسه [2] الذي تقوم / عليه دعائمه ، فيقال : للقوم : أخبرونا عن [3] جهة الشيء [4] في الفعل ؟ أهي جهة محدث ؟ فان قالوا : نعم ، أثبتوا أن كل شيء محدث ، فان قالوا : أنهما جهتان فهو ما نقول ، ثم يقال لهم : أخبرونا عن جهة محدث في الفعل ؟ أهي جهة عرض ؟ فان قالوا : نعم ، أثبتوا أن كل محدث عرض ، فان قالوا : بأنهما جهتان فهو ما نقول . ثم نقول لهم : أخبرونا عن جهة العرض في الفعل ؟ أهي جهة حركة [5] ؟ فان قالوا : نعم أثبتوا أن كل عرض حركة ، فان قالوا : هما جهتان فهو ما نقول . ثم يقال لهم : أخبرونا عن جهة حركة في الفعل ؟ أهي جهة كسب ؟ فان قالوا : نعم ، أثبتوا أن كل حركة كسب ، فان قالوا : هما جهتان ، فهو ما نقول . ثم يقال لهم : أخبرونا عن جهة حركة في الفعل ؟ أهي جهة سكون ؟ فان قالوا : نعم ، أثبتوا أن كل حركة سكون [6] ، فان قالوا : هما جهتان ، فهو ما نقول . ثم يقال لهم : أخبرونا عن جهة كسب في الفعل ؟ أهي جهة طاعة : فان قالوا : نعم ، أثبتوا أن كل كسب طاعة [7] فان قالوا : هما جهتان ، فهو ما نقول . ثم يقال لهم : أخبرونا عن جهة طاعة في الفعل ؟ أهي جهة توحيد ؟ فان قالوا : نعم ، أثبتوا ان كل طاعة توحيد ، وليس ذلك من قولهم ، فان قالوا : بأنهما جهتان ، فهو ما نقول . ثم يقال لهم : أخبرونا عن جهة كسب في الفعل ؟ أهي جهة معصية [8] ؟ فان قالوا :

---

(١) ج ، م : يرجع .
(٢) ج ، م : وانه .
(٣) د : على .
(٤) د ، م : شيء .
(٥) م : توجد عدة جمل أضرب عنها الناسخ لأنه أخطأ في نقلها .
(٦) م : ان الحركة سكون والسكون حركة .
(٧) م : سقط في الفعل أهي جهة طاعة ، فان قالوا نعم أثبتوا ان كل كسب طاعة ، وكتب على الهامش مصححاً .
(٨) م : كذا .

نعم ، أثبتوا أن كل معصية كسب ، ـ كذا ـ [1] ثم يقال لهم : أخبرونا عن جهة معصية في الفعل ؟ أهي جهة كفر [2] ؟ فان قالوا : نعم ، أثبتوا أن كل معصية كفر ، وليس من قولهم ، وان قالوا : بأنهما جهتان فهو ما نقول [3] فعلى هذا التثقيف [4] تكرر المسايلة [5] عليهم ، والمجاوبة لهم في كل ما يسألون عنه في هذا الباب ، فاتخذوه أصلاً ، واماماً ، وأساً ، تبنون عليه ، تهتدوا [6] إن شاء الله .

عود الكلام إلى جواب أصحاب المخلوق للقدرية :

ثم يعود الكلام إلى جواب أصحاب المخلوق للقدرية فيه : « هل ثم » :

قال أصحاب المخلوق قد كثرت القدرية في السؤال بتقليبهم [7] الألفاظ المختلفة على معنى واحد ، من معنى السؤال ، ولقد كان يجيب على من بنى سؤاله على خصومة أن يعرف كيف تكون عاقبة سؤاله إذا حرر [8] الخصوم عليه الجواب ، والجواب في جميع ما سألوا عنه في « هل ثم » وفي « لو جاز » جواب واحد ، ويدخل بعضه في بعض ، وذلك أن نقول [9] لهم : ليس ثم الا الله وما خلق ، لا
١٣٨ على / نفي الاكتساب ، ولا يجوز ارسال الجواب ، حتى يوصل بالصلة التي يتبين بها الجواب ، لازالة سوء الظنون من أوهام السامعين عند ورود الجواب على أوهامهم

---

(١) د : سقط من قوله « ثم يقال لهم : أخبرونا عن جهة كسب ـ إلى قوله ـ : كذا » ، م : سقط « فان قالوا نعم أثبتوا ان كل معصية كسب ـ كذا ـ » .
(٢) م : سقط كفر .
(٣) د : ما قلنا .
(٤) ج : التنقيب .
(٥) د : المسائل .
(٦) د : « تهتدون » والصواب « تهتدوا » لأنه مجزوم بالطلب وهو جوابه .
(٧) د : بتقليدهم .
(٨) ج : كرر .
(٩) د : يقال .

غير مفسر ، ولا موصول بصلته [1] التي يصح بها فان قالوا عند هذا : على ماذا [2] عذب الله [3] الكافر أو مماذا [4] غضب من نفسه أو من خلقه ؟ إلى آخر ألفاظهم التي هي بمعنى واحد ، قيل لهم : غضب من فعل العبد ، الذي هو لله خلق ، ولا يقال : غضب من خلقه ، فان قالوا : أليس [5] فعل العبد خلقه ؟ قلنا : فعل العبد من حيث وصف بأنه [6] فعل ، وهو [7] خلق الله ، بأن جعله خلافاً لما خالفه ، غير محتمل للبقاء [8] ولا مجتلى [9] للعيان ، ولا يقال : فعل العبد خلق الله مرسلاً كما أنه يقال فيما اجتمعنا نحن وأنتم عليه : ان الله عالم بفعل العبد ، وان الفعل معلوم له [10] وان الفعل غير الله ، ولا يقال : ان الله غضب على العبد ، لأن فعله غيره ، ولا لأنه معلوم له ، ولا لأنه غير الله ، وغير العبد إذ ليس من الجائز [11] أن يغضب الله على الكافر ان كان عمله [12] غير الله ، فلو جاز أن يقال : غضب الله على الكافر [13] لأن فعله غير الله ، ويسخط أن يكون الفعل غير الله ، ويعذب على ذلك ، ليجوزن أن يكون الله يرضى أن يكون فعل العبد هو الله ، ويثيب [14] على

(١) ج ، م : بالصلة .
(٢) د : على ما .
(٣) د : سقط « لفظ الجلالة » .
(٤) د : ومن ماذا .
(٥) د : ليس .
(٦) ج : فانه .
(٧) ج : هو .
(٨) ج ، م : للبقا .
(٩) د : محتمل ، م : متجل .
(١٠) د : سقط « له » .
(١١) د ، م : وجائز .
(١٢) د : كفره ، م : فعله .
(١٣) د ، م : العبد .
(١٤) ج : « ويثبت ان » .

أن يكون فعل العبد هو الله ، ويحب [1] ذلك ، فهذا غاية الفساد في صفة الله جل جلاله ، ويقال لهم : [2] الذي غضب منه ويسخطه لأنه كفر أهو [3] الذي لم يسخطه ولم يغضب منه لأنه غير الله ؟ فان [4] زعموا أن الذي غضب الله منه وأسخطه في أن كان كفراً ، غير الذي لا يسخطه ولا يغضب منه ، ان كان غير الله ، وان كان غير الفاعل ، وان كان معلوماً لله [5] أوجبوا على الفعل التجزي ، والتغاير وصاروا إلى مقالة أصحاب المعاني ، وان قالوا : ان الذي غضب الله منه وأسخطه في أن كان كفراً ، هو الذي لم يغضب منه ولم يسخطه [6] ان كان غير الله ، وان كان معلوماً له ، وان كان غير الفاعل أوجبوا على الفعل الذي لا يتجزأ الجهات ، وهكذا الجواب لهم [7] في جميع ما سلسلوا من ذلك ، لغير فائدة . وقد كـان
١٣٩ عارضهم فيما بلغنا بعض أهل العلم بالتثبيت في هذا / الكلام بأمر مقنع وهو أن قال لهم : أليس الكفر غير خلق الله ؟ فقالوا : بلى ، فقال لهم : هل عذب عليه لأنه غير خلق الله [8] ؟ فلو قالوا : نعم ، للزمهم التعذيب على كل ما لم يخلق ، قياساً على قولهم : إذا عذب على الكفر ، وهو غير خلق له ، جاز أن يعذب على كل ما هو غير خلق له ، ويقال لهم : أليس الكفر شيئاً ، ومحدثاً و [9] عرضاً وحركة أو سكوناً ؟ فان قالوا : بلى ، هو كذلك ، قيل لهم : فهل غضب منه لأنه شيء ، أو غضب منه لأنه محدث أو غضب منه لأنه عرض ، أو غضب منه لأنه

---

(١) م : ويجب .
(٢) ج : سقط « ويقال لهم » .
(٣) ج : أو هو .
(٤) ج ، م : وان .
(٥) د : سقط « لفظ الجلالة » .
(٦) د ، م : لم يسخطه ، ولم يغضب منه .
(٧) ج : عليهم .
(٨) ج : سقط « من قوله » : فقالوا : بلى – إلى – : قوله : خلق الله .
(٩) ج : أو .

حركة ، أو لأنه سكون ؟ فان قالوا : نعم [1] غضب منه لأنه كذلك ، قيل لهم : فيجب أن يكون غضب من كل شيء ، ومن كل محدث ، ومن كل عرض ، ومن كل حركة . فان قالوا : نعم [2] ان الذي غضب منه لأنه كفر ، غير الذي لم يغضب منه لأنه شيء ، ولأنه محدث ولأنه عرض ، ولأنه حركة ، أو سكون [3] ، أثبتوا التغاير على الفعل ، والتجزية ، وصاروا إلى قول أصحاب المعاني في الفساد . فان قالوا : ان الذي غضب منه لأنه كفر هو الذي لم يغضب منه لأنه شيء ، ولأنه محدث ، ولأنه عرض ، ولأنه حركة ، أو سكون [4] أوجبوا على الفعل الذي لا يتجزأ الجهات [5] ويقال لهم : أرأيتم [6] الفعل الذي أقدرنا الله عليه ؟ هل أقدرنا [7] عليه لأنه فعل ؟ قالوا [8] نعم ، قلنا : فالذي أقدرنا [9] عليه لأنه فعل أهو [10] الذي لم يقدرنا عليه لأنه شيء ، ولأنه محدث ، ولأنه عرض ، ولأنه حركة أو سكون [11] أم الذي أقدرنا عليه لأنه فعل غير الذي لم يقدرنا عليه لأنه شيء ، ولأنه محدث ، ولأنه عرض ، ولأنه حركة أو سكون ؟ فان قالوا : الذي أقدرنا عليه ، لأنه فعل الذي لم يقدرنا عليه ، لأنه شيء ، ولأنه محدث ، ولأنه عرض ، ولأنه حركة [12] أثبتوا على الفعل التغاير [13] والتجزية ، فان قالوا : الذي أقدرنا عليه لأنه فعل هو

---

(١) ج ، م : سقط « نعم » .
(٢) ج ، د : سقط « نعم » .
(٣) ج : ولأنه سكون ، م : ولأنه حركة ، ولأنه عرض ، ولأنه سكون .
(٤) ج ، م : ولأنه سكون .
(٥) د : إلى الجهات .
(٦) د : رأيتم .
(٧) د : أقدرنا الله .
(٨) كذا في النسخ الثلاثة .
(٩) ج : لم يقدرنا .
(١٠) د : هو .
(١١) د : سقط « أو سكون » .
(١٢) ج ، م : سقط من قوله : « فإن قالوا الذي أقدرنا عليه ـ إلى قوله : ـ ولأنه حركة » .
(١٣) م : التغاير .

الذي لم يقدرنا عليه لأنه شيء ، ولأنه محدث ، ولأنه عرض ، ولأنه حركة ، أثبتوا للفعل الجهات .

ويقال لهم بعد هذا : فما أنكرتم من مذهب أهل الحق ان ما فعلوه ، وصارت قدرتهم عليه ، فهو فعلهم من حيث قدروا عليه ، وهو خلق الله من حيث[1] ثبوت
١٤٠ عجزهم عنه . ويقال للآخرين : إذا جاز عندكم[2] أن يكون[3] فعل العبد / وهو بجهة من الجهات ليس بجعل للعبد ، فما أنكرتم أن يكون من تلك الجهات التي ليست بجعل للعبد فعلاً لله[4] ؟ فان قالوا : لأنه محال أن يكون فعل واحد جميعه للعبد[5] ، وجميعه لله ، قيل لهم : فقد قلتم بما هو أكبر[6] من هذا ، فجوزتم أن يكون فعل واحد جميعه للعبد[7] وجميعه[8] ليس بجعل لجاعل ، وهذا الجواب منكم هو معنى ما أنكرتم .

مسألة للقدرية في المعارضة التي يذكرون فيها الشركة :

قالوا : وجدنا هذا الفعل شيئاً[9] واحداً ، لا يحتمل التجزئة ، ولا يوصف بالتغاير قلنا[10] لا يخلو[11] هذا الشيء[12] من الفعل من[13] منازل ثلاثة : اما أن

---

(١) ج ، م : من جهة .
(٢) د : عنكم .
(٣) م : سقط « أن يكون » .
(٤) م : جميعه بيه .
(٥) د : سقط من قوله : « فإن قالوا لأنه محال ـ إلى قوله ـ : جميعه للعبد » .
(٦) ج : أكثر .
(٧) م : سقط « للعبد » .
(٨) م : وجمعه .
(٩) م : جزءاً .
(١٠) ج ، م : فقلنا .
(١١) د : يعد .
(١٢) د ، م : الجزء الواحد .
(١٣) د : سقط « من » .

يكون خلقاً لله [1] أو يكون للعبد فعلاً [2] ، واما أن يكون [3] لهما جميعاً ، فان قالوا [4] : كان للعبد فعلاً [5] فهو ما قلنا ، وبطل أن يكون لله خلقاً ، وان كان لله خلقاً ، بطل أن يكون للعبد فعلاً ، وان كان لهما جميعاً ، فهذا معنى الشركة ، والشركة عن [6] الله منفية ، ولا نعلم لأهل القدر [7] معارضة أوثق في نفوسهم [8] من هذه ، ولا مسألة أوكد عندهم من هذه المسألة التي يذكرون فيها الشركة ، وهي عند المبتدئين [9] من أهل الاثبات مسألة ساقطة ، ومعارضة واهية ، فضلاً عن حذاق [10] متكلميهم ، وذلك ان أهل الاثبات قالوا : اما قول القدرية أن الفعل لا يعدو ثلاث منازل فهو منهم [11] دعوى وتحكم بغير حجة ، ولا [12] دليل ، بل يعدو الفعل جميع ما قالوا من ذلك إلى غير ما قالوا ، إذ لا يجوز أن يكون [13] الفعل بجميع جهاته مضافاً [14] إلى العبد ، ولا منسوباً اليه ، ولا موصوفاً بالقدرة على تلك المعاني من الفعل ، وذلك أن من جهات الفعل أنه شيء ، وأنه محدث ، ومخترع ، وخارج من معنى العدم إلى معنى الوجود ، وأنه عرض ، وأنه حركة أو سكون ،

---

(١) ج : لله خلقاً .
(٢) د ، م : سقط « فعلاً » .
(٣) د : أو يكون .
(٤) ج : قالوا فإن ، م : سقط « فإن قالوا » .
(٥) م : فان فعله كان للعبد فعلاً .
(٦) د : على .
(٧) د : للقدرية .
(٨) د ، م : أنفسهم .
(٩) م : المبتدين .
(١٠) ج : سقط « جذاق » .
(١١) ج ، م : عندهم .
(١٢) ج ، م : سقط « ولا » .
(١٣) د : سقط « يكون » .
(١٤) د : مضاف .

وأنه ملازم للفناء ، غير موصوف بالبقاء وأنه غير مدرك بالأبصار ، ولا متجل للعيان ، وأنه مخالف لما خالف من الأشياء ، موافق لما وافق ، فبطل أن تكون هذه المعاني [1] من الفعل مضافة إلى العبد ، ولا منسوبة اليه ، لثبوت عجز العبد ، وابطال قدرته على [2] أن يكون جعله كذلك ، فلما كان الأمر على ما وصفنا من هذا تبين [3] أن الفعل قد عدا هذا [4] الوجه ، وخلا منه ، وبطل أيضاً أن يكون

١٤١ / الفعل مضافاً إلى الله عز وجل من الجهة التي يضاف بها إلى العبد ، من أنه تحرك ، أو [5] سكن أو [6] قارف [7] أو [8] عنا ، أو[9] [10] عالج ، أو [11] آمن ، أو [12] كفر ، أو [13] أطاع ، أو عصى لما كانت هذه الاضافات[14] لا تحسن إلى الله بهذه[15] المعاني ، ولا تجوز النسبة اليه بها .

وأما ما ذكروا من الشركة فتهويل من القول ، لا محصول له ، وذلك أن للشركة[16] موضعين : أحدهما حقيقة ، والثاني استعارة ومجاز . الحقيقة من ذلك كالرجلين يشتركان في ملك مال من أرث أو تجارة ، عبداً كان أو حيواناً ، أو[17] غير ذلك من المال ، فيكون كل واحد منهما شريك صاحبه ، على قدر التسميات ،

---

(١) ج ، م : سقط « المعاني » .
(٢) ج : وعلى .
(٣) د : ثبت ، م : تبيين .
(٤) د : سقط « هذا » .
(٥) د ، م : و .
(٦) د ، م : و .
(٧) م : قارب .
(٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢) د ، م : و .
(١٣) د ، م : و .
(١٤) ج ، م : الاضافة .
(١٥) ج ، م : من هذه .
(١٦) د : الشركة .
(١٧) د : و .

وذلك لاتفاق جهاتهما في الملك ، فهذه حقيقة الشركة ، وكل هذا [١] الذي قلنا اشتركاه بينهما فهو لله ملك ، ومال ، قال [٢] : (وآتوهم من مال الله الذي آتاكم) [٣] والعبد من ذلك عبد لله [٤] وهو مع ذلك تعالى غير موصوف بالشركة لهما ، ولا لأحدهما ولا يقال لهما ولا لأحدهما : أنه [٥] شريك لله تعالى [٦] عن ذلك ، لاختلاف جهات الملك .

والوجه الثاني من الشركة على معنى المعاونة والاتفاق وذلك كرجلين ملكا ملكاً أو [٧] أمرا أميراً ، أو جيشا جيشاً ، أو هزما جنداً ، أو فتحا ثغراً ، أو استعملا ، أو استقضيا ، أو اعتزلا [٨] أو كانا [٩] ملاحين فسارا بسفينة في البحر ، أو قتلا رجلاً بأي وجه [١٠] من وجوه القتل ، ولو أنهما أجاعاه ، أو أعطشاه [١١] ، حتى مات أو دفعا شجرة فخرت ، أو تجاذبا ثوباً فانخرق ، أو اتفقا على أمر من الأمور فأمضياه ، فانه قد يقال في هذين : أنهما اشتركا على معنى : تعاونا واتفقا ، وليست الشركة ههنا حقيقة ، بل هي مجاز واستعارة ، وسمي هذان شريكين في الفعل إذ كان فعلهما لما فعلا من جهة واحدة ، ولا يجوز أن يقال أن الله شاركهما ولا شارك أحدهما في تمليك ملك ، ولا في تأمير أمير ، ولا في تجنيد جند ، وهو

---

(١) ج : شطب الناسخ على « هذه » ، م : سقط « هذا » .
(٢) م : وقال .
(٣) ٣٣/النور .
(٤) د : لله عبد .
(٥) ج ، م : سقط « انه » .
(٦) ج ، م : يتعالى .
(٧) ج ، م : و .
(٨) ج : أو عزلاً .
(٩) د : أو كان .
(١٠) م : سقط « وجه » .
(١١) د : أو عطشاه .

تبارك وتعالى قد قوي على ذلك كله بالعدة والعدة ، والمال والبسطة ، إذ كانت [1] الجهتان في ذلك مختلفتين غير متفقتين ، وكذلك لا يجوز أن يقال ان الله تبارك
١٤٢ وتعالى شارك الملاحين في سير السفينة بالريح / التي جعلها تجري بها السفينة ، على أن الملاحين يقال أنهما اشتركا في الرئاسة [2] لذلك ، وكذلك اللذان قلنا أنهما اشتركا في قتل رجل قد يكون أن يبعث الله إلى مقتولهما شيئاً [3] من الهوام الضارية ، ومن السباع العادية فتعين في قتله ، وذلك عند أكثرهم من فعل الله أو يكون الله يمنع عنه الطعام والشراب ، ويمنعان هما ذلك عنه ، إذا كان عندهما ، ولا يقال مع هذا أن الله شريك لهما ، ولا أنهما أو أحدهما شريك لله في فعله ، لاختلاف جهات الاضافة في الفعل ، ومعانيه .

وكذلك اللذان دفعا شجرة [4] أو تجاذبا ثوباً ، قد تكون الريح تعينهما على فعلهما ، ولا يجوز أن يقال مع ذلك أن الله شريكهما ، أو لأحدهما [5] ، ولا أنهما أو أحدهما [6] شريك لله في وقوع الشجرة ، وانخراق الثوب ، لأن الله فعل ذلك من غير الجهة التي فعلا منها [7] وهما فعلا من جهة غير الجهة التي فعل الله منها ، ولسنا نجد للشركة وجهاً غير هذين الوجهين .

وسبيل خلق الله لفعل العبد واختراعه إياه ، واخراجه له من معنى العدم إلى معنى [8] الوجود ، وجعله على ما هو به من أنه شيء و [9] محدث ، وعرض ، وحركة ،

---

(١) د : كان .
(٢) د ، م : الرياسة .
(٣) ج : شيا .
(٤) ج : الشجرة .
(٥) ج : أو أحدهما .
(٦) د : ولا أحدهما .
(٧) ج ، م : منهما .
(٨) د : سقط « معنى » .
(٩) د ، م : « أو » .

وسكون ، وملازم [1] للفناء غير موصوف بالبقاء [2] ولا مدرك بالأبصار ، ولا متجل للعيان مخالف [3] لما خالف ، موافق [4] لما وافق هو سبيل ما أضفناه إلى الله تعالى من الأملاك التي ذكرناها ، والأفعال التي عددناها ، ونسبناها اليه ونفينا عن الله [5] في جميعها الشركة مع إضافتنا ذلك إليه ، لاختلاف جهات الاضافة في معاني الملك ، والفعل جميعاً .

وسبيل اختيار العبد لفعله ، واكتسابه ، وتحركه به ، وسكونه ، وايمانه ، وكفره ، وطاعته به ، ومعصيته هو سبيل ما ذكرنا من فعل الرجلين اللذين ذكرنا أنهما شريكان فيما اشتركا ، ألا ترى أنك تقول : انهما [6] مشتركان ، لاتفاق جهات الملك واختلاف [7] وجهات الفعل ، ولا تقول ذلك في صفة الله جل جلاله لاختلاف جهات الملك ، واختلاف جهات الفعل [8] وقد كررت [9] في هذا
١٤٣ المعنى ، وأطلت [10] لينقطع ذكر الشركة من هذه / المسألة إذ ليست الشركة منها في وجه ، ولا في [11] سبب .

ولما بطلت هذه الوجوه الثلاثة التي ذكروا ، واضمحل [12] القول بها [13] تبين أن الفعل قد عدا ما قالوا من ذلك ، وخلا منه إلى غيره ، مما قلنا والله ولي التوفيق .

---

(١) د : وملازماً .
(٢) د : بالبقا .
(٣) د : مخالفاً .
(٤) د : موافقاً .
(٥) د : تعليق مكتوب فيه رقم «١٣٢» .
(٦) ج ، م : هما .
(٧) د : سقط « واختلاف » .
(٨) ج : سقط من قوله وجهات الفعل ولا تقول ـ إلى قوله ـ : الفعل .
(٩) ج ، م : ذكرت .
(١٠) ج : وأصلت .
(١١) د : سقط « في » .
(١٢) د : واطمحل .
(١٣) د : به .

حجج القدرية من النقل :

وكان مما احتجت به القدرية من كتاب الله عز وجل ، على نفيهم لخلق أفعال العباد ، قول الله حيث يقول : (فطوعت له نفسه قتل أخيه ، فقتله)[1] ، وقوله : (بل سولت لكم أنفسكم أمراً)[2] وقوله : (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله)[3] ، وقوله : (جزاء بما كانوا يعملون)[4] ، (وبما كانوا يكسبون)[5] ، قالوا : فأضاف الله[6] ذلك اليهم ، وقالوا : قال الله عز وجل : (حسداً من عند أنفسهم)[7] ، وقال : (ويقولون هو من عند الله ، وما هو من عند الله)[8] قالوا : فنفى أن يكون حسدهم فعل أولئك الآخرين من عنده ، كما ترون ، وقالوا : قال الله[9] : (ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام)[10] ، فنفى عن نفسه أن يكون جعل شيئاً من فعل المشركين . قال أهل الاثبات : ليس تلزمنا[11] معارضات[12] القدرية بهذه الآي[13] التي أضاف الله فيها أفعال العباد إلى العباد ونحن نقول : أنها أفعالهم ، ولا نأبى أن تكون أنفسهم سولت لهم ، ولا أن نفسه طوعت له قتل أخيه ، فقتله ، ولا أنهم يكسبون ويعملون ، وأنهم أمروا بأن يعملوا ، وليس

---

(١) ٣٠/المائدة .

(٢) ١٨/يوسف .

(٣) ١٠٥/التوبة .

(٤) ١٧/السجدة .

(٥) ٩٥/التوبة .

(٦) ج : سقط اسم الجلالة .

(٧) ١٠٩/البقرة .

(٨) ٧٨/آل عمران .

(٩) د : سقط اسم الجلالة .

(١٠)١٠٣/المائدة .

(١١)ج ، د : يلزمنا .

(١٢)د : معارضة .

(١٣)د : الآيات .

في [1] الاضافات التي أضاف الله إلى العباد بأنهم [2] يعملون ويكسبون ، وتطوع [3] لهم أنفسهم ، وتسول ، بالذي ينقض علينا من قولنا شيئاً ، وانما ذلك على الجهمية ، وأصحابهم الذين لا يقولون بالاختيار للعباد ، ولا يثبتون الاكتساب لهم ، ولا يقولون بالتطويع ، ولا بالتسويل ، ولا بشيء [4] من ذلك ، وكذلك قوله : (حسداً من عند أنفسهم) [5] فنحن نقول : أن أفعالهم وحسدهم ، وبغيهم ، من عند أنفسهم فعلاً لا خلقاً ، وقوله : (ويقولون هو من عند الله ، وما هو من عند الله) [6] ، فانه قد قال أيضاً : (فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله مباركة طيبة) [7] أفيجب بهذا كله من قوله أن يكون سلام العباد بعضهم على بعض وتحيتهم فيما بينهم مخلوقة لله عندهم ، لقوله : (من عند الله) فان قالوا : إنما أراد بذلك
١٤٤ أن الله أمر بالتحية والسلام ، فلذلك / أضافهما إلى نفسه ، قلنا : فكذلك [8] قوله : (ويقولون هو من عند الله ، وما هو من عند الله) [9] يريد أن تحريف اليهود للكتاب ليس هو من الكتاب ، ولا من عند الله ، نزل رداً عليهم في قولهم : أنه من الكتاب ، ومن عند الله نزل ، ولم تكن اليهود تذهب في قولها [10] ذلك إلى خلق الله [11] الفعل ، فيكون الله قدر عليهم في ذلك [12] وهذا أوضح [13] من أن يغلط [14] في تأويله غالط .

(١) ج : سقط « في » .
(٢) ج ، م : أنهم .
(٣) م : تطوع .
(٤) ج ، م : شيء .
(٥) ١٠٩/البقرة .
(٦) ٧٨/آل عمران .
(٧) ٦١/النور .
(٨) ج : فذلك .
(٩) ٧٨/آل عمران .
(١٠) د : سقط « قولها » .
(١١) ج ، م : سقط اسم الجلالة .
(١٢) ج ، م : قدر عليها في ذلك .
(١٣) د : وهو واضح .
(١٤) ج ، م : يغلظ .

وأما قوله : (ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام)[1] ، فهو نظير قوله : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين)[2] ومثل قوله : (وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلاً)[3] أي[4] أنه أراد : لم يخلق السموات والأرض وما بينهما للعب ، ولا للباطل كما قال أهل التكذيب بالله والانكار لأمره من الرسل ، والبعث ، بل خلق السموات والأرض وما بينهما ليحق الحق ويبطل الباطل ، ويدل على ذلك بقوله : (وما خلقناهما إلا بالحق)[5] وكذلك قوله : (ما جعل الله من بحيرة ولا وصيلة ولا حام)[6] يقول[7] : انه لم يجعل هذه الأنعام لأن تبحر[8] ولا أن[9] تسيب ، ولا أن[10] تتخذ وصيلة ، ولا حاماً ، كما قالوا : بل جعلها حمولة ، ومأكولة ، لا كما قال المشركون فليس هذا من[11] الذي ذهب اليه أهل القدر في شيء ، وهو أبين من أن يغلط في تأويله غالط[12] ، والله ولي التوفيق .

أدلة أخرى :

قد أجبناهم فيما سألونا عنه ، وأبطلنا معارضتهم في كل الذي عارضوا به[13]

---

(١) ١٠٣/المائدة .
(٢) ١٦/الأنبياء .
(٣) ٢٧/ص ، وقدمت في ـ د ـ الآية على ١٦/الأنبياء .
(٤) م : سقط أي .
(٥) ٣٩/الدخان .
(٦) ١٠٣/المائدة .
(٧) ج : نقول .
(٨) د : « تجر » وصحح في الهامش .
(٩) م : لأن .
(١٠) د ، م : لأن .
(١١) د : سقط « من » .
(١٢) ج : سقط « غالط » .
(١٣) د : سقط من قوله : « قد أجبناهم ـ إلى قوله ـ : عارضوا به » .

ثم نحن عائدون بالمسألة عليهم ، ومجددوها [1] اليهم ، ومؤكدون عليهم من حجج الله التي جعلها دلالة على ربوبيته وشهادات على وحدانيته ، فنقول لهم : أخبرونا عن حركة [2] المختار هل كانت حركة لمعنى الحركة ، أو لمعنى غير الحركة ؟ فان قالوا : لمعنى غيرها أحالوا [3] إذ لا يتوهم ارتفاع ذلك المعنى ، ووجود الحركة بغير صفة الحركة ، فان قالوا : بل هي حركة لمعناها ، قلنا لهم : أخبرونا عن حركة المضطر لم كانت حركة ، لعينها أو لعلة غيرها ؟ ولن يجدوا إلا أن يجيبوا في حركة المضطر ، مثل الذي أجابوا به في حركة المختار ، فاذا أجابوا بذلك ، قلنا : قد ثبت أن حركة الاضطرار مثل حركة الاختيار في عينها ، وانما اختلفتا لعلة
١٤٥ الأمر والنهي فإذا ثبت اتفاقهما لأعيانهما كان / الحكم عليهما واحداً ، أما أن تكونا مخلوقتين أو غير مخلوقتين ، ولا نجد أن نخرجهما من خلق الله ، بل الله خالق [4] لهما ، ولا يجوز أن تستوي الأشياء في باب الحديث ، وتتفق ، ثم تختلف في باب الاختراع والخلق ، لأنه لو جاز أن يكون محدث غير مخلوق ، لجاز [5] أن يكون مخلوق غير محدث ، فلما استحال أن يكون مخلوق غير محدث ، استحال أن يكون محدث غير مخلوق ، كما أنه لو جاز أن يكون محدث [6] مخلوقاً [7] ، ومحدث غير مخلوق ، ليجوزن أن يكون قديم خالقاً [8] و [9] قديم غير خالق ، فلما استحال أن يكون قديم خالقاً [10] ، وقديم غير خالق ، استحال أن يكون محدث مخلوقاً ، ومحدث غير مخلوق .

---

(١) ج ، د ، م : « ومجددونها » والصواب ما أثبت .
(٢) ج ، م : حركات .
(٣) د : حالوا .
(٤) د ، م : الخالق .
(٥) ج ، م : ليجوزن .
(٦) م : سقط محدث .
(٧) د : مخلوق .
(٨) م : خالق .
(٩) م : أو .
(١٠) م : خالق .

ثم يقال لهم : أليست هذه الأفعال محدثة كائنة بعد أن [1] لم تكن [2] وخارجة من معنى العدم إلى معنى الوجود ؟ فن قولهم : بلى ، قيل لهم : فهل في أنها [3] محدثة [4] مخلوقة [5] بعد إذ لم تكن خارجة من معنى العدم إلى معنى الوجود أكثر من أنها مخلوقة و [6] هل في أنها مخلوقة [7] أكثر من أنها محدثة كائنة بعد أن [8] لم تكن خارجة من العدم إلى الوجود ؟ فان كان الله هو الذي أحدث الأفعال ، وكونها بعد إذ لم تكن وأخرجها [9] من العدم إلى الوجود ، فهو الذي خلقها ، وان كان [10] العبد هو الذي أحدث الأفعال وكونها بعد إذ لم تكن ، وأخرجها من العدم إلى الوجود ، فهو الذي خلقها ويسألون عن الفرق فلا [11] يجدونه أبداً ، وربما تجاسر جسورهم فيقول : بلى ، أنها مخلوقة للعبد ، وذلك أنهم لا يترددون في أنها غير مخلوقة لله ، ويترددون في أنها مخلوقة للعبد ، أو غير مخلوقة له [12] إلا أن يتجاسر متجاسرهم [13] على ذلك ، ولعمري أنه لقياس مقالة القوم ، إذ كان الله عز وجل ، إنما سمي خالقاً لأنه ينشيء ويخترع ، والعباد على مثل ذلك من الصفة عندهم ، فيقال لهذا المتجاسر : إذا كانت مخلوقة للعبد فينبغي أن

---

(١) م : إذ .
(٢) ج ، م : سقط « و » .
(٣) د : سقط « انها » .
(٤) ج : سقط « محدثه » .
(٥) د ، م : كائنة .
(٦) د : أو .
(٧) ج : سقط « بعد إذ لم تكن خارجة من معنى العدم إلى معنى الوجود أكثر من انها مخلوقة ، وهل في أنها مخلوقة » .
(٨) د ، م : إذ .
(٩) م : ما أخرجها .
(١٠) د : سقط « كان » وكتب على الهامش .
(١١) د ، م : ولا .
(١٢) د : سقط « له » .
(١٣) ج ، م : مجاسرهم .

تكون مملوكة له ، ومربوبة له ، بل التي تجاسرت عليها أشنع من هاتين ، وأفحش
منهما ، فاذا جوز هاتين قيل له[1] : فينبغي أن تكون مألوهة للعبد فحينئذ يكون العبد
خالقاً لأفعاله ، ومالكاً لها ، ورباً والهاً ، فمن قال : لا خالق غير[2] الله ولا رب
١٤٦ سواه ، وان[3] لا / إله إلا هو[4] كان مخطئاً[5] ، فعند ذلك يقال لقائلها : كيف
وها هنا من الخالقين والأرباب والآلهة ، ما لا يحصى ، على قياس هذا المذهب .
ألا ترون إلى ما أصار هؤلاء القوم خذلان الله عز وجل اليه من اضطراب الكلمة
وتشتيت الأهواء في تقليد الكبراء ، فنعيذكم بالله وايانا[6] من التورط في المهلكة ،
وقد قال الله[7] عز وجل : (هل من خالق غير الله)[8] وقال[9] : (أروني ماذا خلق
الذين من دونه)[10] فيمكن على قياس هذا القول ، أن يرد عليه فيقال : ان الذي
من هو دونه أكثر مما خلق ، لأن أفعال خلقه أكثر من خلقه في قولهم ، وقال
عز وجل : (أروني ماذا خلقوا من الأرض)[11] ، وقال عز وجل : (أم جعلوا
لله شركاء ، خلقوا كخلقه فتشابه الخلق عليهم قل الله خالق كل شيء)[12] رداً
على من أخرج شيئاً من كل الأشياء من أن يكون من خلقه ، فأخرج الكلمة في :
(خالق كل شيء) مخرج العموم ، فمن ادعى فيها الخصوص ، ولم يأت بآية

---

(١) د : سقط « قول له » .
(٢) ج : إلا .
(٣) م : سقط « ان » .
(٤) ج : ولا إله غيره .
(٥) د : مخطا .
(٦) ج ، م : وايانا بالله .
(٧) د : سقط « لفظ الجلالة » .
(٨) ٣/فاطر .
(٩) د : عز وجل .
(١٠)١١/لقمان .
(١١)٤٠/فاطر .
(١٢)١٦/الرعد .

مجتمع عليها ، أو خبر مجتمع عليه يخص به [١] ما أخرج به الكلام [٢] مخرج عموم ، فقد أراد أن يثبت دعواه بغير برهان ، وبغير ما يثبت به الدعوى ، وليس ما نظروا به من هذه الآية من قوله [٣] : (تدمر كل شيء بأمر ربها) [٤] وبقوله : (فتحنا أبواب كل شيء) [٥] وبقوله [٦] : (وأوتيت من كل شيء) [٧] نظيراً ، لأن هذا كله الشاهد على خصوصه اجماعهم ، وخصومهم [٨] عليه [٩] والآية في أنه : (خالق كل شيء) أخرجها مخرج عموم ، ولم يجامعهم خصومهم [١٠] على أن الله أراد بها الخصوص ، كما جامع أهل القدر من خالفهم على خصوص الآي التي ناظروا بها الآيات الشاهدات على صدق أهل الاثبات في قولهم ، وقد امتدح عز وجل بقوله : (خالق كل شيء) باجماع ولو جاز لأحد أن يقول : هي خاصة ، لجاز لمن يزعم أن ابليس ليس [١١] بمخلوق ، وان جميع الشرور ليست بمخلوقة لله على مقالة المنانية ، وكيف تكون دعواهم أولى من دعوى غيرهم ، وقد قال الله عز وجل [١٢]
/ (وأسروا قولكم أو اجهروا به أنه عليم بذات الصدور ، ألا يعلم من خلق) [١٣] ١٤٧
فدل على أن [١٤] ما أسر العباد ، وما أظهروه فهو خلقه بقوله : (ألا يعلم من خلق)

---

(١) ج ، م : سقط « به » .
(٢) ج : كلام .
(٣) ج ، م : من قول الله .
(٤) ٢٥/الأحقاف ، وفي « م » : ريح تدمر ، وهو خطأ .
(٥) ٤٤/الأنعام ، وقد وقع في : ج ، م : زيادة الواو قبل « فتحنا » وهو خطأ .
(٦) ج ، م : سقط « وبقوله » .
(٧) ٢٣/النمل .
(٨) د : وخصوصهم .
(٩) ج : عليهم .
(١٠) د : خصوصهم .
(١١) م : سقط « ليس » .
(١٢) د ، م : سقط « عز وجل ، ج : كرر : وقد قال الله » .
(١٣) ١٤/الملك .
(١٤) د : سقط « ان » .

يقول تبارك وتعالى : كيف لا يعلم ذلك من خلقه محتجاً على من قال لا يكون الفعل مخلوقاً ، وقال عز وجل : (ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله)[1] فكيف يكون الابتغاء للفضل الذي هو عمل العباد من آيات الله ، وليس فيه لله[2] تدبير ، ولا هو له بخالق ؟ وقال عز وجل : (هو الذي يسيركم في البر والبحر)[3] وذلك فعلهم ، فأضافه إلى نفسه كما ترى ، وقال : (أم أمنتم أن يعيدكم فيه تارة أخرى)[4] والعودة في البحر هي رجوعهم ثانية إلى البحر ، وذلك فعلهم ، وقال عز وجل : (خلق السموات والأرض وما بينهما)[5] وأفعال الخلق بين السماء[6] والأرض ، وقال : (والله خلقكم وما تعملون)[7] ، وقال : انك لا تهدي من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء)[8] وقال : (يضل من يشاء ويهدي من يشاء)[9] ، وقد ذهب قوم من أهل القدر في تأويل هذه الآية من قوله : (يضل من يشاء ويهدي من يشاء) إلى أن ذلك على وجه التسمية ، والحكم عليهم بالضلالة وبالهداية ، وقال فريق منهم : يضلهم ينسبهم[10] إلى الضلالة ويهديهم : يبين لهم[11] ويرشدهم ، فخالفوا[12] بين الحكمين ، وليس ما ذهبوا اليه من ذلك

---

(١) ٢٣/الروم .
(٢) ج ، م : لله فيه .
(٣) ٢٢/يونس ، وفي « د » وهو ، وليس في الآية « و » سابقة على الضمير .
(٤) ٦٩/الإسراء .
(٥) ٥٩/الفرقان .
(٦) د ، م : السموات .
(٧) ٩٦/الصافات وابتدأت الآية في « د » : بـ : خلقكم .
(٨) ٥٦/القصص .
(٩) ٩٣/النحل ، وفي « د » : (تضل من تشاء وتهدي من تشاء) ، م : سقطت الآية وأثبتت في الهامش .
(١٠) د : ينسبهم .
(١١) د : عليهم .
(١٢) د : وخالفوا .

بشيء ونحن جميعاً ننسب الهادي [1] إلى الهداية ونسميه بها ، ونحكم بها عليه [2] وننسب الضال إلى الضلالة ، ونسميه بها ، ونحكم بها عليه ، فما معنى هذه الاضافة التي أضافها الله إلى نفسه ، واستخص بها دون خلقه ، بأنه : (يضل من يشاء ويهدي من يشاء) ؟ وما فائدتها لو كان الأمر على ما ذهب اليه أهل القدر من ذلك ؟ مع اطباق أهل اللغة على أنهم لا يجدون شيئاً [3] من لغة العرب أفعلت الرجل بمعنى نسبته ، وانما يقال : في معنى نسبته فعلت : كفرت الرجل ، وخينته وسرقته ، وخطأته ، وظلمته ، وضللته ، وفسقته ، وفجرته ، ولحنته ، ولا يقال في مثل هذا أفعلته ، وأنت تريد نسبته إلى ذلك ، هكذا حفظ من الأصمعي [4] والكسائي [5] وغيرهما من أيمة اللغة [6] وأنشدوا قول لبيد [7] :

ان تقوى ربنا خير نفل وبقدر الله ريثي وعجل
من هداه سبل الخير اهتدى ناعم البال ومن شاء أضل

---

(١) م : سقط الهادي .
(٢) د : سقط « ونحكم بها عليه » .
(٣) د ، م : في شيء .
(٤) أبو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي البصري اللغوي الأخباري ولد سنة ١٢٢ هـ / ٧٤٠ م بالبصرة وتوفي بها سنة ٢١٦ هـ / ٨٣٢ م وعاش ثماني وثمانين عاماً ، وهو رواية العرب وامام لغتها ، وشعرها ، له مؤلفات كثيرة (العبر ١ : ٣٧٥ . تاريخ بغداد ، ١٠ : ٤١٠ . الزركلي ، الأعلام ٤/٣٠٨) .
(٥) أبو الحسن علي بن حمزة الأسدي الكوفي الكسائي تلميذ الخليل ومؤدب الرشيد وولده الأمين جعله الشافعي عمدة في النحو ، توفي سنة ١٨٩ هـ / ٨٠٥ .
(٦) م : الأئمة .
(٧) لبيد بن ربيعة العامري الشاعر المخضرم الذي وفد على النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم وحسن إسلامه واشتهر بقوله :

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

توفي سنة ٤١ هـ / ٦٦١ م ، ويروى أنه قال شعراً منذ أن أسلم والبيتان في ديوانه ص ٣٩ وفيه « بإذن الله » بدل « بقدر الله » (آمال المرتضى ١ : ٢١ . طبقات النحويين ١٣٨ . أنباء الرواد ٢ : ٢٥٦ . الزركلي ٥ : ٩٤) .

أفترى لبيداً أراد[1] بقوله : (من شاء[2] أضل) أنه[3] سماه[4] ضالاً ، لا[5] لعمرك ، ما عرف هذا لبيد ، ولا وجده / في شيء من اللغات ، وفي كتاب الله عز وجل ما يدل على اثبات القدر شيء كثير ، ويؤيد ذلك ما جاء فيه من السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم[6] ومن الآثار ، ومن الاجماع[7] روي عن النبي عليه السلام[8] أنه قال : لكل أمة مجوس ومجوس هذه الأمة القدرية[9] سموا مجوساً[10] لأنهم يضيفون القدر إلى أنفسهم ، وغيرهم يجعله لله دون نفسه ومدعي الشيء لنفسه أولى بأن يسمى به ، دون من جعله لغيره ، ولأنهم ضارعوا[11] المجوس ، بل زادوا على المجوس ، وذلك أن المجوس نفت عن الله خلق الشرور ، وزادت القدريـة نفي خلق الخير من جميع أفعال الخلق عن الله عز وجل[12]، وروي عنه

---

(١) م : إلى إذ .
(٢) ج ، م : يشاء .
(٣) د : سقط « انه » .
(٤) د : سمى .
(٥) د : سقط « لا » .
(٦) د ، م : عليه السلام .
(٧) د : « الجماع » ، وصحح في الهامش .
(٨) ج : صلى الله عليه وسلم .
(٩) رواه أبو داوود في سننه عن حذيفة ولفظه : لكل أمة مجوس ومجوس هذه الأمة ، الذين يقولون لا قدر إلى الخ . وروى جابر : القدرية مجوس هذه الأمة ان مرضوا فلا تعودوهم ، وان ماتوا فلا تصلوا عليهم (مسند الربيع ص ١٠ في باب ما جاء في الحجة على القدرية) ، ومثله في سنن أبي داوود عن أبي عمر مع لفظ : وان مرضوا فلا تشهدوهم ، وذلك في باب القدر من السنن . وأنكر ابن حزم صحة هذا الحديث طريق الاسناد لأن في سنده عن أبي داوود ، جعفر بن الحارث وهو مطعون فيه ، وأورده بن الجوزي في الموضوعات (مقدمة التبصير في الدين لزاهد الكوثري ص ٤–٥) .
(١٠)د : تعليق على الهامش : لعله « قدرية » .
(١١)م : ضارعوا .
(١٢)د : جل جلاله .

صلى الله عليه وسلم أنه قال : (لو أن الرفق خلق يرى لم يكن شيء أحسن منه ولو أن الخرق خلق يرى لم يكن شيء أقبح منه) والرفق والخرق [1] فعل العباد يمدحون به ويذمون عليه ، وروي [2] عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لمعاذ بن جبل : ان الله لم يخلق شيئاً هو أحب اليه من العتاق) ، ـ يعني مما رغب فيه من غير فرض ـ ولم يخلق شيئاً [3] أبغض اليه [4] من الطلاق . يعني مما هو دون ما نهى [5] عنه من المعصية ، وقد علمنا أن العتاق والطلاق [6] فعل العباد ، وروي عنه أنه [7] قيل له : يا رسول الله لو سعرت لنا سعراً فقال : ان الله هو المسعر [8] والعباد يحمدون على أن يرخصوا الأسعار ، ويذمون إذا أغلوها ، وروي عنه أنه مر على جنازة رجل من الأنصار فقال : اللهم نقه من الذنوب والخطايا كما تنقي الثوب الأبيض من الدنس ، والعباد هم الذين يقصرون الثياب ، وأضاف رسول الله [9] ذلك إلى الله كما ترى ، لأنه المقدر لذلك ، والمجرى له على أيدي العباد .

ومن [10] الآثار ما روي عن علي بن أبي طالب [11] أنه سئل عن الأفعال التي

---

(١) م : سقط « الخرق » .

(٢) د : ويروى .

(٣) م : شيء .

(٤) م : إلى الله .

(٥) د : نهى .

(٦) جـ : إلى الطلاق والعتاق .

(٧) د : سقط انه .

(٨) رواه مسلم في باب التسعير عن قتادة وحميد عن أنس ولفظه : قال الناس يا رسول الله غلا السعر ، فسعر لنا ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله هو المسعر القابض الباسط الرازق وأني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا في مال .

(٩) د : صلى الله عليه وسلم .

(١٠) م ، د : وعن .

(١١) م : رضي الله عنه .

يستوجب بها العباد السخط من الله ، ألشيء[1] من الله أم[2] من العباد ؟ فقال[3] :
من الله خلقاً ومن العباد فعلاً . وروي عن حذيفة بن اليماني[4] رضي الله عنه[5] أنه
قال : ان الله خلق كل صانع وصنعته وروي عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال :
العجز والكيس بقدر . وهما فعل العباد يحمدون به ويذمون عليه ، وروي عن ابن
١٤٩ عباس أيضاً أنه قال : الزنا بقدر وشرب الخمر بقدر والسرقة بقدر ، وقد روي / :
جرى القلم بذلك عن عدة من أصحاب رسول الله ، وروي عن وهب بن منبه[6]
أنه قال : في بعض كتب الله أني أنا الله لا اله إلا أنا خالق الخير ، والشر ، فطوبى

---

(١) د : كتب على الهامش : عله أهي .
(٢) د : أو .
(٣) م : وقال .
(٤) حذيفة بن حسل بن جابر أبو عبد الله العبسي ، صاحب سر النبي في المنافقين له بهم خبرة ، كان والياً على المدائن ، وبها توفي سنة ٣٦ هـ ٦٥٦ م لم يشهد بدراً هو وأبوه لأنهما عاهدا المشركين على أن لا يقاتلا مع النبي وأمرهما النبي أن يوفيا بعهدهما ، روى له البخاري ٢٥٥ حديث (العبر ٢ : ٣٧ . تهذيب التهذيب ٢ : ٢١٩ . الإصابة ١ : ٣١٧ . حلية الأولياء ١ : ٢٧٠ . تاريخ الإسلام للذهبي ٢ : ١٥٢ . الزركلي ٢ : ٣٦٤-٣٦٥) .
(٥) د : سقط « رضي الله عنه » .
(٦) وهب بن منبه أبو عبد الله من التابعين ولد ٣٤ هـ / ٦٥٤ م وهو صنعاني وبصنعاء ولد ، وتولى قضاءها من قبل عمر بن عبد العزيز ، له معرفة واسعة بالكتب القديمة ، يعتقد الجبر ، ويقول : انه اطلع على ٩٢ كتاباً وكل هذه الكتب تقرر القدر ، وانه من أضاف إلى نفسه شيئاً من المشيئة فقد كفر ويقال انه رجع عن القول بالقدر ، وانه ندم على تأليفه كتاباً في ذلك ، أخذ عن ابن عباس ولزمه ثلاث عشرة سنة ، ويذكر الذهبي أنه كان مؤرخاً وله عدة كتب في التاريخ ، وكان يشبه بكعب الأحبار في معرفته بالإسرائيليات بين المسلمين ، ويقال انه يعرف اليونانية والسريانية والحميرية ويحسن قراءة الكتابات القديمة ، توفي ١١٤ هـ ٧٣٢ م (العبر ١ : ١٤٣ . ابن سعد ٣٩٥/٥ . حلية الأولياء ٤ : ٢٣ . تهذيب التهذيب ١ : ١٦٦ . الزركلي ١٥٠/٩ . تاريخ الإسلام للذهبي ١٤/٥-١٦ . شذرات الذهب ١ : ١٥٠) .

لمن خلقته ليكون الخير على يديه ، وويل لمن خلقته ليكون الشر على يديه . وروي عن أبي سعيد الخدري [١] أنه قال : من كذب بقدر الله كبه الله في النار ورأسه أسفل ، وروي عن أبي هريرة [٢] أنه قال : من قال لا قدر فاقتلوه وروي عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه [٣] أنه قيل له : ان قبلنا قوماً يقولون لا قدر ، فقال : أخبروهم أني منهم بريء. ومن الاجماع أن هذه الأمة قويها وضعيفها ، صغيرها وكبيرها ، مجمعة [٤] على أن الله خالق ، وما سواه مخلوق وأنه رب وما سواه مربوب ، لا يقصدون إلى شيء دون شيء ولا يوقف [٥] صغير ولا كبير على شيء غير الله ، ويمتنعون من القول [٦] بأن الله خلقه ، ولا [٧] يعرفون غير ذلك ، ولا يدعون إلى سواه قد [٨] نشوا [٩] عليه ، وغذوا [١٠] به ، لا [١١] تنازعهم أنفسهم إلى غيره فكان

---

(١) أبو سعيد الخدري سعد بن مالك بن سنان من الصحابة ، انصاري خزرجي كثير الرواية عن النبي لملازمته اياه ، روى له الشيخان ١١٧٠ حديث ولد ١٠ ق هـ / ٦١٣ م وتوفي ٧٤ هـ / ٦٩٣ م (العبر ١ : ٨٤ . تهذيب التهذيب ٣ : ٤٧٩ . صفة الصفوة ١ : ٢٩٩ . حلية الأولياء ١ : ٣٦٩ . الزركلي ٣ : ١٣٨) .

(٢) أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر ولد ٢١ ق هـ / ٦٠٢ ونشأ يتيماً ، دخل في الإسلام في السنة السابعة من الهجرة ، كثير الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم ، روى عنه ٥٣٧٤ حديثاً ـ تولى امرة المدينة ، توفي بالمدينة سنة ٥٩هـ/٦٧٩ . (العبر ١ : ٦٣ . صفة الصفوة ١ : ٢٨٥ . حلية الأولياء ١ : ٣٧٦ . دائرة المعارف الإسلامية ٢٥-٢٧ . الزركلي الزركلي ٤ : ٨٠-٨١) .

(٣) م : عنهما .

(٤) جـ ، م : مجتمعة .

(٥) د : ولا يقف .

(٦) د : سقط « من القول » .

(٧) د : لا .

(٨) د : سقط « قد » .

(٩) جـ : نسوا .

(١٠) جـ : وعدوا ، م : وغدوا .

(١١) د : ولا .

ذلك من اجماع من لم ينظر في الكلام دلالة على أنه أصل من أصول التوحيد وروي [1] عن قتادة [2] أنه قال : ما زالت العرب تثبت [3] القدر في الجاهلية والإسلام ، وأنشدوا قول امرئ [4] القيس حيث يقول [5] :

قد كنت أعذل [6] في السفاهة أهلها ... وأعجب لما تأتي به الأيام

فاليوم أعذرهم وأعلم أنها [7] ... سبل الغواية والهدى أقسام [8]

وأنشدوا للبدوي [9] :

كل شيء حتى أخوك متاع ... وبقدر تفرق واجتماع

وقال المرار [10] :

---

(١) د ، م : ويروى .

(٢) قتادة بن دعامة بن عزيز السدوسي ، أحفظ أهل البصرة فيما قال الإمام أحمد بن حنبل ، وكان متضلعاً في العربية ، وأيام العرب ، وأنسابها وكان يرى القدر ، وهو عالم بالتفسير وباختلاف العلماء ، وينسب اليه التدليس في الحديث ولد سنة ٦١ هـ / ٦٨٠ م وتوفي بالطاعون في واسط ١١٨ هـ / ٧٣٦ م (العبر ١ : ١٤٦ طبقات المدلسين ١٦ . تذكرة الحفاظ ١ : ١١ . الزركلي ١ : ١٤٦) .

(٣) ج : تثبيت .

(٤) د ، م : سقط امرئ ـ أمرؤ القيس بن حجر بن حارث الكندي ، ولد بنجد نحو سنة ١٣٠ ق هـ / ٤٩٧ ، وقيل ولد باليمن ، تعلم الشعر على يدي خاله المهلهل وينسب اليه انه كان على دين المزدكية ، توفي بأنقرة سنة ٨٠ ق هـ / ٥٤٥ (ابن قتيبة ، الشعر والشعراء ٣١ . الأغاني ٩ : ٧٧ طبعة دار الكتب . دائرة المعارف الإسلامية ٢ : ٦٢٢ . الزركلي ١ : ٣٥١-٣٥٢) .

(٥) ج ، م : سقط « حيث يقول » .

(٦) م : أعدل .

(٧) كذا في « د » و « ج » .

(٨) لم يرد هذان البيتان في ديوان أمرئ القيس ، الديوان الذي حققه محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف ١٩٦٤ .

(٩) د ، م : البدوي .

(١٠)ج : وأنشدوا للمرار ـ بن سعيد بن حبيب الفقعسي شاعر أموي يروى عنه شعر كثير ، والمرارون من الشعراء سبعة ، توفي سنة ١٠٠ هـ / ٧١٨ م أحدهم هو المرار العدوي =

ومن سابق الأقدار إذ[1] دانت[2] بـــه   ومن نائـل[3] شيئاً إذا لم يقدر[4]

وقال جميل[5] :

أقدر أمراً لست أدري[6] أنـا لـــه   وما يقدر الإنسان والله قـــادر[7]

وقال ابن الأحمر[8] :

شربنا[9] وداوينا وما كـان ضرنـــا   إذا الله حــم القدر الا تداويـا[10]

وقال الراعي[11] :

= وأما الفقعسي فلا يعرف تاريخ ميلاده ولا تاريخ وفاته (المبرد ٢٩١ . التبريزي ٣ : ٧٦ . الشعر والشعراء ٦٨٠–٦٨٣ . الزركلي ٨ : ٨٢–٨٣) .

(١) ج : ان .

(٢) م : دأبت .

(٣) ج : قائل .

(٤) م : يقدره .

(٥) ج : وأنشدوا لجميل ـ جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، من العشاق العرب ، عشق بثينة ، جاء إلى مصر ، وكان شاعراً رقيق الغزل ، جميل الأسلوب ، توفي سنة ٨٢ هـ / ٧٠ . (تزيين الأسواق ١ : ٣٨–٤٧ . الشعر والشعراء ١٦٦ . الأغاني ٨ : ٩٠ طبعة دار الكتب . الزركلي ٢ : ١٣٤) .

(٦) ج : لسنا ندري .

(٧) رجعت إلى ديوان جميل المطبوع سنة ١٩٣٤ فلم أجد فيه هذا البيت .

(٨) ابن الأحمر هو ابن أحمر شاعر مخضرم واسمه عمرو بن أحمر بن فراص بن معن ابن أعصر ويبدو ان الناسخ أخطأ حين كتبه بصيغة التعريف (الجمحي ، طبقات فحول الشعراء ١٢٩ . المؤتلف ٣٧ . المرزباني ٢١٤ . الإصابة ٥ : ١١٤ . الخزانة ٣ : ٣٨–٣٩ . الشعر والشعراء ١ : ٣١٧) .

(٩) م : شرينا .

(١٠) ورد البيت منسوباً إلى أبن أحمر في الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ : ٣١٧ وفي آمال المرتضى ١ : ٣٧٠ . وفي لسان العرب قال هذه القصيدة في مرضه . وحمه : قضاه وقدره .

(١١) ج : وأنشدوا للراعي : ـ وهو عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل النميري من البصرة ، شاعر كثير الوصف للابل معاصر لجرير والفرزدق توفي سنة ٩٠ هـ / ٧٠٩ (المبرد ١٦٩ . =

وهـن يحاذرن الـردي أن يصيبنـي ومن قبل خلقي خط ما كنت لاقيا [١]

وقال الثعلبي [٢] :

لعمرك ما يـدري الفتـى كيف يتقي إذا هـو لم يجعل له الله واقيـاً [٣]

وقال الشماخ [٤] :

واني عـداني [٥] عنكما غير مـاقـت نواران مكتـوب عـلى بقـاهما [٦]

مكتوب أي [٧] مقدر على [٨] بقاهما [٩] طلابهما [١٠] في شعر كثير [١١] جاهلي

١٥٠ واسلامي ، وانما غلطت المعتزلة في نفي خلق أفعال / العباد من حيث غلطت الجهمية ، وأصناف المجبرة [١٢] في اثبات الجبر للعباد وأوتي على الفريقين جميعاً من قبل غلطهم في جهات الفعل وجهلهم بها وذلك أن المعتزلة قالت : لما ثبت حمد الله

= الشعر والشعراء ٢ : ١٥٦ . الأغاني ٢٠ : ١٦٨ . ابن الإسلام الجمحي ١١٧ . الزركلي ٤ : ٣٤٠) .

(١) لم نعثر على ما يثبت ان هذا البيت للراعي .

(٢) ج : وأنشدوا للثعلبي ــ : الصواب التغلبي وهو أفنون صريم بن معشر من بني تغلب ، وسمي أفنوناً لبيت قاله : « ان للشباب أفنوناً » (الشعر والشعراء ١ : ٣٨٢ . الخزانة ٤ : ٤٦٠ . اللآلي ٦٨٤–٦٨٥ . المفضلية ٦٥ . الاشتقاق ٢٠٣) .

(٣) في الشعر والشعراء ج ١ : ص ٣٨٢ : ما يدري امروء بدل « الفتى » .

(٤) ج : وأنشدوا للشماخ ــ : الشماخ بن ضرار بن حرملة بن سنان المازني من الشعراء المخضرمين من طبقة لبيد والنابغة وهو بارع في الرجز ، توفي سنة ٢٢ هـ / ٦٤٣ . (المحبر ٣٨١ . الالاني ٨ : ٩٧ . الكامل للمبرد ٢ : ٢٨ . الخزانة ١ : ٥٢٦) .

(٥) م : عذاني .

(٦) ديوان الشماخ . القاهرة ١٣٢٧ ص ٨٨ .

(٧) ج : سقط « أي » .

(٨) د : سقط « على » .

(٩) ج : نقاهما .

(١٠) ج ، م : طالبهما .

(١١) ج : كبير .

(١٢) د : سقطت « المجبرة » .

على الفعل وذمه ، ووصف الفاعل بالاختيار له ، ثبت أنه فعله ، وبطل أن يضاف إلى غيره ، لأنه غير متجز [1] وغير جائز أن يكون فعلاً [2] من فاعلين [3] وقالت الجهمية : لما كانت الأعمال بمعانيها التي هي بها من اختلاف ما اختلف منها ، واتفاق ما اتفق ، وثبت [4] عجز العباد عنها من هذه الوجوه أن تكون لهم فعلاً ، بطل أن تكون للعباد فعلاً بوجه [5] من الوجوه [6] لأن الفعل غير متجز [7] ، ولا يجوز أن يكون مضافاً إلى فاعلين ، فغلط أهل الجبر ، ولم ينظروا إلى ما ثبت من الحمد والذم والأمر والنهي والاختيار للفعل المفعول عن المتروك . وغلط أهل القدر حين لم ينظروا إلى ما ثبت من عجز العباد عن [8] أن يجعلوا أفعالهم على ما هي به من [9] كيفيتها ، وأعيانها من اختلاف ما اختلف منها واتفاق ما اتفق ، وفي غلط الفريقين فيما غلطوا فيه ، دليل على أن الفعل من جهة عجز [10] الفاعل عنه ونفى أن تكون له فيه [11] قدرة عليه خلق الله ، وأنه من جهة ما يثبت قدرة الفاعل عليه واختياره [12] واجازة [13] الاضافة به [14] اليه فعله .

---

(١) د : ليس بمتجز .
(٢) د : فعل .
(٣) د : لفاعلين .
(٤) ج : ثبت بسقوط الواو .
(٥) ج : من وجه .
(٦) م : سقط أن تكون لهم فعلاً بطل أن تكون للعباد فعلاً بوجه من الوجوه .
(٧) ج : متجر .
(٨) د : على .
(٩) د : في .
(١٠) ج ، م : ما عجز .
(١١) ج ، م : سقط « فيه » .
(١٢) د : واختاره .
(١٣) د : وجازت .
(١٤) د : سقط به .

ومسائل القدر وجواباتهم[١] لأصحاب المخلوق مسائل أصحاب المخلوق وجواباتهم للمجبرة ، ومسائل المجبرة وجواباتهم لأصحاب المخلوق مسائل أصحاب المخلوق وجواباتهم[٢] للقدرية ، وعبارة كل واحد من الفريقين هي[٣] عبارة أصحاب المخلوق للفريق الآخر .

وأنت حفظك الله إذا قابلت بين هذه الجوابات وبين هذه المعارضات عرفت تظالم القوم ، وعجزهم عن معرفة ما يلزمهم ، وكل ما دل الله به[٤] على ربوبيته ، ووحدانيته في احداثه[٥] الأشياء وخلقه لها ، فهو دلالة على ربوبيته ووحدانيته في احداثه[٦] الأفعال وخلقه لها ، وكل ما دل على عجز الخلق على القيام بنفسه[٧] ، وعلى[٨] حاجة بعضه إلى بعض وعجز جميع[٩] ذلك كله عن القيام بنفسه[١٠] دون مقيمه ، وحاجة جميعه إلى محوجه[١١] فهو دلالة على عجز الأفعال[١٢] عن القيام
١٥١ بنفسها وحاجتها إلى من يقوم بها وذلك[١٣] كله دلالة واضحة ، وحجة بالغة / على أن الله معجز جميع ذلك ومحوجه ومقيمه ومدبره ، وخالقه ، وكل ما دللنا به

---

(١) ج : وجوابهم .
(٢) م : سقط للمجبرة ومسائل المجبرة وجواباتهم لأصحاب المخلوق مسائل أصحاب المخلوق وجواباتهم .
(٣) د : سقط « هي » .
(٤) ج : به الله .
(٥) ج ، م : أحداث .
(٦) ج ، م : أحداث .
(٧) د : بنفسه دون مقيمه .
(٨) د : سقط « وعلى » .
(٩) ج ، م : سقط « جميع » .
(١٠)د : سقط بنفسه .
(١١)ج : مخوجة .
(١٢)ج ، م : الأعمال .
(١٣)م : فذلك .

على اثبات [1] حدوث الأشياء وايجاب خلقها ، والنقض على أهل الالحاد في صدر السفر الأول من الكتاب ، فهو دلالة على خلق الأفعال لما كانت الأفعال داخلة في جملة الأشياء ، وجملة الأشياء مشتملة على الأفعال ، وكل [2] ذلك نقض على القدرية فيما أتوا من ذلك ، ولو تتبعت هذا الباب دليلاً دليلاً من كتاب الله عز وجل ، ومن سنة نبيه [3] صلى الله عليه وسلم ، ومن آثار الأئمة ، ومن اجماع الأمة ، وشاهد القياس [4] الذي لا تزور شهادته ، ولا تجرح عدالته ، لكان بذلك شغلاً عما سواه .

وقد قال الله عز وجل : (ولو ان ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ، ما نفدت كلمات الله) [5] التي جعلها دالة [6] على ربوبيته ، وشهادات [7] على وحدانيته ، وقال عز وجل : (وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) [8] لما كان علم الخلق ذا نهاية ، ألا ترى إلى قوله : (وفوق كل ذي علم عليم) [9] فجعل نهاية علم كل عالم علم عليم فوقه ، حتى ينتهي العلم إلى العليم الذي لا فوقه عليم ، فالناظر بعين [10] الاستغراق [11] إلى العلم واللاحظ له بلحظ الاستفراغ ،

---

(١) د : سقط « اثبات » .

(٢) د : سقط « كل » واثبت في الهامش .

(٣) ج : رسوله ، م : رسول الله .

(٤) يقول المؤلف بالقياس في منهجه الكلامي ، وتعتبر الأباضية القياس من أصول العمليات أيضاً أي في أصول الفقه ، (العدل والانصاف للوارجلاني في أصول الفقه مخطوط) .

(٥) ٢٧/لقمان .

(٦) ج ، م : دلالة .

(٧) ج : ودليلاً ، د : وشاهدة .

(٨) ٨٥/الإسراء .

(٩) ٧٦/يوسف .

(١٠) م : بغير .

(١١) د : الاستدلال .

ناظر في تأهيل [1] عين الشمس ، فعند ذلك ينقلب اليه بصره خاسئاً [2] ويرجع اليه عقله حسيراً ، وفهمه كليلاً ، وكاللاّطم بجهله أمواج البحر ، والممارس بضعفه قوى عواصف الرياح ، وهيهات هيهات متى يدرك [3] ما لا يدرك ، مما وقع به مرارة اليأس ، وانقطعت دونه سبل الأوهام ، وأن [4] بينه وبين مرام ذلك حيرة الحكماء [5] وبهت العلماء [6] ووهن التقصير [7] وهو إنما خوطب ببعض أجزاء المعلوم [8] من المنظور اليه والمشهود ، وهو عما يرى محجوب .

باب [9] القول في ارادة الله عز وجل
هل هي صفة لله [10] في ذاته أم فعل من أفعاله ؟ والنقض على من قال بغير الحق في ذلك

قالت المعتزلة كلها الا ابراهيم النظام أن الارادة من الله[11] فعل من أفعاله ، وهي عين[12] الأمر بالطاعة ، فاذا أحدث[13] الارادة للايمان أمر بالايمان ، ولا يجوز
١٥٢ أن يكون يأمر بالشيء وهو غير مريد له ، فإذا أراد أمر به ، فالارادة عين[14]/ الأمر ،

---

(١) أهيل .
(٢) ج : خاسياً .
(٣) ج ، م : يدري .
(٤) د : واني .
(٥) د ، م : الحكما .
(٦) م : العلما .
(٧) ج ، د : التقصير .
(٨) د : العلوم .
(٩) ج : سقط « باب » .
(١٠) د ، م : له .
(١١) م : تعالى .
(١٢) ج ، م : غير . لا يستقيم الكلام به .
(١٣) د : حدث .
(١٤) ج ، م : غير .

وقال ابراهيم النظام : الارادة من الله فعل وهي على ثلاثة أوجه : ارادة الأمر ، وارادة حكم ، وارادة ثواب ، فعلى هذا أنه لاحق بهم ، حيث زعم أن الارادة من الله فعل ، ونفى أن تكون الارادة صفة ذات ، فقولنا ان ارادة الله عز وجل [1] صفة في ذاته واجبة له ، لأن [2] الاستكراه عن الله منفي ، لا يجوز أن يوصف به في حين من الأحيان ، كما لا يجوز أن يوصف بالضعف ، ولا بالعجز ، ولا بالجهل ، فلما بطل الوصف لله بالاستكراه كما بطل [3] الوصف له بما ذكرنا ، كان [4] لكل ضد من هذه الأضداد [5] المنفيات [6] عن الله لفظ به أزال العباد عنه ضد ذلك اللفظ ، فأزالوا الجهل بقولهم عالم لم يزل ، وأزالوا الضعف بقولهم : قوي لم يزل ، وأزالوا العجز بقولهم : قدير لم يزل ، والذل بقولهم : عزيز لم يزل ، وكذلك مريد لم يزل صفة ينفي [7] بها [8] الاستكراه عن الله عز وجل ، ومع هذا فانا لا ننكر أن يقال : ان الله أراد طاعته [9] من عباده على معنى أمرهم بها ، ودعاهم اليها [10] وليس ذلك بصفة له في ذاته التي هي نفي الاستكراه عنه وليس يجوز [11] أن تكون [12] ارادة الله هي المراد ، ولو كانت الارادة هي [13] المراد ، لكان العلم هو

---

(١) ج : سقط « عز وجل » ، م : تعالى .

(٢) ج : كان .

(٣) م : سقط « الوصف لله بالاستكراه كما بطل » .

(٤) د : وكان .

(٥) د : الاضضاد ، وأثبت في الهامش مصححاً .

(٦) د : المنافيات .

(٧) ج : ينفي ، د : نفى .

(٨) د : به .

(٩) ج : بطاعته .

(١٠) ج ، م : اياها .

(١١) ج : محور .

(١٢) ج : يكون .

(١٣) ج ، م : هو .

المعلوم[1] والقدرة هي المقدور عليه[2] والعزة هي المتعزز[3] عليه ، وفي فساد أن يكون العلم هو المعلوم وسائر هذه الصفات ما يدل على أن الارادة غير المراد ، فلما كان جميع فعل الله مراداً[4] له أن يكون كما أراد ، بطل أن يكون شيء منه ارادة لله عز وجل ، وثبت أن ارادته صفة ذاته[5] تعالى عن أن يكون مستكرهاً أو مغلوباً .

فان قال قائل[6] : فهل تصفونه لم يزل بأنه مريد ؟ قلنا : نعم ، فان قالوا : ومعنى[7] مريد عندكم نفي الكره ، وليس الأزل بموضع فعل ، فينفى فيه[8] الكره ، قلنا : أن الكره لا يتقدم الوقت الذي يكون فيه الفعل ، كما لا[9] يتقدم الجهل الوقت الذي يكون فيه المعنى المعلوم ، فنفى أن يكون في الأزل ما لا يكون ، وكذلك ينفى في الأزل[10] أن يكون مع الله خالق يستكرهه ، أو يحدث له مانعاً يكون من أجله مستكرهاً على كون ما يكون من فعله ، وهذا الذي ذكرنا من النفي[11] ومثله نفي عن الذات أن تكون[12] موصوفة / بهذه المعاني التي نفيناها من الجهل والضعف[13] ١٥٣
والاستكراه فقط ، لا على أن هنالك[14] أشياء موجودة تنفى عن الله عز وجل ،

(١) د : وسائر هذه الصفات .
(٢) د : سقط « والقدرة هو المقدور عليه » .
(٣) د : المعتزز .
(٤) ج ، م : هو المراد .
(٥) ج ، م : ذات .
(٦) د : فان قالوا .
(٧) م : وما معنى .
(٨) د : به .
(٩) ج : سقط « لا » .
(١٠) د : سقط « ما لا يكون وكذلك ينفي في الأزل أن » .
(١١) ج : المنفى .
(١٢) ج : يكون .
(١٣) د : سقط « والضعف » .
(١٤) ج : هناك .

فان قال : فاذا كان لم يزل مريداً لأن تكون الأشياء فلم لا كانت [1] الأشياء لم تزل [2] ؟ قيل له : ليست العلة في أن كانت الأشياء هي أن كان الله مريداً ، ولو كانت لأنه كان مريداً ، ما كانت الأشياء مختلفة إذ [3] الارادة غير موصوفة بالاختلاف ، ولكن العلة في أن كان كل شيء من الأشياء كلها علة أخرى من الأشياء ، فالأشياء بعضها علة لبعض ، وغير جائز أن يقال : ان لها علة في أن كان جميعها .

ومسألة السائل في لم كانت الأشياء لا تخرج ؟ منواله [4] أن يكون أراد ، أن يجعل لها علة غير الأشياء ، وغير المكون لها [5] ، وهذا محال لأنه لا شيء يخرج من الأشياء ، أو أن يكون حاول أن يجعل الصانع علة في أن كانت الأشياء ، فيثبت قدم الأشياء لقدم العلة ، أو [6] يزعم أن الصانع الذي هو علة في أن كانت الأشياء محدثة [7] مصنوعة [8] فكل هذا فاسد [9] فيبطل سؤال السائل عن العلة في ان كانت الأشياء لما ذكرنا ، وصح أنه ان سأل عن شيء بعينه لم كان ، أن يقال له : لعلة كذا ، فالأشياء بعضها علة لبعض ، مع أننا [10] نقول في أصل قولنا : ان الله لم يزل مريداً لكون الأشياء ، نعني[11] أنه مريد[12] لأن تكون في أوقاتها ،

---

(١) د : « لم كانت » وأثبت على الهامش : هنا هذه لعله : لا .
(٢) ج : يزل .
(٣) م : إذا .
(٤) د ، م : سؤاله .
(٥) ج : بها .
(٦) د : و .
(٧) ج ، م : محدث .
٨) ج ، م : مصنوع .
(٩) د : هذه فاسدة .
(١٠)د ، م : أنا .
(١١)م : يعني .
(١٢)م : مريداً .

فان قال : أليس لم يزل مريداً لأن تكون الأوقات ؟ قلنا : نعم ، فان قال : فما بال الأوقات لم تكن لم تزل ؟ قلنا : لأنه أراد [1] أن تكون الأوقات أوقاتاً للأشياء الكائنات فيها ، وأراد أن تكون الأشياء ، إذا كانت الأوقات ، فبطل قوله في أزلية الأوقات للأشياء الكائنات في الأوقات ، كما أنه نقول [2] نحن [3] ومن خالفنا : ان الله لم يزل يعلم الأشياء ، ولم يزل قادراً على كون الأشياء والأوقات ، وغير جائز أن يقال : ان الأشياء الكائنات في الأوقات لم تزل .

فان قال قائل : هل أراد الله أن يعصى ؟ قيل له : ان كنت تريد أراد الله أن يعصى بمعنى أمر بالمعصية فلا ، بل أراد الله [4] أن يطاع بهذا المعنى وان كنت
١٥٤ تريد أراد المعصية أي جعلها خلافاً للطاعة غير مستكره على أن تكون / المعصية من العصاة والكفر من الكافرين ، فهذا ما نقول ، فالارادة في هذا الموضع نفي الكره ، فلما نفي عنه الكره في المعصية من طريق اضافتها إلى العباد ، قلنا : يستحيل أن أن ينفى الكره عنه في فعل غيره ، والجائز أن ينفى عن الفاعل الكره في فعله ، فلما كانت المعصية مضافة إلى الله أنه خلقها وجعلها خلافاً لما خالفها من الأشياء ، وجعلها غير محتملة للبقاء [5] ولا [6] متجلية للعيان [7] كان الله موصوفاً بأنه مريد لها من جهة ما أضيفت اليه أنه خلقها ، كذا ، وهو غير مستكره على أن يخلقها كذا ، ولما كان غير جائز أن تضاف [8] إلى الله من جهة ما أضيفت إلى العباد [9] ،

---

(١) ج ، م : إنما أراد .

(٢) د : يقول .

(٣) د : سقط نحن .

(٤) ج ، م : سقط « لفظ الجلالة » .

(٥) ج : للبقا .

(٦) د : سقط « و » .

(٧) د : للأعيان .

(٨) ج : يضاف .

(٩) د : العبد .

بطل أن يوصف بالارادة لها من جهة ما أضيفت إلى العباد[1] ففسد[2] لهذه[3] العلة أن يقال ان الله أراد أن يعصى ، وجاز أن يقال[4] ان الله أراد المعصية من جهة أن خلقها .

فان قال فهل أراد الله الطاعة من العاصين ؟ قلنا : قد أنبأنا بأنه قد يقال : ان الله أراد الطاعة[5] بمعنى أمر بها أو كنت[6] تذهب[7] بقولك أراد الطاعة ممن لا لا تكون الطاعة كائنة منه في علم الله ، فالله عز وجل غير موصوف بأنه مريد لكون الطاعة منه ، وهي غير كائنة ، لأنه لا ينفى عنه الكره فيما لا يكون ، كما كان مستحيلاً أن ينفى عنه الجهل فيما لا يكون ، ومما يدل على صحة ما قلنا في أنه لا يكون شيء إلا والله لان[8] يكون بما هو به شاء مريد ، قول[9] الله عز وجل : (وما تشاءون إلا أن يشاء الله)[10] ، وقوله : (ولو شاء الله ما أشركوا)[11] وقوله : (ولو شاء ربك ما فعلوه)[12] وقوله : (ولو شاء الله ما اقتتلوا)[13] يقول : لو كان

---

(١) ج ، م : ان البقاء ، ويبدو « أن » إلى العباد « كتب غلطاً « إن البقاء » .
(٢) م : يفسد .
(٣) د : هذه .
(٤) د : سقط « يقال » .
(٥) م : « ممن » لأنه كان قد انتقل إلى العبارة التي بعدها والتي فيها بمن ثم شعر أنه ترك شيئاً
(٦) من النص فرجع بدليل أنه شطب « لا تكون » التي كتبها بعد « ممن » ونسي أن يشطب على « ممن » .
(٧) د : كانت .
د : تذ .
(٨) ج : أن .
(٩) د : قال .
(١٠) ٣٠/الإنسان .
(١١) ١٠٧/الأنعام .
(١٢) ١١٢/الأنعام .
(١٣) ٢٥٣/البقرة وفي د : (ولو شاء الله ما اختلفوا) وهو خطأ .

موصوفاً بالمشيئة [1] لان يكون الاتفاق ما اختلفوا [2] ، يقول : لا يكون أن يكون الله منفياً [3] عنه الكره في كون شيء من الأشياء إلا وذلك الشيء مما يكون ، وقال : (ولو أننا أنزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله) [4] يقول : لا يكون أن يكونوا مختارين للايمان قاصدين اليه [5] ، ولو نزلت عليهم الملائكة ، وكلمهم الموتى ، وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ، وما كانوا ليؤمنوا ليختاروا الايمان والله غير موصوف بأنه يكون شائياً مريداً كما لا يكون أن يكونوا مختارين للايمان قاصدين اليه [6] والله يكون غير موصوف بأنه عالم بذلك ، فان قال قائل : إنما قوله : (ولو شاء الله ما اقتتلوا) [7] يقول : لو شاء الله أن يضطرهم على الايمان فلا يختلفون ، قيل له : لو كان إنما أراد أنه لو شاء اضطرهم على الايمان لكانوا أذن مضطرين على الفعل ، كانوا غير موصوفين بأنهم مؤمنون لأنه لا يجوز أن يكون مؤمناً من كان مستعملاً في فعله ، مضطراً عليه ، لابطال وجود الكسب عمن اضطر على فعل من الأفعال ، ويقال للمعتزلة في قولهم : ان الارادة من الله فعل يفعله ، وهو عين [8] الأمر بالطاعة ، فاذا أحدث الإرادة لشيء فعله واذا أحدث الإرادة للايمان أمر بالايمان ، ولا يجوز أن يكون يأمر بالشيء ، وهو غير مريد له ، فاذا أراده أمر به ، فالارادة غير الأمر ،

---

(١) د : بالمشئة .

(٢) م : سقط : يقول لو كان موصوفاً بالمشيئة لأن يكون الاتفاق ما اختلفوا .

(٣) ج ، م : منفى .

(٤) ١١١/الأنعام .

(٥) م : الله .

(٦) د : سقط من قوله : ولو نزلت عليهم ـ إلى قوله ـ : قاصدين اليه .

(٧) د : ما اختلفوا » وهو خطأ من الناسخ وإذا كان سياق الكلام في الشرح يسير على أساس أنه « اختلفوا » فذلك لأن آية قبل هذا الجزء الأخير منها ذكر فيها الاختلاف ، وأنه كان سبباً للقتال . « لكن اختلفوا فنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد ٢٥٣/البقرة » .

(٨) ج ، م : غير .

ويقال لهم : أرأيتم الارادة لخلق ما خلق من الخلق هل [1] هي غير [2] خلقه له ؟ فقالوا : لا ، ولكن الارادة لأن يخلق الخلق هي خلقه له [3] ، فقيل لهم : إذا كانت العلة في ارادته الايمان أنها [4] عين [5] الأمر به هي أنه لا يكون أن يأمر به إلا وقد أراده ، فكذلك يلزمكم في أنه لا يخلق شيئاً من الخلق إلا وقد أراده ، فالارادة متقدمة للخلق ، كما كانت في الايمان متقدمة للأمر [6] به ، وقد قال الله عز وجل ما يؤكد [7] أن الإرادة غير الخلق لقوله : (إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون) [8] فدل أن القول منه لأن يكون الشيء بعد الإرادة منه له ، وفي [9] ايجاب اقراركم [10] ان الإرادة من الله للايمان غير [11] الأمر به [12] لما اعتللتم [13] به من أنه لا يأمر به وقد أراده ما يقضي عليكم أن الإرادة من الله لأن يخلق الأشياء ، غير الخلق للأشياء ، لأنه لا يخلق إلا ما أراد ، فالإرادة قبل خلقه له .

وهذا الذي قلنا به في [14] الإرادة هو قول الاباضية والزيدية والمرجئة والعامة وما عليه [15] صدر الإسلام ، بنقلهم الجملة التي يتوارثونها عن [16] الماضين من الاسلاف

---

(١) د : سقط « هل » .

(٢) د : سقط « غير » .

(٣) د : سقط من قوله : فقالوا : لا ـ إلى قوله ـ : خلقه له .

(٤) ج ، م : أنه .

(٥) ج ، م : غير .

(٦) ج : الأمر .

(٧) ج ، م : يوكد .

(٨) ٤٠/النحل ، ووقع خطأ في النسخ الثلاثة حيث ابتدأت الآية فيها بـ : (إنما أمرنا لشيء) .

(٩) د : « في » بسقوط الواو .

(١٠) ج ، م : ما أقراركم .

(١١) كذا في النسخ الثلاثة معاً وسياق الكلام يقتضي أن يكون « عين » .

(١٢) ج : سقط « به » .

(١٣) د : أعللتم .

(١٤) ج : من .

(١٥) د : سقط ما .

(١٦) د : من .

« إن ما شاء الله كان ، وما لم يشأ لم يكن » تبارك الله رب العالمين .

باب القول في العدل وفي اثبات العدل
والرد على من قال بغير الحق في ذلك

قالت الجهمية ومن ضارعهم من أهل الجبر : لما ثبت عجز العباد عن أن يجعلوا حركاتهم وسكونهم بغير ما هي [1] به من الوجود في وقت [2] ثم لا يوجد في غيره وتثبت [3] قدرة الله على ذلك ، واضافة حركات العباد وسكونهم إلى الله
١٥٦ بالتقدير لها ، والخلق لذلك ، والتدبير / له ، ثبت أن حركاتهم وسكونهم فعل الله من جميع الجهات ، وأنها ليست بفعل لأحد [4] ، غير الله بمعنى من المعاني ، وزعموا أن الله عذب الخلق على ما فعل ، لا على ما فعلوا هم ، وكل ما كان من فعل فهو فعل الله في الحقيقة ، وهو مضاف إلى الإنسان ، مثل قولك : طلعت الشمس ، وهبت الريح ، ومات فلان واستدلوا على ذلك ، زعموا أنهم لما وجدوا الله فعالاً للاشياء لا من شيء ومن صفته [5] الفعالّ ، فلن يجوز أن يوافق الله أحد في صفته ، لأن الفعال هو الخلاق ، ولا يجوز أن يكون الخلاق غير الله ، فأهل النار في النار يألمون [6] على غير فعل فعلوه وأهل الجنة يتلذذون على غير فعل فعلوه ، وانما هو أن الله أعطاهم . وغلطوا من طريق ما غلط فيه [7] أهل القدر في ازالتهم الخلق عن فعل العباد ، وذلك أنهم قالوا : لما ثبت النهي من الله عن معصيته ، والأمر بطاعته ، وثبت أن للعباد القدرة على أن يتحركوا ويسكنوا ثبت أن التحرك

---

(١) د : هو .
(٢) ج ، م : وقعة .
(٣) ج ، م : ويتثبت ، د : وثبث ويبدو ان الصواب : ثبت .
(٤) ج ، د : أحد .
(٥) ج ، م : صفة .
(٦) د : بالموت .
(٧) ج : سقط « فيه » .

والسكون هو [1] فعلهم ، وإذا ثبت أنهما من فعلهم فلن يجوز [2] أن يضافا إلى أحد سواهم بجهة من الجهات ، ولا بمعنى من المعاني ، وغلطت الجهمية ، وأصناف المجبرة ، كما غلطت القدرية ، وقد ذكرنا هذا في باب اثبات القدر .

وقال أهل الحق : ان الله قدر جميع الأفعال وخلقها ، وقضاها من فاعليها ولسنا نقول : انه جبر أحداً على ما كان منه من طاعة أو [3] معصية ، ولا نقول : ان أحداً أوتي [4] في شيء من التقصير عن [5] طاعة ربه من قبل الله في تقديره لما كان منه من [6] فعله ، ولا قضائه ، ولا علمه [7] أنه [8] سيكون منه ، و [9] الجبر منع واستكراه ، ولم نر [10] أحداً من العاملين للطاعة والمعصية مستكرهين على شيء من فعلهم ، وهم لكل ما فعلوه من ذلك مريدون ، ولجميع ما أتوا من الفعل المفعول عن المتروك مختارون ، واليه قاصدون ، فبطل بذلك قول جهم [11]، ومن قال بقوله من أصناف المجبرة .

ونحن سائلوهم فنقول لهم : ما وجه الحكمة من الله في أمره لمن أمر من عباده ، أو نهيه لمن نهاه منهم ؟ إذا [12] كان القول عندكم في الأفعال على معنى [13]

---

(١) كذا في النسخ الثلاثة ويمكن أن يكون « هما » .
(٢) م : يجوز ما .
(٣) م : و .
(٤) ج : أتى .
(٥) د : على .
(٦) م : أمن .
(٧) د : عمله .
(٨) د : لأنه .
(٩) د : سقط « و » .
(١٠) ج : ير .
(١١) ج ، م : قولهم .
(١٢) ج ، م : إذ .
(١٣) د : سقط « معنى » .

ما ذكرتم من قول القائل : طلعت الشمس ، وهبت الريح ، ومات الرجل ؟
١٥٧ فهلا / أمر الشمس ونهاها [١] بالطلوع ، والريح بالهبوب والرجل بأن يموت أو ينهي عن ذلك إذا [٢] كان الأمر في جميع ذلك على ما قلتم ؟ وفي ابطال الأمر في هذه الأشياء والنهي عنها ، واثبات الأمر والنهي في غيرها من أفعال العباد ، ما يوجب التفرقة بين ما سويتم بينه من ذلك ، فهل تتفق التسوية بين الحكم الا باتفاق العلل ، وأما إذا اختلفت [٣] العلل فلا .

ثم يقال لهم : ما وجه الحكمة من الله في ذمه من ذم ، وعذابه من عذب [٤] إذ ليس له فعل ؟ وهل يجوز تعذيب النبيين والمرسلين ، وغيرهم من المؤمنين على غير فعل فعلوه ، ويؤلمهم بالنار كما آلم من ذكرنا من أهلها على غير فعل فعلوه [٥] ؟ وما وجه حكمة [٦] على القاتل بقتله [٧] والسارق بقطع يده [٨] والزاني بجلده ، ورجمه إذ ليس لواحد منهم جرم فيما نسب اليه . وهل يجوز أن يحكم على هؤلاء بأحكامه للمؤمنين ؟ ويحكم للمؤمنين [٩] الصادقين عليه في صفته بمثل أحكامه على الكافرين الكاذبين عليه من أهل عداوته ؟ إذ ليس لواحد منهما فعل على الحقيقة ، ويقال لهم : أخبرونا عن المخالف لكم في المذهب من أهل القدر ، وغيرهم ، هل تصفونه بالكذب على الله والخروج من دينه ؟ فان زعمتم ذلك أكذبتم أنفسكم بقولكم : أنه ليس أحد بكاذب على الله ولا واصف له بما لا يجوز من ذلك لأن الله هو الكاذب على نفسه في قولكم ، والواصف له بما يتعالى عنه من اتخاذ الصاحبة والولد ،

---

(١) د : سقط « ونهاها » .
(٢) ج ، م : إذ .
(٣) د : واما باختلاف .
(٤) م : عذابه .
(٥) ج ، م : سقط من أهلها على غير فعل فعلوه .
(٦) م : حكمته .
(٧) د : بالقتل .
(٨) د ، م : بقطعه .
(٩) د : سقط « ويحكم المؤمنين ، م : على المؤمنين » .

وغير ذلك مما قاله فيه أصناف المشركين ، فهو القائل لجميع ذلك في الحقيقة في نفسه ، لا أن [1] أحداً منهم قائل ذلك ولا فاعل له [2] ، ويقال لهم : أكان جائزاً [3] على الله تعالى في صفته وعدله وحكمته أن ينهي عن القبيح عما هو به من القبح ، ويأمره بأن [4] يكون حسناً ؟ وينهي القصير عن قصره ، ويأمره بأن يكون طويلاً ؟ والأعمى أن يكون بصيراً ؟ وينهي البصير عن أن يكون بصيراً ؟ فاذا أجازوا [5] الأمر بذلك ، وأجازوا المحمدة فيه والمذمة عليه أو يأمره أن يكون طويلاً [6] وأوجبوا في ذلك الثواب والعقاب ، قيل : إذا جاز هذا فأنتم لا تدرون لعله يجوز أن يتعبد
١٥٨ الميت / في حالة موته [7] بالحياة أو الحي بالموت [8] ثم يعاقب الميت على أن لا [9] يكون حياً ، والحي على أن لا [10] يكون ميتاً ، فان تجاسروا على هذا قيل : أفجائز [11] أن يأمر بشيء ويذكر أنه طاعة [12] وينهي عن شيء ويذكر أنه معصية [13] ثم يعاقب على طاعته ، ويثيب على معصيته ؟ فان زعموا أن ذلك جائز قيل : فما وجه الأمر فيه والنهي ؟ أم كيف يوصف هذا الفعل بأنه طاعة إذا [14] جعل عليها [15] عقاباً ؟ أم

---

(١) د ، م : لأن .

(٢) ج ، م : سقط « له » .

(٣) د : جائز .

(٤) د : ان .

(٥) د : جازوا .

(٦) ج ، د : سقط أو يأمره أن يكون طويلاً ، والأولى اسقاطه وانما أثبته هنا لأنه جاء في أول ص ١٨٩ من « م » لكي يسهل الرجوع اليه .

(٧) ج : في قبره .

(٨) ج ، م : والحي بالممات .

(٩) (١٠) م : إلا .

(١١) د : فجائز .

(١٢) ج ، م : طاعته .

(١٣) ج ، م : معصيته .

(١٤) ج ، م : إذ .

(١٥) م : عليه .

كيف كانت المعصية معصية إذ جعل عليها ثواباً ؟ فان قالوا [١] : لا يجوز أن يعاقب على ما أمر به ، ولا أن يثيب على ما نهى عنه ، قيل : ولم وكلا الأمرين فعله والعاصي المعاقب المذموم ، والمطيع المثاب المحمود لا فعل لهما في الحقيقة [٢] يحمدان عليه أو يذمان ؟ وإنما ذلك كله لله [٣] ومنه عز وجل عما يقول المبطلون مع ما وجدنا [٤] من ابطال أمر الله ونهيه ، وسقوط الحجة على أهل الزمانات [٥] وبسط المعذرة لهم [٦] فقال [٧] تعالى [٨] : (ليس على الأعمى حرج ، ولا على الأعرج حرج ، ولا على المريض حرج) [٩] وما سقط من فرض الحج والجهاد على المقعد ، وعلى الأخرس ، من الإقرار بالتوحيد فيما ألزمه غيرهم من الأصحاء السالمين ، لاستحالة وجود ذلك مع ما هم عليه من الزمانات ، ما يوجب لمن كان في مثل أحوالهم من المضطرين المجبرين على ما كان منهم من العذر ، وازالة الفرض ، وفي ايجاب الأمر والنهي والحمد [١٠] والذم والثواب والعقاب للعاملين ، دليل على أنهم ليسوا على ما قالت المجبرة في أنهم كأهل الزمانات ، والضرورات من المنع عما لم يفعلوا ، والاستكراه على ما[١١] فعلوا ، وهذا غلط عظيم من الجهمية وأصناف المجبرة و[١٢] بمثل هذه الأباطيل عاب[١٣] الملحدون على ضعفة الأمة ، وحاولوا بذلك

---

(١) ج : قال .
(٢) ج ، م : حقيقة .
(٣) م : بيه .
(٤) ج : وجدناه .
(٥) د : الزمنات .
(٦) م : سقط « لهم » .
(٧) ج : فيقول ، م : فيقال .
(٨) د : سقط تعالى .
(٩) ١٧/الفتح .
(١٠) م : ونحمد .
(١١) ج ، م : عما .
(١٢) ج ، م : سقط « و » .
(١٣) د : عيب .

ابطال ما أثبتوا من وحدانية الله وأمره ونهيه ، وثوابه وعقابه ، تعالى الله عما يقول المبطلون ، فان سأل سائلهم فقال [1] : أخبرونا هل يكون من العباد إلا ما شاء الله أنه يكون منهم ، وعلم أنه سيكون ، وليس أحد من العباد مجاوزاً مشيئة [2] الله ، ولا علمه إلى غير ذلك ؟ قالوا : فان قلتم : بأنه لا يكون من العباد إلا ما شاء الله
١٥٩ أنه يكون ، وعلم ، قيل لكم : فهل أبقيتم / للعباد من معنى الكسب والاختيار بعد قولكم بهذا شيئاً ؟ فنقول : الذي [3] سألتمونا عنه من هذا أنه ليس في قولنا الله شاء [4] لجميع ما يكون من الخلق عمل العباد [5] وغيره ، وأنه عالم بجميع ذلك ، وليس شيء بخارج عن علمه ، ولا مجاوز لإرادته [6] ومشيئته [7] مما يوجب أن يكون الله مكرهاً للعاملين على أعمالهم ، ولا جابراً [8] لهم على ما يكون منهم من اختيارهم ، كما أنا واياكم جميعاً نقول : ان الله عالم بجميع ما يحدثه في خلقه ، ومريد [9] لما يقدره عليهم ، ولا يكون من ذلك إلا ما علم وأراد ، وليس في ذلك أيضاً ما يوجب أن يكون الله جل جلاله مجبوراً على أفعاله في خلقه ، ولا مضطراً عليها إذا كان لا يجاوز [10] شيء من ذلك علمه ولا إرادته ، وليس العلم والإرادة [11] باللذين يجبران [12] أحداً على فعل ما فعل ، ولا بمانعين [13] له عن فعل ما لم يفعل ، فان قالوا :

---

(١) د : وقال .

(٢) د ، م : مشية .

(٣) ج ، م : في الذي .

(٤) ج : شابي ، م : شايي .

(٥) د : سقط « العباد » .

(٦) د : لأراده .

(٧) د ، م : ومشيته .

(٨) ج ، م : ولا جائزاً ، م : جايراً .

(٩) ج : ونريد .

(١٠) ج ، م : إذ لا يكون .

(١١) ج ، م : ولا إرادة .

(١٢) ج ، م : يجبرون .

(١٣) ج ، م : بماتعين .

أليس الشقي شقياً في بطن أمه [1] ، والسعيد سعيداً في بطن أمه ؟ قيل لهم : بلى ، ان الله عالم بما [2] يكون من [3] الخلق فعل العباد وغيره قبل أن يكون ، ولم يزل بذلك عالماً ، ولم يستحدث علماً لم يكن يعلمه ، ولم يزل يعلم [4] الشقي من السعيد ، والسعيد من الشقي ، وهو العالم بما يكون من ذلك منهم قبل [5] أن يصيروا في بطون أمهاتهم ، وعالم به وهم له فاعلون ، وقد أخبرناكم قبل هذا أن علمه جل جلاله بالأشياء ليس بجابر [6] أحداً [7] على فعل شيء من شقوة أو سعادة ، ولا مكره له على ذلك ، والشقي شقي في بطن أمه بما علم الله أنه يشقى به من فعله ، وسوء اختياره لنفسه ، وجرأته على ربه ، وكذلك السعيد سعيد في بطن أمه بما علم الله أنه سيسعد [8] به من فعله ، ولاتباعه [9] لأمر ربه ، وحسن نظره لنفسه .

فان قالوا : ما معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : لن يدخل الجنة أحد بعمله ، قيل : ولا أنت يا رسول الله ، قال : ولا أنا إلا أن يتغمدني [10] الله برحمته [11] قيل : ان معنى ذلك من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثل قولهم : لا

---

(١) ج ، م : سقط في بطن أمه .
(٢) د : سقط : بما .
(٣) د : في .
(٤) ج : سقط يعلم .
(٥) ج : قيل .
(٦) م : بجايز .
(٧) م : تكرر : أحداً .
(٨) ج ، م : يسعد .
(٩) د : وأتباعه .
(١٠) د : « يتقدمني » وأثبت في الهامش مصححاً ، ج ، م : تغمدني .
(١١) رواه مسلم عن أبي هريرة في باب : لن يدخل أحد الجنة بعمله بل برحمة الله تعالى ، بألفاظ مختلفة ، ومعناها واحد ، وأورده الربيع في مسنده عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس . بلفظ المؤلف (المسند ج ٢ ص ٧٣) .

حول ولا قوة إلا بالله ، أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم [1] أن أحداً لا ينال [2]
١٦٠ شيئاً من الخير الذي هو طاعة الله ، ولا يستعصم عن / شيء من معصية الله ، فيدخل بذلك الجنة إلا أن يعينه الله على ذلك ، ويوفقه له ، ويغمده برحمته ، التي لا يخيب من تغمد بها [3] وعلى هذا المعنى أمر الله المؤمنين أن يدعوه بأن يقولوا : (أهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين) [4] ، وهذا من باب العون من الله لأوليائه ، والهداية لأهل دينه ، وليس هذا من معنى ما ذهبتم اليه في شيء ، من أنه يضطر العباد على أفعالهم ، ويجبرهم عليها ، فلا يذمون ولا يحمدون .

ومن سألنا من الجهمية فقال : ما معنى قول الله عز وجل : (ختم الله على قلوبهم ، وعلى سمعهم) [5] وقوله : (بل طبع الله عليها بكفرهم فلا يؤمنون إلا قليلاً) [6] وقوله : (أفرأيت من اتخذ الهه هواه ، وأضله الله على علم ، وختم على سمعه وقلبه ، وجعل على بصره غشاوة فمن يهديه من بعد الله) [7] وكذلك لو سأل فقال : ما معنى قوله : (من يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ، ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً) [8] الآية وقوله : (يضل من يشاء ويهدي من يشاء) [9] ، (وان لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً) [10] ، (ولو شاء ربك لآمن من

---

(١) ج ، م : سقطت التصلية .
(٢) د : لن ينال .
(٣) ج ، د : تغمدها .
(٤) ٧/الفاتحة ، ج ، م : اهدنا الصراط المستقيم إلى آخر السورة .
(٥) ٧/البقرة .
(٦) ١٥٥/النساء .
(٧) ٢٣/الجاثية .
(٨) ١٢٥/الأنعام .
(٩) ٨/فاطر ، ابتدأت الآية في « د » بـ : « من يشاء » وأثبت على الهامش « يضل » .
(١٠) ٣١/الرعد ، وأخطأ الناسخ فكتب الآية : (ولو شاء الله لهدى الناس جميعاً) .

في الأرض كلهم جميعاً)[1] في أشباههـا من الآي التي يحتج بها أهل الاثبات على أهل القدر ، فقالوا : ما تأويل هذه الآي عندكم ان كان الأمر على ما تقولون : ان للعباد في ايمانهم وكفرهم ، ضلالتهم وهدايتهم حكماً ؟ فنقول لهم : شأنكم والقدرية بهذه الآيات التي[2] تلوتموها وسألتمونا عن معناها ، فهم الزاعمون أن ليس لله في فعل العباد[3] مما يفعله بقلبه ، أو ما يكون من فعله بسمعه وبصره ، وسائر ذلك من جوارحه من تدبير ولا تقدير ، وليس في جميع ما يكون منه من ذلك حكم ولا له عليه ملك ، ولا سلطان ، وان ذلك غير مضاف إلى الله ، ولا منسوب اليه بوجه من الوجوه ولا بسبب من الأسباب ، وكذلك قوله : (يضل من يشاء ويهدي من يشاء) في أمثالها ، فانما تسألون عن ذلك ، وتحتجون به على أهل الازالة الذين لا يضيفون إلى الله هدايتهم ، ولا ضلالتهم ، ولا شيئاً من أفعالهم
١٦١ بوجه من الوجوه ، ولا معنى من المعاني / ، وأما من يقول : بأن الله ختم على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم ، وطبع عليها بكفرهم الذي اكتسبوه واختاروه ، فجعل الكفر في نفسه خاتماً ، وطابعاً على قلوبهم حيث خلقه في عينه ، خلافاً لعين الايمان ، ومضاداً له[4] فهما لا يجتمعان في قلب ، ولا في سمع ، ولا في بصر ، ولا في جارحة[5] فاختيار الكافر الكفر هو المانع له ، والطابع على قلبه ، والخاتم على سمعه وبصره ، حتى لا يكون يفعل[6] ضده من الايمان في حال فعله الكفر ، وأضاف الله ذلك إلى نفسه ، فقال : (طبع الله على قلبه ، وختم على سمعه ، وجعل على بصره غشاوة ، إذ جعل كفره في عينه كفراً ، مخالفاً للايمان[7] مضاداً[8]

---

(١) ٩٩/يونس .
(٢) د : سقط « التي » ، وأثبت في الهامش .
(٣) د : كذا ولعله : « العبد » ، ليستقيم الكلام ، وقد كتب في الهامش تعليق لكنه غير واضح لما أصابه من طمس .
(٤) د : مضاد .
(٥) د : خارجة .
(٦) د : بفعل .
(٧) د : طمس لفظ « الايمان » وأثبت على الهامش .
(٨) د : مضادداً .

له منافراً معه ، لا يقاومه ولا يجتمعان في قلب ، ولا في سمع ، ولا في بصر ، ولا في جارحة [١] وهكذا الجواب للمجبرة في جميع ما يسألون عنه من المسائل التي يسأل عنها أهل الاثبات ، ويحتجون بها على أهل القدر ، أن يقال لهم : دونكم القدرية فانهم نظراؤكم في الضلالة والغي ، قرناؤكم في الغباوة والجهل ، فسائلوهم عن هذا ومثله ، وافتصلوا فيما بينكم ، ولن نر(ى) لكم جميعاً أنتم واياهم فصلا فاصلاً بينكم ، إلا أن ترجعوا إلى الذي دللناكم عليه بالشواهد التي لا تكذب ، وأقمنا عليكم فيه الحجة بالاعلام التي لا تبطل ، مما فيه قطع لمعاذر المبطلين ، وانما أوتيتم جميعاً أنتم والقدرية في هذا الباب من قبل فساد العلة والبنيان [٢] على غير الأس ، وذلكم أنكم واياهم اتفقتم في بدء أمركم على أن الفعل جزء واحد ، وأنه لا يحتمل التجزئة وغير متجه ، لا يوصف بالجهات ، فاتفقتم على ذلك وقلتم جميعاً : لا يخلو هذا الفعل من أن يكون جميعه لله ، أو يكون جميعه للعبد ، فلما اتفقتم على هذا من قولكم ، رجعتم فيما بينكم فاختلفتم على وجهين مختلفين متباعدين كلاهما بعيد عن وجه الصواب وفصل الخطاب ، فقلتم أنتم معشر المجبرة بأن الفعل ما كان بهذه الصفة ، لا يحتمل التجزئة ، ولا يوصف بالجهات ، فينبغي أن يكون الفعل بذلك مضافاً جميعه إلى الله عز وجل لأنه أضاف ذلك إلى نفسه [٣] بأن خلقه [٤]
١٦٢ وجعله في قلوب الفاعلين فأضلهم / الله به ، وهداهم ، ولثبوت [٥] عجز العبد عن [٦] أن يجعله بكيفيته التي هو بها .

وقالت القدرية [٧] : بل لما وجدنا هذا الفعل غير متجز ولا محتمل للجهات

---

(١) د : « وفي جارحة » ، وأثبت في الهامش « ولا في جارحة » .

(٢) د : « البيان » ، وأثبت في الهامش مصححاً .

(٣) ج ، م : سقط من قوله : « الله عز وجل ختم على قلوبهم وعلى سمعهم » وقوله « بل طبع الله عليها ... الآية ـ إلى قوله ـ لأنه أضاف ذلك إلى نفسه » بدخول الغاية وهو ما يقرب من صفحتين من صفحات « د » .

(٤) ج : بان حلقه .

(٥) ج : وثبوت . م : وثبوت .

(٦) د : على .

(٧) م : المعتزلة .

على مثل علة المجبرة ، ووجدناه مضافاً إلى العبد [١] بأنه يكتسبه ويختاره ، ويذم [٢] عليه ويحمد ، وغير جائز أن يضاف إلى الله بأنه يتحرك به أو يسكن ، ويؤمن به أو يكفر ، أو يطيع به ويعصى ، فيجب أن يكون الفعل لما ذكرنا جميعاً [٣] مضافاً إلى العبد بجميع وجوهه ، وليس لله [٤] فيه حكم ، ولا تدبير ، ولا له عليه ملك ولا سلطان ، فانتثرت عليكم الأمور وتفرقت بكم السبل عن سبيل الله ، وذلكم أنكم عمدتم إلى علتين مختلفتين ، وجهتين متفاوتتين ، فجعلتموهما [٥] علة واحدة ، وجهة واحدة [٦] وهو أن للفعل جهتين مفترقتين [٧] ، متباينتين غير متفقتين : أحداهما جهة الخلق لله والتدبير والتقدير ، والأخرى جهة التحرك للعبد والسكون والطاعة والمعصية ، فجعلتم هاتين الجهتين المختلفتين جهة واحدة ، فأبطلت المجبرة واحدة ، وأبطلت القدرية واحدة ، فضللتم بذلك جميعاً عن سبيل الله ضلالاً بعيداً ، ﴿ ان الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب ﴾ [٨] .

ولهذه المسألة نظائر في مثل هذا المعنى ، فينبغي أن يعود لذلك دون ما سواه كتاب تصحح فيه بغاية التصحيح إن شاء الله ، ولا قوة إلا بالله .

باب القول في الإيمان و [٩] في تثبيت الإيمان والتسمية به ، والرد على من قال بغير الحق في ذلك

اختلف الناس في الإيمان وفي [١٠] تثبيته على أصل قولين : قالت المرجئة ، ان

---

(١) د : للعبد .
(٢) م : ويدم .
(٣) د : جميعه .
(٤) د : له ، م : سقط اسم الجلالة .
(٥) د : فجعلتموها .
(٦) د : سقط وجهة واحدة .
(٧) ج ، م : غير مجتمعتين .
(٨) ٢٦/ص .
(٩)(١٠)د : سقط « و » .

الإيمان هو ما تعبد الله به عباده ، ودعاهم اليه من توحيده بصفاته ، ونفى الأشباه والأنداد عنه ، في جميع ما لا يليق به من صفات خلقه ، فكل من وحد الله بصفته ، ونفى عنه صفة خلقه سمي مؤمناً مستكمل الإيمان [1] وما عدا ذلك من جميع ما أمر الله به عباده ، وتعبدهم به ، من فعل جميع ما افترض عليهم من الفرائض ، وترك جميع ما نهاهم عنه من المعاصي فليس ذلك بإيمان [2] ولا هو لله [3] بدين ، ولا إسلام ،
١٦٣ ثم افترقوا فيما بينهم على طوائف ثلاث : فقالت طائفة / منهم : أن الإيمان من ذلك هو المعرفة لله [4] بالقلب ، والاعتقاد بالضمير ، دون الإقرار بذلك [5] باللسان وقالت الثانية : بل الإيمان هو الإقرار بتوحيد الله ، ونفي الأشباه عنه باللسان دون المعرفة بالقلب ، والضمير في النفس .

وقالت الطائفة الثالثة : بل لا يكون كل واحد منهما إيماناً دون الآخر ، فمتى اجتمع من ذلك إقرار باللسان ، وضمير بالقلب ، سمي جميعه إيماناً ، وسمي فاعله مؤمناً ، وإذا كان أحدهما دون الآخر بطلت التسمية له بأن يكون إيماناً وبطل أن يسمى فاعل بعض ذلك دون بعض مؤمناً ، وشبهوا ذلك فيما زعموا بالأبلق [6] الذي لا يسمى بأحد اللونين ، أبلق ، وإذا اجتمع عليه كلا اللونين سمي أبلق [7] .

وقال جميع الفرق : من الأزارقة ، والأباضية ، والزيدية ، والمعتزلة ، والحشوية : ان الإيمان هو جميع ما أمر الله به عباده ، وتعبدهم به من فعل جميع ما افترض عليهم من الفرائض ، وترك جميع ما نهاهم عنه من المعاصي فكل ذلك إيمان لله ، ودين له ، وإسلام وكله إيمان ، وبعضه إيمان ، ما كان من ذلك [8]

---

(١) ج ، م : مستكملاً للإيمان .

(٢) ج ، م : فليس ذلك عندهم بالإيمان .

(٣) م : بيه .

(٤) م : بيه .

(٥) ج : سقط بذلك .

(٦) بلق : سواد في بياض ، ويقال البلقة .

(٧) د : أبلقاً .

(٨) د : سقط « من ذلك » .

توحيداً لله ، وما كان منه غير توحيد ، فمن استكمل ذلك سمي مؤمناً ، ومن لم يستكمل ذلك ، واقتصر على فعل [1] التوحيد دون فعل الفرائض ، وترك المعاصي ، بطل [2] أن يسمى مؤمناً ، إلا ما استخصت به الحشوية في التسمية باسم المؤمن ، وذلك أن الحشوية مخالفة للمرجئة في اثبات الإيمان ، حيث زعموا أن العمل بجميع طاعة الله مما أمر [3] به عباده إيمان [4] ما كان من ذلك قولاً أو [5] عملاً موافقة لهم في التسمية بالإيمان ، حيث زعموا أن المؤمن مؤمن مع ترك الإيمان ، الذي هو طاعة لله من العمل بجميع الفرائض التي هي دون التوحيد ، ومع ركوبه جميع ما نهى الله عنه من معصيته التي هي دون الشرك ، فخالفوا المرجئة في التثبيت ، ووافقوهم في التسمية .

ونحن مبتدئون [6] بالمسألة [7] على من قال من المرجئة : بأن الإيمان معرفة دون إقرار بأن الله واحد [8] وهم الجهمية ، فنقول لهم : أخبرونا عن الإقرار بأن الله واحد لا شريك له في ملكه [9] ولا شبيه ولا نظير ، وأنه لم يتخذ صاحبة ولا ولداً ،
١٦٤ ولم يكن له كفوءاً أحد ، أهذا الإقرار ممن هو منه [10] إيمان ؟ فإن قالوا : لا [11] / قلنا :

---

(١) ج : سقط فعل .
(٢) ج ، م : وأبطل .
(٣) د : أمر الله .
(٤) ج ، م : إيماناً .
(٥) ج : سقط أ .
(٦) م : مبتدون .
(٧) ج : المسألة .
(٨) د : سقط « بأن الله واحد » ، والصواب اسقاطه : لأن الجهمية موحدة لله غير مشركة به أحداً ، وكلام المؤلف السابق يشير إلى خلاف هذا النص الزائد وأغلب الظن أنها زيادة من الناسخ سهواً .
(٩) د : في خلقه .
(١٠) د : سقط منه .
(١١) د : سقط لا .

فالمنكر لجميع ذلك ، المكذب لله في ربوبيته ، والواصف له بصفات خلقه ، من الأنداد والأشباه ، وبأنه [1] اتخذ صاحبة وولداً ، تعالى الله عن ذلك ، فهل تقولون في هذا [2] أنه كافر بالله ؟ فان قالوا : ليس بكافر ، خرجوا مما أجمع [3] عليه الإسلام صراحاً ، مع تكذيبهم لقول الله حيث يقول : (لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة) [4] وقال : (لقد كفر الذين قالوا ان الله هو المسيح بن مريم) [5] وقال : (وقالت اليهود عزير بن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهون قول الذين كفروا من قبل) [6] فسمى قولهم في [7] كل ما قالوا من ذلك [8] كفراً وقال الله : (وقالوا : اتخذ الرحمن ولداً لقد جئتم شيئاً ادا ، يكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هداً أن دعوا للرحمن ولداً) [9] فان قالوا : من كذب بالله [10] ووصفه بصفات [11] خلقه وشبهه بغيره ، مما ذكرتم ، فقد كفر بالله ، قيل لهم : فيجب أن يكون ضد ذلك من الإقرار لله [12] بوحدانيته ، والوصف [13] له بصفاته إيماناً ، إذا كان ضده من التكذيب به [14]، والوصف له [15]

---

(١) د : وأنه .

(٢) د : سقط « في هذا » .

(٣) د : جمع .

(٤) ٧٣/المائدة .

(٥) ١٧/المائدة .

(٦) ٣٠/التوبة ، والقراءة الأخرى يضاهئون .

(٧) د : من .

(٨) ج : سقط من ذلك .

(٩) ٨٨-٩١/مريم ، لم يبدأ المؤلف أو الناسخ الآية بالواو وذلك جائز عند الاستشهاد .

(١٠) د : الله .

(١١) د : بصفة .

(١٢) د : بالله .

(١٣) د : والواصف .

(١٤) د : سقط : به .

(١٥) م : سقط : له .

بصفة خلقه كفراً ثم يقال لهم : أخبرونا عن الإقرار لله بالربوبية واثبات الوحدانية له ، أتوحيد [1] هو [2] وايمان أم غير توحيد ، ولا إيمان ؟ فان قالوا : ليس بتوحيد ولا إيمان قيل لهم : وكذلك ضده من الإنكار لربوبيته ، والجحد لوحدانيته ، لا يكون شركاً بالله ولا كفراً فان قالوا : ان الجحد لربوبية الله والإنكار لوحدانيته هو شرك بالله ، وليس بكفر ، كما أن الإقرار بذلك توحيد ، وليس بايمان ، قيل : أفيكون توحيد الله من الفعل ما ليس بايمان ، ويكون شركاً بالله من الفعل ما ليس بكفر ، وهذا مما لا يقول به [3] إلا ذو مرار [4] هائج أو من به جنة مولعة [5] وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله ، فاذا قالوها حقنوا مني دماءهم وأموالهم الا بحقها [6] .

ولا يكونون يحقنون دماءهم وأموالهم إلا بأن يؤمنوا بالله ورسوله فدل على أن قولهم لا [7] إله إلا الله إيمان ، فان قالوا : ليس الإقرار بذلك إيماناً وانما الإيمان هو المعرفة بالقلب ، دون الإقرار ، والإقرار دلالة على ما في القلب من الإيمان ،
١٦٥ قيل لهم / : وما في الإقرار باللسان مما يدل على ما في القلب ؟ أو ليس قد يقر المقر بلسانه على أمر ، وفي قلبه خلاف ذلك الذي هو مقر به ، ومن أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم والأيمة من بعده بأن في قلوب المقرين بلا إله إلا الله من المعرفة

---

(١) م : سقط : أ .
(٢) ج ، م : سقط «هو» .
(٣) د : سقط : به ، م : له .
(٤) المرة : مزاج من أمزجة البدن (لسان العرب) .
(٥) يقال : حب فلانة إلا ولع : شبه الجنون (لسان العرب) .
(٦) رواه البخاري ، ورواه مسلم عن أبي بكر وعن أبي هريرة وعن عبدالله بن عمر (في كتاب الإيمان) .
(٧) ج ، م : بلا .

بما [1] تقر به ألسنتهم من ذلك ، ولو [2] ان ذلك الإقرار لم يكن [3] من نفس [4] الإيمان لما حقنوا به دماءهم وأموالهم ، وهذا كله مما يوجب أن يكون الإقرار من الإيمان ، مع ما اجتمع [5] عليه [6] أهل التفسير في معنى قول الله : (يا أيها الذين آمنوا) [7] أينما [8] هو [9] في كتاب الله عز وجل أي أقروا ، ولا نعلم لهم في ذلك اختلافاً [10] فدل ذلك من اجماعهم على ان الإقرار من الإيمان .

وأما الذين [11] زعموا منهم ان الإيمان اقرار باللسان ، دون المعرفة فيلزمهم أن يكون من جهل الله واعتقد على أنه بخلاف ربوبيته ، ووحدانيته مؤمناً مع جهله واعتقاده لذلك ، مع ما يلزمهم فيمن أخرس الله لسانه ، إذ [12] هو عرف الله بقلبه أن يكون غير مؤمن ، إذ كان الإيمان لا يكون عندهم إلا الإقرار باللسان فقط ، وقد قال الله عز وجل : (قالوا آمنا بأفواههم ، ولم تؤمن قلوبهم) [13] فأضاف الإيمان إلى القلوب كما ترى ، وقد قال الله عز وجل : (وإذا جاءوكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم خرجوا به) [14] فسمى ما في قلوبهم كفراً ولن يجوز أن يكون ما في

---

(١) د : يما .

(٢) م : ولولا .

(٣) د ، م : سقط : « لم يكن » .

(٤) د : النفس .

(٥) د : مع اجترح .

(٦) د : سقط عليه .

(٧) هنالك آيات كثيرة تبدأ بهذا النداء للمؤمنين .

(٨) كذا في النسخ الثلاثة ، م : ولولا ان ذلك الاقرار لم يكن من نفس الإيمان لما حقنوا .

(٩) م : سقط هو .

(١٠)د : اختلاف .

(١١)د : والذين .

(١٢)كذا في النسخ الثلاثة ولعله « إذا » .

(١٣)٤١/المائدة .

(١٤)٦١/المائدة .

قلوبهم من اعتقادهم كفراً ، الا بأن يكون خلاف ذلك من الذي في قلوب المؤمنين من اعتقادهم إيماناً ، مع ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في غير ما [1] رواية أنه يقول : الإيمان ها هنا [2] فيشير إلى صدره ، وهذا [3] كله مما يدل على أن الإقرار بالله والمعرفة به جميعاً من الإيمان ، ثم يقال للمرجئة جميعاً : أخبرونا عن الإيمان ما هو ؟ قالوا : الإقرار بالله أنه [4] واحد ، والإقرار بمحمد أنه رسول الله ، وما جاء به أنه الحق ، قيل لهم : هذه [5] خصال ثلاث ، بعضها غير بعض ، قد يقر بشيء منها من ينكر شيئاً ، فان كان الإقرار بالله أنه واحد إيماناً ، لأنه إقرار بالله ، بطل أن يكون [6] غيره من الإقرار بمحمد أنه رسول الله ، وبأن ما جاء به حق إيماناً ، وكذلك ان كان الإقرار بمحمد رسول الله [7] إنما كان إيماناً لأنه إقرار برسول الله ، بطل أن يكون الإقرار بالله أنه واحد إيماناً .

١٦٦ ويقال / لهم : ما تقولون في الإقرار بموسى وعيسى عليهما السلام بأنهما رسولا رب العالمين ، والإقرار بغيرهما من المرسلين أنهم رسل الله والإقرار بالبعث والثواب والعقاب ، والملائكة والكتب [8] والنبيين ، أذلك كله من الإيمان أم ليس من الإيمان ؟ فان قالوا : ليس من الإيمان ، قيل لهم : فيجب أن يكون المنكر لرسالة [9] موسى وعيسى وغيرهما من المرسلين مؤمناً مع إنكاره لذلك ، ومع إنكاره للبعث والثواب والعقاب والملائكة ، والكتب والنبيين ، وقد قال الله : (ومن يكفر بالله وملائكته

(١) د : سقط « ما » .
(٢) رواه الربيع في مسنده ولفظه : الإيمان ها هنا ، الإيمان في القلب (ج ٣ ص ٦) .
(٣) د : وعلى .
(٤) د : بأنه .
(٥) د : هذا .
(٦) ج : هل « أن يكون » مع شيء من التشطيب مما جعل الكتابة غير واضحة تمام الوضوح .
(٧) م : سقط وبأن ما جاء به حق إيماناً وكذلك ان كان الإقرار بمحمد رسول الله .
(٨) د : سقط والكتب .
(٩) د ، م : برسالة .

وكتبه ورسله واليوم الآخر فقد ضل ضلالاً بعيداً)[1] فسمى كل ذلك إيماناً[2] فان قالوا : لا يكون مؤمناً[3] مع إنكاره رسالة أحد من المرسلين ، ولا مع إنكاره شيئاً[4] مما ذكرتم ، قيل لهم : فنراكم قد أثبتم للإيمان خصائل كثيرة ، فلم لا جوزتم لغيركم أن يجعل جميع ما أمر الله به من طاعته ، وأوجب عليه ثوابه[5] إيماناً ؟ وقد قال الله عز وجل : (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ، ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة)[6] فسمى صلاتهم وزكاتهم ديناً ، وقال : (وما كان لله ليضيع إيمانكم)[7] أي صلاتكم نحو بيت المقدس وذلك أن اليهود قالوا لهم : ما حال صلاتكم نحو بيت المقدس ؟ وأنتم تزعمون أن من صلى اليها اليوم كافر ؟ فأجابهم الله : (وما كان ليضيع إيمانكم) فسمى صلاتهم نحو بيت المقدس إيماناً وقال عز وجل[8] : (فأما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً)[9] أي يعملون بما في السورة من الفرائض فيزدادوا[10] بذلك إيماناً ، وقال : (هو الذي

---

(١) جاء في ج ، د ، م ، وقد قال الله : (آمنوا بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر) وهذا خطأ ولا توجد آية في القرآن بهذا الشكل ويبدو ان النسخة التي نقلت هذه النسخ منها نسخها شخص لا يحفظ القرآن فأخطأ في آيات كثيرة منها هذه ، فاضطررت أن أرجع إلى آية ١٣٦/ النساء التي تتفق مع غرض المؤلف ، والقرآن لا تجوز روايته بالمعنى لا حتى لا يظن ظان انه روي بالمعنى .

(٢) لأنه مقابل للكفر .

(٣) د : مؤمناً .

(٤) د : ولا لأنكاره لشيء .

(٥) م : سقط : ثوابه .

(٦) ٥/البينة .

(٧) ١٤٣/البقرة .

(٨) ج ، م : سقط « وما كان الله » الآية إلى ـ وقال .

(٩) ١٢٤/التوبة .

(١٠) د : فيزداد .

أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم)[1] ، فهؤلاء قوم مؤمنون مستكملون الإيمان ، قد أخبر[2] الله عنهم أنهم مع ذلك يزدادون[3] إيماناً مع إيمانهم ، فدل بذلك على أن الإيمان خصايل[4] كثيرة[5] تزداد وتنقص .

ومما تسألنا عنه المرجئة ان قالوا : لم سميتم ببعض الكفر كافراً ، ولم تسموا ببعض الإيمان مؤمناً ، أو ليس[6] الإيمان أولى بأن يتسمى به لفضيلته ، دون أن يتسمى[7] بالكفر ؟ فما جعل التسمية ببعض الكفر أولى من التسمية ببعض الإيمان ؟

١٦٧ أو ليس في لغة العرب أن كل اسم مشتق من فعله / وما الاسم الذي يتسمى به من آمن بالله و بمحمد رسول الله وآمن بجميع رسل الله ، وملائكته ، وكتبه ورسله ، واليوم الآخر ، إذا هو ضيع الفرائض ، وارتكب القبائح ، قيل لهم : سمينا ببعض الكفر كافراً ، ولم نسم ببعض الإيمان مؤمناً ، لما كانت التسمية بالإيمان مشروطة معلقة باستكمال الإيمان ، ولم تكن التسمية بالكفر مشروطة ولا معلقة[8] باستكمال الكفر ، ولكن[9] كانت التسمية بالإيمان والكفر جميعاً معلقة منوطة بأحكام المسلمين وشروطهم ، وقد فرق الله عز وجل بين أحكام المؤمنين[10] وشروطه وبين أحكام الكافر وشروطه ، فمن شروط المؤمن وجوب الولاية والمودة في الدين ، والاستغفار له ، قال : (رحماء بينهم)[11] وقال : (استغفر لذنبك وللمؤمنين

(١) ٤/الفتح .
(٢) م : خبر .
(٣) م : يزدادوا .
(٤) ج : خصال .
(٥) م : كثير .
(٦) ج ، م : وليس .
(٧) د : يسمى .
(٨) ج ، م : متعلقة .
(٩) ج ، م : ولئن ، م : ولأن .
(١٠) ج : المؤمنين .
(١١) ٢٩/الفتح .

والمؤمنات) [1] وتجويز الشهادة ، وتثبيت العدالة ، والتزكية ، والقيام بأمر دين الله والأمر بالمعروف وعمله ، والنهي عن المنكر وتركه ، ومن أحكام الكافر وشروطه ، وجوب العداوة والبغضاء والشتم واللعنة ، قال : (لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوآدون من حاد الله ورسوله) [2] الآية ، وقال : (ملعونين أينما ثقفوا أخذوا وقتلوا تقتيلا) [3] ، وقال : (أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون) [4] مع تجريح الشهادة ، وابطال العدالة ، واقامة الحدود عليهم من القطع ، والرجم [5] والقتل والجلد ، وقال الله عز وجل في جلد الزانيين : (وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين) [6] ولا يجوز أن يكون المجلود المحدود ممن يشهد عذابهما ، وقال في القاذف : (ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً) [7] فلو كان الزاني والقاذف مع فعلهما مؤمنين ، كانا عدلين وشهادتهما ماضية مقبولة ، وفي جملة المؤمنين عند إقامة الحدود على الزناة ، داخلين ، فلما كان المحدود المجلود ليس هو الذي يشهد عذابهما علمنا أن الزاني والقاذف قد خرجا من جملة المؤمنين ، وقال : (ولا تأخذكما بهما رأفة في دين الله) [8] عند إقامة الحدود عليهما ، ثم قال يمدح نبيه :
١٦٨ (بالمؤمنين رءوف رحيم) [9] / فلو كان الزانيان مع زناهما [10] مؤمنين ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بهما رؤوفاً رحيماً ، ولو كان الزاني والقاذف والقاتل [11] والسارق

---

(١) ١٩/محمد .
(٢) ٢٢/المجادلة .
(٣) ٦١/الأحزاب .
(٤) ١٥٩/البقرة .
(٥) د : والقتل والرجم ، م : من القتل والرجم والقطع .
(٦) ٢/النور .
(٧) ٤/النور .
(٨) ٢/النور .
(٩) ١٢٨/التوبة .
(١٠)د : زنايهما .
(١١)د : سقط « القاتل » .

مع توحيدهما[١] مؤمنين ، كانوا مفلحين[٢] لقول الله عز وجل (قد أفلح المؤمنون)[٣] ثم وصفهم فقال[٤] : (الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين هم عن اللغو معرضون والذين هم للزكاة فاعلون)[٥] إلى آخر المدحة ، وقال : (إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً ، وعلى ربهم يتوكلون)[٦] ثم بين[٧] من هم[٨] فقال : (الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون)[٩] ثم أكد[١٠] ما قلنا بقوله[١١]: (أولئك هم المؤمنون حقاً)[١٢] فلما كانت هذه الشروط معلقة مقرونة بالتسمية بالإيمان ، تبين أن ذوي[١٣] الكبائر من أهل التوحيد ، ليسوا بمؤمنين ، ولما كانوا غير مؤمنين ثبت أنهم كافرون ، وليس بين الاسمين اسم ، ولا بين الحكمين حكم ، وقال صلى الله عليه وسلم[١٤]: لا يزني الزاني

---

(١) ج ، م : توحيده .

(٢) ج ، م : مؤمناً كان مفلحاً .

(٣) ١/المؤمنون .

(٤) د : سقط « ثم وصفهم فقال » ، واتصلت الآية .

(٥) ٤/المؤمنون .

(٦) ٢/الأنفال وفي « جم » اكتفى الناسخ أو المؤلف من الآية إلى قوله تعالى « وجلت قلوبهم » وكتب الناسخ الآية غلطاً في « ج » أيضاً حيث نسخها كما يلي « إنما المؤمنون الذين آمنوا إذا ذكر الله وجلت قلوبهم) وهو خطأ .

(٧) د : سقط بين .

(٨) ج : مدحهم ، م : منهم .

(٩) ٣/الأنفال .

(١٠) ج ، م : وكد .

(١١) د ، م : فقال .

(١٢) ٤/الأنفال .

(١٣) د : ذوا .

(١٤) د ، م : عليه السلام .

وهو مؤمن [1] . وقال : ليس بين العبد والكفر إلا تركه الصلاة [2] . وفضيلة الإيمان التي ذكروها قد حرمها أهل الكبائر أنفسهم ، ومنعوها إياها ولو أنهم أقاموا الصلاة وآتوا [3] الزكاة وأمروا بالمعروف وعملوه ، ونهوا عن المنكر وتركوه لكانوا لتلك الفضيلة حارزين ولاسمها مستحقين لأن هذه الأسماء التي يسمي [4] الله بها أولياءه من المؤمنين والمتقين [5] والبارين والمهتدين ، فانما هي من مجازاتهم على إيمانهم ، وبرهم ، وتقواهم ، كما أن الاسماء التي سمى بها أعداءه من الكافرين والظالمين ، والفاسقين ، والضالين ، والفجار ، مجازاة لهم على أفعالهم ، وفجورهم ، وظلمهم ، فجعل تسمية كل واحد من الفريقين مجازاة لهم على أفعالهم .

وأما سؤالهم عن الاسم الذي يسمى [6] به من آمن بالله ، وبمحمد رسول الله ، وآمن برسل الله ، وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر إذا هو ضيع الفرائض ، وارتكب الكبائر ، فانا نسميه [7] بالذي سماه الله به فنقول الذي آمن ولا نقول : « مؤمن » قال الله عز وجل [8] : (يا أيها الذين آمنوا) [9] فبذلك يسميهم ، ويناديهم ، في كل موضع من كتابه ونسميه موحداً بالله غير مشرك به [10]، مقراً بالله ، وبالرسل / ١٦٩
والملائكة والكتب واليوم الآخر ، غير جاحد لذلك ولا منكر له .

---

(١) رواه البخاري في باب اثم الزناة عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما وعن الأعمش عن ابن ذكوان عن أبي هريرة ، ورواه جابر بن زيد في مسند الربيع ج ٤ ص ١٩-٢١ .
(٢) رواه مسلم عن أبي سفيان عن جابر ورواه أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس ، مسند الربيع ج ١ ص ٦١ .
(٣) ج ، م : سقط واتوا .
(٤) ج ، م : يسمى .
(٥) د : المتقين بسقوط الواو .
(٦) د : سمي .
(٧) م : تسميه .
(٨) د : سقط عز وجل .
(٩) توجد آيات كثيرة في القرآن تبتدئ بهذا النداء .
(١٠) ج ، م : سقط « به » .

وأما قولهم : ان كل اسم في لغة العرب مشتق من فعله ، فانا نجد ها هنا أفعالاً كثيرة ، وليس لها أسماء مشتقة منها ، وذلك أنا نجد من يبني بيتاً واحداً ، ويخيط ثوباً واحداً ، ويصوغ خاتماً ، لا [1] يسمى بانياً ، ولا خياطاً ، ولا صائغاً ، لقلة استمراره على الفعل بذلك ، وانما الاسم للغالب ، وكذلك الذي أقر بالله ، وترك ما سوى ذلك من فعل الإيمان ، لا يسمى مؤمناً ، وقال عز وجل في المنافقين : (لا يذكرون الله إلا قليلاً) [2] وقال : (ان الذين يكفرون بالله ورسله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض ويريدون أن يتخذوا بين ذلك سبيلاً أولئك هم الكافرون حقاً) [3] ، وقال : (أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض) [4] فدل على ان [5] من كان معه [6] بعض الإيمان وبعض الكفر أنه الكافر حقاً ، وعلى هذا المعنى جاءت التسمية باسماء الدين وأحكامه ، لأنه لا يخلو هذا الذي معه بعض الإيمان ، وبعض الكفر من أن يكون يسمى بهما [7] جميعاً ، أو يكون يسمى بأحدهما دون الآخر فبطلت التسمية بهما جميعاً [8] إذ لا يجوز أن يكون يجري [9] عليه حكمان مختلفان ، متضادان ، فيكون من أهل الولاية والمودة ، والرحمة ، والاستغفار [10] ووجوب الثواب العظيم ، ثم هو من أهل العداوة والبغضاء ، واللعنة ووجوب العقاب الأليم ، فلما استحال أن يجتمع عليه هذان الحكمان استحال أن يوصف باسمائهما وبطل أيضاً أن يسمى مؤمناً ،

---

(١) د ، م : ولا .
(٢) ١٤٢/النساء .
(٣) ١٥١/النساء .
(٤) ٨٥/البقرة .
(٥) م ، ج : على أنه .
(٦) ج ، م : عنده .
(٧) د : به .
(٨) د : سقط « أو يكون يسمى بأحدهما ـ إلى ـ بهما جميعاً .
(٩) م : يجب .
(١٠)م : الاستغفار ووجوب .

للذي معه من الفعل الذي يستحق فاعله ما ذكرنا من العداوة ، والبغضاء ، والشتمة ، واللعنة ووجوب العقاب الأليم ، وتجريح الشهادة ، وبطلان العدالة ، وغير ذلك مما ذكرناه [1] ، وما لم نذكره ، فلما بطل هذان الوجهان عن مرتكب الكبائر ، المضيع للفرائض بطل أن يسمى مؤمناً ، ولم يبق إلا التسمية بأنه كافر ، وها أنتم تسمون القدرية ضالين غير مهتدين ، على ما معهم من الهدى الذي هو توحيد الله وحده والإقرار بنبيه ، وكتابه ورسله ، واليوم الآخر ، وغير ذلك من دين الله ، وما
١٧٠ سميتوهم ضالين إلا بتكذيبهم القدر ولم تسموهم بجميع / ما معهم من الهدى مهتدين ، وسميتم الخوارج مارقين من الدين مبتدعين ، وقد علمتم ما هم عليه وفيه [2] من الدين ، بأنهم يؤمنون [3] بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف ، وينهون عن المنكر ، ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ، وهم راكعون ، ولم تنقموا منهم إلا لأنهم [4] يكفرونكم ويستعرضونكم [5] بالسيف ، فسميتوهم مارقين من الدين ، كما يمرق [6] السهم من الرمية ، مبتدعين خارجين من الدين ، ولم تلتفتوا إلى ما هم عليه وفيه [7] من دين الله ، والقيام بأمره ، والعمل بكتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم [8] فتسمونهم بما معهم من ذلك ، داخلين في الدين غير خارجين منه ، ولا مارقين [9] ومتبعين للسنة غير مبتدعين ، فهذا كله منكم معنى ما أنكرتم .

---

(١) د : ذكرنا .

(٢) د : وفيهم .

(٣) د : يؤمنون .

(٤) ج ، د : انهم .

(٥) د : سقط « ويستعرضونكم » .

(٦) د ، م : تمرق .

(٧) د : وفيهم .

(٨) م : عليه السلام .

(٩) ج ، م : سقط « و » .

باب الوعد والوعيد والرد على من قال بغير الحق في ذلك

ثم اختلف الناس في اثبات وعد الله ووعيده على اختلافهم في التسمية بالايمان ، فقالت المرجئة والحشوية : كل من سميناه بأنه مؤمن للذي أتى به من توحيد الله عز وجل مع تضييعه [1] ما أمر الله به من الفرائض التي هي دون التوحيد ، ومع ركوبه [2] الذي [3] نهى الله عنه [4] من المعاصي التي هي دون الشرك ، فواجب له وعد الله عز وجل بثوابه في المعاد [5] على كل حال ، وتوقفوا [6] في انجاز ، وعيد الله لمن كان بهذه الصفة التي ذكرناها ، واضطربت فيه كلمتهم ، وتشتت أمرهم فمن قائل يقول : بأن أمة محمد لا تعرض على النار ، ومن قائل يقول [7] بأنه يعذب المذنبين [8] منهم على قدر ذنوبهم ، ثم يخرجون فينجز [9] لهم بعد ذلك ما وعد لهم من الثواب ، ومن قائل بالتوقف عن [10] ذلك ، والشك فيه ، ولذلك سموا [11] مرجئة ، لأنهم أرجوا أهل الكبائر ، أي أخروهم ، وتركوا القول فيهم ، ولم يقطعوا عليهم عذراً [12] وقيل سموا مرجئة لأنهم ارجوا العمل ، ولم يجعلوه إيماناً مع القول ، وفي مثل هذا من القول ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم (لعنت المرجئة على لسان

---

(١) م : تضيعه .

(٢) م : ركوب .

(٣) د : للذي .

(٤) د : سقط عنه .

(٥) م : الميعاد .

(٦) د : وتوفقوا .

(٧) د : سقط يقول .

(٨) ج ، م : المذنبون .

(٩) ج ، م : فيخرجون ثم ينجز .

(١٠) م : على .

(١١) د ، م : سموا هؤلاء مرجية .

(١٢) د ، م : فيهم قطعاً .

سبعين نبياً) قيل وما المرجئة يا رسول الله ؟ قال : (الذين يقولون الإيمان قول بلا
171 عمل) [1] وقيل أنهم سموا مرجئة لأنهم [2] أرجأوا [3] علياً ولم يعدوه / رابعاً من الخلفاء ، وعلى هذا كله أنهم مرجئة فقط .

واتفق جمهور من ذكرنا في صدر المقالة من الأمة ، على أن الله منجز وعده ووعيده ، ومصدقهما [4] بتمام ذلك وامضائه في جميع من وعده وتوعده [5] لا تبديل لكلمات الله ، ولا تحويل لأمره ، قال [6] عز وجل : (لا تختصموا لدي وقد قدمت اليكم بالوعيد ما يبدل القول لدي وما أنا بظلام للعبيد) [7] ، وقال : (ان الله لا يخلف الميعاد) [8] وقال : (جزيناهم ببغيهم وانا لصادقون) [9] ، وذلك ان الله عز وجل وعد قوماً وتوعد آخرين ، فجعل وعده الجنة لأوليائه المؤمنين ، وجعل وعيده النار لأعدائه الكافرين ولن يجوز أن يكون وعده أو [10] وعيده مبدلاً ، ولا محولاً ، ولا مستثنى فيه ، ولا مرجوعاً عنه ، إذ لا يجوز أن تكون أخباره جل جلاله متكاذبة ، ولا متناقضة ، فلو [11] كان وعده أو وعيده مبدلاً أو [12] محولاً ، أو مستثنى فيه لكانت جميع أخباره جل جلاله ذات تكاذب وتناقض ، وهل

---

(١) رواه الربيع بن حبيب ، مسند الربيع (ج ٣ ص ٥) في باب الحجة على من قال ان الإيمان قول بلا عمل . والدارقطني في السنن عن علي وقال السيوطي ضعيف .

(٢) د : أي .

(٣) د ، م : أرجوا .

(٤) د : وصدقهما .

(٥) ج : ووعده ، م : وتوعيده .

(٦) د : قال الله .

(٧) ٢٨-٢٩/ق ، ج ، م : اقتصر النص على : « لا تختصموا لدى الآية » .

(٨) ٣١/الرعد .

(٩) ١٤٦/الأنعام .

(١٠) ج : سقط أ .

(١١) د : « فلولا » وكتب على الهامش الصواب ابفاد وهو غير واضح .

(١٢) د : سقط أو .

الوعد والوعيد الا أخبار منه عز وجل بأنه أعد[1] للفريقين[2] ما وعدهم به ، وتوعدهم[3] ، وقال[4] : (واتقوا النار التي أعدت للكافرين)[5] وقال : (قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار وعدها الله الذين كفروا)[6] وكيف يخبر بأنه أوعد ما لم يوعد أو وعد ما لم يعد ؟[7] أو يكون يعد ويوعد ثم لا يفي[8] بما وعد ، ولا بما أوعد ؟ ولا يوجد شيء من ذلك على ما أخبر به ، وهذا غاية الوصف لله جل جلاله بالكذب تعالى الله عما يقول المبطلون علواً كبيراً ، وقال[9] الله[10] عز وجل في ابليس : (يعدهم ويمنيهم وما يعدهم الشيطان إلا غروراً)[11] فحاش[12] لله أن تكون مواعيده[13] كمواعيد[14] الشيطان ، ولعل قائلاً يقول فانا قد وجدنا[15] ها هنا فيما بيننا من خلف التوعد ، ما قد يكون تارة[16] من الكرم والجود والافضال[17]

---

(١) د : سقط أعد .

(٢) ج : للمتقين .

(٣) ج : ما وعد لهم به وتوعد .

(٤) د : قال بسقوط الواو .

(٥) ١٣١/آل عمران ، وابتدأت الآية في ج : بسقوط الواو .

(٦) ٧٢/الحج .

(٧) د : أعد ما لم يعد أو وعد « ما لم » يعد ، وما بين القوسين كتب على الهامش تصحيحاً للمتن .

(٨) د : لا يفيء .

(٩) د ، م : وقد قال .

(١٠) د : سقط لفظ الجلالة .

(١١) ١٢٠/النساء .

(١٢) د : وحاش .

(١٣) ج : أن يكون مواعده ، م : مواعده .

(١٤) ج ، م : كمواعد .

(١٥) د : نجد .

(١٦) د : تارات .

(١٧) د : « والأفاضل » وكتب على الهامش مصححاً « عله الأفضال » .

فلم لا [1] جوزتم على الله جل ثناؤه أن يكون يتوعدهم ، ثم هو لا يفي [2] لهم بذلك ؟
قيل له : ويحك قد ناظرت ما لم يكن نظيراً ، وشبهت [3] ما ليس بشبيه ، وذلك
ان أحداً منا قد يعد ويوعد [4] ، وهو لا علم له بالذي تصير اليه عاقبة [5] وعده
١٧١ وتوعده [6] ثم يكون من [7] بعد ذلك تبدو له أمور يتبين بها أن عاقبة وعيده / إذا هو
أمضاه [8] تصير إلى فساد ، وتنتهي إلى هلاك ، فيرى أن الخلف للذي توعد [9] به
أصلح ، من امضائه ، واتمامه فيقصر [10] عندما بدا له من [11] انجاز ما توعد به ،
والله عز وجل غير موصوف بأن يكون يجهل عاقبة أمر من الأمور ، فيكون يبدو
له ما لم يكن يعلم من ذلك ، ولو كان الله عز وجل يعد أحداً أو يتوعده ، ثم هو
لا يفي [12] له بذلك لوقع التوهم في جميع موعوداته [13] ، عز وجل والشك في جميع
أخباره ألا يأتي شيء منها على ما وعد ، ولا على ما أخبر وهذا ابطال التصديق
لله عز وجل في جميع ما يخبر به أو يعده أو يتوعد به ، ولا يخلو المتوهم لهذا ،
والقائل به من أن يكون غبياً ، منقوصاً ، أو سفيهاً عبثاً ، تعالى الله عن ذلك ،
ولعله يقول : (أو ليس الله جل جلاله رحيماً بخلقه ، غنياً عن عذابهم ، يمن

---

(١) د : سقط « لا » وكتب على الهامش مصححاً .

(٢) م : يفيء .

(٣) د : وشبهمة .

(٤) د : وتوعد .

(٥) ج ، م : عاقبته .

(٦) ج : ووعيده .

(٧) د : سقط « من » .

(٨) ج ، م : أمضاها .

(٩) ج : يوعد .

(١٠) د : فيقتصر .

(١١) ج ، م : عن .

(١٢) د : يفيء .

(١٣) ج : موعوداً به .

برحمته ، ولا يظلم بعذابه وهو [1] قد وعد ثوابه على الطاعة [2] وتوعد بعقابه على المعاصي ، فلم جعلتم ما توعد به من العقاب أمضى وأنجز من الذي وعد به من الثواب ؟ قيل [3] له : لسنا ننكر بل نقول بأن الله عز وجل رحيم بخلقه ، لطيف بعباده يمن بالرحمة ، ولا يظلم بالعذاب ، ومعنى ذلك أنه متفضل على خلقه برحمته يصيب بها من يشاء من عباده ، على غير استحقاق منهم ، ولا استيجاب ولا يظلم بالعذاب فيؤاخذهم على غير ما عملوا ، أو [4] يعذبهم على ما لم يفعلوا ، وليس [5] هذا من الذي قلنا بأنه يثيب أولياءه بأعمالهم على ما وعدهم ، ويعاقب أعداءه على ما توعدهم في شيء .

ومسألته إيانا بأن قال : لم جعلتم ما توعد به من العقاب أمضى وأنجز من الذي وعد به من الثواب ، مسألة ساقطة ، ومعارضة واهية من وجوه كثيرة وذلك أنه لا يخلو ما [6] سأل عنه في هذا المعنى من وجوه ثلاثة : اما أن يكون الله عز وجل يجمع لهم الثواب والعقاب جميعاً ، فيكونون معذبين مثابين في حال واحدة ، فهذا من أمحل المحال ، الذي لا يتوهم وجوده ، أو يكون يقدم أحدهما [7] على الآخر ، فيكون المقدم منقطعاً زائلاً ، والمؤخر متصلاً باقياً ، فأيهما المتصل ؟ وأيهما [8]
١٧٣ المنقطع ؟ / فكل ما ثبت من ذلك دون الآخر ، فهو دعوى منه بغير دليل ، فمن أراد أن يثبت دعواه بغير دليل أو [9] بما لا تثبت [10] به الدعوى فهو متحكم .

---

(١) ج ، م : سقط « هو » .
(٢) د : الطاعات .
(٣) د : فقيل .
(٤) م : سقط « أ » .
(٥) د : أوليس .
(٦) د : من .
(٧) ج ، م : أحد لهم .
(٨) م : رأيهم .
(٩) د : سقط « أ » .
(١٠) ج ، م : يثبت .

والوجه الثاني أن يكون الله أثاب على بعض الطاعات ، وترك العقوبة على بعض المعاصي ، فانا لسنا نجد للثواب على شيء من فعل الطاعات [1] وجهاً ، إلا [2] بأن يكون المثاب ليس معه من فعل المعاصي التي توعد الله عليها العقاب ، وأما إذا كان معه من فعل ما توعد الله عليه العقاب فلا ، لأن في ذلك إبطال وعيد [3] الله عز وجل ، وتكذيب خبره ، فلما بطل هذان الوجهان لم يبق إلا الوجه الثالث بأن يكون المثاب ليس معه فعل شيء مما توعد [4] الله عليه العقاب ، فيكون الثواب حينئذ للمؤمنين المستكملين الإيمان على ما وعدهم ، كيف وعدهم ، والعقاب للكافرين الراكبين ما [5] وعدهم عقابه عليه ، فهذا الذي قلنا .

ووجه آخر في سقوط مسألته أنه لا يخلو المثاب المعاقب من أن يكون مؤمناً و [6] كافراً جميعاً ، أو مؤمناً دون كافر ، أو كافراً [7] دون مؤمن فبطل أن يكون مؤمناً كافراً معاً ، لما في ذلك من الاختلاط الذي لا يسوغ به قول ، ولا يوصف [8] معه حكم ، وأن يكون مؤمناً معذباً في النار ، معاقباً في الجحيم ، فهذا غاية التكذيب لله عز وجل ، قال : (أولئك عنها مبعدون) [9] في أمثالها ، أو أن [10] يكون كافراً [11] دون مؤمن ، فيكون معذباً على كفره ، معاقباً على عصيانه لربه [12] فهو ما نقول .

---

(١) د : الطاعة .

(٢) ج : سقط « الا » .

(٣) د : وعد .

(٤) د : يتوعد .

(٥) د : على ما .

(٦) ج ، م : أو .

(٧) م : وكافر .

(٨) ج ، م : ولا يصفو .

(٩) ١٠١/الأنبياء .

(١٠)ج ، م : سقط ان .

(١١)د : كافر .

(١٢)د : سقط « لربه » .

ووجه آخر في سقوط مسألته أنه [1] لو [2] كان مثاباً معاقباً ، لم يخل من أن يكون من أهل الثواب في الجنة أو [3] من أهل العقاب في النار ، أو من أهلهما جميعاً ، فبطل أن يكون من أهلهما جميعاً ، لما في ذلك من غاية الفساد ، أو أن يكون من أهل الجنة ، فيكون معذباً معاقباً في النار ، وهذا غاية التكذيب لله عز وجل ، وقد قال : (أصحاب الجنة يومئذ خير [4] مستقراً وأحسن مقيلاً) [5] ، أو [6] أن يكون من أهل النار معذباً على عصيانه لربه ، وكفره به ، فهو ما قلنا [7] ويبطل عنه عند ذلك أن يكون من أهل الجنة ، ومن أهل الثواب .

ووجه آخر أنه [8] لو جاز أن يكون مثاباً معاقباً ، لم يخل أن يكون من أهل
١٧٤ ولاية الله / أو من أهل عداوته ، فإن كان من أهل ولاية الله فالله [9] غير معاقب من كان له ولياً ، أو [10] يكون من أهل عداوة الله ، فان الله [11] لا يكون مثيباً بجنته من هو له عدو [12] و [13] من أهل عداوته ، فهذا الذي قلنا .

ووجه آخر في سقوط مسألته أنه لو جاز أن يدخل النار من يخرج منها ، ليجوزن [14] أن يدخل الجنة ، من يخرج منها .

---

(١) د ، م : سقط انه .

(٢) د : ولو .

(٣) د : ومن أهال .

(٤) م : سقط « خير » خطأ .

(٥) ٢٤/الفرقان .

(٦) د : وان .

(٧) د : ما نقول .

(٨) د : سقط انه .

(٩) ج : فانه .

(١٠) ج : وان ، م : وان كان .

(١١) د ، م : فالله .

(١٢) د : له .

(١٣) د : سقط « و » .

(١٤) ج ، م : ليجوز .

ووجه آخر لو جاز أن يدخل النار مؤمن ، لجاز أن يدخل الجنة كافر .

ووجه آخر في سقوط مسألته أنه [1] لا يخلو هذا المثاب المعاقب من أن يكون خالداً في الجنة ، أو خالداً في النار ، أو خالداً فيهما جميعاً فبطل أن يكون خالداً فيهما جميعاً ، لما في ذلك من المحال الذي لا يتوهم كونه ، أو أن يكون خالداً في الجنة [2] ، فهذا أيضاً لا يجوز أن يسمى خالداً في الجنة ، وهو قد [3] خلد في النار ، زماناً كثيراً ، ودهراً [4] طويلاً ، أو أن يكون خالداً في النار فهو الذي قلنا ، ان من دخلها فهو خالد فيها ، قال [5] عز وجل : (يريدون أن يخرجوا من النار ، وما هم بخارجين منها / ولهم عذاب مقيم) [6] و [7] قال : (ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك ، قال انكم ماكثون) [8] وقال : (كلما [9] أرادوا أن يخرجوا منها أعيدوا فيها) [10] ، وقال : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) [11] ، وقال : (والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون ومن يفعل ذلك يلق آثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة ، ويخلد فيه مهاناً إلا من تاب) [12] ، وقال : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض

---

(١) د : سقط « انه » .
(٢) م : في النار .
(٣) د : مذ .
(٤) د : أو دهراً .
(٥) د : وقال .
(٦) ٢٧/المائدة .
(٧) ج ، م : سقط « و » .
(٨) ٧٧/الزخرف .
(٩) م : « وكلما » وهو خطأ من الناسخ الذي زاد الواو .
(١٠) ٢٠/السجدة .
(١١) ٩٣/النساء .
(١٢) ٦٩/الفرقان .

منكم ولا تقتلوا أنفسكم ، ان الله كان بكم رحيماً ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصليه ناراً ، وكان ذلك على الله يسيراً) [1] وقال : (ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً) [2] وقال : (ان الذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم
لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون) [3] وقال : (أضاعوا / الصلاة واتبعوا الشهوات ١٧٥
فسوف يلقون غياً) [4] وقال : (ويل للمطففين) [5] وقال : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ان كنتم مؤمنين ، فان لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله) [6] وقال : (يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض ـ إلى قوله ـ ألا تنفروا يعذبكم عذاباً أليماً) [7] وقال : (يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تولوهم الأدبار ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله ومأواه جهنم وبئس المصير) [8] وهذا كله من كتاب الله عز وجل وعيد لأهل الكبائر من أهل الملة على كبائرهم ، أو يقول قائل أنه [9] وعيد للمشركين على هذه الكبائر ، وليس بوعيد لأهل الكبائر من أهل التوحيد ؟ ويقال [10] عند ذلك فكذلك النهي عن هذه الكبائر إنما هو نهي للمشركين ، وليس هو لأهل الكبائر من أهل التوحيد ، لما كان هذا

---

(١) ٣٠/النساء .

(٢) ١٠/النساء .

(٣) ٢٥/التوبة ، ج ، م : بعذاب اليم إلى قوله : وأكنتم تكنزون .

(٤) ٥٩/مريم .

(٥) ١/المطففين .

(٦) ٢٧٩/البقرة .

(٧) ٣٨/التوبة ، د : سقط « ما لكم » خطأ من الناسخ .

(٨) ١٦/الأنفال ، في : ج ، م : زحفاً إلى قوله ـ ومأواه جهنم وبئس المصير .

(٩) ج ، م : سقط انه .

(١٠) د : فيقال .

الوعيد جاء [1] مقروناً بهذا النهي ، ولا يجد في ذلك فرقاً أبداً مع ما [2] في قوله بذلك [3] من الفساد الذي لا تتوهم [4] غايته و [5] لا تكيف نهايته ، إذا كان الوعيد[6] للمشركين أن يكون الله إنما حض[7] المشركين[8] ، على أن لا [9] يولوا أدبارهم[10] للمسلمين ، ويتوعدهم[11] على ان فعلوا ذلك فيقول : ومن يولي[12] دبره من المشركين للمؤمنين فقد باء بغضب من الله ومأواه[13] جهنم وبئس المصير ، ويقول للمشركين : (ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض) ، ويقول لهم : (ألا تنفروا) فتغزوا المؤمنين يعذبكم عذاباً أليماً ، ويقول للمشركين : لا تكنزوا الذهب والفضة ، ولكن أنفقوهما في سبيل الله الذي أنتم عليه ، من قتالكم محمداً رسول الله وجهادكم المؤمنين[14] وهذا من الهذيان [15] الذي لا يتكلم به إلا المجنونون المغلوبون [16] على عقولهم ، أو من هو في مثل حالهم ، فان سألوا عن قول الله[17] عز

---

(١) ج ، م : لما جاء هذا الوعيد مقروناً .

(٢) د : سقط « ما » وصحح في الهامش .

(٣) د : ذلك .

(٤) ج ، م : يتوهم .

(٥) ج ، م : سقط « و » .

(٦) د : وعيداً .

(٧) د : خص .

(٨) ج ، م : سقط « المشركين » .

(٩) م : الا .

(١٠) م : الأدبارهم .

(١١) د : ويتواعدهم .

(١٢) ج : ومن يولهم يومئذ دبره .

(١٣) ج ، م : ومأواهم .

(١٤) د : سقط « في سبيل الله الذي ... إلى ـ وجهادكم المؤمنين » .

(١٥) م : الهديان .

(١٦) ج : المغلبون .

(١٧) د : عن قوله .

وجل : (ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) [1] قيل لهم : فقد قال الله أيضاً : (ان الله يغفر الذنوب جميعاً) [2] ، ولم يخص ذنباً من ذنب ، ولا غير شرك من شرك ، فيجب بهذا [3] من قول الله أن يكون يغفر الشرك [4] وغير
١٧٦ الشرك ، والقرآن يصدق بعضه بعضاً ، ولا يكذب بعضه بعضاً ، والذي قال / : أهل التفسير في تأويل قول الله [5] عز وجل : (ان الله لا يغفر أن يشرك به ، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) ، يقول لا يتجاوز عن شرك لقيه به عبده ، ويغفر ما دون الشرك من الذنوب لمن يشاء ، فقالوا : ان ما دون الكبائر مغفور لأهله ، متروك لهم ، إذا هم اجتنبوا الكبائر ، فوقع الغفران على الصغائر التي يوجب [6] عليها العقاب ، ووكد [7] ذلك بقوله : (ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه يكفر عنكم سيئاتكم) [8] فدل على انهم ان اجتنبوا الكبائر كفرت عنهم سيئاتهم التي هي دون الكبائر ، فان [9] لم يجتنبوها فلا ، وقوله عز وجل : (لمن يشاء) فقد شاء أن يغفر لمجتنب الكبائر ما دون الكبائر ولم يشأ أن يغفر لمرتكبها إذا هو لقي الله بها ، وقال عز وجل : (الذين يجتنبون كبائر الأثم والفواحش الا اللمم) [10] يريد من ألمّ

---

(١) ٤٨/النساء .
(٢) ٥٣/الزمر .
(٣) ج ، م : سقط « بهذا » .
(٤) م : الشر .
(٥) د : قوله .
(٦) د : لم يوجب .
(٧) م : ووكذ .
(٨) ٣١/النساء ، أخطأ الناسخ في هذه الآية حيث ابتدأها هكذا : « اجتنبوا » ، م : وكتب « كبيرة » بدلاً من « كبائر » .
(٩) د : وان .
(١٠) ٣٢/النجم ، ج : ابتدأ الآية بواو : « والذين » وليس هناك واو ، وجاء في « د » خطأ آخر ، إلا الأمم « إلا أنه أصلحه على الهامش ، وفي م : كبير » بدل « كبائر » .

منهم بما دون الكبائر ، فقال : (ان ربك واسع المغفرة)[1] وهو تأويل سهل قريب والحمد لله .

ولو كان قوله : (لمن يشاء) على ما ذهبوا اليه أنها كانت لغواً ليست باستثناء كان يكون قوله عز وجل : (وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه ، قل : فلم يعذبكم بذنوبكم بل أنتم بشر ممن خلق يغفر لمن يشاء)[2] أن يكون اليهود والنصارى مغفوراً[3] لهم بغير استثناء ، ولا شريطة ، ولو كان ما ذهب اليه أهل الأرجاء أن ما دون الشرك مغفور لأهله ، غير مؤاخذين[4] به ، على[5] حال ، لكان يجب أن يغفر للمشركين ما دون شركهم من معاصيهم التي هي قتلهم للمؤمنين[6] وسفكهم لدمائهم ، وأخذهم لأموالهم[7] وقتلهم لأولادهم[8] سفها بغير علم ، وفعليهم الفواحش التي نهاهم الله عما[9] ظهر منها وما بطن ، وشربهم للخمور[10] وبيعهم لها ، من الذي لعنوا عنه ، وتركهم النهي عن المنكر الذي لعنوا به على لسان داود وعيسى ابن مريم ، فيكون المشركون مغفوراً لهم هذه الأفعال وأمثالها ، من معاصي الله عز وجل لأنه قال : (لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك) جميعاً على[11] مقالتهم .

---

(١) ٣٢/النجم .
(٢) ١٨/المائدة ، وفي « د » ابتدئت الآية بـ : « قالت » دون واو .
(٣) د : مغفور .
(٤) د : مأخودين .
(٥) د : في .
(٦) د ، م : المؤمنين .
(٧) ج ، م : أموالهم .
(٨) ج ، م : أولادهم .
(٩) م : عن ما .
(١٠) ج ، م : للخمر .
(١١) د : في .

وهذا بحمد الله بين لمن أراد الله توفيقه وهداه ، فان قالوا وقول الله عز وجل لبني اسرائيل : (وقولوا حطة يغفر لكم خطاياكم)[1] قيل لهم : قد قال أهل
177 التفسير بأن الله أمر بني اسرائيل / بأن يقولوا حطة أي أحطط عنا ذنوبنا (فبدل الذين ظلموا منهم قولاً غير الذي قيل لهم)[2] فقالوا حنطة ، وليس هذا من الذي يذهب اليه أهل الأرجاء في شيء أن من قال لا إله إلا الله غفرت له جميع ذنوبه ، وهو مقيم عليها ، مصر على فعلها ، ولم يكن بنو اسرائيل قوماً مشركين بالله حتى يكون الله عز وجل يأمرهم بأن يقولوا لا إله إلا الله ، ليغفر بها خطاياهم بل هم[3] كانوا مع موسى عليه السلام على دينه من لا إله إلا الله ، مقرين بموسى ، وهارون أنهما رسولا رب العالمين .

باب في التسمية لأهل الكبائر من أهل الملة والرد على من قال بغير الحق في ذلك

اختلف من أثبت الوعيد لأهل الكبائر وأسماءهم ، وفي كبائرهم ما هي ؟ بعد اجماعهم على ثبوت الوعيد لهم ، ونفي التسمية عنهم بالإيمان فقالت الصفرية : ان كبائرهم كفر شرك ، وأسماءهم كفار مشركون ، محاربون كأهل حرب النبي صلى الله عليه وسلم[4] تسفك دماؤهم ، وتسبى ذراريهم ، وتغنم أموالهم ، وهم مع ذلك قد تورث أموالهم ، وتنكح نساؤهم وتؤكل ذبائحهم[5] ويحج معهم ، ويصلى معهم ، فقسمت الأزارقة واختارت ، فأخذوا ما أحبوا ، وتركوا ما كرهوا .

وقالت المعتزلة : كبائرهم فسق وضلال ، ليست بكفر ، وأسماؤهم فاسقون

---

(١) ٥٨/البقرة ، وأورد الناسخ الآية في « د » بدون واو في أولها .
(٢) ٥٩/البقرة .
(٣) ج : سقط « هم » .
(٤) د ، م : نبي الله عليه السلام .
(٥) ج : ذبحائهم ، وكتب على الهامش مصححاً .

ضالون ، ليسوا بكافرين ، ولا مؤمنين ، فأثبت [1] هؤلاء منزلة ثالثة ليست بإيمان ولا كفر ، وادعوا اسماً ثالثاً ، لا مؤمناً ولا كافراً .

وقالت الأباضية والزيدية : كبائرهم كفر نفاق ، لا كفر شرك ، وأسماؤهم كافرون منافقون ، ليسوا بمشركين ، ولا مؤمنين (مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء) [2] لا [3] إلى المشركين في الحكم والسيرة ولا [4] إلى المؤمنين [5] في الاسم والثواب ، كما قال عز وجل : (ما هم منكم ولا منهم) [6] ، نفاهم من المؤمنين أن يكونوا معهم ، في التسمية بالإيمان والمودة في الدين ، ونفاهم من المشركين أن يكونوا معهم في التسمية بالشرك وأحكام المشركين ، فهذه أحكام ثلاثة لاسماء ثلاثة : القتل للمشركين ، والسبي والغنيمة وتحريم الذبائح ، وتحريم المناكحة
١٧٨ والموارثة / والمدافنة [7] معهم ، الا ما يحل من أهل العهد من ذلك ، وتحريم القتل للمنافقين ، إذا هم لم يظهروا نفاقهم ، وتحريم السبي والغنيمة منهم ، وتحليل الذبائح والمناكحة والموارثة والمدافنة معهم ، وتجريح شهادتهم ، وابطال عدالتهم ، واقامة الحدود [8] عليهم ، وفيهم ، ولذلك يروى عن الحسن أنه قال : ان الحدود في المنافقين ، وللمؤمنين وجوب الولاية ، والمودة والمحبة [9] في الدين ، والاستغفار لهم وتجويز شهادتهم ، واثبات عدالتهم ، والتزكية لهم ، فهذه [10] أحكام ثلاثة ، لاسماء ثلاثة ، قال الله عز وجل : (انا عرضنا الأمانة على السموات والأرض

---

(١) ج ، م : فأثبتوا .

(٢) ١٤٣/النساء .

(٣) د : سقط « لا » .

(٤) د : سقط « لا » .

(٥) د : المسلمين .

(٦) ١٤/المجادلة .

(٧) ج : المداينة .

(٨) ج : في المنافقين .

(٩) د : المحبة والمودة .

(١٠) د : فهذا .

والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان أنه كان ظلوماً جهولاً ، ليعذب الله المنافقين والمنافقات والمشركين والمشركات ويتوب الله على المؤمنين والمؤمنات وكان الله غفوراً رحيماً)[١] فجعلهم ثلاث منازل معروفة غير مجهولة في كتاب الله عز وجل[٢] وقال[٣] عز وجل في المنافقين : (ويحلفون بالله أنهم لمنكم)[٤] يقوله للمؤمنين أي في النصر والتسمية بالايمان والوفاء[٥] فقال عز وجل تكذيباً للمنافقين : (وما هم منكم)[٦] يقوله للمؤمنين أي ليسوا منكم في الوفاء ، ولا تجرى عليهم[٧] أسماؤكم ، ثم بين ما الذي لم يكونوا به من المؤمنين ، فقال : (ولكنهم قوم يفرقون)[٨] أي يجبنون عن الحرب ، وعن قتال العدو فبذلك ومثله من أفعالهم ، لم يكونوا من المؤمنين ، ثم قال : (ألم يعلموا أنه من يحادد الله ورسوله فان له نار جهنم)[٩] يقول : قد علموا ذلك ودل على أنهم من أهل التصديق ، وقال[١٠] مفرقاً بين المؤمنين والمنافقين : (المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة ويطيعون الله ورسوله)[١١] إلى آخر الآية ثم قال : (والمنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون بالمنكر وينهون عن المعروف ويقبضون أيديهم نسوا الله)[١٢] يعني النفقة في سبيل الله ، فبين ما به فرق بين المؤمنين

---

(١) ٧٣/الأحزاب ، د ، م : أسقط الناسخ من الآية : « وكان الله غفوراً رحيماً » .
(٢) ج ، م : سقط عز وجل .
(٣) م : وقال الله .
(٤) ٥٦/التوبة .
(٥) م : والوفاً .
(٦) ٥٦/التوبة .
(٧) د : عليه .
(٨) ٥٦/التوبة .
(٩) ٦٣/التوبة .
(١٠) ج : فقال .
(١١) ٧١/التوبة .
(١٢) ٦٧/التوبة ، وفي ج ، م : وقف الناسخ أو المؤلف عند : « أيديهم » .

وبين المنافقين ، من أفعال المنافقين التي هي ليست شركاً ، وانما هي كبائر دون
الشرك ، ومما يؤثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حيلة المنافقين / أنه قال : ١٧٩
(المنافق إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف [1] وإذا أؤتمن خان) . فدل على أن هذه الأفعال من النفاق [2] ودل بذلك على أن المنافقين ليسوا بمشركين .

نسأل [3] الصفرية عن الشرك ما هو ؟ وما معناه في اللغة ؟ فان قالوا : هو المساواة بالله غيره ، كما أن التوحيد افراد لله من غيره ، أبطلوا أن يكون ترك الفرائض والعمل بالكبائر شركاً ، لأن أهلها لم يساووا الله بغيره ، وانما أتوا ما أتوا شهوة ولذة ، وهم مقرون بتحريمه ، دائنون به . وان قالوا : ان المعصية لله انما كانت شركاً لأنها طاعة لابليس ، واعتلوا بقول الله عز وجل [4] : (وان اطعتموهم أنكم لمشركون) [5] فقالوا إذا أطعتم المشركين في أكل الميتة فأكلتموها أشركتم . قيل لهم : لم يشركوا بأكل الميتة وانما أشركوا باستحلالها ، وذلك أن المشركين جادلوا المؤمنين فقالوا لهم : تأكلون ما قتلتم ، ولا تأكلون ما قتل الله لكم ، فأنزل الله : (ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأنه لفسق وان الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم وان اطعتموهم أنكم لمشركون) [6] وذلك إذا أطاعوهم في استحلال أكل [7] الميتة ، ويلزمهم إذا كان كل من عصا الله في شيء أطاع ابليس ، أنه عابد لابليس مشرك [8] بالله ، أن يكون آدم صلى الله عليه وسلم حيث قال الله [9] : (وعصا آدم ربه فغوى) [10]

---

(١) د ، م : خلف .
(٢) د : المنافق .
(٣) ج : نسل ، م : سئل .
(٤) ج ، م : سقط « عز وجل » .
(٥) ١٢١/الأنعام .
(٦) ١٢١/الأنعام .
(٧) ج ، م : سقط « أكل » .
(٨) ج : وكان عابداً لابليس مشركاً ، م : وكان انه عابداً لابليس مشركاً .
(٩) د : سقط لفظ الجلالة .
(١٠) ١٢١/طه .

عابداً لابليس ، مشركاً بالله ، في معصيته لله [1] حين أكل من الشجرة التي نهاه الله عنها ، أو غيره من الأنبياء ، قال الله لنبيه صلى الله عليه وسلم [2] (عفا الله عنك لم اذنت لهم) [3] ولا يكون [4] ان يعفو عنه ما ليس بمعصية وكذلك [5] قول يونس عليه السلام حيث يقول : (سبحانك أني كنت من الظالمين) [6] وموسى إذ يقول : (سبحانك تبت اليك وأنا أول المؤمنين) [7] أن يكون هؤلاء من الأنبياء عابدين الشيطان [8] مشركين بالرحمن وحاشا [9] لله ، ولأنبيائه ، ولرسله ، وخيرته من خلقه ، من هذا القول وما يجر اليه من الضلال [10] .

فان قال قائل منهم لم جعلتم جميع طاعة الله إيماناً ولم تجعلوا [11] جميع معصيته
١٨٠ كفراً ؟ قيل لهم : من قبل أن الايمان إنما / كان إيماناً لوجوب الثواب عليه ، فكل طاعة لله [12] عز وجل ، فالثواب عليها واجب ، فكانت لذلك إيماناً ، وليست كل معصية لله عليها عقاب ، فتكون كلها [13] كفراً . وقد اجتمعت [14] الأمة على أن كل كبيرة [15] معصية ولم يجمعوا على أن كل معصية كبيرة ، فلو كانت كل معصية

---

(١) ج ، م : سقط لفظ الجلالة .
(٢) م : عليه السلام .
(٣) ٤٣/التوبة .
(٤) د : ولا أن يكون .
(٥) د : كرر مرتين .
(٦) ٨٧/الأنبياء .
(٧) ١٤٣/الأعراف .
(٨) ج : للشيطان .
(٩) د : وحاش .
(١٠) د : وما يجري من الضلال .
(١١) د : « جعلتم » ، وكتب على الهامش مصححاً .
(١٢) ج ، م : الله .
(١٣) د : سقط « كلها » .
(١٤) د : اجتمع .
(١٥) ج ، م : كبير .

كبيرة كانت الأمة تجمع على الا معصية الا كبيرة ، كما أجمعوا أن لا [1] كبيرة الا عصيان ، ألا ترى أن الله قال في كتابه : (ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها) [2] ، وقال : (وكل صغير وكبير مستطر) [3] وقال : (ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلاً كريماً) [4] فكل ما كان مغفوراً لأهله ، متروك المؤاخذة عليه ، فهو صغير غير كبير ، وغير كفر ، فعلمنا لذلك أن جميع طاعة الله إيمان ، وليس جميع معصيته [5] كفراً ، ولا كبيراً ، فان قالوا قد [6] أخبر الله ان من عصى (الله ورسوله فقد ضل ضلالاً بعيداً) [7] فينبغي أن تكون كل المعاصي كبيرة ، قيل لهم : قد استثنى في المعاصي فقال : (أن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) [8] والسيئات عام ، والمعاصي عام ، فاستثنى في الاسم العام ، فعلمنا ان ليس كل معصية ضلالاً ، لأن المعصية اسم عام ، ولأن بعضها من بعض ، فقلنا صغير باستثنائه في الاسم العام من السيئات . فان قالوا : لم كفرتم الجبابرة ولم تشركوهم ؟ قيل لهم : ليس كل كفر شركاً ، كما أن كل شرك كفر ، فكل فعل أوعد الله عليه العقاب ، وأضاف فاعله إلى النار علمنا أنه كفر ، والشرك انما هو مقصور على المساواة[9] بالله غيره ، كما أن التوحيد إفراد لله من غيره ، فلما أن وجدنا من ذكرتم ليسوا بمساوين لله بغيره في شيء ، من أفعالهم ، وانما أتوا ما أتوا من ذلك شهوة ولذة دائنين بتحريمه ، غير مستحلين له ، علمنا أنهم كافرون غير مشركين . فان قالوا :

---

(١) ج ، م : إلا .
(٢) ٤٩/الكهف .
(٣) ٥٣/القمر ، م : حذف الناسخ « و » من أول الآية .
(٤) ٣١/النساء ، في م : « كبير » بدل « كبائر » .
(٥) ج ، م : معصية الله .
(٦) ج ، م : فقد .
(٧) الآية تبتدئ هكذا : ومن يعص الله ... (٣٦/الأحزاب) .
(٨) ٣١/النساء ، م : « كبير » بدل « كبائر » .
(٩) م : السماوات .

فكيف حتى قلتم بتحليل دمائهم ، ولم تقولوا بتحليل أموالهم ، وسبي [1] ذراريهم ؟ قيل لهم : ليس كل [2] من حل دمه ، فقد حل ماله ، وجاز سبيه ، ألا ترون أن
181 القاتل للنفس التي حرم الله قد يقتل ، ولا يحل ماله ، ولا سبيه ، وقد يرجم / الزاني المحصن ، ولا يحل سبيه ولا ماله ، والقاطع ، طريق المسلمين ، والدال على عوراتهم ، فليس أحد من هؤلاء يحل ماله ولا سبيه ، وقال الله [3] عز وجل : (فقاتلوا التي تبغي حتى تفيءَ إلى أمر الله) [4] ، وقد جرى في سالف هذه الأمة بينهم في الدماء ما هو مشهور غير مستور ، معروف غير مجهول ، فهل سمعتم فيما بينهم بتحليل في [5] مال ، أو سبي في ذرية ، حتى كنتم أول من أحدث هذا الحدث ، وفتحتم بابه ، وزعمتم ان المحدثين من أهل القبلة مشركون كأهل حرب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسفكتم دماءهم ، وأخذتم أموالهم ، وسبيتم ذراريهم ، وانتحلتم الهجرة ، وزعمتم أنها فريضة على الناس أن يهاجروا أوطانهم ، ويفارقوا ديارهم ، أينما كانوا في شرق [6] الأرض وغربها ، حتى يلحقوا ببيضتكم [7] ، أينما كنتم ، وحيثما ما كنتم ، ومما يؤثر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا هجرة بعد فتح مكة [8] ، وقد أقر الناس على منازلهم بعد فتح [9] مكة ، وغيرها من البلدان ، فلم يضيق على أحد منهم في اللحوق به صلى الله عليه وسلم .

---

(١) د : ولا تسبى ، م : ولا بسبي .
(٢) م : سقط كل .
(٣) د : سقط لفظ الجلالة .
(٤) ٩/الحجرات ، « د » أسقط الناسخ الفاء من : فقاتلوا ، م : ابتدأ الناسخ الآية بالواو : وقاتلوا .
(٥) م : سقط « في » .
(٦) د : مشرق .
(٧) الأرض التي تحت سلطتهم .
(٨) م : بعد الفتح - : رواه البخاري عن مجاشع بن مسعود وهو حديث صحيح .
(٩) ج : افتح .

ونحن محتجون على المعتزلة فنقول لهم : أخبرونا أليس [1] قد اتفقنا نحن وأنتم جميعاً على أن [2] الوعيد لأهل الكبائر ثابت ، وأنهم غير مؤمنين ؟ وبعد فأخبرونا من أين علمتم بتفسيقهم ، ولم تعلموا بتكفيرهم ؟ وهل سميتموهم فاسقين إلا لأن سميتموهم غير مؤمنين ، ولأن ثبتم [3] وعيدهم ؟ فان كنتم لهذين الوجهين سميتموهم فاسقين فيجب عليكم أن تسموهم كافرين كما سميتموهم فاسقين [4] إذا كان الوعيد إنما هو للكافرين والفاسقين [5] وإذ كان من بطلت عنه التسمية بالايمان ، لم تبطل عنه إلا لأن [6] ثبت وعيده ، و [7] سمي كافراً ، فان كنتم لا تسمونهم كافرين ، فيجب عليكم أن تسموهم مؤمنين ، وتبطلوا وعيدهم ، فتصيروا إلى مذهب المرجئة وليس لكم بين القولين قول [8] ولا بين السبيلين سبيل ، اما أن تكونوا تزيلون [9] وعيد أهل الكبائر وتسمونهم مؤمنين ، أو تكونوا تثبتون وعيدهم فتسمونهم كافرين ،
١٨٢ فانظروا [10] على أي هذين القولين / تعزمون ، وعلى أيهما تعتملون ، و[11] مقالتنا على كل حال أقرب لكم من مقالة المرجئة ، لأنكم خالفتم المرجئة في معنيين في اثبات الوعيد ، ونفي التسمية بالإيمان ، وما وافقتموهم [12] إلا في شيء واحد ،

(١) د : ان ليس .
(٢) د : سقط « ان » ، وأثبت على الهامش لعله : أن .
(٣) د : ثبتم .
(٤) ج : سقط فيجب عليكم أن تسموهم كافرين كما سميتوهم فاسقين .
(٥) م : وللفاسقين .
(٦) د : الا أن .
(٧) د : سقط و .
(٨) م : سقط قول .
(٩) م : تزيلوا .
(١٠) م : فانطروا .
(١١) د : سقط و .
(١٢) د : وما وفقتموهم .

وهو نفي التسمية بالكفر ، ووافقتمونا في معنيين في اثبات الوعيد ، ونفي التسمية بالإيمان [1] ، ولم تخالفونا في عبارة التسمية بالكفر ، وأما جميع [2] معاني الكفر ووجوهه ، من اثبات الوعيد ، والخلود في النار ، والتسمية لهم بجميع أسماء أهل [3] الكفر ، من الضالين ، والفاسقين ، والظالمين ، والفجار ، وأعداء الله ، فقد أثبتم جميع ذلك وسميتموهم به ، فلم [4] شنعتم [5] النظر عن عبارة التسمية بالكفر ، وأنتم أثبتم معناها [6] لأن [7] في نفيكم التسمية بالايمان تسمية بالكفر ، كما أن في نفي التسمية بالكفر تسمية بالايمان ، وليست التسمية بالفسق مما يقابل لكم التسمية بالايمان ، ولا مما يضادها [8] ، ولا مما يسد مسدها وينافيها ، وانما يضاد [9] المؤمن الكافر ، والكافر يضاد [10] المؤمن ، ويضاد [11] الموحد المشرك ، كما أن المشرك يضاد الموحد [12] ويضاد [13] المطيع العاصي ، كما أن العاصي يضاد [14] المطيع ، ويضاد [15] الضال المهتدي ، كما أن المهتدي يضاد الضال [16] ، ويضاد [17] الفاجر البار ،

---

(١) ج : سقط وما وافقتموهم إلا في شيء ... ونفي التسمية بالإيمان ، م : كتب : « وما وفقتموهم » ... نفي التسمية بالكفر « على الهامش » .
(٢) د : سقط جميع « وأثبت في الهامش » .
(٣) د : سقط أهل .
(٤) م : سقط فلم .
(٥) د : « شففتم » وكتب في الهامش : لعله شنعتم ، د : سقط النظر .
(٦) د : قد أثبتم بعد بمعناها .
(٧) د : ولأن .
(٨) د : لا يضاددها .
(٩) (١٠) (١١) د ، م : يضادد .
(١٢)د : يضادده بسقوط « الموحد » ، م : يضادد .
(١٣) (١٤)(١٥) د ، م : يضادد .
(١٦)د : يضادده ، م : يضادد .
(١٧)د ، م : يضادد .

كما يضاد [1] البار الفاجر [2] ويضاد [3] العدو الولي ، كما أن الولي يضاده العدو [4] ويضاد [5] الفاسق الصالح ، كما أن الصالح يضاد [6] الفاسق ، وكذلك يضاد [7] المؤمن الكافر ، كما أن الكافر يضاد [8] المؤمن ، فمن تدبر ما قلنا من هذا وجده كما وصفنا ، إن شاء الله .

ويقال لهم : أخبرونا لأية علة صار الإيمان إيماناً ؟ فان قالوا : لأنه تصديق ، أبطلوا عن الفرائض التي هي غير تصديق أن تكون إيماناً ، وليس ذلك من قولهم ، فان قالوا : إنما كان الإيمان إيماناً ، لوجوب الثواب عليه ، قيل لهم : فيجب عليكم أن يكون الكفر كفراً لوجوب العقاب عليه ، فيدخل في حد الكفر جميع ما أوجب الله عليه العقاب ، كما دخل في حد الإيمان جميع ما أوجب الله عليه الثواب ،
١٨٣ ويقال [9] لهم : أليس من الإيمان تصديق وغير تصديق ؟ قالوا : بلى ، وهو / قولهم ، قيل لهم : فكذلك الكفر تكذيب ، وغير تكذيب ، فالايمان الذي هو تصديق ضد الكفر الذي هو تكذيب ، والإيمان الذي هو غير تصديق ضد الكفر الذي هو غير تكذيب [10] ثم يقال لهم : أخبرونا عن الإقرار بأن دماءكم حرام ، وأن دينكم حق ، وعدل ، هل الإقرار بهذا عندكم إيمان ، أو ليس بايمان ؟ قالوا : بلى هو إيمان ، وهو قولهم ، قيل لهم : فالجحد لذلك [11]، والقول بأن

(١) م : يضادد .
(٢) د : كما ان البار يضادده .
(٣) د ، م : يضادد .
(٤) د : يضادده ، م : يضادد العدو .
(٥) د ، م : يضادد .
(٦) د ، م : يضادده ، م : يضادد .
(٧) (٨) د ، م : يضادد .
(٩) د : فيقال .
(١٠) ج ، م : سقط « والإيمان الذي هو غير تصديق ... ضد الكفر الذي هو غير تكذيب » .
(١١) د : بذلك .

دماءكم حلال ، وأن دينكم باطل ، فلم لا كان كفراً ؟ قالوا [1] : ان كان ذلك القول من المتأولين من أهل القبلة فليس هو بكفر ، قيل لهم : لم قلتم ذلك والإقرار به إيمان ؟ وهل رأيتم شيئاً [2] يكون الإقرار به إيماناً ، ولا يكون الإنكار له [3] كفراً [4] فان قالوا : فان الله عز وجل قال : (وأما الذين فسقوا فمأواهم النار) [5] قيل لهم أيضاً [6] : فقد قال الله عز وجل [7] : (قل أفأنبئكم بشر من ذلكم النار وعدها الله للذين كفروا) [8] وقال : (وكذلك حقت كلمة ربك على الذين كفروا أنهم أصحاب النار) [9] ، وقال : (وان جهنم لمحيطة بالكافرين) [10] فاسم الكافرين ، والفاسقين ، والضالين ، والظالمين ، والفجار ، مشتمل على جميع أسماء أهل النار ، كما ان اسم المؤمنين والمسلمين ، والمهتدين ، والبارين ، مشتمل على جميع أسماء أهل الجنة ، فمرة سمي أهل النار كافرين ، فقال : (واتقوا النار التي أعدت للكافرين) [11] ومرة سماهم ضالين فقال : (وأما ان كان من المكذبين الضالين فنزل من حميم وتصلية جحيم) [12] ومرة سماهم فجار [13] فقال : (كلا ان كتاب

(١) د : تكرر : « قالوا » مرتين .
(٢) ج ، م : سقط « رأيتم شيئاً » .
(٣) ج : انكاره ، م : به .
(٤) د : كفر .
(٥) ٢٠/السجدة ، وابتدأ الناسخ الآيتين بـ : « فأما » ، والآية تبدأ بـ : « وأما » .
(٦) م : سقط « وأما الذين فسقوا فمأواهم النار ، قيل لهم أيضاً » .
(٧) ج : فقد قال أيضاً عز وجل ، م : فان الله عز وجل قال .
(٨) ٧٢/الحج ، م : أسقط الناسخ « قل » .
(٩) ٦/غافر ، وكتب الناسخ « كلمة » « كلمات » بالجمع في النسخ الثلاثة وقد نبه مصحح . د . على ذلك ، م : سقط « و » من « كذلك » في الهامش .
(١٠) ٥٤/العنكبوت .
(١١) ١٣١/آل عمران .
(١٢) ٩٣/الواقعة .
(١٣) م : فجار .

الفجار لفي سجين)[1] ، ومرة سماهم ظالمين فقال : (فويل للذين ظلموا من عذاب يوم أليم)[2] ومرة سماهم أعداء الله ، فقال : (ويوم يحشر أعداء الله إلى النار فهم يوزعون)[3] وقد قال الله[4] عز وجل : (فان الله عدو للكافرين)[5] فهم أعداء الله ، وهو لهم عدو ، لأنه قال : (عدو للكافرين) وليس في أن سماهم ضالين ما يزيل عنهم كافرين ، أو شيئاً من اسمائهم ، ولا أن سماهم كافرين بالذي يزيل عنهم ضالين ، ولا شيئاً من اسمائهم[6] فدل بهذا الذي قلنا ان هذه الأسماء كلها
١٨٤ مقرونة باثبات الوعيد ، منوطة بوجوب العقاب ، ولن يجوز أن يكون / وجوب العقاب إلا للكفر ، كما لا يجوز أن يكون وجوب الثواب إلا للايمان ، وقال عز وجل : (يوم تبيض وجوه وتسود وجوه)[7] فدل على أنهم في القيامة على هاتين[8] الحالتين ، ثم قال : (فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون)[9] فجعل علة ان ذاقوا العذاب علة الكفر بقوله : (بما كنتم تكفرون) وقال : (وجوه يومئذ مسفرة ضاحكة مستبشرة ، ووجوه يومئذ عليها غبرة ترهقها قترة ، أولئك هم الكفرة والفجرة)[10] وهل بقي يومئذ وجوه أخرى[11] غير هاتين ، ولم يذكرها الله عز وجل ، أو أغفلها ، أو نسيها ، مما قلتم ،

(١) ٧/المطففين .
(٢) ٦٥/الزخرف ، كتب الناسخ الآية هكذا « ويل للظالمين من عذاب اليم » ولا توجد آية في القرآن بهذا الشكل وهذا واقع في النسخ الثلاثة .
(٣) ١٩/فصلت ، كتب الناسخ الآية : ويوم نحشر .
(٤) ج ، م : سقط لفظ الجلالة .
(٥) ٩٨/البقرة .
(٦) م : سقط ولا شيئاً من أسمائهم .
(٧) ١٠٦/آل عمران .
(٨) د : بهاتين .
(٩) ١٠٦/آل عمران .
(١٠) ٤٢/عبس .
(١١) د : سقط « أخرى » ، وأثبت في الهامش « أخر » .

تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً [1] وقد قال [2] عز وجل : (خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن) [3] فدل على أنه ليس فيما خلق منهم بين هذين الاسمين اسم ، ولا بين هاتين المنزلتين منزلة ، فالدخول في الإيمان هو الخروج من الكفر ، كما أن الدخول في الكفر هو الخروج من الإيمان ، وقال : (انا هديناه السبيل اما شاكراً واما كفوراً) [4] رداً [5] على من قال ان بينهما اسماً ثالثاً ، لقوله : « اما » مكسورة مكررة وقال سليمان عليه السلام : (هذا من فضل ربي ليبلوني أأشكر أم أكفر) [6] وقال عز وجل : (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً ، ومن كفر فان الله غني عن العالمين) [7] . وفي مثل ذلك ما [8] روي عن النبي صلى الله عليه وسلم [9] حين سأله الرجل [10] عن فريضة الحج فقال : أفي كل عام يا رسول الله ؟ فقال [11] صلى الله عليه وسلم : لو قلت نعم لوجبت ، ولو وجبت ما قدرتم إذا [12] لكفرتم [13]. ثم [14] قال صلى الله عليه وسلم [15]: ألا لا الفينكم

(١) ج . م : سقط علواً كبيراً .
(٢) د : وقال الله .
(٣) ٢/التغابن .
(٤) ٣/الإنسان ، في ــ جـ ـ : « أو أما كفوراً » وهو غلط .
(٥) د : رادا .
(٦) ٤٠/النمل .
(٧) ٩٧/آل عمران .
(٨) ج ، م : سقط ما .
(٩) م : عليه السلام .
(١٠) د : سقط الرجل .
(١١) م : رسول الله .
(١٢) ج : إذ .
(١٣) رواه مسلم عن أبي هريرة .
(١٤) د : سقط ثم .
(١٥) د ، م : عليه السلام .

رجعتم بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض على الدنيا [١] . وقوله صلى الله عليه وسلم : ليس بين العبد والكفر إلا تركه الصلاة [٢] . فقد أجمعت [٣] الأمة على هذه الأحاديث يرويها [٤] الموافق ، والمخالف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكل ما أدخلناه على المعتزلة في نفيهم التسمية بالكفر ، فهو داخل على المرجئة سواء [٥] .

النقض على جهم بن صفوان [٦]

---

(١) رواه أحمد بن حنبل في مسنده ، والبخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه عن جرير ورواه أيضاً أحمد بن حنبل في المسند والبخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه عن ابن عمر ورواه البخاري والنسائي عن أبي بكرة وأخرجه البخاري والترمذي عن ابن عباس وهو حديث صحيح .

(٢) رواه ابن ماجه عن أنس ورواه مسلم عن جابر بلفظ مختلف .

(٣) ج ، م : اجتمعت .

(٤) د : يروونها ، م : يرونها .

(٥) د : سقط « سواء » .

(٦) جهم بن صفوان السمرقندي أبو محرز ، مولى بني راسب وصفه الذهبي بأنه ضال مبتدع ، وانه زرع شراً عظيماً ، أصله من الكوفة ، ثم ظهر بترمذ وقام بالسيف مع الحارث بن سريج ، وكان قاضياً له في جيشه وسريج هو الذي خرج على أمراء خراسان . وقد قتل والي خراسان جهم بن صفوان الذي زعم انه خرج داعياً إلى الكتاب والسنة والشورى آخر عهد بني أمية وكان والي خراسان في ذلك العهد سالم بن أحوز المازني ويقال ان نصر بن سيار هو الذي قتله ، ويبدو انه كان مقرئاً للقرآن معلماً ، وكان فصيح اللسان ، ويجادل المتكلمين ، ولم يكن ذا علم واسع فقالوا له صف ربك الذي تعبده ، فلزم بيته أياماً ثم خرج وقال : « هو هذا الهواء مع كل شيء وفي كل شيء ولا يخلو من شيء » ، وهذه العبارة إن صحت عنه فهي أول نص في الإسلام على وحدة الوجود هذا وقد تأثرت به إمرأة وأخذت تجادل عن مذهبه فناظرت أبا حنيفة نفسه (الأسماء والصفات للبيهقي ص ٤٢٨ تعليق زاهد الكوثري) واختلف الرواة في تاريخ وفاته فقيل سنة ١٢٨ هـ / ٧٤٥ وقيل سنة ١٣٢ هـ / ٧٥٠ م .

واشتهر بالقول بالجبر وان الله لا يعلم المعلومات المتغيرة وكان مغالياً في الرد على مقاتل بن سليمان رئيس المشبهة في مرو حيث نفى وصف الله بما وصف به العبد ويذكر =

تسأل الجهمية عن قولهم بأن الجنة والنار بما فيهما من الثواب والعقاب ، ومن [1]
١٨٥ فيهما من أهل الثواب والعقاب غير باقين[2] ولا / دائمين ، فيقال لهم : ويلكم كيف منكم حتى اعترضتم[3] على أخبار الله عز وجل بالرد[4] على جميع ذلك بالدوام ولأهلهما[5] بالخلود ، وتجاسرتم عليها بالنقض ، وأنفردتم بمخالفة الأمة ؟ قالوا : لما وجدنا الله عز وجل قديماً لا يحدث[6] ، باقياً لا يفنى ، ولن يجوز أن يساويه أحد في صفته[7] فلذلك أبطلنا عما دونه من الخلق أن يكون باقياً ، كما أبطلنا عنه أن يكون قديماً . قيل لهم : ويحكم قد اتقيتم الأبرة ، وبلعتم الزبرة[8] ووقعتم في أشد مما هربتم منه ، أليس العلة في أن كان[9] القديم قديماً ، أنه لم يحدث قط ؟ وليست العلة في أن كان الباقي باقياً ، أنه[10] لم يفن قط ، والباقي قد يكون

= الشيخ زاهد الكوثري انه متأثر بالسمنية لاتصاله بهم ، وان رأيه في الجبر يمكن القول بأنه مستخلص من القول بوحدة الوجود ، (الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة ص ٥٧ تعليق زاهد الكوثري) ويروي ان جهم بن صفوان ناظر السمنية حتى أنهم شككوه وذلك عن أحمد بن حنبل (ابن تيمية ، الرد على المنطقيين ص ٣٢٩) وقد قال أبو حنيفة : أتانا من خراسان ضيفان ضالان : الجهمية (جهم) ، والمشبهة (مقاتل) ، فخراسان أصل لنشوء هاتين البدعتين .
(ابن تيمية ، مجموعة التفسير ص ٣٨٨) .

(١) د : وما .
(٢) م : باقين .
(٣) د : أعرضتم بالرد .
(٤) د : عن .
(٥) د : ولأهله ، م : ولا لأهلها .
(٦) م : نحدث .
(٧) د ، م : في صفته أحد من خلقه .
(٨) د : « السكة » ، ـ : والزبرة : القطعة العظيمة من الحديد ، وفي القرآن « آتوني زبر الحديد ٩٦ / الكهف » (لسان العرب) .
(٩) د : سقط « كان » وأثبت في الهامش .
(١٠)د : سقط « انه وأثبت في الهامش » .

باقياً ، ثم يفنى ويكون باقياً ولا يفنى ، والقديم لا يكون قديماً إلا بأن لم يحدث قط .

وبعد فمن أين ناظرتم [1] الباقي بالقديم ؟ وصرتم لنا مع أهل الدهر عديلتين قرينتين [2] ، فاذا ما احتججنا على الدهرية عارضونا بكم ، وإذا احتججنا عليكم [3] عارضتمونا بالدهرية قبحاً لكم ، ولمقالتكم بين سائر المتكلمين ! ويقال لهم : أخبرونا عن هذه الأجسام الباقية ، من أبقاها وأدامها ؟ قالوا [4] : الذي خلقها هو الذي أبقاها وأدامها ، قيل لهم : أبقدرة فعل ذلك ، أم بغير قدرة ؟ قالوا : بقدرة ، قيل لهم : فهل لقدرته في ابقائه لها من نهاية ، أم ليس لها نهاية ؟ فان قالوا : بأن [5] لها نهاية ، وصفوا ربهم بصفات الأجسام ، حيث زعموا أن قدرته ذات نهاية ، وان قالوا : غير متناهية ، قيل لهم [6] : فاذا كانت غير متناهية ، فلم زعمتم أنه لا يجوز على الله ، ولا على قدرته أن يكون يبقي [7] هذه الأشياء إلى غير نهاية ؟ ثم يقال لهم : أخبرونا عن المدة في الذي انتحلتم من ذلك ما هي ؟ وكم هي ؟ قالوا : لا نجد لها حداً إلا [8] أنا عرفنا بأنها [9] منقطعة ، كما عرفنا أن الدنيا منقطعة ، ولو انا لا نحد [10] أجلها ، ولا نعد مدتها [11] قيل لهم : قبحاً لكم [12] انا انما قلنا ان

---

(١) ج : نظرتم .

(٢) ج : قرينتين .

(٣) ج : بكم .

(٤) ج ، م : فقالوا .

(٥) د : ان .

(٦) د : سقط « لهم » .

(٧) ج : ينفي .

(٨) د : سقط « الا » .

(٩) ج ، م : أنها .

(١٠) ج ، م : لا نجد .

(١١) م : موتها .

(١٢) د : لهم .

الدنيا منقطعة الأجل ، لعلمنا بما وراءها من الآخرة ، فهل [1] تعلمون للآخرة [2] وراء يعرف [3] به [4] أنها منقطعة كما عرف أن الدنيا منقطعة بما وراءها [5] من
١٨٦ الآخرة ؟ ويقال لهم [6] : هل / تصفون الله عز وجل بأنه دائم ؟ قالوا : نعم ، قيل لهم : فانه قد قال الله [7] عز وجل في صفة الجنة : (أكلها دائم وظلها) [8] أفترون ان الله عز وجل وصف الجنة بصفة نفسه ؟ تعالى الله عن مقالات الجهمية علواً كبيراً .

النقض على من زعم أن القرآن غير مخلوق

يقال لمن زعم أن القرآن غير مخلوق : أخبرونا عن القرآن [9] وجميع الكتب المنزلة من الله إلى خلقه على ألسنة رسله ، أهي أشياء أم ليست بأشياء ؟ فان قالوا : بأنها غير أشياء أبطلوها ، وجعلوها في حد العدم والتلاشي فيقال لهم : فما الذي زعمتم أنه ليس بمخلوق ؟ إذ ليس ثم شيء يكون غير مخلوق ، أو خلقاً ، وبطل على هذا المعنى أن تكون رسل الله جاءت من عند الله بشيء ، وان الله أنزل على أنبيائه شيئاً ، وقد قال الله [10] عز وجل : (وما قدروا الله حق قدره إذ قالوا ما أنزل على بشر من شيء) [11] فقال رداً [12] عليهم : (قل من أنزل الكتاب الذي جاء به

---

(١) ج ، م : وهل .
(٢) م : الآخرة .
(٣) م : تعرف .
(٤) ج ، م : بها .
(٥) ج ، م : وراها .
(٦) ج ، م : سقط « لهم » .
(٧) د : سقط « بأنه دائم قالوا نعم قيل لهم فانه قد قال الله » .
(٨) ٣٥/الرعد .
(٩) د : المخلوق .
(١٠) د : سقط لفظ الجلالة .
(١١) ٩١/الأنعام .
(١٢) د : رادا .

موسى) [1] فلما تبين أن كتاب الله شيء من الأشياء ، قلنا : لا يخلو هذا الشيء من وجهين لا ثالث لهما : اما [2] أن يكون محدثاً أو غير محدث ، فان قالوا : غير محدث أبطلوا ، وردوا على الله حيث قال : (وما يأتيهم من ذكر من الرحمن محدث إلا كانوا عنه معرضين) [3] ، فان قالوا : محدث ، قيل : من أحدثه ؟ فان أضافوا حدوثه إلى غير الله أبطلوا ، وان قالوا أن الله أحدثه أقروا بخلقه ، ويقال هل كان القرآن دالاً على الله في ربوبيته ، شاهداً عليه في وحدانيته ؟ فان قالوا لا أبطلوا ، وان قالوا بل هو دال على الله ، وشاهد عليه كما كان [4] سائر الأشياء من الخلق دالاً [5] على الله ، قلنا من جعله دالاً على الله ؟ ولا يجدون [6] إلا أن يقولوا الله جعله دلالة على ربوبيته ، وشهادة على وحدانيته ، كما جعل سائر [7] الخلق كذلك ، فاذا قالوا ذلك أقروا بخلقه ، ويقال لهم : أخبرونا عن القرآن أليس هو محدثاً كائناً بعد أن لم يكن ؟ فان قالوا لا أبطلوا ، وجعلوه قديماً مع الله ، وصاروا إلى مذهب الاثنين [8] ممن أنبأنا عن باطلهم فيما مضى ، فان قالوا محدث كائن [9] بعد إذ [10] لم يكن أقروا بخلقه ، والحدوث هو الخلق ، كما أن الخلق هو الحدوث ،
١٨٧ وانما شنعوا عبارة [11] الخلق لغباوتهم ، وجهلهم ، وهم قد أتوا بجميع معاني الخلق /

---

(١) ٩١/الأنعام .

(٢) م : سقط أما .

(٣) ٥/الشعراء أسقط الناسخ الواو من أول الآية . وأما في ـ د ـ فقد استشهد المؤلف أو الناسخ بقوله تعالى : (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون) ٢/الأنبياء .

(٤) د : ان .

(٥) د : دال .

(٦) د : لا يجدون بسقوط الواو .

(٧) د : سائره من الخلق .

(٨) د : أصحاب الاثنين .

(٩) د : سقط كائن .

(١٠) ج : ان لم .

(١١) د : عن عبارة .

ولن يجوز أن يكون محدثاً [1] غير مخلوق ، كما لا يجوز أن يكون مخلوقاً [2] غير محدث ، ولن يجوز أن يكون محدث غير مخلوق ، كما لا يجوز أن يكون [3] قديم غير خالق .

وما أدخلناه على أهل القدر من الحجة في نفيهم خلق الأفعال ، وهو داخل على من زعم أن القرآن غير مخلوق ، وداخل على كل من حاول اخراج شيء من جميع العالم ، أن يكون خلقاً لله ، وتدبيراً له ، ومع هذا كله انا وجدنا الله عز وجل وصف القرآن بما وصف به غيره من سائر الخلق ، فقال عز وجل : (انا جعلناه قرآناً عربياً) [4] وقال في غير القرآن من الخلق : (وجعلنا الليل والنهار آيتين) [5] ، وقال : (وجعلنا السماء سقفاً محفوظاً) [6] ، وقال : (هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نوراً) [7] في أمثالها [8] وقال في القرآن : (انا أنزلناه في ليلة القدر) [9] ، وقال : (انا نحن نزلنا الذكر) [10] وقال في غير القرآن من الخلق : (وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد) [11] ، وقال : (وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج) [12] ، وقال في القرآن : (وانا له لحافظون) [13] وقال في غير القرآن : (وحفظناها من كل شيطان

---

(١) د : محدث .

(٢) د ، م : مخلوق .

(٣) د : قديم مخلوق ، م : قديماً مخلوق .

(٤) ٣/الزخرف .

(٥) ١٢/الإسراء .

(٦) ٣٢/الأنبياء .

(٧) ٥/يونس ابتدأ الناسخ في ـ د ـ الآية هكذا : « وجعل » وهو خطأ .

(٨) د : سقط « في أمثالها » .

(٩) ١/القدر .

(١٠) ٩/الحجر .

(١١) ٢٥/الحديد م : أخطأ الناسخ فكتب « انا أنزلنا » .

(١٢) ٦/الزمر .

(١٣) ٩/الحجر .

رجيم) [1] وقال في القرآن : (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون) [2] ، وقال : (أو يحدث لهم ذكراً) [3] ، وقال : (أفمن هذا الحديث تعجبون) [4] وقال في غير القرآن من الخلق : (ومن الناس من يشتري لهـــو الحديث) [5] وقال في القرآن : (كتاباً متشابهاً) [6] ، وقال : (هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات) [7] ، ثم قال : (فيتبعون ما تشابه منه) [8] ، وقال في غير القرآن من الخلق : (والنخل والزرع مختلفاً أكله والرمان متشابهاً وغير متشابه) [9] ، وقال في القرآن : (كتاب فصلت آياته) [10] ، وقال : (ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم) [11] ، وقال في غير القرآن من الخلق : (وكل شيء فصلناه تفصيلاً) [12] ، وقال في القرآن : (وان أحد من المشركين استجارك فاجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه ما منه) [13] وقال : (انا سمعنا كتاباً أنزل من بعد موسى) [14] ، وقال : (انا سمعنا قرآناً عجباً

---

(١) ١٧/الحجر .
(٢) ٢/الأنبياء .
(٣) ١١٣/طه .
(٤) ٥٩/النجم .
(٥) ٦/لقمان .
(٦) ٢٣/الزمر .
(٧) ٧/آل عمران .
(٨) ١٤١/الأنعام وفي ـ د ـ « والنحل والزيتون » وهو خطأ .
(٩) ٣/فصلت في ج ، م : « كتاب فصلناه آيات » وهو خطأ .
(١٠) ٥٢/الأعراف .
(١١) ١٢/الإسراء .
(١٢) ٦/التوبة .
(١٣) ٣٠/الأحقاف .
(١٤) ١/الجن .

يهدي إلى الرشد) [1] ، وقال في غير القرآن من الخلق : (وقد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها) [2] ، وقال [3] : (لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير ونحن
١٨٨ أغنياء) [4] ، وقال : (يستمعون القول فيتبعون أحسنه) [5] ، وقال في القرآن : / (هدى ورحمة لقوم يؤمنون) [6] ، وقال في رسول الله صلى الله عليه وسلم : (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) [7] ، وقال في غير القرآن من الخلق : (أولئك على هدى من ربهم) [8] ، يعني ما هم عليه من الإيمان ، وقال في القرآن : (آيات بينات) [9] ، وقال : (آية للناس) [10]، وقال في غير القرآن من الخلق : (ولنجعلك آية للناس)[11] وقال : (وجعلنا الليل والنهار آيتين)[12] ومثل هذا في كتاب الله عز وجل من التمثيل والتشبيه للقرآن بغيره من الخلق مما يوجب أن القرآن داخل في جملة الخلق ، غير خارج منها ، فيجب عليكم أن تقضوا على القرآن بأنه خلق ، كما قضيتم على سائره مما ذكرنا ، وما لم نذكره ، بأنه خلق ، كما وقع في التمثيل به في الصفة ، والتشبيه له في الحلية ، أو تقضوا[13] على سائر القرآن مما ذكرنا[14] من الخلق الذي

---

(١) ١/المجادلة .

(٢) م : سقط (قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها) وقال .

(٣) ١٨١/آل عمران .

(٤) ١٨/الزمر .

(٥) ٥٢/الأعراف .

(٦) د : عليه السلام .

(٧) ١٠٧/الأنبياء .

(٨) ٥/البقرة .

(٩) ٩٩/البقرة .

(١٠) ٢١/مريم في ـ د ـ آيات للناس .

(١١) ٢٥٩/البقرة .

(١٢) ١٢/الإسراء .

(١٣) ج : تقضون .

(١٤) د : سقط « ذكرنا » .

سوى الله بينه وبين القرآن [1] في الصفة ، على أن ذلك كله ليس بخلق ، إذ كنتم تقضون بالتسوية في الصفة على التسوية [2] في الحكم ، ان كنتم تعلمون بل أنتم قوم تجهلون ، وهذه الجملة كافية في هذا الباب ، إن شاء الله تعالى [3] .

باب القول في حجة الله على الخلق [4] كيف قامت وبم [5] قامت والرد على من قال بغير الحق في ذلك

اختلف الناس [6] في قيام حجة الله التي يثبت بها فرض الدين على عباده ، ووصولها إلى خلقه ، في جميع ما دعاهم اليه من طاعته وزجرهم عنه من معصيته ، بعد اجماعهم على ان الله كلف عباده البالغين أشدهم من [7] الأصحاء ، وأنهم محجوجون مقطوعو [8] العذر ، فيما أتوا وفيما تركوا [9] وان الله مستدع إلى طاعته ، نادب إلى عبادته ، ولم يؤت أحد من الخلق في تقصير من قبل الله ، وانما أوتوا [10] فيما أمروا به ، ونهوا عنه ، من قبل أنفسهم ، وان الله [11] لم يقطع عليهم إلا بالبيان الواضح لئلا يؤتوا [12] في شبهة من قبل الله ، على أصل قولين : فقالت المعتزلة : أن حجة الله على عباده التي قطع بها عذرهم فيما تعبدهم به من

(١) د : الخلق .
(٢) م : سقط في .
(٣) د : سقط « تعالى » .
(٤) م : سقط على الخلق .
(٥) ج ، م : ولم .
(٦) م : سقط الناس .
(٧) ج : على .
(٨) د : مقطوعاً وأثبت في الهامش : مقطعواً ، م : مقطوعون .
(٩) د : وما تركوا .
(١٠)د : أتوا .
(١١)د : سقط لفظ الجلالة .
(١٢)د : يأتوا .

الإقرار بوحدانيته[١] ، والإذعان[٢] لربوبيته ، ما ركبه[٣] فيهم من العقول الصحيحة السالمة من شوائب الآفات ، فكل[٤] من صحت له جارحة العقل[٥] وسلمت له
١٨٩ غريزة[٦] الفكر ، فعليه أن يعرف بعقله[٧] ، أن الله واحد لا شريك / له في خلقه ، ولا يشبهه شيء من بريته ، لما يجده[٨] من الدلالة على ذلك في هذا الخلق ، مما يشاهد من عجز الخلق عن إحداث بعضه لبعض ، وحاجة بعضه إلى بعض ، فدل ذلك على[٩] حاجة[١٠] جميعه إلى محدث يحدثه ومدبر يدبره ، قالوا فاذا نظر في هذا بأحسن النظر ، وفكر فيه بحقيقة الفكر ، عرف بعقله[١١] ما بين الدليل والمدلول عليه ، فيستدل على أن لهذا الخلق خالقاً خلقه ، ومدبراً دبره ، ولا يشبهه خالقه في وجه من الوجوه ، وزعموا ان الناس قد يسلمون في أمر دينهم لما جعل الله في عقولهم من الكفاية ، ولا حاجة لهم إلى منبه ولا معبر يعبر[١٢] عن الله في شيء من أمره ، وان ما وراء هذا من المعارف برسل الله وبكتبه[١٣] وان محمداً رسول الله وبأن ما جاء به محمد أنه هو[١٤] الحق ، فقد يسلم الناس عندهم بجهالة ذلك وقد زعموا أنهم يسلمون بجهل جميع ما أتى به محمد صلى الله عليه وسلم من ذلك

---

(١) د : بالوحدانية .
(٢) م : والأدعان .
(٣) د : ركب .
(٤) م : يكل .
(٥) م : سقط و .
(٦) م : غزيرة .
(٧) د : بقلبه .
(٨) م : نجد .
(٩) د : إلى .
(١٠) ج ، م : حاجته .
(١١) د : بقلبه .
(١٢) ج : ولا مخبر يخبره .
(١٣) د : ويكتابه .
(١٤) د : سقط « هو » .

من الفرائض ، وأنهم يسلمون بترك جميع ذلك ، وأنهم يسلمون بفعل [1] جميع ما حرم الله على لسان نبيه من المحارم ، وأنهم غير مأمورين بمعرفة شيء من ذلك ولا بعمل شيء مما كان منه فرضاً ، ولا بترك شيء مما كان منه محرماً ، وأنهم ليسوا بمنهيين عن جهل شيء من ذلك ولا عن ترك شيء مما كان منه فرضاً ولا عن مقارفة شيء مما كان منه محرماً [2] ، إذا كانوا لا يجدون في عقولهم المعرفة لشيء من ذلك حتى تكون الحجة قائمة عليهم ، ووافقهم على ما وصفنا من مقالتهم من الأباضية عيسى بن عمير .

وقال أهل الحق في ذلك أن حجة الله التي [3] يثبت بها فرض دينه على عباده ، فيما تعبدهم به من طاعته ، وزجرهم [4] به عن [5] معصيته قد قامت على الناس من جميع البالغين أشدهم من الأصحاء برسل الله التي أرسلها إلى خلقه ، دالة على وحدانيته ، شاهدة بربوبيته ، داعية إلى طاعته [6] ، زاجرة عن معصيته ، وان الناس لن [7] ينالوا شيئاً من معرفة الله في الدلالة على توحيده ، ولا من معرفة شيء من دينه
١٩٠ إلا بتوقيف [8] الله لهم على / ألسنة رسله ، وتنبيه منه على أيديهم ، وان الناس لا يسلمون بجهالة رسل الله إلى خلقه ، ولا بجهالة كتبه التي نزلها [9] على ألسنتهم وأنهم لا يسلمون بجهالة محمد صلى الله عليه وسلم ، ولا بجهالة ما جاء به محمد أنه الحق من عند الله ، وانهم لا يسلمون بترك شيء من الفرائض التي فرضها الله على لسانه صلى الله

---

(١) ج ، م : بجهل .
(٢) ج ، م : حراماً .
(٣) د : سقط « التي » وأثبت في الهامش : عله التي صح .
(٤) د : وزجر .
(٥) م : عنه من .
(٦) م : صاعته .
(٧) د : م : لم .
(٨) ج ، م : بتوفيق من الله .
(٩) م : نزلنا .

عليه وسلم ، وأنهم بها مأمورون ، ملزمون [1] وأنهم لا يسلمون بمقارفة شيء مما حرم الله على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم علموا بشيء [2] من ذلك أو لم يعلموا ، وهذا الذي وصفنا من هذا القول هو ما عليه جمهور الأمة لا يعرفون غيره ولا يدعون إلى ما سواه [3] .

فان سأل سائل فقال [4] إذا زعمتم أن حجة الله إنما قامت بدعوة رسول الله إلى خلقه ، فما لحال من لم تبلغه حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم [5] ، ولم يسمعها من الديلم ، والصقالبة [6] ، وياجوج وماجوج ومن بأقطار الأرض من مشرق الشمس [7] ومغربها ؟ قلنا لا يخلو جميع من ذكرتم من أحد رجلين لا لا ثالث لهما : اما رجل كان على دين نبي من أنبياء الله تعالى عليهم السلام ، متمسكاً بشريعته ، ولم يسمع بدعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم تقم عليه الحجة بأنه [8] قد جاء ، فهذا [9] واسع له أن يقيم على ما هو عليه من [10] حجة الله التي تمسك بها من شريعة أنبيائه ، أو رجل كافر بالله ، جاهل [11] بأمره [12] غير متمسك بشيء من دين الله الذي بعث به رسله إلى خلقه ، فهذا لا يسعه أن يقيم على

---

(١) د ، م : ملزمون .

(٢) ج : شيء .

(٣) ج ، م : سقط ما .

(٤) د : سقط « فقال » .

(٥) د ، م : عليه السلام .

(٦) قال الرومي : الصقالبة : جيل حمر الألوان صهب الشعر يقطنون ما بين بلغار والقسطنتينية من الجنس الآري (معجم البلدان) .

(٧) د : الأرض .

(٨) ج ، م : فانه .

(٩) ج ، م : بهذا .

(١٠) ج ، م : سقط « من » وجاء بدلها : « و » .

(١١) ج ، م : أو رجلاً كافراً بالله جاهلاً .

(١٢) د : به .

كفره طرفة عين ، وعلى هذا المعنى كانت دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى[1] من لا تمكنه مشافهته[2] ، ولا تبلغه مراسلته ، أن يوسع على من كان منهم على دين نبي من أنبياء الله ، لأن دين الله واحد ، وحجته متصلة ، لا يبطل آخرها أولها ، كما لا يخالف أولها آخرها ، ويضيق على من كان على كفره ، وليس هو على شيء من دين الله الذي بعث به أنبياءه ، ألا ترى لو أن رجلاً مضى من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرض شيء ، أو على تحريم شيء ، أو تحليله ، فغاب
عنه ، أليس هذا واسع له أن يقيم على ما مضى به من عند رسول الله ، حتى يلقى / ١٩١
الحجة بتحويل شيء من ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم .

فان قال فما حال الصم البكم الذين لا يعقلون الكلام ، ولا يسمعون الحجة ، ولا يفهمونها ، وكيف حتى الزمتموهم المعرفة بالله ، إذ[3] كانت عندكم لا تنال بالعقل ، ولا تدرك بالفكر ؟ أو ما حال من في جزيرة من جزائر البحر ، كجزائر القمر[4] ، وجزائر الخالدات[5] ، وأشباهها[6] من الجزائر ، التي لا يؤتى اليها ولا منها ؟ فان كنتم الزمتم هؤلاء فريضة المعرفة بالله ، وأنتم لا تقولون بحجة العقل ، ولا بدلالة الفكر ، فانما الزمتموهم فعل ما لا يصلون إلى فعله ، لعجز خلقتهم ، فهذا مما لا يجوز على الله عز وجل أن يكلف أحداً من عباده ، فعل شيء مما لا يطيقونه ، ولا تحتمله خلقتهم ، أو كنتم تحطون عنه[7] الفرض بمعرفة الله وحده لا شريك له ، فتجيزون[8] لهم الإشراك بالله ، والجحد لربوبيته ، قيل له : قد أجبنا

---

(١) م : سقط « إلى » .

(٢) ج ، م : « مشافهة » د : على الهامش مشافهته بالفاء لعدم وضوح اللفظ في نفس النسخة .

(٣) د : إذا .

(٤) جزائر القمر : يبدو انها واقعة في شرقي افريقيا قرب مدغشقر .

(٥) يذكر صاحب معجم البلدان ان جزائر الخالدات « أو جزائر السعادة واقعة في المحيط الأطلسي بها مقام طائفة من الحكماء وهي ست جزائر بازاء طنجة وسميت بالسعيدة لما يوجد فيها من أصناف الفواكه الطيبة والرياحين » (معجم البلدان) .

(٦) د : أو أشباهها .

(٧) ج : عنهم .

(٨) د : فتبيحون .

في مثل هذه المسألة ، ونحن نجيب في هذه الأخرى إن شاء الله ، ونقول أنه لا يخلو من في جزيرة من الجزائر من أن يكون على شيء من دين الله الذي هو دين أنبيائه ، فهذا واسع عليه أن يقيم على ما هو عليه من ذلك في [1] جزيرة كان ، أو في برية ، أو حيثما ما كان ، وأينما كان ، أو يكون على غير دين الله ، ممن [2] هو على الكفر بالله ، والجهالة بدينه ، وأنبيائه ، ورسله فهذا لا يسعه أن يقيم على كفره لصحة بصره [3] ، كما قلنا ، وليس في قولنا بأن الإقامة لا تسعه على الكفر الذي هو فعله باكتساب منه ، واختيار ، ومما [4] قد يوجب بأنا قد الزمناهم فعل ما لا تحتمله خلقتهم ، ولا تقوم به بنيتهم [5] .

وأما ما ذكرتم من الصم البكم فانهم ان كانوا [6] ممن يكتب أو يكتب له أو يفهم أو يفهم عنه ، لزمه ما لزم أشياعه ، والا فهو منقوص غير وافر ، معذور لانطباقه ، فان قالوا ليس العقل علة [7] التكليف ، فلم لا قلتم بأن المعرفة للذي [8] كلفوا بالعقل تنال دون ما سواه ، وفرقتم بين العلة والمعلول ؟ قيل لهم : ما أبعد ذهابكم يا أهل القدر عن الحق [9] ! والى متى ، وحتى متى يقوم عوجكم [10] ؟ وانما قال المتكلمون بأن العقل علة التكليف ، لما كان العاقل يفهم بعقله ما خوطب

---

(١) د : من جزيرة .
(٢) ج ، م : مما .
(٣) د : بصر .
(٤) ج ، م : ما يوجب .
(٥) م : بنيهم .
(٦) د : ان كان .
(٧) م : عند .
(٨) ج ، م : للذين .
(٩) ج ، م : ذهابكم عن الحق يا أهل القدر ، م : سقط : عن الحق .
(١٠)م : عواجكم .

١٩٢ به من الأمر / والنهي ، ويتهيأ له أن يمتثل فعل ما أمر به بالاتصاف[١] دون اليأفوف[٢] الذي تهجم[٣] خلطته[٤] على ما يقع منه هجوماً ، وتنبعث به فورته انبعاثاً ، ولذلك قالوا أو قال[٥] بعضهم : ان ما يقع من المعتوه[٦] ومن النائم والسكران وأشكالهم ، ان ذلك منهم اضطرار غير اكتساب ، وليس في ان قلنا ان العقل علة التكليف ، وميزنا بذلك بين العقل والانطماس ، ما يوجب أن يكون العقل يدرك ما ليس من طبعه أن يكون[٧] مدركاً له ، دون منبه ينبهه ومرشد يرشده اليه ، فان قالوا[٨] عن قول ابراهيم عليه السلام : (فلما جن عليه الليل رأى كوكباً قال هذا ربي)[٩] ، (فلما رأى القمر بازغاً قال هذا ربي)[١٠] ، (فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي هذا أكبر)[١١] هل تزعمون ان ابراهيم عليه السلام يقول للكوكب وللقمر وللشمس[١٢] هذا ربي الا بأن يستدل بالصنعة على الصانع ؟ قيل فأني هفوتم[١٣] هذه الأخرى ، أو قد كان ابراهيم عليه السلام قبل ما ينظر[١٤] إلى الكوكب والقمر

---

(١) ج ، م : بالانصاف .

(٢) ج ، د : الماءلوف م : المألوف والصواب ما أثبت واليافوف في اللغة والأحمق .

(٣) ج ، د : يهجم .

(٤) ج ، د : خلطه ، والعبارة فيها شيء من القلق وعدم الوضوح .

(٥) د : وقال .

(٦) ج ، م : المهتوع .

(٧) د : أو يكون .

(٨) د : سأل .

(٩) ٧٦/الأنعام .

(١٠) ٧٧/الأنعام .

(١١) ٧٨/الأنعام .

(١٢) د : والشمس ، م : والقمر والشمس .

(١٣) د : هفوة ، م : قيل لهم فإن هفوتم .

(١٤) د ، م : قيل ما لم ينظر .

والشمس جاهلاً بالله ، غير عارف ربه ، شاكاً في الكوكب والشمس والقمر [1] متردداً في ذلك ؟ فكيف ويحكم [2] وهو نبي الله ورسوله ؟ أو لم تسمعوا ما قال [3] في أول الآية من قوله : (وكذلك نري ابراهيم ملكوت السموات والأرض وليكون من الموقنين) [4] أفترون ان غير ابراهيم من جميع الناس أوتي من ذلك ما أوتي [5] ابراهيم عليه السلام ، وانما ذلك منه صلى الله عليه وسلم على وجه التوبيخ لقومه [6] ليريهم ان الذي عبدوا من دون الله من الشمس والقمر والكواكب [7] غير مستحق للعبادة ، ولا هو لها بأهل ، فدل على ذلك قوله في آخر الآية : (يا قوم أني بريء مما تشركون أني وجهت وجهي ـ أي عبادتي [8] ـ للذي فطر السموات ـ وما فيها من الشمس والقمر والكواكب [9] ـ والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين) [10] ، فان قالوا ما معنى قول الله عز وجل : (أو لم ينظروا في ملكوت السموات والأرض وما خلق الله من شيء) [11] وقوله : (أن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب) [12] وقوله : (ان في ذلك لآيات للمتوسمين) [13] ،

---

(١) د : والقمر والشمس .

(٢) د : سقط « و » .

(٣) م : عز وجل .

(٤) ٢٥/الأنعام .

(٥) ج : أتى .

(٦) د : سقط « لقومه » .

(٧) د : الكوكب .

(٨) د : سقط « أي عادتي » .

(٩) د : والكوكب ، م : سقط وما فيها من الشمس والقمر والكواكب .

(١٠) ٧٩/الأنعام .

(١١) ١٨٥/الأعراف وابتدأ الناسخ الآية في ـ د ـ بقوله : « أو لم يتفكروا » وهو خطأ .

(١٢) ١٩٠/آل عمران وسقط من ـ د ـ « الأرض » وصحح ذلك على الهامش م : سقط واختلاف الليل والنهار خطأ .

(١٣) ٧٥/الحجر .

١٩٣ و (لقوم يعقلون) [١] في أمثالها ؟ قلنا وهل أبينا ويحكم [٢] أن / يكون جميع [٣] ما خلق الله دلالة على وحدانيته ، وشهادة على ربوبيته [٤] ، « لأولي الألباب » ، و « للمتوسمين » و « لقوم يعقلون » ، ولجميع العالمين ؟ وانما نقمنا من مقالتكم بأن العقول تكون تهجم على هذه المعارف ، في وجوه دقائق الإستدلالات الغامضة [٥] ، دون منبه ينبهها على ذلك ، ومرشد يرشدها اليه ، وفي الذي تلوتم علينا من هذه الآيات ، لو نظرتم لعرفتم [٦] تصديق ما قلنا ، لقوله عز وجل : (فبأي حديث بعده يؤمنون) [٧] يعني بالحديث القرآن ، وبقوله : (لقوم يسمعون) [٨] أي يفهمون ما يسمعون ، وانما نبههم الله في كتابه [٩] على تلك الآيات ، وأوقفهم عليها ، ولم يرد بذلك جل جلاله أن يكون العباد يهجمون على تلك المعارف في وجوه الدلالات ، بغير تنبيه منه وتعليم ، ونحن نجد ما دون ذلك من هذه الصناعات الموجودات ، عند من لا يوجد عنده [١٠] شيء من معرفة الله ، ولا معرفة [١١] دينه ، كما الحياكة والصياغة والصباغة [١٢] والكتابة والنقش ، وغير ذلك من وجوه الصناعات التي هي دون معرفة الله ، ومعرفة دينه ، لا يتأتى لأحد من البشر ، ولا يتهيأ لهم أن يتمثلوا [١٣]

(١) ١٦٤/البقرة وهناك آيات كثيرة مختومة بهذا المقطع وهي : ٤/الرعد ١٢/النحل ـ ٦٧/النحل ـ ٣٥/العنكبوت ـ ٢٤/الروم ـ ٢٨/الروم ٥/الجاثية .

(٢) ج : ويحكم .

(٣) د : جميع خلق .

(٤) د : لربوبيته .

(٥) د ، م : الغامضات .

(٦) ج : وتعرفتم ، د : سقط : ولعرفتم .

(٧) ٥٠/المرسلات .

(٨) ٦٧/يونس وفي سور أخرى كثيرة .

(٩) ج ، م : سقط « في كتابه » .

(١٠) د : لم يوجد معه .

(١١) ج : ومعرفة بسقوط « لا » .

(١٢) م : والصباغة والصياغة .

(١٣) د : يمتثلوا .

شيئاً منها ، إلا بأن يوقفوا عليه ، ويرشدوا اليه ، وقد تجدهم يتعلمونها بأجرة لمعلميهم [1] بذلك ، فكيف [2] ما هو أدق منه وأغمض ، وأصعب على العقول ، من معرفة الله ، ومعرفة دينه ، وفرائضه وحلاله وحرامه ، من الذي زعموا أن للعقل سبيلاً إلى التوصل إلى معرفته ؟ فلو كان الأمر على ما ذهب اليه أهل القدر ، وأشياعهم من ذلك لما بعث الله رسولاً إلى خلقه ، ولا أنزل عليهم كتاباً ، ولا شرع لهم ديناً ، ولا أحل حلالاً ، ولا حرم حراماً ، ولا أوجب ، ولا حظ ، حيث كان العباد مكتفين بما يجدونه في عقولهم من المعارف ، من أول يوم خلق الله الدنيا ، إلى أن تقوم الساعة ، فسبحان الله عما يصفون ، ما أفظعها من مقالة ! ولعمري أنها لمقالة ممتثلة من مقالة المعطلين أهل التكذيب ، الذين أنبأنا عن باطلهم في كتاب التوحيد ، والرد على أهل الإلحاد ، من البراهمة المنكرين للرسل لما زعمت البراهمة
١٩٤ أن في العقول من [3] المعرفة بأن الله واحد لا شريك له في خلقه ، وأنه / أمر بالعدل والتسوية فيما بينهم ، ناه عن الظلم والإساءة [4] ، على مقالة هؤلاء ، اكتفوا بذلك بزعمهم عن الرسل ، وعن تنبيه الله عز وجل ، وارشاده للعباد ، وتذكاره [5] إياهم برسله ، وبكتبه [6] فلهذه العلة أنكرت البراهمة الرسل ، وكذبوا بها ، حتى أنهم قالوا أن بعث الرسل من الله إلى خلقه ، لما كان الخلق على هذه الصفة عبث منه ، غير حكمة ، وخطأ منه غير عدل ، بل قالوا ان ذلك مفسدة للخلق غير مصلحة ، ومضرة غير منفعة ، إذ كانت الرسل تزيد [7] عليهم [8] في الشرائع ،

(١) ج ، د : لمعلمهم .
(٢) د : وكيف .
(٣) م : سقط من .
(٤) م : والأسادة .
(٥) د : وانكاره .
(٦) د : وبكتابه .
(٧) م : تزيدا .
(٨) ج ، م : سقط « عليهم » .

وتحمل عليهم ثقل الفرائض ، ولذلك كذبت البراهمة الرسل ، وأنكروها جميعاً [1] . والا فما وجه الحكمة في ارسال الله الرسل إلى خلقه ، وانزال كتبه إلى عباده ، إذا كانت العقول كافية عن [2] كل ذلك ، نائبة عن جميعه ، للذي يوجد فيها من المعارف في وجوه [3] الدين من العبادات والفرائض والحلال والحرام ولا أشك بل أعلم علماً يقيناً ، أن المقالة مأخوذة من الأخرى ، معمولة عنها ، وهذا كله من أهل القدر وأشياعهم ، بعد قول الله عز وجل : (انا أوحينا [4] اليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده وأوحينا إلى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والأسباط وعيسى وأيوب ويونس وهارون وسليمان وآتينا داود زبوراً ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل ورسلاً لم نقصصهم عليك وكلم الله موسى تكليما) [5] ثم قال عز وجل [6] : (رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزاً حكيماً) [7] ، وقال : (أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير) [8] ، وقال عز وجل محتجاً عليهم ، وقاطعاً عذرهم (فقد جاءكم بشير ونذير) [9] فهلا قال لهم : فقد أوتيتم عقولاً وأفكاراً وقال : (أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا) [10] يعني بالطائفتين اليهود والنصارى وقال : (ثم أرسلنا رسلنا

---

(١) د : وأنكروا .
(٢) د : من كل .
(٣) م : وجود .
(٤) م : إلى اليك .
(٥) ١٦٤/النساء وفي ج ، م : واسماعيل واسحاق ويعقوب إلى قوله : وكلم الله موسى تكليماً .
(٦) ج ، م : سقط « عز وجل » .
(٧) ١٦٥/النساء .
(٨) ١٩/المائدة .
(٩) ١٩/المائدة .
(١٠) ١٥٦/الأنعام .

تترى كلما جاء أمة رسولها كذبوه فاتبعنا بعضهم بعضاً)[1] ، وقال : (وان من أمة إلا خلا فيها نذير)[2] ، وقال : (كلما القى فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير قالوا بلى)[3] ، وقال : (أو لم تك تأتيكم رسلكم بالبينات)[4] في أشباهها ،
١٩٥ وكيف لم تحتج عليهم الملائكة[5] بالعقول كما قالوا ؟ وقال : (وما أرسلنا من / رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم فيضل الله من يشاء . ويهدي من يشاء)[6] ، فدل على أنهم لن يضلوا ولن يهتدوا إلا من بعد ما تبين لهم الرسل ، وهذا كله من كتاب الله عز وجل مما يدل على أن الله قطع على الخلق بحجة الرسل ، وأنهم لن ينالوا شيئاً من معرفته ، ولا من معرفة دينه ، إلا على أيدي رسله اليهم ، لقوله عز وجل : (ولو انا أهلكناهم بعذاب من قبله لقالوا ربنا لولا أرسلت الينا رسولاً فنتبع آياتك من قبل أن نذل ونخزى)[7] ، ولقوله : (ولولا أن تصيبهم مصيبة بما قدمت أيديهم فيقولوا ربنا لولا أرسلت الينا رسولاً فنتبع آياتك ونكون من المؤمنين)[8] ، فدل على ان الله لو أهلكهم قبل أن يرسل اليهم الرسل ، لكانت لهم الحجة والا فأني رأيتم أو سمعتم بامة ضالة كافرة معذبة ، وهي غير مكذبة للرسل ؟ قال الله عز وجل :

---

(١) ٤٤/المؤمنون

(٢) ٢٤/فاطر .

(٣) ٩/الملك ... م : خلط الناسخ بين الاثنين : خزنتها ألم يأتكم رسلكم بالبينات في أشباهها .

(٤) ٥٠/غافر جـ ، د : كتب الناسخ الآية هكذا : ألم تأتكم رسلكم .. وهو خطأ ولا توجد آية بهذا اللفظ . وقد تنبه ناسخ جـ إلى ذلك فكتب على الهامش . قف .

(٥) م : بالملائكة .

(٦) ٤/ابراهيم .

(٧) ١٣٤/طه وفي ـ د ـ : أخطأ الناسخ في الآية وخلط بينها وبين آية ٤٧/القصص (فتتبع آياتك ونكون من المؤمنين) وابتدأ الآية هكذا ولو اننا وهو غلط وهذا الخلط جعله يهمل الآية الثانية ٤٧/ القصص لأن عينه قفزت من أول الآية الأولى إلى آخر الآية الثانية وكثيراً ما يقع الناسخ في مثل هذا السهو والقفز بالعين في العبارات المتشابهة .

(٨) ٤٧/القصص .

(وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً)[1] ، فما باله لم يقل حتى يكونوا غير مفكرين ؟ وقال عز وجل : (كل كذب الرسل فحق وعيدي)[2] في جميع ما ذكر من تكذيب الأمم لرسلها ، وتعذيب الله الأمم على أيدي رسلهم ، وتدميره إياهم ، وهل[3] رأيتم أو سمعتم بأمة مهتدية[4] مؤمنة على دين الله ، ناجية من عذابه وهي غير مصدقة للرسل ، ولا متبعة[5] لهم على دينهم ؟ وقال عز وجل : (فلولا كان من القرون من قبلكم أو أولو بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم)[6] يعني ممن هو مع الرسل ، وقال : (فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس لما آمنوا كشفنا عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا)[7] ، وقال : (ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون)[8] ، وقال : (من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون)[9] ، وعلى أثر هذا كله يقال لأهل الفكر[10] أخبرونا عن البالغ في أول حال بلوغه ، هل عليه في تلك[11] الحال المعرفة بأن الله واحد لا شريك له ، أم لا حتى يفكر ، ويستدل بوجوه الاستدلالات بالصنعة على الصانع ؟ فان قالوا انما عليه في حال البلوغ الفكرة ، وليس عليه المعرفة ، أباحوا له الاشراك بالله في حين بلوغه ، وما الفرق بين الحال الأولى[12] من

---

(١) ١٥/الإسراء .
(٢) ١٤/ق وفي ج ، م : كتبها الناسخ هكذا : ان كل إلا كذب الرسل فحق وعيدي وآخر : هذه الآية : فحق عقابي ١٤ صٓ .
(٣) د : أو هل .
(٤) م : مهدية .
(٥) م : متبع .
(٦) ١١٦/هود .
(٧) ٩٨/يونس وفي ـ ج ، م : فلولا كانت قرية آمنت إلى قوله : في الحياة الدنيا .
(٨) ١٥٩/الأعراف .
(٩) ١١٣/آل عمران وأسقط الناسخ من الآية : « آناء الليل » في ج .
(١٠) ج ، م : الكفر .
(١١) ج ، م : سقط تلك .
(١٢) ج ، م : الأول ، والحال يجوز تأنيثها وتذكيرها والتأنيث أفصح .

حال البلوغ ، والحال الثانية ؟ وان كان يسعه الجهل بالله في حال من الأحوال ،
فقد يجب أن يسعه ذلك في كل حال وان [١] قالوا ان المعرفة بالله واجبة عليه في
١٩٦ أول حالّ / بلوغه [٢] ، وليس ذلك من قولهم ، أبطلوا ما ذهبوا اليه من الفكر ، لأنه
لا يخلو في تلك الحال من أن يكون جاهلاً أو عارفاً ، فان كان عارفاً ، فما حاجته
إلى الفكر في تلك الحال ، وهو فيها عارف [٣] وان كان جاهلاً ، ثبت أنه لم
يغن عنه فكره شيئاً ، إذ كان لم ينقذه من الجهل بالله عز وجل ، والشك في صفته ،
وهو بالغ صحيح العقل ، حتى يفكر ويستدل ، مع ما يقال لهم : أخبرونا عن
المفكر في أول حال البلوغ التي هي حال الفكر ، أعارف بالله هو فيها أم جاهل ؟
فان قالوا عارف أبطلوا الفكر ، وان [٤] قالوا جاهل بالله ، قيل : أموحد هو [٥]
أم مشرك ؟ فقالوا ان الكاف ما عليه شيء ، ما دام مفكراً ، حتى يستدل بوجوه
الاستدلالات [٦] ، قيل لهم : هذا الكاف هو شاك [٧] أم غير شاك [٨] ؟ أو [٩]
معتقد هو أم غير معتقد ؟ وما هو ان مات في حال الفكر والكف [١٠]؟ أمؤمن هو
أم كافر ؟[١١]أو غير مؤمن ولا كافر ؟ أم[١٢]من أهل الجنة هو أم من أهل النار ؟[١٣]

---

(١) ج ، م : فان .
(٢) د : البلوغ .
(٣) د : سقط « عارف » .
(٤) ج ، م : فان .
(٥) ج : سقط « هو » .
(٦) د : الاستدلال .
(٧) د : اشاك هو أم غير شاك .
(٨) م : شك .
(٩) ج ، م : أم .
(١٠)د : والكاف .
(١١)د ، م : « أم » .
(١٢)ج : أترى هم من أهل الجنة ، م : ابر .
(١٣)م : أم .

أو ليس هو [1] من أهل الجنة ولا من أهل النار ؟ فأيما أجابوا به من هذا كله بان باطلهم .

ويقال لهم أيضاً أخبرونا عن هذه المعارف التي زعمتم أنها موجودة في العقل أهي مما يكتسب العباد أم [2] مما يضطرون عليه ؟ فان قالوا مما يضطرون عليه صاروا إلى مذهب الروافض الذين زعموا ان المعرفة بالله والجهل به اضطرار ، وليس ذلك من قولهم ، ولا يكون العلم بالاستدلالات اضطراراً ، فان قالوا بأنها اكتساب ، قيل : فأنى اكتسبوها ؟ قالوا : إذا فكروا علموا ، قلنا : قد نجد من يتفكر ولا يعلم ، قالوا : لا يكون من [3] يتفكر من جهة التفكر إلا وقد علم ، كما لا يجوز عندكم أن يستدل من جهة الاستدلال إلا وقد علم ، قلنا : ومن جعل الاستدلال نظيراً للفكر ؟ والاستدلال نفسه هو العلم بالدليل والمدلول عليه ، والفكر في نفسه عندكم ليس بعلم ، وانما هو سبب له ، ومع ذلك لا يكون الاستدلال من المستدل إلا من دال يدله على الاستدلال ، وليس الفكر كذلك حين زعمتم ان صاحبه ليس بذي حاجة إلى مرشد يرشده إلى الفكر ، وعلى أن أهل العقول لو
١٩٧ رجعوا إلى / ما يجدونه في عقولهم ، ويعرفونه [4] في أنفسهم لعلموا أنهم لا يصلون إلى علم شيء مما ذكرتم إلا بأن ينبهوا عليه ، ويرشدوا اليه وقد وجدناهم فكروا بغاية الفكر ، [5] وقاسوا نهاية القياس ، فأزالوا بفكرهم الربوبية وأبطلوا بقياسهم الوحدانية ، وفكروا فقالوا الهين اثنين وفكروا فقالوا ثالث ثلاثة وفكروا فقالوا جسم من الأجسام ، في جميع ما أخطأ فيه أهل الفكر [6] ، على ان الله يناديهم [7]

---

(١) ج : سقط « هو » .
(٢) ج ، م : أو .
(٣) د : سقط « من » .
(٤) ج : وعلموه من أنفسهم .
(٥) د : الكفر ـ كتب على الهامش : عله الفكر .
(٦) د : الكفر ـ (وثبت في الهامش : لعله الفكر) .
(٧) د : يناديهم : أني .

بـ (انني انا الله لا إله إلا أنا) [١] ، وأنا (الحق المبين) [٢] ، ولأصحاب [٣] الاثنين : (ولا تتخذوا الهين اثنين) [٤] (ولا تجعلوا مع الله الهاً آخر) [٥] ، وللنصارى : (لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة) [٦] ، ولأهل التجسيم : (فلا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون) [٧] ، وللمجوس وأهل القدر : (هل من خالق غير الله) [٨] هذا وهو يدلهم ، ويرشدهم ، ويؤكد [٩] عليهم الحجج ، ويجدد لهم الأدلة ، على ألسنة رسل تترى ، في كتب تتلى ، وهم مع ذلك وفي كل ذلك على ما [١٠] ترون ، فكيف لو [١١] ان الله أسلمهم إلى عقولهم ، واكلهم إلى أفكارهم ، من أول انسان خلقه الله إلى انسان تقوم عليه الساعة ، لما كان منهم عارف بالله [١٢] ، ولا مؤمن [١٣] به ، إلا أن يشاء الله ، وهذا مذهب بعيد من كتاب الله عز وجل ، ومن [١٤] سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم [١٥] ، ومن معالم دين الله جداً .

ويقال لهم في اباحتهم لأهل الفكر ما حرم الله عليهم من نكاح ذوات المحارم ،

---

(١) ١٤/طه وابتدأ الناسخ الآية في ـ د ـ وفي ـ جـ ـ : ب : اني .
(٢) ٢٥/النور (ان الله هو الحق المبين) .
(٣) د : والأصحاب .
(٤) ٥١/النحل .
(٥) ٥١/الذاريات .
(٦) ٧٣/المائدة .
(٧) ٢٢/البقرة وفي ـ جـ ـ و ـ د ، م : ولا تجعلوا .
(٨) ٣/فاطر م : خلق : بدل خالق .
(٩) د : يوكد .
(١٠) د : من ترون وأثبت في الهامش « ما » .
(١١) د : ولو .
(١٢) م : سقط اسم الجلالة مجروراً بالباء .
(١٣) د : « ولا من به » وأثبت على الهامش : عله مؤمن .
(١٤) جـ : وعن .
(١٥) د : ومن سنة رسول الله عليه السلام .

وشرب المسكرات ، وأكل الميتة والدم المسفوح ، ولحم الخنزير ، وأكل [1] الربا ، وأخذ [2] أموال المواريث على غير ما هي من [3] قسمة شرائع الرسل : أخبرونا عن هذه الأشياء إذا اختلف فيها أهل الفكر [4] فيما بينهم ، فأحل قوم ما حرم [5] آخرون ، وقسم قوم قسمة ، وقسم آخرون أخرى ، ووقعت بينهم [6] مشاكسة فيما يأخذون ويعطون من الدية ، والجروح ، والقصاص ، والقود في الأنفس ، وسائر ذلك [7] من أمور [8] شرائع الأنبياء ؟ فما المرجوع [9] اليه في هذا لهم ؟ وهم لا يعرفون شريعة ، ولا يثبتون رسولاً ، وقد وجدنا أهل الإقرار بالشرائع ، المثبتين للرسل
198 والسنن[10] ، / مع اجماعهم على أن لهم أصولاً يرجعون اليها فيما يختلفون فيه ، قد كثر بينهم التنازع ، وكيف بمن لا يثبت رسولاً ، ولا يقول بشريعة ؟ وبعد كيف الحكم إذا قامت حجة الرسل بالتحريم على الأخت وهي تحت الأخ ، وعلى البنت وهي تحت الأب ، ولم تقم بذلك حجة الشرائع على الأخ ولا على الأب[11] ؟ والحجة عندكم قليلاً ما تقوم على أحد إلا بأن يتفق عليه المختلفون ، المتشتتة[12] أهواؤهم ، المتفرفو[13] آراؤهم لبعدهم من التعارف ، وتباينهم على التواطئ[14] ،

---

(١) د ، م : واكلهم .
(٢) د ، م : وأخذهم .
(٣) د : في .
(٤) د : الكفر .
(٥) د : وحرم .
(٦) ج : بينهما .
(٧) ج : وغير ذلك .
(٨) ج ، م : أمر .
(٩) ج ، م : فما الرجوع .
(١٠) ج : والنبيين ، م : وللسنن .
(١١) ج : وعلى الأب .
(١٢) د ، م : المشتت .
(١٣) ـ ج ـ و ـ د ـ م ، ولعله : المتفرقة .
(١٤) ج ، م : المتواطئ .

مع عدم احتراز [1] منافعهم ، ودفع مضارهم ، فمتى يتفق قيام الحجة على هذا الجواب ؟ وقد أحسن الإمام رضي الله عنه [2] حيث يقول : فما يستدل به [3] على هذا القول بأقبح منه ، مع كثرة اختلاف أقاويلكم في قيام حجتكم [4] على المفكر فيما يسعه جهله عندكم ، من مثل هذا على ما سيأتي عند ذكر أقوال المختلفين في الحجة فيما يسع الناس جهله ، بعقب هذا الباب إن شاء الله . فمتى لم تقم الحجة على أهل دين الفكر [5] ، فيما وصفنا ، كان لهم أن يتنازعوا فيما يحل أو يحرم [6] ، فيحرم قوم ما يحله آخرون ، ويحلل آخرون ما يحرمه آخرون ، ويوجب آخرون حكماً ، ويسقطه آخرون ، على قدر أفكارهم ، وتنازع الأخت مع الأخ في التحريم ، والبنت مع الأب في التحريم ، إذا قامت الحجة على بعض ، ولم تقم على بعض ، في مثل هذا من التخليط الذي لا يقوم لله به دين ، ولا يثبت عليه أمر ولا نهي ، ولا يصفو [7] معه حكم [8] . وهذا لتعلموا أن مذاهب القوم مأخوذة من مذاهب أهل التعطيل ، محتملة عليها ، فصار هذا القول لا ملجأ له يأوي اليه إلا مقالة المعطلين للشرائع ، المنكرين للسنن ، فنعوذ بالله من الحيرة ، ومن متابعة الأهواء ، وتقليد الكبراء .

باب فيمن قال ان حجة رسول الله عليه السلام [9] لا تقوم إلا بسماع :

قال عبد الله بن يزيد وأصحابه ان حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم [10] لا

---

(١) د ، م : اجترار .

(٢) ج ، م : « رحمة الله عليه » ولا ندري من يقصد بالإمام هنا .

(٣) ج ، م : سقط « به » .

(٤) د : الحجة .

(٥) د : الكفر .

(٦) د ، م : ويحرم .

(٧) م : يصف .

(٨) د : حكماً .

(٩) ج ، م : صلى الله عليه وسلم .

(١٠) د ، م : عليه السلام .

تقوم على أحد من الناس إلا بأن يسمعها ، ثم قالوا [1] وليس أحد منهم إلا وقد ١٩٩ سمعها ، اما سمعوا / في حال طفوليتهم ، أو سمعوا في حال بلوغهم ، وقال سعيد الحذاء [2] ان حجة [3] رسول الله صلى الله عليه وسلم [4] قامت على الناس جميعاً من البالغين أشدهم ، الأصحاء [5] ، ولزمتهم كافة سمعوا بها أو لم يسمعوا ، وليس في أن لم يسمع منهم من لم يسمع ، ما يسقط عنه المعرفة برسول الله صلى الله عليه وسلم [6] ، ولا مما يسقط له [7] المعذرة بجهالة رسول الله [8] صلى الله عليه وسلم ، واحتج كل واحد منهما بالذي يرى أنه يقوي مذهبه ، ومقالته ، وذلك ان عبد الله بن يزيد قال لسعيد : اليست الحجة فيما اختلف فيه المختلفون ان يرجعوا به إلى ما اتفقوا عليه من الأصل الذي لم يختلفوا فيه ، فكل من وافق قوله منهم ما أجمعوا [9] عليه في الأصل الأول ، كانت الشهادة والإقرار له دون من كان قوله مخالفاً للأصل الأول الذي اجتمعوا عليه ، فأجاب له سعيد : ببلى فقال له عبد الله : أليس مما خالفنا عليه أهل القدر ، ونقمنا من مقالتهم ، ان قالوا ان حجة الله على خلقه إنما قامت عليهم بعقولهم دون الرسل ، فأجابه سعيد : ببلى فقال له [10] عبد الله : فاذا كان الأمر [11] هكذا ، وزعمت أنت ان حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم [12]

---

(١) ج ، م : ثم قال .

(٢) ج ، م : الحدا .

(٣) ج : ان حججه .

(٤) د ، م : عليه السلام .

(٥) م : الأصحا .

(٦) د ، م : عليه السلام .

(٧) ج ، م : لهم .

(٨) ج ، م : بجهالته صلى....

(٩) ج ، م : اجتمعوا .

(١٠) د : سقط « له » .

(١١) ج ، م : الأمر له .

(١٢) د ، م : عليه السلام .

قد قامت على الناس سمعوا أو لم يسمعوا ، فأنت إنما ذهبت بقولك : أو لم يسمعوا [١] إلى أن يحتج [٢] عليهم بما في عقولهم ، فترجع إلى الذي عبنا جميعاً على القوم ، لأنه ليس بين العقول والسماع وجه ثالث ، اما أن يكون يحتج [٣] عليهم بالعقول ، فذلك ما نقمنا جميعاً على من [٤] قال به ، واما أن تكون [٥] تحتج [٦] بالرسل فلا [٧] يكون أن تقوم حجة الرسل على الناس وهم لم يسمعوها ، فأجابه سعيد بأن قال [٨] له : مهلاً عليك لا تعجل ، ولكن تثبت [٩] فيما سألت عنه ، وفيما احتججت به ، وفيما أجبت من جوابك [١٠] حتى تعرف ما يلزمك [١١] مما يلزم خصمك ، وحتى تعلم أينا أقرب إلى مقالة من ذكرت [١٢] من أهل الخطأ ، وأينا أميل [١٣] إلى جوابهم ، فقال له عبد الله : هات ، فقال له [١٤] سعيد : أليس الذي فارقنا عليه أصحاب الفكر ، بأن قالوا أن حجة الله على عباده موجودة في عقولهم مكتفون بأفكارهم
٢٠٠ عن حجة الرسل ، وأنه ليس على الناس / من حجة الرسل ، ولا من معرفتهم ، ولا

---

(١) د : سقط « فأنت إنما ذهبت بقولك أو لم يسمعوا » .
(٢) ج ، م : تحتج .
(٣) د : تحتج ، م : تكون تحتج .
(٤) د : ما قال .
(٥) ج ، م : يكون .
(٦) د : يحتج .
(٧) ج ، م : ولا .
(٨) د : سقط « قال » .
(٩) د : ثبت .
(١٠) د : جواب .
(١١) ج ، م : ما لزمك .
(١٢) ج : ذكرت .
(١٣) ج : أمثل .
(١٤) د : سقط « له » .

من معرفة محمد صلى الله عليه وسلم ، إلا بأن يسمعوا [1] بها ، فاما ان [2] لم يسمعوا بذلك فلا ؟ فأجابه عبد الله : بنعم فقال [3] سعيد : فكيف [4] منك حتى خالفتني إلى مقالة القوم ، بعدما عبناها عليهم أنا وأنت جميعاً ، فزعمت أن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم [5] غير قائمة على أحد من الناس ، ولا [6] لازمة لهم ، إلا بأن يسمعوها كما قال أصحاب الفكر ؟ كأنك عذرت بجهالة محمد صلى الله عليه وسلم [7] من لم يسمع بحجته ، كما عذرت أصحاب الفكر في معرفة محمد صلى الله عليه وسلم [8] من لم يسمع [9] بذلك ، ثم انك بعد ذلك ترقع على قولك برقعة محتاجة إلى رقعة أخرى ، وقلت قد سمعوا جميعاً ، فمتى علمت بأنهم سمعوا جميعاً ؟ ولولا ما قلت بأنهم سمعوا جميعاً لكنت داخلاً في مقالة من عذر بجهالة محمد صلى الله عليه وسلم [10] واسقط على الناس حجته ، إذا هم لم يسمعوا بها ، وأنت تعظم على من عذر بجهالة محمد صلى الله عليه وسلم[11] لمقالته بغاية التعظيم ، فقال عبد الله ابن يزيد[12] : معاذ الله أن أكون ممن عذر بجهالة محمد صلى الله عليه

---

(١) ج : سمعوا .

(٢) د : فاما لم يسمعوا بسقوط « ان » وأثبت في الهامش « ان » مصححاً وفي ـ ج ـ « فان لم يسمعوا » .

(٣) ج ، م : وقال .

(٤) ج ، م : وكيف .

(٥) د : عليه السلام .

(٦) د : والا لازمة .

(٧) د ، م : عليه السلام .

(٨) م : عليه السلام .

(٩) د : سقط « بحجته كما عذر أصحاب الفكر في معرفة محمد صلى الله عليه وسلم من لم يسمع » .

(١٠) د ، م : عليه السلام .

(١١) د ، م : عليه السلام .

(١٢) د : سقط « بن يزيد » .

وسلم [1] ، وزعم أن حجته ساقطة عن الخلق ، غير لازمة لهم ، فقال له سعيد : فاذا كنت كذلك فينبغي لك أن [2] لا تقول ان حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم[3] لا تقوم ، ولا تلزم أحداً من الناس ، إلا بأن يسمعها على مقالة من عذر بجهالة محمد صلى الله عليه وسلم [4] ، وأسقط عن [5] الناس حجته ، حتى يسمعوا بها ، وليس ما قلت بأنهم قد [6] سمعوا مما يرقع عليك ، حين قلت لا تقوم حجته [7] إلا على من سمع [8] لأنك أجبت في أول مسألتك بما هو عند جميع السامعين خطأً من الذي [9] يجيب به من قال بالفكر فأزال حجة محمد صلى الله عليه وسلم [10] عن الناس [11] ، حتى يسمعوا بها ، ثم صرت بعد ذلك ترقع جوابك [12] بأمر لا يجامعك أحد من الناس ، خصمك ولا غير خصمك ، في قولك قد سمعوا جميعاً ، فمن يرقع الخطأ بالخطأ فلا يزال مرقعاً أبداً .

وأما قولك بأني إنما ذهبت في قولي : أو لم يسمعوا ، إلى أن أثبت أن حجة رسول الله تقوم بالعقل ، على مقالة من قال بالعقل ، فكيف حتى غلطت على [13]
٢٠١ هذه الغلطة [14] ؟ وهل من / أصحاب الفكر أحد يزعم أن حجة رسول الله صلى الله

(١) د ، م : عليه السلام .
(٢) د ، م : ألا .
(٣) د : عليه السلام .
(٤) د ، م : عليه السلام .
(٥) د : على .
(٦) ج ، م : سقط « قد » .
(٧) م : حجة .
(٨) ج ، م : يسمع .
(٩) ج : جيب ، م : تجيب .
(١٠)م : عليه السلام .
(١١)د ، م : وازال على الناس حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم .
(١٢)ج ، م : بجوابك .
(١٣)د ، م : على .
(١٤)ج : الغلظة .

عليه وسلم [1] واجبة على أحد بالعقل ، وإنما قالوا أنها لا تجب على أحد من الناس أبداً ، إلا بأن يسمعوا بها ، على مثل مقالتك ، والزمتني العيب في قولي : أن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم [2] قد قامت على الناس جميعاً ، ولزمتهم سمعوا بها أو لم يسمعوا ، وهو لك ألزم وانما قلت : ولو لم يسمعوا ، حتى لا أكون ممن يبسط المعذرة بجهالة محمد صلى الله عليه وسلم [3] لأحد من الناس ، سمع بذلك [4] أم لم يسمع به [5] ، كما بسطها أهل الخطأ من أصحاب الفكر لجميع الناس ، حتى يسمعوا .

وبعد فأي المقالتين أقرب إلى مقالة من ذكرت من أهل الخطأ ، وأيتهما أثبت [6] على الأصل الأول من أن حجة الرسول [7] قائمة على الناس كافة ، ولازمة لهم جميعاً ؟ وأيتهما أنفر من مقالة أهل الخطأ ، حيث زعموا أن حجة الرسل غير [8] قائمة على الناس ، ولا لازمة لهم جميعاً [9] ، حتى يسمعوا ؟ وقلت [10] أنت أيضاً لا تقوم حجة الرسل على الناس إلا بأن يسمعوا بها ، ثم رقعت بأنهم قد سمعوا ، وقلنا نحن بأن حجة الرسل قائمة على الناس لازمة لهم سمعوا أو لم يسمعوا ، فلما كان هذا من قول الرجلين ، نظر المسلمون فرأوا أن مقالة سعيد أقرب إلى الرشد ، وأبعد من مقالة من أجمعوا على تخطئته ممن قال بحجة الفكر ، وأسقط على الناس حجة الرسل حتى يسمعوا بها ، ورأوا أن مقالة من زعم أن حجة الرسل [11] لا تقوم

---

(١) د ، م : عليه السلام .
(٢) د ، م : عليه السلام .
(٣) م : عليه السلام .
(٤) د : أو .
(٥) د : سقط « به » .
(٦) م : أثبتت .
(٧) د : الرسل .
(٨) د : سقط « غير » وكتب على الهامش « عله ليست » .
(٩) ج : سقط « جميعاً » .
(١٠)د : أو قلت .
(١١)م : سقط حتى يسمعوا بها ورأوا ان مقالة من زعم ان حجة الرسل .

على الناس [1] إلا بسماع ، أقرب إلى مقالة أهل الفكر ، حيث زعموا أن حجة الرسل ساقطة عن [2] الناس ، بما يجدونه في [3] أفكارهم من المعارف ، حتى يكونوا سمعوا بحجة الرسل ، ولولا ما رقع [4] به صاحب هذه المقالة ، بأنهم قد سمعوا ، لما كان منفصلاً عن مقالة أهل الفكر في شيء ممن اتفقنا جميعاً على تخطئته فيما قالوا ، فتبين عند المسلمين أن من قال بأن حجة الرسل قد قامت على الناس كافة ، ولزمتهم جميعاً سمعوا بها أو لم يسمعوا ، أقرب إلى الهدى ، وأبعد من مقالة أهل الخطأ ، لما كان قول من يقول أن حجة الرسل لا تقوم إلا بالسماع [5] ، ولا تلزم [6] إلا به ،
٢٠٢ ثم يرقع [7] بعد ذلك بأنهم قد سمعوا / لا [8] يكون مساوياً لقول من يقول : قد قامت على الناس كافة ، ولزمتهم جميعاً من سمع منهم ومن لم يسمع ، في المقاربة من الأصل المجمع [9] عليه ، وفي [10] المباعدة من قول أهل الخطأ [11] من أهل [12] القدر .

ثم أن سعيداً قال لعبد الله بن يزيد : انك قد وهمت في هذين الوجهين من باب الحجة ، أحدهما : انك قلت : بأن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم [13]

---

(١) د : سقط على الناس .
(٢) د ، م : على الناس .
(٣) د : من أفكارهم .
(٤) م : وقع .
(٥) د : بسماع .
(٦) د : يلزم .
(٧) ج : ترقع .
(٨) د : تكرر « لا » .
(٩) د ، م : المجموع .
(١٠) د : ومن .
(١١) م : الخناء .
(١٢) د : سقط « أهل » وأثبت في الهامش .
(١٣) د ، م : عليه السلام .

لا تقوم على الناس جميعاً ، ولا تلزمهم ، إلا بأن يسمعوا ، ووافقت [1] في ذلك مقالة [2] أهل الخطأ ، وأوهمت [3] السامعين بأنك عذرت بجهالة حجة [4] رسول الله عليه السلام [5] من لم يسمع بها ، وليس ذلك من أصلك ، والوجه الثاني : انك زعمت بأن الناس جميعاً قد سمعوا بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم [6] ، وقرعت وقرعت دعوته جميع أسماعهم ، ترقيعاً منك بذلك لفساد أول كلامك ، وأنا سائلك في هذا الوجه الثاني بمسألتين فان كنت أجبتني عنهما ، والا تبين [7] فساد هذا الوجه الثاني من كلامك ، كما فسد الأول ، أحدهما : أن تخبرني هل يكون أحد على دين عيسى عليه السلام ، أو على غير دين عيسى عليه السلام [8] ، من الأنبياء بعد مبعث الرسول [9] صلى الله عليه وسلم [10] ، وكان واسعاً له أن يقيم على ما هو عليه من دينه ؟ قال نعم ، فقال : وكيف وسعه أن يقيم على ما هو عليه من دينه ، والناس عندك جميعاً قد سمعوا بدعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم[11]؟ أو كنت تخص هذا الذي هو على دين نبي من أنبياء الله بأنه[12] لم يسمع بدعوة رسول

---

(١) م : وقاربت .
(٢) ج : سقط مقالة .
(٣) د : وواهمت .
(٤) ج : سقط « حجة » .
(٥) ج : سقط « عليه السلام » .
(٦) د : بحجة النبي عليه السلام ، م : سقط من لم يسمع بها وليس ذلك من أصلك والوجه الثاني انك زعمت بأن الناس جميعاً قد سمعوا بحجة رسول الله صلى الله عليه وسلم .
(٧) د : ثبت .
(٨) د ، م : سقط عليه السلام .
(٩) م : رسول عليه السلام .
(١٠) د : مبعث رسول الله عليه السلام .
(١١) د ، م : عليه السلام .
(١٢) ج ، م : لأنه .

الله من دون الناس ، وأنت زعمت [1] أن جميع الناس سمعوا بها ؟ فكيف صم هو عن [2] حجة سمعها من في المشرق ، ومن في المغرب ؟ وهو أحرى [3] أن يسمع بها لأنه يتوكف [4] ذلك ويتوقع حدوثه .

والمسألة الثانية : أن قال له : أخبرني عن جميع ما فرض الله من الفرائض على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم [5] هل سمع الناس بها جميعاً ، حتى نالوا [6] معرفتها أم [7] لم يسمعوا ؟ فان كنت زعمت أنهم سمعوا [8] بها ، فكيف سمع جميع من في المشرق ، من ياجوج وماجوج ، والسند والهند ، ومن بالمغرب من الافرنج ،
٢٠٣ والشياكمة [9] ، والجلالقة أن يكون [10] هؤلاء كلهم سمعوا / بدقائق الفرائض في وجوه معمولاتها ؟ فمن ادعى ذلك كان الوجود شاهداً بكذبه ، ناقضاً [11] عليه دعواه ، أو تكون تقول : ان العمل بجميع تلك الفرائض على من ذكرنا محطوط [12] حتى يسمعوا بها ، وليس ذلك من مذهبك ولا من مذهب الأباضية إلا من شذ [13] منهم ممن ذكرنا ، ولحق بمذهب [14] أهل القدر ، لأن مذهب الأباضية ان قالوا :

---

(١) د : قد زعمت .
(٢) م : على .
(٣) م : أخرى .
(٤) ج ، د : لأنه قد يتوقف .
(٥) د ، م : عليه السلام .
(٦) د : قالوا .
(٧) د : أو .
(٨) د : قد سمعوا .
(٩) د ، م : البشاكصة .
(١٠) د ، م : أن يكونوا .
(١١) ج : ناقصاً .
(١٢) م : مخطوطاً .
(١٣) د ، م : شد .
(١٤) ج ، م : بمذاهب .

لا يسع ترك شيء من الفرائض ، علم التارك لها أو جهل ولا تسع مقارفة شيء من المحارم ، علم [1] المقارف لها أو جهل ، فلما كانت الحجة في عمل [2] الفرائض قائمة على الناس كافة ، واجبة عليهم جميعاً ، سمعوا بها أو لم يسمعوا ، كان القول في حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم [3] في الجملة بأنها قائمة على الناس ، واجبة عليهم ، سمعوا بها أو لم يسمعوا مثل ذلك ، فما [4] بلغنا أن عبد الله بن يزيد أجاب لسعيد في هاتين المسألتين جواباً .

وأنا بنفسي قد سألت عن هذه المسألة في السماع بالفرائض بعض علمائهم فما علمت انه [5] أجابني عنها بجواب أقدر على حكايته ، على الحرص مني على ذلك ، وقد بلغنا بأن من ضعفة [6] القوم من يتكلف بالجواب عن عبد الله في هذه المسألة ، بأمر قد تبين [7] فيه عوار ما تكلف به ، بأن قال انهم حين سمعوا بالجملة قد سمعوا بالفرائض ، لما كانت الفرائض داخلة في الجملة ، ويقال لهذا متى جومعت على السماع لجميع الناس بالجملة ، حتى تجعله أصلاً تبنى عليه سماع الفرائض ، ومع ذلك أحسب الأمر على ما قلت فمن [8] أين كان السماع بالجملة [9] مؤدياً إلى السماع بدقائق الفرائض ؟ وهل يوجد في الجملة من المعرفة شيء [10] من الفرائض يهتدي [11]

---

(١) د : على .

(٢) جـ ، م : علم .

(٣) د : عليه السلام .

(٤) د : لما .

(٥) جـ ، م : بأنه .

(٦) م : صعفت .

(٧) د : قد يتبين .

(٨) م : بمن .

(٩) د : سقط « بالجملة » وصحح في الهامش .

(١٠) د : بشيء .

(١١) د : ويهتدي .

إلى عملها سماع الجملة ؟ فلما لم يكن سماع الجملة مؤدياً إلى شيء من الفرائض ولا تكون [1] الفرائض [2] مسموعة منها ، ولا معروفة من قبلها ، فلم لا كان سماع الجملة كسماع سائرها من جميع أقاويل الناس ، وهذا أوضح بياناً من أن يتكلم فيه بأكثر من هذا .

ويقال لهم : أخبرونا عن قولكم : بأن دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قد سمعها جميع الناس في أول يوم [3] بعثه الله ، ودعا بمكة : (يا أيها الناس أني
٢٠٤ / رسول الله اليكم جميعاً) [4] ، متى سمعوا في حين دعائه أم بعد ذلك ؟ فان قالوا : في حين دعائه ، قيل لهم : فهل كان جميع الناس موجودين كلهم في ذلك الحين ، حتى سمعوا بها ، أو لم يسمعوا ؟ أم كيف القصة في ذلك ؟ أم كيف حتى يكون من بالمشرق ، ومن بالمغرب يسمع دعوة رجل بمكة ، وهم عنها [5] نايبون [6] إلا أن يكون ذلك على جهة الإعجاز ، فحينئذ يتفق [7] جميع الناس بأنهم قد سمعوا بها ونكون [8] نحن اليوم لها سامعين ، وهذا ما قد بان فساده . وفي هذا الباب حجج كثيرة لم أذكر منها [9] إلا اليسير فمن [10] أجل ذلك أخذ المسلمون [11] بمقالة سعيد في

---

(١) ج : يكون .

(٢) د : سقط ولا يكون الفرائض .

(٣) ج : سقط « يوم » .

(٤) ١٥٨/الأعراف .

(٥) م : عنه .

(٦) ج : نائبون وفي ـ د ـ : تعليق على الهامش : (قوله : نايبون أي باعدون) (كذا) وأصله ناءون فقلبت الهمزة ياء أي بعيدون : م : نايبون .

(٧) م : تتفق .

(٨) ج : ويكون .

(٩) د : لم أذكرها .

(١٠) م : أفمن .

(١١) المسلمون عند المؤلف هم الأباضية والمخالفون لهم من المؤمنين يسميهم الأباضيون موحدين .

الحجة ، واحتملوا عليها ، وتركوا مقالة الآخرين [1] .

فان سأل سائل فقال : أخبروني [2] عن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هل كانت قائمة على الناس كافة ، لازمة لهم جميعاً ؟ قيل له [3] نعم : فان قال : فكيف قيامها على الناس ، وأنتم تفرقون بين قيام الحجة وبين السماع بها ؟ قيل له : بلى قد فرقنا بين ذلك ، لأن السماع لا يكون إلا بمشافهة الكلام ، فيكون السامع سامعاً بمخاطبة [4] من يخاطبه ، ولا يكون ذلك إلا والمخاطب بحضرة [5] الذي يخاطبه ، وقيام الحجة معناه : أن يكون [6] رسول الله صلى الله عليه وسلم في دعوته ، وتبليغ رسالته مشافهاً بالكلام لمن بحضرته ممن تمكنه مشافهته ، ومرسلاً ، وكاتباً إلى من لا تمكنه مشافهته [7] بالكلام ، مضيقاً على من لا تمكنه [8] مراسلته ولا تبلغه مكاتبته إذا هو لم يكن على شيء من دين الله ، موسعاً على من هو على دين الله ، ودين أنبيائه ، فلهذا كان السماع ضرباً من التبليغ ، وليس معناهما واحداً ، فان قال : فمن [9] أين علمتم بأن حجة رسول الله صلى الله عليه وسلم قائمة على الناس جميعاً ، سمعوا أو لم يسمعوا ؟ قيل له [10] من قبل قول الله عز وجل : (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالاته) [11] ، ثم قال عز وجل [12]

---

(١) ج ، م : وتركوا الأخرى .

(٢) ج ، م : اخبرني .

(٣) ج ، م : لهم .

(٤) د : لمخاطبة .

(٥) د : بمحضرة .

(٦) ج ، م : سقط « يكون » .

(٧) د : سقط « ومرسلاً وكاتباً إلى من لا تمكنه مشافهته » .

(٨) م : سقط مشافهته بالكلام مضيقاً على من لا تمكنه .

(٩) د : من .

(١٠) ج : لهم .

(١١) ٦٧/المائدة والقراءة المشهورة « رسالته » .

(١٢) د : سقط « لرسوله » .

لرسوله (فتول عنهم فما أنت بملوم) [1] ، فدل على أنه قد فعل من ذلك ما أمر به صلى الله عليه وسلم ، ولو لم يكن رسول الله عليه السلام [2] مبلغاً لرسالة الله التي أرسله بها إلى خلقه ، لكان يجب أن يكون مفرطاً ، ملوماً ، وحاش له من ذلك صلى الله عليه وسلم .

٢٠٥ فان سأل سائل : قد ذكرت / أقاويل المختلفين في الحجة فيما لا يسع الناس جهله ، وثبتت [3] أن الحجة لله على خلقه قد قامت عليهم بالرسل التي أرسلها اليهم ، ودلت ان حجة [4] الرسل واجبة على الناس جميعاً ، بالغة اليهم في معرفة جميع ما لا يسعهم [5] جهله ، وفي فعل جميع ما لا يسعهم [6] تركه ، وفي ترك ما لا يسعهم فعله ، ودللت على ان ما جاءت به الرسل من ذلك واجب على العباد امتثاله على ما جاءت به الرسل [7] من المعرفة والعمل ـ والترك جميعاً [8] ، سمعوا بذلك أو لم يسمعوا ، فالآن أخبرني ما الحجة فيما يسع الناس جهله ما هي ؟ وما الوجه الذي إذا أورد [9] عليهم كانت المعرفة به واجبة في جميع ما ورد به من ذلك ؟ قيل له : ولا قوة إلا بالله ، أن هذه المسألة التي سألت عنها قد تنازعت الأمة في جوابها على أقاويل لا تحصى عدتها كثرة [10] لما يوجد من اختلاف كل طائفة منهم في

---

(١) ٥٤/الذاريات .

(٢) م : سقط عليه السلام .

(٣) كذا في النسخ الثلاثة جميعاً ، ولعله : وثبت .

(٤) د : الحجة .

(٥) ج : يسعه .

(٦) د : يسع .

(٧) د ، م : سقط « من ذلك واجب على العباد امتثاله على ما جاءت به الرسل »

(٨) د : كتب على الهامش تعليقاً على جميعاً « لعله واجب » ويقصد بذلك أن يأتي واجب بعد جميعاً لأن الكلام مع حذف ما ذكرنا لا يتفق إلا باضافة واجب .

(٩) م : ورد .

(١٠) ج ، م : كثيرة .

فروع ما بينهم ، سوى الاختلاف في مقالات [1] المختلفين في أصولهم ، فلذلك يتعذر [2] تتبعه إلى أقصى غايته ، لكنني احصل لك جميعه في ثلاث صفات[3] تحتوي على مذاهب القوم في أصولهم ، وفي فروعهم وتكتني [4] بذلك عن تعدادها إن شاء الله .

فأما الوجه الأول منها : فمذهب [5] أهل العدد الذين يذهبون [6] إلى أن العدد هو الحجة ، على قدر اختلافهم في الأعداد وأكثر القائلين بهذا من الناس أهل القدر .

والوجه الثاني : ما ذهب اليه أهل التواتر ممن يزعم أن الحجة لا تقوم فيما[7] يسع الناس جهله حتى تتواتر به الأخبار ، فحينئذ تتأكد المعرفة ولهم في صفة التواتر اختلاف ، وتنازع كثير [8] ، تغنيك هذه الجملة عن تفصيله إن شاء الله .

والوجه الثالث : مقالة من يقول أن ورود الحق على الناس بصفته التي هو بها هو الحجة عليهم ، في معرفة [9] جميع ما يسعهم جهله ، من قبل[10] وروده ، ولا تعتبر في ذلك عندهم عدة الواصفين ، قلوا أو كثروا ، ولا ينتظر به تواتر الأخبار حتى تتفق [11]أو تختلف ، فالى هذه الوجوه الثلاثة تأوي جميع مذاهبهم [12] في هذا الباب ، إن شاء الله .

---

(١) ج ، م : مقالة .

(٢) د : يعتذر .

(٣) ج : ثلاثة أوجه م : سقط ثلاث صفات .

(٤) ج : ونكتني .

(٥) م : بمذهب .

(٦) د : سقط « يذهبون » وكتب على الهامش : عله ذهبوا .

(٧) ج : فيملن يحتمل فيما وفيمن في آن واحد والصواب « فيما » .

(٨) ج : كبير .

(٩) د : سقط « معرفة » .

(١٠)ج : قبل .

(١١)م : يتفق .

(١٢)م : مذاهنهم .

فان قال : قد فهمت محصول هذه الوجوه الثلاثة المتضمنة لجميع [١] أقاويل الناس فيما سألت عنه من هذا ، فأخبرني عن مذهبك في هذه الوجوه ، والى أيها [٢]
٢٠٦ تميل [٣] بجوابك [٤] ؟ قيل له : لما كان العدد في الحجة لا يجب القطع به ولو كثر ، إذا كان مخالفاً للصفة ، مع عدم الدلالة في شيء من تلك الأعداد دون شيء ، كان القول به قولاً فاسداً ، ولما كان التواتر يتعذر اتفاقه ، ولا يتهيأ ايتلافه إلا بعد شكوك معارضة للحجة ، بعد كثير سماعها كان القول بأن لا تقوم الحجة ، ولا تلزم [٥] المعرفة [٦] بما دون التواتر قولاً مضطرباً ، غير ذي حد معروف ، إلا بأن [٧] يتواتر [٨] الخبر بما لا يدفع له من التواتر اضطراراً [٩] ، وهذا بعيد الحد ، ولما كان هذان [١٠] الوجهان على ما وصفنا ، كان الحق في نفسه حجة على من سمعه ، كثر الموردون [١١] له أو قلوا ، على انا لا ندفع أن يكون كثير العدد في الحجة ولا نأبى [١٢] أن يكون تواتر [١٣] الخبر فيها موجباً للمعرفة ، بل ذلك كله حجة ، وما دونه حجة ، وانما الاختلاف في المعنى الذي لا تقوم الحجة ولا تلزم المعرفة إلا به ، فان قال : فاني أراك تذهب إلى أن الحق في نفسه حجة على من سمع به ، ولم

---

(١) م : بجميع .
(٢) ج ، م : أيهما .
(٣) د : سقط « تميل » .
(٤) م : بجوبك .
(٥) د : يلزم .
(٦) ج ، م : الحجة .
(٧) ج ، م : ان .
(٨) م : يتواثر .
(٩) ج : اضطراباً .
(١٠) ج ، م : سقط « هذان » .
(١١) د : الموروددون .
(١٢) ج : ولا يأتي .
(١٣) م : تواثر .

تلتفت إلى عدة القائلين في ذلك ، فهل تقول ان الواحد من [1] الناس في الحق حجة ؟ قيل له : نعم ان الواحد حجة في جميع دين الله ، إذا كان هو [2] من أهل دين الله ، ولا يوجد على ما وصف من حجة الله مزيد ، ولا لما [3] قال من ذلك خلاف .

فان قال : فمن أين علمت ذلك [4] من الأصل أو من الفرع ؟ قيل له : من الأصل ، ومن الفرع جميعاً ، أما من الأصل فاني وجدت الله حاج عباده فيما تعبدهم به برسول واحد ، وقطع بذلك عذرهم ، ولو كان الواحد لا يكون حجة ، لما كان الله يقيم به حجته على خلقه ، ويقطع بذلك معاذيرهم ثم اني وجدت من فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم [5] انه يرسل إلى الناس في آفاقهم رسولاً واحداً ، يحتج به عليهم ، ولو كان لا يكون حجة إلا ما ذكروا من العدد ، لما كان رسول الله يرسل إلى الناس إلا جماعات [6] وفي هذا أيضاً ما يفسد على أهل التواتر [7] مذهبهم ، إلا يكون رسول الله يقطع على أحد من الناس إلا بأن يعلم بتواتر [8] الأخبار عليهم .

وأما من الفرع فاني وجدت الأمة تولي واحداً ، وتستفتي واحداً ، وتستعمل
٢٠٧ واحداً ، وتستقضي [9] واحداً ، فيكون ذلك الواحد حجة عندهم في كل / ما هو فيه ، ولو كان لا يكون الواحد حجة [10] ، لما كانت الأمة تجتمع على ما وصفنا من فعلهم ذلك .

---

(١) ج ، م : في .
(٢) د : سقط « هو » .
(٣) ج : ولا ما قال .
(٤) ج ، م : ان ذلك .
(٥) م : عليه السلام .
(٦) د : الاعداد اجماعات .
(٧) م : التواثر .
(٨) م : بتواثر .
(٩) ج : وتستقضي .
(١٠)م : سقط عندهم في كل ما هو فيه ولو كان لا يكون الواحد حجة .

ووجه آخر لما كان العدد غير قاطع [1] به إذا هو أخطأ [2] في الصفة ، وخالف في الحق ، وجب أن يكون الحق في نفسه حجة . فان قال قد [3] فهمت ما وصفت في هذا من قولك ان الحق في نفسه حجة ، قل المـوردون [4] له أو كثروا ، غير اني أخذت عليك في واحدة ، حيث اشترطت أن يكون المورد [5] للحجة من أهل الحجة ، كأنك عارضت قولك ، فلم لا قلت : ان الحق في نفسه حجة يكون المورد له من شاء من الناس ؟ قيل له : قلت ، ذلك لقول الله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا) [6] ، فدل على أنه لو كان غير فاسق لما وجب عليهم أن يتبينوا ، وفي هذه الآية اشارة إلى أن الواحد حجة ، إذا كان غير فاسق ، على أني رأيت أكثر [7] أصحابنا ، أكثر ما تميل [8] أجوبتهم إلى أن الواحد لا يكون حجة حتى يزيد معه ثان غيره ، كأنهم ناظروا ذلك بالشهادات [9] في الأحكام ، والله أعلم .

وقد [10] قال بعض علمائنا : بأن الواحد لا يكون حجة ، ولو أنه [11] أتى بصفة الحق التي لا يوجد عليها مزيد ، ولا لها خلاف ، حتى يكون ذلك الواحد في الغاية من العلم بجميع دين الله ، فذهب بقوله إلى أن يكون القائم بالحق [12] منظوراً اليه ،

(١) كذا في النسخ الثلاثة معاً ولعله : « غير مقطوع به » ليصح لغة .
(٢) ج ، م : خطأ .
(٣) م : فقد .
(٤) د : الموردون .
(٥) ج ، م : المورودون .
(٦) ٥/الحجرات ، م : وأسقط الناسخ « ان جاءكم » خطأ .
(٧) ج ، م : سقط أكثر .
(٨) ج : يميل .
(٩) ج ، م : « بالشهادة » .
(١٠) د : سقط قد .
(١١) ج ، م : سقط « انه » .
(١٢) د : بالحجة .

معمولاً على قوله ، لا تعتري [1] الشكوك عند الضعفاء ممن تقوم عليه الحجة فيما يقول به ، ولبعضهم إشارات إلى أن الحق في نفسه حجة ، لا تعتبر [2] ثقة الواصف له [3] ، كما لا تعتبر عدته [4] ، كائناً من [5] كان من الناس . وهذه أربعة أقاويل لأصحابنا [6] ، تدبروا منها ما قوي مما ضعف ، وفيما ذكرت من أقاويل أصحابنا في الحجة دون من سواهم ، ما ينبئك [7] عن كثرة أقاويل المختلفين من [8] الأمة في ذلك .

فان قال : ما [9] معنى قول بعض [10] العلماء ان الحجة فيما يسع الناس جهله ان تعلمه [11] من كتاب الله ، أو [12] من سنة رسول الله ، أو مما أجمع عله المسلمون مما دانوا به ؟ قيل له : هذا قول غير مختلف فيه ، فكل من فهم الحق من الكتاب ، أو من السنة ، أو من أقاويل المسلمين التي دانوا بها ، وعرفه منها ، كانت معرفته عليه حجة واجبة ، وانما الاختلاف فيمن ورد عليه وجه من الحق ، وخوطب به
٢٠٨ أنه من كتاب / الله ، أو من سنة رسول الله ، أو من آثار الأئمة مماأجمعوا عليه ،

---

(١) ج ، م : لا يعتري .
(٢) م : يعتبر .
(٣) م : سقط له .
(٤) ج : عدتهم .
(٥) د : ما كان .
(٦) ج : لأصحابها .
(٧) ج ، م : ينبهك .
(٨) ج ، م : في .
(٩) م : أما .
(١٠)م : سقط بعض .
(١١)ج : أن يعلمه .
(١٢)د : سقط أ .

والمخاطب لا يعلم ذلك ، ففي [1] هذا اختلف [2] الناس ، متى تقوم الحجة عليه [3] فيه ؟ .

وأما ما ذكر [4] عن قوم من الأباضية في الحجة أنهم قالوا : ان الحجة لا تقوم على الناس فيما يسعهم جهله من دين الله ، إلا بأن يجتمع [5] عليها جميع العلماء ، فلست أدري [6] ما [7] يذكر عنهم من هذا ، بعد إذ سألت فيه من أخذت عنه من علمائنا ، وشافهت بعض علمائهم ، فما أوقفوني على محصول ذلك ، ولم أقف عليه فيما درست مع شدة الحرص مني فيه ، وكثرة البحث ، فان كان القوم يذهبون إلى أنه لا يكون حجة إلا ما يجتمع [8] عليه العلماء دون ما يختلفون فيه ، فهذا وجه ، أو يكونوا [9] يذهبون [10] إلى أن الحجة لا تقوم على أحد من الناس فيما يسعهم جهله من دين الله ، إلا بمحضر [11] جميع العلماء ، فان كان القوم إلى هذا يذهبون ، واياه يريدون ، فما أراهم جعلوا للحجة [12] وجهاً تقوم به ، كأنهم أرادوا ألا يوجبوا على الناس حجة في جميع ما يسعهم [13] جهله أبداً ، فيكون هذا القول

---

(١) م : في .

(٢) د ، م : اختلاف .

(٣) ج ، م : تقوم عليه الحجة فيه .

(٤) ج ، م : ما يذكر .

(٥) ج ، م : تجتمع .

(٦) م : الرءى .

(٧) د : سقط ما .

(٨) ج ، م : تجتمع .

(٩) ج : تكونوا .

(١٠) ج : تذهبون .

(١١) ج ، م : بمحضرة .

(١٢) ج : الحجة .

(١٣) م : سعهم .

منهم شبيهاً [1] بالذي يذكر عنهم من توسعة الجهل بجميع [2] الفرائض التي هي دون التوحيد على من فرضت عليه ، وان الذي يجب على الناس من ذلك أن يفعلوا [3] دون أن يعلموا ، والله أعلم بما يذكر عنهم من [4] هذا ، فلست أكون كرامي سهم في ليلة ظلماء [5] ولا يرى [6] غرضاً .

باب القول في أن [7] الملل المخالفة [8] لملة الإسلام مشركون :

اجتمعت الأمة ولا نعلم [9] لهم خلافاً ، ان الملة المخالفة لملة الإسلام مشركون ، يحكم عليهم بأحكام المشركين من القتل [10] ، وسبي الذرية ، وغنيمة المال ، وأخذ الجزية من أهل العهد منهم ، وغير ذلك من أحكام المشركين ، إلا ما كان من هؤلاء [11] الرهط الذين هم شعث [12] بن عمير وابن أبي المقداد ، فانهم خالفوا [13] في التسمية باسم الشرك دون أحكام الشرك ، فلما كانت الأمة مجتمعة على أن هذه الأحكام التي ذكرناها [14] من القتل ، والسبي ، والغنيمة ، وغير ذلك أنها أحكام

---

(١) د : تشبيهاً .

(٢) ج : بجميع .

(٣) ج : يعملوا .

(٤) ج ، م : في .

(٥) م : ظلماً .

(٦) د : ويرى .

(٧) م : سقط ان .

(٨) م : كرر : المخالفة .

(٩) م : يعلم .

(١٠) م : للقتل .

(١١) م : سقط من هؤلاء .

(١٢) د : سقط « شعث » ، م : شعت .

(١٣) ج : حالفوا .

(١٤) م : ذكرنها .

المشركين ، بانوا بها من الموحدين ، صار اجماعهم [1] حجة على من أراد أن
٢٠٩ يزيل عنهم اسم المشركين ، والأمة [2] لا تجتمع على شيء ثم تختلف فيه ، و / أجمعوا على القول بأن هذه الملل ، ملل الشرك في اجماعهم على القول بأنها ملل الشرك ، دليل على ابطال ما ذهب اليه من زعم أنهم غير مشركين ، وأجمعت [3] الأمة على أن أهل هذه الملل إذا هم حاربوا ، وبانوا بدارهم ، ان [4] دارهم دار شرك ، واجتمعت الأمة على أن من خرج من دينه راجعاً إلى ملة من هذه الملل ، أنه [5] مرتد إلى الشرك ، واجتمعت الأمة على أن أهل هذه الملل إذا قوتلوا [6] ، أو سبوا ، أو غنموا ، فان ذلك [7] من قبل ما انهم مشركون ، واجمعوا على أن مناكحتهم محرمة ، لأنهم مشركون وان ما حل من ذلك بخصوصية [8] الله اياه بقوله عز وجل [9] : (والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب) [10] ، والا فالجميع باق على تحريمه [11] من قوله عز وجل : (ولا تنكحوا المشركات) [12] (ولا تنكحوا المشركين) [13] ، فعلى مدعي الخلاف أن يوجدنا [14] وجهاً به حرم انكاح رجالهم ، من الكتاب ،

---

(١) ج ، م : اجتماعهم .
(٢) د : سقط و .
(٣) ج ، م : واجتمعت .
(٤) د : بأن .
(٥) د : بأنه .
(٦) د : إذا قاتلوا ـ وكتب على الهامش : لعله قوتلوا .
(٧) د : سقط « فان ذلك » .
(٨) م : لخصوصية .
(٩) ج ، م : سقط « عز وجل » .
(١٠) ٥/المائدة
(١١) م : تحريمة .
(١٢) ٢٢١/البقرة .
(١٣) ٢٢١/البقرة ، ج ، م : سقط « ولا تنكحوا المشركين » .
(١٤) أوجد يتعدى إلى مفعولين .

أو من السنة ، أو من الإجماع ، إلا من قول الله : (ولا تنكحوا المشركين) [١] ، أو يوجدنا وجهاً [٢] به أحل قتالهم ، إلا من قول الله عز وجل : (وقاتلوا المشركين كافة) [٣] ومن قوله [٤] : (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب ـ إلى قوله ـ : ولو كره المشركون) [٥] ، فدل على أنهم مشركون ، وأجمعوا على أنهم انما عرفوا جميع [٦] ما اجمعوا [٧] عليه في هذا من الكتاب ، ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم [٨] في فعله ، وفي سيرته [٩] عليه السلام [١٠] ، فلما كان من اجماع الأمة ما وصفنا ، والرسول صلى الله عليه وسلم[١١] يقول : (لن يجمع الله أمتي على ضلال)[١٢] تبين[١٣] ان الخارج عن اجماعهم ، والنائي[١٤] عن كافتهم في ضلال ، والله أعلم بما هو في ضلالته[١٥] تلك .

---

(١) ٢٢١/البقرة .
(٢) د : سقط « به » م : به وجهاً .
(٣) ٣٦/التوبة وفي ج ، م : ابتدأت الآية بدون الواو : قاتلوا .
(٤) م : عز وجل .
(٥) ٣٣/التوبة .
(٦) د : سقط « جميع » .
(٧) ج ، م : ما اجتمعوا .
(٨) (٩) ج ، م : ومن السنة في فعله وفي سيرته .
(١٠) ج : سقط عليه السلام .
(١١) د : سقط : فلما كان من اجماع الأمة ما وصفنا والرسول صلى الله عليه وسلم م : عليه السلام .
(١٢) رواه ابن ماجه عن أنس حديث صحيح ولفظه : (لن تجتمع أمة على ضلالة) والترمذي عن ابن عمر ، حديث حسن وروى معناه ابن أبي عاصم عن أنس وداود عن أبي مالك الأشعري . وفي ـ د ـ : لن تجتمع أمتي على ضلال .
(١٣) ج : فتبين .
(١٤) د ، م : النائي .
(١٥) د : بضلالته .

ثم نحن مع هذا كله سائلو القوم بما لا جواب لهم فيه : ولا قبل لهم به إن شاء الله ، ولا قوة إلا بالله ، فنقول لهم : أخبرونا عن أهل هذه الملل ؟ اليسوا[1] مكذبين للرسل ، جاحدين لحجج[2] الله التي دل بها على رسالتهم ، منكرين لمعجزاتهم ، وآياتهم ؟ فلا بد من بلى ، فيقال لهم : أخبرونا[3] عن هذه الآيات التي أعجز الله بها خلقه عن[4] الاتيان بها ، وبأمثالها[5] ولو كانوا على ذلك متظاهرين أهي[6] مما يحتمل البشر أن يأتوا به ، أو[7] بمثله أو مما لا يحتملونه[8] ؟ فان قالوا
٢١٠ مما يحتملونه قيل لهم : فلم[9] صارت إذا آيات ومعجزات إذا كان البشر / يأتون بها وبأمثالها ؟ فيجب على هذا[10] المعنى[11] أن تكون غير دالة على صدق من ظهرت على يديه ، وهذا مما لا يقول به إلا الجاحد لها ، المكذب بصدقها ، فان قالوا : انها مما لا يحتمل البشر أن يأتوا به ، ولا بمثله ، قيل : فكيف لا يشرك من نفاها عن الله عز وجل ، واضافها[12] إلى سواه[13] من الخلق[14] ، كما أشرك من نفى عنه خلق هذه الأجسام ، وأضاف ذلك إلى غيره من خلقه ، وكلا الأمرين في باب

---

(١) م : السوا .
(٢) د : حجج .
(٣) م : سقط أخبرونا .
(٤) د : من .
(٥) ج : وأمثالها ، م : ولأمثالها .
(٦) ج ، م : أهو .
(٧) ج ، م : سقط « به » أو .
(٨) م : يحتمله .
(٩) د : لم .
(١٠)م : بهذا .
(١١)م : سقط المعنى وكتب على الهامش « بهذا المعنى أن تكون » .
(١٢)م : وأصافها .
(١٣)د ، م : من سواه .
(١٤)د ، م : وخلقه .

اعجاز الخلق ، وامتناعهم [1] عن [2] ايجاد مثله سواء [3] ، أو ليس إذا اتفقت العلل ، واستوت الصفات ، فذلك هو الذي يوجب التسوية بين الحكم ؟ ولا أعلم للقوم في هذه المسألة جواباً ، إلا بمثل هذيان [4] ، فيقولون : لو كان الجاحدون لهذه المعجزات أقروا بأنها لا يحتملها إلا الله ، ثم كذبوا بأنها من عند الله ، كانوا قد أشركوا ، تأملوا حفظكم الله هذا الجواب ، لتعلموا ما خصكم الله به من الهداية اياكم ، فينبغي على هذا الجواب أن يكون [5] من أنكر شيئاً من خلق الله أن يكون الله خلقه ، لا يشرك حتى يثبت قبل ذلك ، ويقر بأنه لا يحتمل خلقه [6] ، وايجاده الا الله ، فأما متى [7] لم يقر بذلك فلا يشرك ، فهل أحد ممن له قليل عقل ، يقول بهذا التناقض الذي وصفوا حتى يكون مشركاً أو غير مشرك أن يقول : ان [8] هذا الفعل مما لا يحتمله إلا الله ، ثم يرجع فيقول : أنه ليس من فعل الله ، ومع ذلك يقال لهم : أليس هذا المكذب بالرسل [9] ، الجاحد برسالتهم [10] مكذباً بالله [11] في خبره ؟ فكيف لا يشرك ، وقد وصف الله بالكذب ، والزمه من مهانة الكذب ما

---

(١) ج : وأمساعهم .
(٢) د ، م : من .
(٣) م : سوا .
(٤) م : هديان .
(٥) ج ، م : سقط « يكون » .
(٦) د : لخلقه .
(٧) ج : ان لم .
(٨) د : سقط « ان » .
(٩) ج ، م : للرسل .
(١٠) م : لرسالتهم .
(١١) ج : لله .

الزم [1] الكاذبين ؟ فقالوا [2] لا يكون [3] مكذباً بالله [4] حتى يقر [5] بأنهم رسل الله ، ثم يكذبهم فحينئذ يكون مكذباً بالله [6] وأما من [7] لم يقر بأنهم رسل الله ، فكذب بأنهم رسل من عند الله ، فانما وقع التكذيب [8] ها هنا للمرسلين دون المرسل ، قيل لهم : هذا من الكلام الأول الذي أنبأنا أولاً عن تناقضه مما لا يقول به أحد من الناس ، ونحن مع ذلك نجيب فنقول : أو ليس المرسل قد شهد للمرسلين بالذي اظهره الله على أيديهم من احداث الأجسام ، وايجاد الاجرام في جميع تلك
٢١١ المعجزات التي أحدثها / الله على أيدي المرسلين وقال : أنه أرسلهم بالذي أظهره الله على أيديهم ؟ فكيف لا يكون المكذب للمرسلين على هذا المعنى مكذباً للمرسل ؟ وهل تكذيبه بعدما أقر بأنهم مرسلون ، الا هو تكذيبه قبل ما لم يقر بأنهم مرسلون ؟ وليس في جميعه أكثر من أنه [9] كذب المرسلين ، وزعم أنهم ليسوا من عند الله مرسلين فقط .

ويقال لهم : ما تقولون فيمن شبه [10] الله بخلقه من أهل هذه الملل ، ووصفه بصفة خلقه ممن قال : ان الله ثالث ثلاثة ، وان الله هو المسيح بن مريم ، وان المسيح ، والعزيز [11] أبناء الله ، وان هرمزاً [12] والشيطان خالقان ، وغير ذلك من كلام

(١) د : ما لزم .
(٢) د : فقال .
(٣) د : إنما يكون .
(٤) ج : لله .
(٥) د : يقول .
(٦) ج : لله .
(٧) د : ما لم يقر .
(٨) م : للتكذيب .
(٩) ج ، م : بأنه .
(١٠) ج : سنة .
(١١) م : العزيز .
(١٢) ج : هرمز .

أهل هذه[1] الملل تعالى الله عن جميع ما قالوا ؟ هل تشركونهم بما قالوا من ذلك ؟ فان[2] قالوا : نعم قيل لهم : فهل تحكمون فيهم وعليهم بحكم غير حكم من لم يقل بذلك كله من أهل مللهم إلا أنه كذب بالرسل[3] فقط ؟ فان قالوا : ان الحكم عليهم وفيهم حكم واحد[4] ، قيل : وكيف[5] سويتم بينهم في الحكم ، وفرقتم بينهم في الصفة ؟ أو ليس اتفاق الحكم مما يوجب اتفاق الصفة كما ان اتفاق الصفة مما يوجب اتفاق الحكم عند جماعة أهل النظر من المتكلمين ؟ ثم يقال لهم : أليس مما اطبقت عليه الأباضية في مذهبها ، واعتقادها ، وعليه خالفوا من خالفوا ، ووافقوا من وافقوا[6] ، بأن الكفر كفران : كفر شرك ، وكفر نفاق ؟ فلا بد من أن يقولوا : بلى فيقال : من أين استحدثتم أنتم الكفر الثالث الذي خالفتم فيه من قولكم : انه كفر آخر ، لا هو كفر شرك ، ولا هو كفر نفاق ، مما لا يقول به أحد من هذه الأمة ، موافق أو مخالف ، وليس له في كتاب الله عز وجل ، ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا في أثر من الآثار أصل ولا فرع . وعليهم في هذا حجج كثيرة وبدون هذا يقع الفصل في هذا الباب ، لأنه فرع من فروع باب الحجة ، وقد تكلف بعض أصحاب عيسى في هذا المعنى مسائل ، حاول بها ابطال حجج الله الظاهرة على أهل دينه ، فكان النقض عليه من الايمة الراشدين الناصرين لدين الله ، رحمهم الله وسلك بنا[7] طريقتهم ، بما فيه الكفاية ، والحمد لله رب العالمين[8] .

---

(١) د : سقط « هذه » .

(٢) ج ، م : سقط « فان » .

(٣) د : بالمرسل .

(٤) م : حكماً واحداً .

(٥) د : فكيف .

(٦) د : سقط « من وافقوا » .

(٧) م : بها .

(٨) ج : سقط « رب العالمين » .

٢١٢ / باب القول في أسماء الله جل جلاله [1] وصفاته هل هي محدثة مخلوقة أم ليست كذلك

أعلم وفقنا الله واياك ، ان الاختلاف من هذا الباب وقع في مواضع ثلاثة ، أما أحدها [2] فني [3] الاسم والصفة ما هما ؟ والثاني : في الذي يسمى الله به في الأزل مما لا يسمى به ، والثالث : ما القول في ولاية الله وعداوته ، وحبه ، وبغضه ، وسخطه ، ورضاه ، هل هي صفات [4] له في ذاته أم [5] فعل من أفعاله ؟ فان سأل سائل فقال : ما الاسم وما الصفة [6] عندكم ؟ قيل له : فالاسم والصفة جميعاً ما بان به الشيء من غيره على ما هو به في ذاته ونفسه ، وصفه [7] الواصفون أو لم يصفوه ، وليس القول على ما غلط فيه من زعم ان الاسم والصفة هي التسمية [8] من المسمى ، والوصف من الواصف ، لأنه لو كان الأمر على ذلك ، لكانت الأشياء في ذواتها وفي أنفسها غير موجودة بصفة من الصفات ، ولا مستحقة لاسم من الأسماء [9] ، حتى تكون التسمية لها من المسمين ، والوصف من الواصفين ، وفي ذلك ابطال وجود الأشياء بحقائقها ومعانيها التي بان بعضها من بعض . ألا ترى أنه لو كان اللون لا يكون صفة للملون ، والحرارة والبرودة لا تكونان صفة للحار ولا للبارد [10] ، وكذلك الحركة والسكون لو كانتا [11] لا تكونان صفة [12] للمتحرك

---

(١) د : عز وجل .

(٢) ج ، د : أحدهما .

(٣) ج ، م : في .

(٤) ج ، م : صفاته له .

(٥) ج ، م : أو .

(٦) د : تكرر « وما الصفة » .

(٧) م : وصفة .

(٨) م : السمية .

(٩) م : السماء .

(١٠) م : البارد .

(١١) ج : كان .

(١٢) د : سقط « للحار ولا البارد وكذلك الحركة والسكون لو كانتا لا تكونان صفة » .

والساكن حتى يكون [1] الوصف من الواصفين لذلك ، لكانت هذه الأشياء موجودة بغير هذه الصفات ، وفي ذلك ابطال وجود تلك الأشياء [2] بحال . فلما ثبت ما قلنا من هذا على ما وصفنا ، ثبت ان صفات [3] الأشياء هي حقائقها التي لا توجد إلا بها ، وبطل القول بأن صفات الأشياء [4] وأسماؤها هو ما يوجد من وصف الواصفين لها ، وتسميتهم إياها ، ألا ترى أنه لو لم يصف [5] الواصف ، ولم يسم لكان جائزاً أو متفقاً أن تكون الأشياء موجودة [6] بغير صفة من الصفات ، ولا حقيقة من الحقائق ، وهذا ما قد بان فساده جداً .

وكذلك القول في علم الله ، وقدرته ، وعزته ، وحياته ، وسمعه ، وبصره لو جاز ألا تكون صفة لله في ذاته موجوداً بها في أزليته حتى يكون الوصف له
٢١٣ بذلك لكان [7] يجب أن يكون الله موجوداً من قبل أن يصفه/الواصفون على خلاف هذه الصفات من الجهل ، والعجز والمذلة والموت ، والصمم [8] والعمى ، تعالى الله عن هذه المقالة علواً كبيراً ، وعما تجر اليه من الخطأ [9] وقد أبطلنا مثل هذا من الكلام ، بما [10] تقدم لنا من الأدلة في غير موضع من كتابنا ، فان آثرت أن تجوز عليهم المسألة بأن تقول لهم : أخبروني عن نفس علم الله ، ونفس قدرته ، ونفس حياته ، وعزته وسمعه وبصره ؟ أذلك صفات لله [11] فيما لم يزل أم ليس بصفات

---

(١) د : تكون .
(٢) م : موجودة بغير هذه الصفات وفي ذلك ابطال وجود تلك الأشياء .
(٣) د : صفة .
(٤) م : سقط هي حقائقها التي لا توجد إلا بها وبطل القول ، في صفات الأشياء .
(٥) د : يوصف .
(٦) ج : سقط « موجودة » .
(٧) ج : أكان .
(٨) د : الصم .
(٩) د : الخنا .
(١٠) ج : فيما .
(١١) د : الله .

له إلا بعد إحداثه الأشياء عندما [1] يوصف بذلك ؟ فان زعموا ان نفس العلم ، ونفس القدرة ، ونفس الحياة ، والعزة والسمع والبصر ليست صفات له [2] فيما لم يزل إلا [3] بعد أن يوصف بذلك ، أثبتوا أضدادها من الجهل ، والعجز ، والمذلة والموت ، في سائر تلك الصفات [4] فان [5] قالوا بأن [6] الله موجود بهذه المعاني التي [7] ذكرتم ، غير أنه لا يجوز أن يقال أنها صفات لله ، وانما الصفات عبارات الواصفين ، والفاظهم عاد عليهم الكلام الأول ، بأن يكون علم الله وقدرته وحياته وعزته غير صفات لله واذا كانت غير صفات لله وجب أن يكون أضدادها من الآفات التي ذكرناها هي صفات [8] له ، لأنه لا يجوز أن يكون موجوداً بغير هذه الصفات من العلم والقدرة والعزة والحياة ، إلا بأن يكون موجوداً بأضدادها من تلك الآفات التي لا تجوز على الله جل جلاله ، ولا تليق به . فان قال : بأن العلم والقدرة والحياة والعزة والسمع والبصر صفات لله لم يزل بها ، والوصف [9] له منا مع ذلك [10] تلك الصفات صفات له أخرى . قيل لهم : هذان وجهان متباينان وغير [11] متفقين ، متباعدان غير متقاربين ، فالعلم والقدرة والحياة والعزة صفات لله في ذاته ، موجود بها في أزليته ، وعباراتكم [12] وألفاظكم التي هي [13] وصفكم له [14]

---

(١) كذا في النسخ الثلاثة جميعاً ويمكن أن تقرأ « عندها » ليستقيم المعنى .

(٢) ج ، م : لله .

(٣) م : من بعد .

(٤) ج : سقط « الصفات » م : الآفات .

(٥) ج : تكرر « فان » .

(٦) د : ان .

(٧) د : الذي .

(٨) ج ، م : سقط « لله وجب أن يكون أضدادها من الآفات التي ذكرناها هي صفات » .

(٩) ج ، م : والواصف .

(١٠) ج ، م : سقط « مع ذلك » .

(١١) د : وغير .

(١٢) ج : وعبارتكم .

(١٣) ج : سقط « هي » .

(١٤) د : به .

وتسميتكم إياه ، إنما ذلك أفعالكم وصفاتكم التي تصفونه [1] فانظروا على أي هذين الوجهين تعزمون على انها صفات معبودكم وعلى أيهما تعتمدون [2] ؟ فان كنتم عازمين على أن العلم والقدرة والحياة والعزة والسمع والبصر في سائرها هي صفات لله [3] في ذاته [4] ، موجود بها في أزليته ، بطل بذلك [5] ما تعلقتم به من [6]
ألفاظكم / التي هي أفعالكم وصفاتكم لأنفسكم ، أن يكون ذلك [7] الذي هو ٢١٤
صفاتكم صفات لله وأسماء له ، يتعالى ربنا عن ذلك أو تكونون [8] تعزمون على أن هذه الألفاظ التي هي [9] أفعالكم وصفاتكم ، هي صفات الله[10] وأسماء له دون علمه وقدرته وحياته وعزته فيلزمكم[11] في هذا من[12] القول وجوه ثلاثة كلها فاسدة غير صحيحة اما أحدها : هو[13] الذي قدمنا آنفاً إذا كان الله غير موصوف بالعلم ولا بالقدرة ولا بالحياة ولا بالعزة ولا بشيء[14] من تلك الصفات وجب أن يكون موصوفاً بأضدادها[15] لمن الآفات التي ذكرنا[16]، وعددنا ، والوجه الثاني : أن

---

(١) ج : تصفون ، د : توصفون .
(٢) ج ، م : تقتصرون .
(٣) ج ، م : الله .
(٤) ج ، م : في ذاتها .
(٥) د : لذلك .
(٦) ج ، م : من أن .
(٧) د : سقط « ذلك » .
(٨) ج ، م : أو تكونوا .
(٩) د : سقط « هي » .
(١٠) د : وصفات صفات الله .
(١١) د : فيلزم .
(١٢) د : سقط « من » .
(١٣) كذا في النسخ الثلاثة وصوابه فهو لأنه مسبوق بـ : أما .
(١٤) ج ، م : ولا شيء .
(١٥) م : بأضدادها .
(١٦) ج ، م : ذكرناها .

تكونوا تصفون الله بما هو ليس بصفة له [١] من العلم والقدرة والحياة والعزة فتكونوا كاذبين عليه ، مخطئين في صفته ، حين وصفتموه بما ليس له بصفة .

والثالث : أن تكون صفاتكم التي هي أفعالكم وألفاظكم صفات لله ، فيكون الله عز وجل [٢] موصوفاً [٣] بصفاتكم ، وتكونون أنتم موصوفين بصفاته وهذا غاية التشبيه لله عز وجل بغيره ، ولست أعرف للقوم في هذا الباب مذهباً يذهبون اليه ، ولا ملجأ يأوون اليه ، إلا ما ذكرت لكم [٤] من هذا ، فتراني قد دللت على فساده بأوضح الأدلة [٥] ، والقول في الأسماء [٦] ، كالقول في الصفات حرفاً حرفاً ، فحين نبهتكم على [٧] ذلك عرفتموه إن شاء الله .

وقد كان بعض من أدركت من أهل العلم ممن يرى أنه مشفق على لحمه ودمه قد كان يدق النظر في هذا الباب متفهماً لا متجنياً [٨] بأمور تكل عنها أفهام هؤلاء القوم ، ولا تبلغه [٩] أوهامهم إلا ما شاء الله ، ملتمساً [١٠] لهم في المخرج مما تورطوا فيه ، فما رأيته وجد لهم من مقالتهم مخرجاً ولا من مذهبهم مخلصاً ، فنعوذ بالله من اللجاج في الضلالة ، والاقدام على المهلكة [١١] .

فان سأل سائل فقال [١٢]: هل تعرفون الله جل جلاله باسمائه وصفاته ؟ قيل له :

---

(١) ج ، م : بما ليس هو صفة له .
(٢) ج ، م : جل جلاله .
(٣) د : موصفاً .
(٤) د : لك .
(٥) ج : بأوضح دلالة ، د : بواضح الدلالات .
(٦) ج ، م : في أسماء الله .
(٧) د : عن .
(٨) ج : متجنباً ، د : ملتجنيا .
(٩) كذا في النسخ الثلاثة معاً ويمكن أن يكون : « ولا تبلغها » ليستقيم الكلام .
(١٠) ج : متلمساً .
(١١) ج ، م : الهلكة .
(١٢) م : قال .

فهل [1] يعرف الشيء ويحك إلا باسمه وصفته التي بان بها [2] من سائر الأشياء ؟ لا على أن تكون الأسماء والصفات معارف العارفين ، واعتقاداتهم في قلوبهم ، فان
٢١٥ / سألوا عن التأنيث والتذكير والجمع والإفراد في أمثال تلك الوجوه الواقعة على الألفاظ ، الجارية [3] عليها في لغة العرب دون المعاني ، قيل لهم : وهل يغلط في مثل هذا ويلكم من له قليل فهم ؟ أو لستم تقولون ان قدرة الله هي هو لا غيره ، وان إرادة الله هي هو لا غيره ، وان ذات الله [4] ذات قديمة مخترعة للاجسام ، وان نفس الله ليست شيئاً غيره ؟ أفيجب على هذا من القول ان يكون ما ذكرنا من هذا كله داخلاً في معنى التأنيث ؟ تعالى الله عن هذه المقالة علواً كبيراً .
وبمثل [5] هذا من المعارضة عارض قوم من أهل الدهر ، بأن سألوا عن الأسماء مذكرها ومؤنثها ، أرادوا بذلك أن يطعنوا في أسماء الله عز وجل ، وقالوا : ما جعل الاسم المذكر أولى به من المؤنث ؟ قد ذكر ذلك محمد بن شبيب [6] في كتاب التوحيد ، فأجابهم محمد بقريب من الذي أجبنا به هؤلاء القوم ، فكفى خزياً لمن لا له معارضة إلا من [7] معارضة الملحدين أهل التعطيل .

---

(١) د : وهل .
(٢) م : بوا .
(٣) د : الجائزة .
(٤) م : هي .
(٥) د : ومثل .
(٦) أبو بكر محمد بن عبد الله بن شبيب البصري نسب إلى جده ، ويبدو أنه من رجال منتصف القرن الثالث الهجري إذ كان من أصحاب النظام جمع بين الأرجاء ونفى القدر ولكن الشهرستاني جعله من رجال الخوارج (التبصير في الدين ص ١٥ الشهرستاني ج ١ ص ١٣٨) . ويرى محمد بن شبيب استحالة بقاء الحركة والسكون واستحالة بقاء الأعراض عامة وان البقاء ليس معنى زائداً على الباقي (عبد القاهر ، أصول الدين ص ٤٢ ، ٥١) أما الأشعري فقد جعله رئيس فرقة من فرق المرجئة ، وان الإيمان عنده يتبعض وان مرتكب الكبيرة مؤمن بما معه من الإيمان وفاسق بما معه من الفسق (المقالات ص ١٣٧-١٣٨) .
(٧) ج ، م : سقط « من » .

وكذلك إن سألوا عن العدد ، والتغاير ، والاضافة وأشباهها ، كان الجواب لهم في كل ذلك ، كالجواب لهم فيما تقدم ، و بمثل هذا من الغلط [1] غلط أبو بكر الأشعري [2] وأصحابه ، في صفات الله عز وجل ، لما قالوا فيها بالتغاير ، والعدد ، وذلك أن هؤلاء الآخرين لما سمعوا بذكر العلم والقدرة والحياة والعزة والسمع والبصر وسائر الصفات قالوا : فلن يجوز أن تكون [3] هذه المعاني كلها معنى واحداً ، بل هي معان متغايرة متعددة فلما أن أثبتوا صفات الله معاني متغايرة متعددة ، التمسوا لهذه المعاني المتغايرة المتعددة محلاً يحلونها به ومقاماً يقيمونها فيه فلم يجدوه لما كان الله في أزليته ليس معه شيء [4] غيره ، فلما لم يجدوا لما [5] أقدموا عليه من القول بهذا مخرجاً سقط في أيديهم ، ورأوا أنهم قد ضلوا فتجاسروا على القول بأنها حالة بالصانع جل جلاله ، قائمة بذاته ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

وما أنساني هؤلاء أن أذكرهم بالرد عليهم في موضعهم إلا الشيطان ، وما
٢١٦ عسى أن أرد [6] عليهم بأقبح من مقالتهم ، حيث / زعموا أن الله جل جلاله محل للاشياء ، وأثبتوا أن ذاته مقام للمعاني ، وضاهوا بذلك قول اليعقوبية من النصارى ، حين قالوا : أنها ثلاثة أقانيم لم تزل ذات جوهر واحد ، على ما وصفنا من مقالة اليعقوبية في موضعها ، بل زاد هؤلاء الأشعريون على النصارى ، لما كانت النصارى تأبى من [7] التغاير ، ولا تقول به ، وهؤلاء الأشعريون يثبتون التغاير ، والعدد

---

(١) د : أن يكون .

(٢) ج ، م : سقط « شيء » .

(٣) د : مما .

(٤) د : يرد .

(٥) د : في .

(٦) م : الغلظ .

(٧) أبو بكر الأشعري يبدو انه القاضي أبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ) الذي وصلت كتبه إلى المغرب وتداولتها المالكية ودرسوها وأخذوا بها و يمكن أن يكون أبا بكر بن العربي المغربي (ت ٥٤٣ هـ) وهو معاصر للمؤلف والأغلب انه الباقلاني ويشير هذا إلى ان المؤلف اطلع على كتب الأشعرية .

الكثير الزائد على عدد النصارى ، تعالى الله عن جميع مقالات المبطلين علواً كبيراً .

وكذلك غلطت هذه الفرقة الناكثة ، لما سمعوا بعبارات [1] التأنيث والتذكير والجمع والإفراد والعدد والتغاير والاضافة ، وأشباه هذه الوجوه الواقعة على الألفاظ الجارية عليها في لغة العرب لا على المعاني ، وقالوا : ان هذه الوجوه [2] كلها لا تجري على علم الله ، وعلى قدرته [3] وحياته وسمعه وبصره ، وانما يجرى [4] ذلك من [5] العبارة على الألفاظ والأوصاف ، فأبطلوا لهذه العلة أن يكون علم الله وقدرته وحياته وعزته [6] وسمعه وبصره صفات لله عز وجل [7] وأن يكون الله موصوفاً بشيء منها ، وأثبتوا ألفاظهم التي [8] هي أفعالهم ، صفات لله عز وجل تعالى الله عن ذلك .

وفي غلط [9] الفريقين [10] جميعاً دليل على صدق مقالتنا بأن علم الله وقدرته وحياته وعزته [11] وسمعه وبصره صفات له [12] في ذاته لم يزل موصوفاً بها ، موجوداً في أزليته ، مستحقاً لها ، وانها هي الله ليست شيئاً غيره ، وانها لا يجرى [13] عليها

---

(١) د : بعبارة .

(٢) د : سقط « الواقعة على الألفاظ الجارية عليها في لغة العرب لا على المعاني وقالوا ان هذه الوجوه » .

(٣) د : وقدرته .

(٤) جـ : تجري .

(٥) جـ ، م : عن .

(٦) جـ ، م : سقط « وعزته » .

(٧) د : جل جلاله .

(٨) جـ : إلى .

(٩) م : غلط .

(١٠) جـ : وفي غلط الفريقين .

(١١) جـ ، م : سقط « وعزته » .

(١٢) د : لله .

(١٣) د : لا تجري .

العدد ولا التغاير ولا التأنيث ولا التذكير ولا الجمع ولا الإفراد ولا الاضافة ولا الملك ، إذ كان ذلك كله من معاني المحدث المصنوع ، وان عبارات الواصفين التي هي [1] أفعالهم وصفاتهم ، من حركاتهم وسكونهم ليس شيء من ذلك بصفة لله [2] ، ولا باسم له ، كما دللنا على فساد القول بذلك في أول كلامنا ، مع اننا [3] وهؤلاء القوم جميعاً قد نقمنا [4] على أهل الازالة [5] مقالتهم ، فيما [6] زعموا ان ارادة الله محدثة ، وانها فعل من أفعاله [7] ، فأبطلنا [8] عليهم ذلك ، بما قدمنا [9] من الشواهد والاعلام في حشو هذا الكتاب ، و بما لم نذكره من ذلك ، فكيف [10] حتى زادوا على أهل الازالة [11] بأن [12] زعموا ان صفات الله وأسماءه محدثة مخلوقة
٢١٧ كائنة بعد إذ لم تكن ، ظنوا بغباوتهم [13] ، / وحسبوا أنهم منفصلون من أهل الازالة [14] في [15] مقالتهم بذلك ، وليسوا [16] بحمد الله عنهم [17] بمنفصلين [18] .

---

(١) د : سقط « هي » وأثبت على الهامش .
(٢) ج ، م : الله .
(٣) م : سقط مع أننا .
(٤) د : نفضنا .
(٥) د : الأزلة .
(٦) ج : في أن ، م : فان .
(٧) د : فعله .
(٨) د ، م : وأبطلنا .
(٩) د : قدمت .
(١٠)د : وكيف .
(١١)د : الأزلة .
(١٢)م : فان .
(١٣)ج : لغباوتهم .
(١٤)د : الأزلة .
(١٥)د : من .
(١٦)د : وليس .
(١٧)د ، م : منهم .
(١٨)د : منفصلين .

وقد كان عارضهم عيسى بن علقمة المصري[1] رحمة الله عليه في كتاب التوحيد الكبير ، بأمر مقنع بما فيه الكفاية ، لما[2] عارضهم بمقالة أصحاب الارسطاطاليس[3] من أهل الدهر ، حين زعموا ان الهيولي قديم لم يزل ، ليس بذي أعراض ، ولا بذي صفات إلى أن صار في زعمهم بعد ذلك موصوفاً[4] بالاعراض والصفات ، وناظر مقالة هؤلاء القوم من الناكثة حين زعموا ان الله قديم لم يزل ، وان صفاته محدثة مخلوقة كائنة بعد إذ لم تكن كمقالة[5] من ذكرنا من أهل الدهر سواء ، فلم[6] ينفصلوا عند معارضة عيسى إياهم ، من مقالة أهل الدهر ، ولم يتخلصوا من الذي يلزمهم في ذلك بحمد الله سبحانه ، ولعمري ان مثل[7] عيسى[8] لمن حذاق متكلمي أهل هذه الدعوة المباركة فيما بلغنا عنه .

فان سأل سائل من أصحاب الأشعرية ، أو نسأل لهم أنفسنا فنقول : فاذا زعمتم ان صفات الله عز وجل غير متغايرة ، ولا متعددة ، وانما هي الله ، وليست شيئاً غيره ، وليس شيء منها غير شيء ، فهل تقولون : ان علم الله هو قدرته ، وان قدرته هي علمه ، وكل معنى من ذلك هو الآخر ؟ قيل لهم : انا لم نأب ما سألتم عنه من ذلك من جهة التغاير ، ولا من جهة العدد ، كما توهمتموه من الذي غلطتم[9] فيه ، وانما أبينا من القول بأن علم الله هو قدرته ، وان قدرته هي ارادته في سائر ذلك لما يوجبه القول في معنى يقدر ، ولا يوجبه في معنى[10] يريد ، ولا في معنى يعلم ، ومن ذلك ان معنى يعلم يقع على الفعل وغير الفعل ، ومعنى

---

(١) لم نعثر له على ترجمة .
(٢) ج ، م : بما .
(٣) كذا في النسخ الثلاثة .
(٤) د : موصوف .
(٥) ج ، م : بمقالة .
(٦) ج ، م : فلن .
(٧) د : سقط « مثل » .
(٨) عيسى بن علقمة المصري .
(٩) م : غلطتم .
(١٠)م : سقط يقدر ولا يوجبه في معنى .

يقدر ويريد لا يقعان إلا على الفعل ، وأيضاً فان معنى يقدر يقع على كائن وغير كائن مما ليس كونه بمحال ، ومعنى يعلم ويريد لا يقعان إلا على كائن ، فاتفق القول في باب [1] يعلم [2] ويريد من هذا الوجه ، كما اتفق معنى يقدر ويريد في أنهما لا يقعان إلا على الفعل ، وليس ذلك لاختلاف القدرة والعلم والارادة ، وانما ذلك لاختلاف المقدور عليه ، والمراد ، والمعلوم .

٢١٨ ووجه آخر / في جواب ما سألتم عنه ، ان قول القائل بأن العلم هو القدرة ، والقدرة هي الارادة يوهم السامع ان هنالك أشياء [3] غير الموصوف بها ، فيقال : ان هذا هو هذا أو هذا غير هذا ، إلا أن يذهب السائل بأن العلم هو القدرة ، والقدرة هي العلم ، إلى أن يكون العالم هو القادر ، والقادر هو العالم ، فهذا مما لا يجاب به إلا بصلته التي تزيل سوء الظنون عن السامعين عند ورود الجواب على أوهامهم غير مفسر ، ولا موصول بصلته التي يتبين الجواب بها ، ويصح [4] ، فان قال : فأوجدوني [5] شيئين [6] من الأشياء [7] ليس أحدهما هو الآخر ، ولا هو غيره ، وهذا منكم غلط [8] على اللغة ، وعلى الوهم جميعاً ، قيل له : فانا نوجدك [9] ذلك في نفس مقالتك ، فضلاً عن سواها ، ألست تزعم ان علمه [10] وقدرته وعزته وحياته وسائر صفاته ليس شيء [11] من ذلك هو الله ، ولا هو [12] شيء غيره ،

---

(١) د : معنى .

(٢) د : ليعلم .

(٣) م : أشيا .

(٤) د : ويصلح .

(٥) د : فأوجدني .

(٦) د : بشيئين .

(٧) م : الأشيا .

(٨) م : غلط .

(٩) م : نوجدوك .

(١٠) د : عمله .

(١١) ج ، د : شيئاً وفي ـ د ـ : يحتمل أن يقرأ بشيء .

(١٢) د : سقط « هو » .

وذلك أن هؤلاء الأشعريين يقولون بالتغاير بين الصفات ، ولا يقولون [1] بذلك بين الصفات والموصوف ، ويزعمون [2] ان الصفات ، ليست هي الموصوف ، وليست بغيره ، ويفرقون [3] بالجواب بين هاتين المسألتين ، مع ما وجدنا في صفات الأشياء [4] من أنه لا يقال في صفة منها بأنها هي الصفة الأخرى ، ولا بأنها غيرها ، والا فأخبرني عن شيئة الحركة أهي حدثها أم غير [5] حدثها ؟ و [6] عن حدثها أهو عرضها [7] أم غير عرضها ؟ وعن عرضها أهو كسبها أم هو غير كسبها ؟ وعن كسبها أهو طاعتها أم هو غير طاعتها ؟ في أشباه هذه الوجوه ، فان زعم ان كل صفة من ذلك هي [8] الأخرى ، دخل عليه من الفساد ما لا يقوم به ، وان زعم ان شيئة الحركة غير حدثها ، وان حدثها غير عرضها ، وان عرضها غير كسبها ، وان كسبها غير طاعتها ، دخل في مقالة معمر[9] صاحب المعاني مما اجتمع المتكلمون على فساده .

---

(١) د : ولا يقلون ـ جـ ـ : ولا تقولون .

(٢) جـ : وتزعمون .

(٣) جـ : وتفرقون .

(٤) جـ : الأشياء .

(٥) د ، م : أم هي غير ـ باضافة « هي » في الهامش من « د » .

(٦) د : أو .

(٧) د : أهي أهو عرضه .

(٨) د : هو .

(٩) هو معمر بن عباد السلمي شيخ بشر بن المعتمر وهشام بن عمرو وأبي الحسن المدائني ويروى ان الخليفة الرشيد وجهه لمناظرة ملك السند (ابن المرتضى طبقات المعتزلة ص ٥٤–٥٦) وانفرد عن المعتزلة بآراء خاصة .
توفي ٢٢٠ هـ ومن آرائه التي بها سمي « صاحب المعاني » ان كل نوع من أنواع الأعراض الموجودة في الأجسام لا نهاية لعدده وكل عرض من هذه الأعراض إذا قام بمحل فانه يقوم به لمعنى زائد على ذات ذلك العرض أوجب القيام به وهكذا يقع ذلك متسلسلاً إلى ما لا نهاية له فالحركة مثلاً إنما قامت بالمتحرك وذلك لمعنى سواها أوجب أن تقوم بالمتحرك وذلك المعنى المختص بالمتحرك متعلق بمعنى آخر أوجبه وهكذا =

وليس هذا موضع ايضاح فساد القول بالمعاني ، فان قالوا ليس[1] جهة شيء غير جهة حدث ، وان جهة حدث غير جهة عرض ، وان جهة عرض غير جهة
٢١٩ كسب ، قيل لهم : ما هذا التغاير الذي ذكرتم ، تغاير في نفس الصفات / أم تغاير في الوصف والقول ؟ فان زعموا بأنه تغاير في نفس الصفات ، صاروا[2] إلى ما ذكرنا من قول أصحاب المعاني ، وان قالوا بأنه تغاير في القول ، لا تغاير في المعاني ، قيل لهم : فكذلك[3] القول بأنه يقدر ، غير القول بأنه يعلم ، والقول بأنه يعلم غير القول بأنه يريد ، ومثل هذه المناظرة[4] عند جماعة المتكلمين مناظرة المسألة بالأخرى ، لا مناظرة الشيء بالشيء ، فان قال[5] : فهل تصفون الصفة أم لا تصفونها ؟ قيل له : ان أردت انا نصف الصفة بأن نخبر عنها بأنها كذا فنعم ، وان ذهبت إلى أن نجعل للصفة صفة أخرى[6] غيرها ، ولتلك الأخرى غيرها ، فهذا من أمحل المحال عند المتكلمين ، فان قال : أليس أنه علم غير أنها قدرة أم أنه علم هو أنها قدرة ؟ قيل له : القول بأنه علم غير القول بأنها قدرة ، والقول بأنها[7] قدرة غير القول بأنه علم ، على ما دللنا في أول المسألة ، فان قال : فاذا زعمتم أن علم الله هو ، وان قدرته هو ، أفتقولون[8] : ان الله هو العلم ، وان الله

= فالحركة تخالف السكون لا لذاتها من حيث هي حركة وانما لمعنى ثالث أوجب مخالفة الحركة للسكون ، والسكون يخالف الحركة لمعنى سوى السكون وهذان المعنيان مختلفان بسبب معنى آخر غيرهما إلى غير ما نهاية . فهو يقول بهذا الاعتبار بحوادث لا أول لها وهو فيلسوف معتزلي طبيعي يعتبر ان الأعراض كلها من خلق الأجسام بالطبع وان الله لم يخلقها ويقرر الشهرستاني ان معمراً يميل إلى مذهب الفلاسفة .

(١) د : أليس .

(٢) د : سقط « صاروا » وكتب على الهامش : لعله رجعوا .

(٣) ج ، م : وكذلك .

(٤) ج ، م : من المناظرة .

(٥) د : قالوا .

(٦) ج : سقط « أخرى » .

(٧) م : بأنه .

(٨) ج ، م : فتقولون .

هو القدرة ، أم كيف يكون شيء شيئاً آخر ، ولا يكون الشيء الآخر هو ذلك الشيء ؟ قيل له : فقولنا : ان علم الله هو ، وان قدرته هو ، أردنا بذلك ان الله العالم القادر بذاته ليس ، ثم شيء غيره ، ولم يستحدث علماً ولا قدرة ولا صفة من الصفات ، والقول بأن الله علم غير مطلق ولا مقيد [1] معنى ، والصفات قد تكون عندهم هي الموصوف ، ولا يجوز أن يكون الموصوف نفسه صفة ، وقد يجوز القول بأن الله عالم قادر ، ولا يجوز أن يقال علم الله عالم ، ولا قدرته قادرة ، وليس هذا مذهباً فيحتاج [2] إلى الكلام فيه بأكثر من هذا .

عودة إلى مناقشة الاسماء

رجع الكلام إلى ما كنا فيه قبل ورود ذكر هؤلاء الأشعريين فنقول : ان الموضع الثاني من الخلاف في مسألة الاسماء ما القول فيما يسمى الله به في أزليته مما لا يسمى به ؟ فان قال قائل : فهل [3] تسمون الله جل جلاله في أزليته خالقاً ، رازقاً محيياً [4] مميتاً باعثاً وارثاً في أمثالها [5] ؟ قيل له : نعم قد سميناه بذلك في أزليته وبعد إحداثه الأشياء ، ولم يزل ربنا خالقاً رازقاً محيياً [6] مميتاً باعثاً وارثاً ، ولا يزال
٢٢٠ كذلك / من قبل ما وجدنا أن هذه الأسماء موضوعة في كتاب الله عز وجل ، مستعملة لمعان ثلاثة كلها قد سمى الله بها نفسه ووصفها بها ، أما أحدها [7] فللذات والمدحة والثاني : فللفعل الآتي دون ما قد فعل ، والثالث : لما فعل فقط .

أما ما وصف به نفسه لمعنى للذات [8] والمدحة فقوله عز وجل : (ان ربكم

---

(١) د ، م : مفيد .
(٢) ج ، م : فتحتاج .
(٣) د : هل .
(٤) في النسخ الثلاثة : مجيباً .
(٥) ج : سقط « في أمثالها » ، م : سقط مميتاً باعثاً وارثاً في أمثالها .
(٦) ج : مجيباً .
(٧) م : أحدهما .
(٨) ج ، م : الذات .

لرؤوف رحيم)[1] ، وقوله : (رحيم ودود)[2] ، و (غفور شكور)[3] ، و (جواد كريم)[4] ، و (فعال لما يريد)[5] في أشباهها من كتاب الله عز وجل مما أخبر به[6] عن صفته في ذاته ، وقدرته ، كان الفعل بذلك أو لم يكن ، والذات لا توصف بالتغيير[7] والمدحة لا تكون ناقصة فيكون الله عز وجل مخبراً عن نفسه ومادحاً لها[8] بأمر يكون أو لا يكون .

والوجه الثاني: ما أخبر به عن نفسه بأنه سيفعله بعد[9] ، قال الله عز وجل : (وإذ قال الله يا عيسى أني متوفيك ورافعك إلي ومطهرك من الذين كفروا وجاعل الذين اتبعوك فوق الذين كفروا)[10] وقال : (انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه)[11] ، وقال : (اني منزلها عليكم)[12]، وقال : (اني جاعل في الأرض خليفة)[13] ، وقالت الملائكة : (أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء)[14] ، ومثله في كتاب الله عز وجل كثير فاعل على أن سيفعل .

والوجه الثالث: ما كان من التسمية بذلك لما قد فعل بعد : فقال : (الحمد

---

(١) ٧/النحل .

(٢) ٩٠/هود .

(٣) ٣٠/فاطر و ٢٣/الشورى .

(٤) ليس آية .

(٥) ١٠٧/هود ، ١٦/البروج .

(٦) م : سقط به .

(٧) د : بالغيير .

(٨) ج ، م : سقط « لها » .

(٩) م : بعده .

(١٠)٥٥/آل عمران .

(١١)٩/آل عمران .

(١٢)١١٥/المائدة .

(١٣)٣٠/البقرة .

(١٤)٣٠/البقرة وفي ـ د ، م : وقف الناسخ عند قوله تعالى : « من يفسد فيها » .

لله فاطر السموات والأرض جاعل الملائكة رسلاً) [1] ، وقال : (فالق الحب والنوى) [2] ، وقال : (وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً) [3] وقال : (آخذ بناصيتها) [4] .

وهذه الوجوه الثلاثة موجودة معلومة ، كلا قد سمى الله به [5] نفسه ، ووصفها به في كتابه عز وجل ، و [6] هي سائغة في كلام العرب ، في خطبها وأشعارها ، مستعمل ذلك فيما بينهم ، وشهرته تغني عن الاستشهاد عليه ، فاذا كانت التسمية بهذه الأسماء تتصرف على هذه الوجوه الثلاثة جميعاً [7] ، فلم حملت التسمية بفاعل وخالق ورازق [8] في أمثالها على بعض هذه الوجوه دون بعض ؟ فاكتف بهذه الجملة في هذا الباب واقطع شغلك مما سواها .

الموضع [9] الثالث من الخلاف في مسألة الأسماء

٢٢١ / وأما القول [10] في ولاية الله عز وجل وعداوته وحبه [11] وبغضه وسخطه ورضاه ، فان ذلك صفات لله [12] عز وجل لم يزل موصوفاً بها في أزليته ، مستحقاً لذلك

---

(١) ١/فاطر .
(٢) ٩٥/الأنعام .
(٣) ٩٦/الأنعام وكتب الناسخ هذه الآية مبتدأة بـ : جاعل في ـ د ـ وفي ـ ج ، م ـ أيضاً : (فالق الحب والنوى إلى قوله ـ وجاعل) وهو خطأ .
(٤) ٥٦/هود .
(٥) م : سقط به .
(٦) ج ، م : سقط و .
(٧) د : جميعها .
(٨) د : ورازق وخالق . الا ان الناسخ جعل علامة يشير بها إلى ان « خالق » سابق على رازق .
(٩) د : والموضع .
(١٠) م : للقول .
(١١) د : وجبه .
(١٢) ج ، م : الله .

بذاته ، من قبل أنه لا تخلو [1] هذه الصفات من وجهين لا ثالث لهما : اما [2] أن تكون صفات لله [3] لم يزل بها على ما قلنا ، أو [4] أن تكون فعلاً من أفعاله ، وبطل بأن تكون فعلاً من أفعاله [5] ، من قبل ان ذلك الفعل لا يعدو [6] أحد [7] وجهين لا ثالث لهما : اما [8] أن يكون [9] ثواباً ، أو غير ثواب[10] ، فان يكن [11] ثواباً بطلت التسمية عن الله جل جلاله بهذه الصفات ، حتى يكون الثواب واقعاً ، فهذا يقتضي أن يكون الله [12] عز وجل غير موال ، ولا معاد ، ولا محب ، ولا مبغض ، ولا ساخط ولا راضي إلا بعد وجود [13] الثواب والعقاب في دار المعاد[14]، وإذا كان الأمر كذلك ، وجب أن يكون جميع ما وصف الله به نفسه من ذلك ، واخبر به عنها في غير موضع من كتابه ، على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم على غير ما وصف ، وعلى خلاف ما أخبر ، وهذا غاية التكذيب لله عز وجل تعالى الله عما يقول الجاهلون ، أو ان يكون هذا الفعل غير ثواب ، فاذا[15] كان غير

---

(١) د : يخلو .

(٢) د : سقط « أما » .

(٣) د : لله .

(٤) د : سقط أ .

(٥) د : سقط « وبطل أن تكون فعلاً من أفعاله » .

(٦) د : لا يعد .

(٧) م : أحداً .

(٨) د : من أن .

(٩) ج : تكون .

(١٠) م : أو غير .

(١١) د : يكون ج : تكن .

(١٢) م : سقط الثواب واقعاً فهذا يقتضي أن يكون الله .

(١٣) د : وجوب .

(١٤) م : الميعاد .

(١٥) د : وإذا .

ثواب لم يخل من وجهين لا ثالث لهما : اما أن يكون واقعاً على ما علم الله ، أو [1] على ما فعل العباد ، فاذا [2] كان واقعاً على ما فعلوا ، فيجب أن يكون الله على هذا المعنى موالياً لأهل عقابه ، معادياً [3] لأهل ثوابه ، في مثل ذلك ، عندما يكون من [4] أفعالهم التي هم عنها يتحولون ، ولم يبق بعد هذا إلا القول بأن ولاية الله وعداوته وحبه وبغضه وسخطه ورضاه انما ذلك من الله للعلم على ما العباد له فاعلون ، واليه صائرون .

ولعل قائلاً منهم يقول : ان الولاية هي التسمية لهم بالايمان ، والعداوة هي التسمية بالكفر ، قيل له : هذا الذي ذكرت داخل في جوابنا آنفاً ، لأنه لا تعدو التسمية من أن تكون لهم على ما فعلوا ، أو على ما علم الله أنهم اليه صائرون ، فان كان على ما فعلوا ، فيجب في ذلك من الفساد ما قدمنا ، و [5] ان تكون ولاية الله لأهل عقابه ، وعداوته لأهل ثوابه ، إذا كانت التسمية واقعة لهم على ما فعلوا ،
٢٢٢ وان كانت [6] التسمية على ما / علم الله مما [7] العباد اليه صائرون ، فقد دارت القصة من حيث ما دارت ، إلى أن الولاية والعداوة ، وتلك الصفات قد آلت إلى العلم ، وانتظمت اليه ، فلما كان ما قلنا من هذا على ما وصفنا ، ثبت أن ولاية الله وعداوته وحبه وبغضه وسخطه ورضاه صفات له ، لم يزل موصوفاً بها ، كما لم يزل بأنه عالم بما العباد له فاعلون ، واليه صائرون .

ولعل قائلاً يقول : أرأيتم إذا [8] كان الله غير محدث لهذا الخلق ، ولا موجد [9]

---

(١) د : سقط أو .
(٢) د : فان .
(٣) د : معاد .
(٤) ج ، م : عن .
(٥) ج ، م : سقط و .
(٦) د : أو تكون .
(٧) م : وان كانوا بتسمية على ما علم مما .
(٨) ج ، م : ان .
(٩) ج : موجداً م : موجود .

لأحد ممن يوالي ، ولا لأحد ممن يعادي ، أكان جائزاً [١] عندكم أن يكون الله موصوفاً بالولاية والعداوة على هذا الوجه ؟ قيل له : أو لست [٢] تصف الله بأن لم يزل بهذه الأشياء على ما هي به من صفاتها ، في اتفاق ما اتفق منها ، وفي [٣] اختلاف ما اختلف [٤] ؟ أفترى ان ذلك العلم الذي وصفته به لهذه الأشياء ، ليس بصفة لله في ذاته ، ولا هو مستحق لها في أزليته ، لعلة أن الخلق يكون أو لا يكون ، وليس العلم مختلفاً في أن كان الخلق أو لا يكون ؟ فاذا كان الله به عالماً [٥] ، وإذا لم يكن الخلق ، ألم [٦] يجز [٧] القول بأن الله به عالم ، والعلم لا يقع إلا على كائن ، وكان عالماً بأنه لا يكون ، وكذلك القول في الولاية والعداوة ، إذا كان في علم الله أنه سيكون من يصير إلى ثوابه ، كان الله موجباً له الثواب على ما علم ، وإذا كان في علمه أنه سيكون من يصير إلى عقابه ، كان الله موجباً له العقاب ، وهذا حتم في علم الله ، وإذا [٨] كان لا يكون شيء من ذلك ، كان في حتمه أنه لا يكون ، وهذا علم على صفة فان قال : أفتقولون : أنه موال ومعاد ، ولو أنهم لا يكونون ؟ قيل له : أفتقولون : أنه عالم بهم ، ولو أنهم لا يكونون ؟ وهذا من ذلك سواء . فان قال : فاذا كان لا يجوز أن يقال الله [٩] موال إلا لمن يكون [١٠] ، فلم

---

(١) د : جائز .
(٢) د : أو ليست .
(٣) د : سقط في .
(٤) ج تختلف .
(٥) ج : عليماً .
(٦) د : سقط أ .
(٧) ج : يجر .
(٨) ج ، م : فاذا .
(٩) د ، م : لله .
(١٠)د : قد يكون .

زعمتم ان الولاية ، صفة له : فاذا كان لا يجوز أن يقال لله [1] عالم بما لا يكون [2] ، فلم زعمتم ان العلم صفة له ؟ وليس في قولنا بأن العلم لا يقع إلا على كائن ، ما يوجب أن يكون العلم ليس بصفة لله في ذاته ، وكذلك ليس في قولنا ان الولاية
والعداوة لا تكونان [3] إلا لكائن ، ما يوجب / أنهما ليستا بصفة لله في ذاته ، وكلا ٢٢٣
الأمرين واحد . فان قال : أولستم حين زعمتم أن يكون الله لم يزل موالياً ، فقد أثبتم وجود الموالي لم يزل ؟ قيل له : ليس في قولنا : ان الله لم يزل موالياً ، ما يوجب ان يكون الموالي لم يزل ، كما نعتقد ، ونقول [4] ان الله لم يزل عالماً بالأشياء ، وليس في ذلك من قولنا ما يوجب أن تكون [5] الأشياء لم تزل مع الله سبحانه ، فان قال : أفتقولون : أنهم لم يزالوا في ولاية الله وفي عداوته ، قيل له : ان كنت تريد أن الله لم يزل موالياً لهم ، ومعادياً ، فذلك الذي تقول ، وان ذهبت إلى أن يكون الموالي والمعادي [6] لم يزالا مع الله فهذا فاسد . وجوابنا في هذه المسألة [7] كجوابنا لاهل الإلحاد ، حين سألوا وقالوا : هل تقولون : ان الأشياء لم تزل في علم الله ؟ كان الجواب لهم أن يقال : ان اردتم بقولكم : لم تزل الأشياء في علم الله ، ان الله لم يزل عالماً بالأشياء فهو ما نقول ، وان [8] ذهبتم إلى أن تكون [9]

---

(١) د ، م : سقط « لله » .
(٢) م : سقط فلم زعمتم ان الولاية صفة له قيل له فإذا كان لا يجوز أن يقال لله عالم بما لا يكون .
(٣) ج ، م : لا يكونان .
(٤) د : سقط « ان الله لم يزل موالياً ما يوجب أن يكون الموالي لم يزل كما نعتقد ونقول » .
(٥) ج : يكون .
(٦) د ، م : المعاد .
(٧) ج : المسلة .
(٨) د : وإذا .
(٩) ج : يكون .

الأشياء هي التي[1] لم تزل مع الله قديمة ، فالقول بهذا فاسد ، وكلا المسألتين واحدة[2] والجواب فيهما[3] واحد ، والذي حررنا من المسألة على أنفسنا في هذا الباب مع كثير ما فيه من الحجج كاف ، عما سواه ، إن شاء الله ، ولا بد من تنبيه عن[4] بعض ذلك ببعض فنقول : أو ليس الله مخبراً عن نفسه بأنه ولي المؤمنين ، وعدو للكافرين فلا يخلو ما أخبر به عن نفسه من ذلك من أن يكون ولياً لجميع المؤمنين وعدواً لجميع الكافرين ، أو لبعض دون بعض ، فان كان ولياً لجميع[5] المؤمنين ، وعدواً لجميع[6] الكافرين دخل في هاتين الكافيتين من لم يكن في حين أخباره مؤمناً ولا كافراً ، بل قد دخل في ذلك من المؤمنين ، ومن الكافرين ، من لم يكن حينئذ موجوداً[7] رأساً ، وهذا يوجب[8] ما قلناه[9] ، أو أن يكون الله غير ولي ولا عدو ، وان لم يوجد من المؤمنين ومن الكافرين بعد[10] ، فهذا يوجب أن يكون الله غير ولي إلا لثلث المؤمنين دون الثلثين ، وقد أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن مؤمني هذه الأمة هما ثلثا أهل الجنة ، وان الله غير ولي لهم ، على قياد هذه المقالة .

٢٢٤ وكذلك القول في الذين أخبر عنهم رسول الله أنهم على / دين أبي جهل ،

---

(١) ج : سقط هي التي .

(٢) ج ، م : واحد .

(٣) د : فيهما .

(٤) ج : سقط عن .

(٥) د ، م : لكافة .

(٦) د ، م : لكافة .

(٧) م : حشرهم جوداً .

(٨) ج : وهذا يدل بوجب .

(٩) د : ما قلنا .

(١٠)ج : (وان كان الله غير ولي ولا عدو لمن يوجد من المؤمنين والكافرين بعد) والعبارة مضطربة وأقرب العبارتين عبارة ـ د ـ وهو ما أثبتناه في المتن ويبدو ان العبارة هكذا : « غير ولي ولا عدو لمن لم يوجد بعد » بدليل سياق الكلام .

ممن تقوم عليه الساعة ، أن يكون الله غير معاد لهم ، لأنهم لم يكونوا بعد [1] وقد قال عز وجل : (ومبشراً برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد) [2] ، وقال : (والذين اتبعوهم باحسان رضي الله عنهم) [3] ، وقد قالت العلماء [4] أنهم تابعون إلى يوم الدين ، وقال : (يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى أمم ممن معك وأمم سنمتعهم ثم يمسهم منا عذاب اليم) [5] ، وقال : (ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكوة والذين هم بآياتنا يؤمنون الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوارة والانجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم أصرهم والأغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي انزل معه أولئك هم المفلحون) [6] فلا يخلو هؤلاء كلهم الذين أخبر الله عنهم ، قبل أن يكونوا من أن يكونوا في ولاية الله أو في غير ولايته [7] ، فان كانوا في ولايته [8] فهو الذي نقول ، أو يكونوا في غير ولايته [9] ، فيكون سبحانه يخبر انه [10] قد

---

(١) ج ، م : إلا بعد .

(٢) ٦/الصف .

(٣) ١٠٠/التوبة .

(٤) ج ، م : وقد قال في العلماء .

(٥) ٤٨/هود وفي ــ ج ، م : بسلام منا ــ إلى قوله عذاب اليم .

(٦) ١٥٧/الأعراف وفي ــ ج ــ : ... للذين يتقون ــ إلى قوله ــ : أولئك هم المفلحون .

(٧) ج : أو في غيرها : وخلط الناسخ في هذا الموضع حيث كتب : وقال ورحمتي وسعت كل شيء عنهم [٢] قبل أن يكونوا من أن يكونوا في ولاية الله أو في غيرها فسأكتبها للذين يتقون ــ إلى قوله ــ أولئك هم المفلحون فلا يخلو هؤلاء كلهم الذين أخبر الله عنهم [٢] فان . ولكنه جعل علامة تشير إلى هذا الخلط وهو رقم (٢) فوق عنهم الأولى والثانية .

(٨) ج ، م : ولاية الله .

(٩) ج ، م : ولاية الله .

(١٠) ج ، م : انهم .

أوجب لهم رحمته ، وسماهم مفلحين ، وانهم رسله ، وبشر بهم من سيأتون بعدهم ، وانه قد رضي عنهم ، وانهم تابعون ، وكل هذا منه وهم في غير ولايته ، فهذا خلف من الكلام القبيح ، مما يتعالى الله عن أن يوصف بمثله [1] ، وقد قال أيضاً : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا ابليس استكبر وكان من الكافرين) [2] ولم يكن إذ ذاك كافر [3] غير ابليس ، فنسبه إلى الكافرين الذين [4] هو منهم على ما علم أنهم كافرون ومع هذا كله يقال لهم ما تقولون [5] في ابليس حين كان عابداً مع الملائكة في السماء قائماً : (آناء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه) [6] هل تزعمون ان ابليس إذ ذاك في ولاية الله وحبه ورضاه وان الله موال له ومحبه وراض عنه ؟ فان تجاسروا على القول بهذا مع فظاعته ، فانهم قوم
٢٢٥ متجاسرون . فيقال لهم : أجل أرأيتم ان اطلع الله جبريل و / مكائيل [7] واسرافيل على ما سيكون من ابليس من الجحد لربوبيته [8] ، والانكار لوحدانيته ، والدعاء [9] عبادة نفسه ؟ أفتزعمون ان ابليس يكون في ولاية الملائكة مع ما اطلعها [10] الله عليه من ذلك ؟ فان قالوا نعم ، قيل لهم : أفيكون جائزاً ومتفقاً للملائكة مع ما اطلعها الله عليه من الذي اليه ابليس صاير ، ان تدعو [11] الله لابليس وتقول [12] : ربنا ق [13]

---

(١) ج : سقط « فهذا خلف من الكلام قبيح مما يتعالى الله عن أن يوصف بمثله » .
(٢) ٧٤/صٓ .
(٣) م : كافراً .
(٤) ج ، د : الذي .
(٥) م : يقولون .
(٦) ٩/الزمر .
(٧) ج : وميكائل ، م : ومكئييل .
(٨) د : لربوبية الله .
(٩) م : والدعا .
(١٠) د : اطلعه .
(١١) ج : يدعو .
(١٢) ج : ويقول .
(١٣) د : ق وكتب على الهامش : لعله وق .

ابليس عذاب الجحيم ، ربنا و [1] أدخله جنات عدن التي وعدته ، وقه السيئات ، (ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته وذلك هو الفوز العظيم) [2] ؟ وهذا من مجرأة النقض [3] على الله وعلى دينه ، وعلى ملائكته ، ودين ملائكته ، فان رجعوا وقالوا ان ابليس [4] لا يجوز أن يكون في ولاية الملائكة [5] إذ هي مطلعة على ما ابليس اليه صائر ، قيل ويحكم ولم ذلك ؟ وهل هو إلا لأن علمت الملائكة من عند الله ما اليه صائر [6] و بما هو له فاعل ، وكيف يكون ابليس مع هذا لا [7] في عداوة الله ، لما كان الله لم يزل عالماً بما ابليس له عامل [8] ، و بما هو اليه صائر ؟ فدل هذا على ان الله لم يزل عدواً لابليس ، وعدواً للكافرين ، وقال لابليس : (انك رجيم) [9] ، فلا يخلو من أن يكون ابليس رجيماً في علم الله لم يزل الله[10] عالماً أنه رجيم ، أو يكون الله لم يعلم بأنه رجيم إلا عند منعه السجدة ، وهذه مقالة الجهمية ، وقد دللنا على فسادها عند موضعها في كتاب التوحيد ، وكل ما نقضنا به على الجهمية في زعمهم بأن الله لا يكون ان يعلم الأشياء حتى تكون موجودة ، فهو نقض على هؤلاء القوم ، كما ان النقض على الروافض في وصفهم الله بالبدا[11] تعالى الله عن ذلك فهو نقض على من قال بتقلب[12] الولاية والعداوة ، وكل ذلك أصل واحد .

---

(١) د : سقط « و » .

(٢) ٩/غافر .

(٣) د : مجارات نقض .

(٤) ج ، م : سقط « ان ابليس » .

(٥) د : في ولاية الله الملائكة .

(٦) ج : ما اليه ابليس صائر .

(٧) د : الا م : سقط لا .

(٨) د : فاعل .

(٩) ٧٧ صٓ والآية تبدأ بـ : فانك .

(١٠)د ، م : سقط لفظ الجلالة .

(١١)د : لله بالبداء ، م : البدا .

(١٢)د : يتقلب .

وكذلك [1] يقال لهم : ما تقولون في الذي آتاه الله آياته [2] (فانسلخ منها فأتبعه الشيطان فكان من الغاوين) [3] ؟ فان زعمتم ان هذا في ولاية الله ، والله عالم بأنه ينسلخ من آياته ، ويكون من الغاوين ، قيل : أرأيتم ان اطلع الله موسى عليه السلام ، أو غير موسى من أنبيائه ، على ما سيكون من هذا الرجل بأنه سينسلخ [4]
٢٢٦ من آيات الله ، / ويكون من الغاوين ، وأنه سيصير في [5] مثل الكلب أن تحمل عليه يلهث أو تتركه يلهث ؟ أفينبغي لموسى أن يكون موالياً لهذا على ما علم من هذه [6] الصفة ، داعياً إلى الله له [7] أن يرحمه ، ويدخله جنته ؟ فان قالوا لا ، قيل لهم : فكيف [8] جوزتم في صفة الله من التبديل والتحويل والتغيير والتقلب والبداء [9] ما لم تجوزوه في صفة غيره من الخلق ، والخلق [10] لا يعلم بعضهم من بعض إلا ما أطلعهم الله على العلم به .

ويقال لهم : ما تقولون في عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث كان على دين قومه ، مذكوراً عنه ما قد علمتم ؟ هل هو إذ ذاك في ولاية الله ، أو في عداوته ؟ فان قالوا في عداوته قيل لهم : فاذا اطلع الله رسوله محمداً [11] صلى الله عليه وسلم [12] على ما سيكون من ايمان عمر ، وقيامه بدين الله ، هل يكون عمر مع ذلك عند

(١) ج : وكذلك .
(٢) د : آية .
(٣) ١٧٥/الأعراف .
(٤) ج ، م : ينسلخ .
(٥) ج ، م : سقط « في » .
(٦) د : سقط « هذه » .
(٧) د : سقط « له » هكذا وردت العبارة ويمكن أن تقرأ بحذف ـ إلى ـ داعياً الله .
(٨) د : فكيف بكم .
(٩) ج ، م : والبدا .
(١٠) د : سقط « والخلق » .
(١١) د : محمد .
(١٢) د ، م : عليه السلام .

رسول الله صلى الله عليه وسلم [1] في عداوته والدعاء عليه [2] الا يؤمن ، وأن يموت على ما هو عليه من دين قومه ، فيصير إلى عذاب الله ؟ فان قالوا : لا يتفق هذا لرسول [3] الله [4] مع علمه بما عمر اليه من طاعة الله صائر . قيل : فكيف جوزتم التحويل في ولاية الله مع قولكم بأن الله لم يزل عالماً بما العباد له فاعلون ، و بما هم [5] اليه صائرون ، ولم تجوزوا ذلك في ولاية الخلق ، وعداوتهم بعضهم بعضاً ، إذ [6] كان الله لهم مطلعاً على ما سيكون من تلك الأشياء [7] و [8] بعد هذا كله أجمع فهل كانت ولاية الخلق بعضهم لبعض وعداوتهم ، إلا لما ترون [9] من فعلهم بالايمان ، وفعلهم بالكفر ، وعلموا من ذلك ، والله لم يزل رايياً [10] بما يكون من جميع [11] الخلق ، وعالماً به ، فيجب بهذا أن يكون الله لم يزل موالياً ، ومعادياً على ما علم ، مما العباد له عاملون ، واليه صائرون .

انتبهوا حفظكم الله إلى أمثال [12] هذه المعارضات ، فانها دالة على صدق مقالتكم ، هاتكة لأستار مقالة [13] أهل الخطأ ، وهي [14] من المحفوظات القديمات ، فحين نبهتكم عليها عرفتم باقيها إن شاء الله .

---

(١) د ، م : سقط « صلى الله عليه وسلم » .
(٢) د : له ، م : والدعا له .
(٣) ج ، م : للرسول .
(٤) ج : سقط لفظ الجلالة .
(٥) د : سقط « هم » .
(٦) د : إذا .
(٧) م : الأشيا .
(٨) ج : سقط و .
(٩) د ، م : يرون .
(١٠) ج : رايبا ، م : رايبا .
(١١) ج : سقط « جميع » .
(١٢) ج ، م : مثل .
(١٣) ج : سقط « مقالة » .
(١٤) م : وهن .

باب القول في المرأة المأتية [1] فيما دون الفرج والدلالة على تفسيقها واثبات وعيدها

٢٢٧ / قال أصحابنا ومن وافقهم من الزيدية والمعتزلة والخوارج بتفسيق المرأة الموطوءة [2] فيما دون الفرج طائعة غير مكرهة ، واثبات الوعيد لها ، واجتمعت هذه الفرق على أنها فاسقة يبرأ منها ، ويشهد على فعلها بالضلالة وأنها كافرة بدين إلا ما كان من تردد المعتزلة في التسمية لها بالكفر ، ولسائر أهل الكبائر .

فان قال قائل : ما دلكم على تفسيق هذه المرأة ، واثبات الوعيد لها ؟ فيقال له : قد علمنا ذلك ، ودللنا عليه من كتاب الله عز وجل ، ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومن القياس على ما فيهما ، ومن الاجماع [3] قال الله عز وجل : (والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) [4] ، فقلنا لا تخلو هذه المرأة ، وصاحبها من أن يكونا حافظين لفروجهما [5] ، أو غير حافظين ، ولن يجوز أن يكونا حافظين لقول الله عز وجل : (فمن ابتغى وراء ذلك) من [6] الأزواج ، وما ملكت اليمين ، (فاولئك هم العادون) فلما تبين أنهما غير حافظين ، وجب أن يكونا عادين [7] ، وقال لقوم لوط : (اتأتون الذكر ان من العالمين وتذرون ما خلق

---

(١) د : المؤتاة .

(٢) د : المؤتاة .

(٣) هذا دليل على اعتبار ان الأباضية للقياس والاجماع وهو أحسن رد على ما زعمه المستشرق الفرنسي A. De Motylinski من ان الأباضية أخذوا بالرأي بدل الاجماع والقياس إذ لم يفهم انهم يعبرون بالرأي عن القياس والاجماع معاً (دائرة المعارف الإسلامية ، الترجمة العربية مادة أباضية) .

(٤) ٧/ المؤمنون .

(٥) ج ، م : لفروجهم .

(٦) ج : سقط « من » .

(٧) د : عادين : م عاذين .

لكم ربكم من أزواجكم بل أنتم قوم عادون)[1] ، فلما[2] غلظ[3] عليهم في الاسم ، واشتد عليهم في الشتم ، قال : (بل أنتم قوم عادون) ، ولعل اللاطة عند هؤلاء القوم أيضاً لم يكفروا بدين ، وقوله عز وجل : (إلا على أزواجهم أو ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين)[4] ، وقد تبين لنا ان هذا الفاعل الذي فعل بها ما قد ذكرنا ، انه[5] غير حافظ لفرجه ، وانه مذموم ملوم ، غير محمود ، لأنها ليست له بزوجة ، ولا مملوكة اليمين ، والملوم هو المعاقب ، قال الله عز وجل : (فتول عنهم فما أنت بملوم)[6] ، وقال : (فتقعد ملوماً محسوراً)[7] و : (مذموماً مخذولاً)[8] ، وهي من أسماء أهل العقاب ، فان قال : فانها حافظة من قبل ان ذلك منها فيما دون الفرج ، قيل : فان الآية قد عمت في كل الحفظ من العين
٢٢٨ واليد والفرج جميعاً ، ولم تستثن[9] حفظاً[10] من حفظ ، فلما / كانت الآية على العموم في جميع الحفظ من العين واليد والفرج جميعاً ، كان مدعي الخصوص مريداً لأن يثبت دعواه بغير دليل ، وبما لا يثبت به الدعوى ، وقال عز وجل : (ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة)[11] فعظم الزنا بأن سماه فاحشة ، فلا يخلو فعل هذين الإنسانين من[12] ان يكون فاحشة أو غير فاحشة ، فأجمع الناس على أنه فاحشة ،

---

(١) ١٦٦/الشعراء ، م : سقط من أزواجكم سهواً من الناسخ .
(٢) د : لما .
(٣) د : غلظ .
(٤) ٦/النور .
(٥) د : سقط « انه » .
(٦) ٥٤/الذاريات .
(٧) ٢٩/الاسراء وفي ـ د ـ : « مدحوراً » وهي آية ٣٩/الإسراء أيضاً .
(٨) ٢٢/الإسراء .
(٩) ولم يستثن ، م : استثن .
(١٠) د : حفظ .
(١١) ٣٢/الإسراء .
(١٢) د : سقط « منى » .

من قبل انك لو سألت هؤلاء أو [1] غيرهم من الناس من أين علموا عصيانها [2] لم [3] يجدوه إلا من قول الله عز وجل : (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن) [4] وفي اجماعهم على [5] أنه فاحشة ما يدل على أنه داخل في باب الزنا ، ولن يجوز أن يكون الزنا غير كبيرة عند جميع من أنفذ [6] الوعيد ، وقوله عز وجل : (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن) هو الزنا [7] فقد قال فيه [8] أهل التفسير : ان ما ظهر هو [9] : كشف العورة ، وما بطن هو : الزنا فسمى كشف العورة فاحشة ، فكل فاحشة كبيرة ، وكل كبيرة متوعد عليها ، وقال عز وجل [10] : (وإذا فعلوا فاحشة قالوا وجدنا عليها آبانا والله أمرنا بها ، قل ان الله لا يأمر بالفحشاء) [11] ، فقال أهل التفسير : ان ذلك لما كان [12] من تعريهم عند المسجد الحرام ، فسماه [13] الله فاحشة ، فلما كان فاحشة كان كبيرة ، وفعل هذه المرأة مع صاحبها أكثر وأكبر وأعظم من كشف العورة الذي سماه الله فاحشة .

وقد سئل رسول الله [14] صلى الله عليه وسلم فيما بلغنا عن السرقة والزنا وشرب

---

(١) ج : سقط « رسول الله » .
(٢) د : و .
(٣) م : عصيانهم .
(٤) د : ولم .
(٥) ٣٣/الأعراف .
(٦) د : سقط « على » .
(٧) ج ، م : انفد .
(٨) ج ، د : سقط هو الزنا .
(٩) د : سقط « فيه » .
(١٠)ج : من ، د : ظهر كشف .
(١١)ج : سقط « عز وجل » .
(١٢)٢٨/الأعراف وابتدأ الناسخ في ـ د ـ : الآية هكذا : « والذين إذا » وهو خطأ وأسقط في ـ ج ـ : الواو من « وإذا » .
(١٣)ج ، م : في ذلك ان ما كان .
(١٤)ج ، م : سماه .

الخمر فقال : هن من الفواحش وفيهن عقوبة [1] وقال : (الذين يجتنبون كبائر الأثم والفواحش) [2] فقرن ذكر الفواحش بذكر الكبائر ، ثم قال : (إلا اللمم) [3] فاستثنى فيما دون الفواحش ، والكبائر [4] ما لم يستثن في الكبائر ، والفواحش ، فدل على ان ما لم يستثن فيه كبائر ، متوعد عليها ، وقد قال : (الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب اليم) [5] ، فلا يخلو فاعل هذا الفعل بها إذا هو اكرهها على نفسها ، وابتزها باطن جسدها ، متلذذاً بذلك ،
٢٢٩ من أن يكون ظالماً لها ، أو غير ظالم ، ومن سنة [6] رسول الله / صلى الله عليه وسلم فيما روت الرواة عنه أنه قال : ان العين تزني وزناها [7] النظر واليد تزني وزناها [8] اللمس [9] . وقال [10] صلى الله عليه وسلم [11] لا يزني الزاني وهو مؤمن . فلما ثبت

---

(١) د : العقوبة .

(٢) النجم وأخطأ الناسخ فابتدأ الآية هكذا : ان الذين ... وهو خطأ فاحش في ـ ج ـ وزاد ناسخ ـ د ، م : والذين ... وهو خطأ أيضاً واقتصر من الآية على : الذين يجتنبون في ـ د .

(٣) ٣٣/النجم وفي م : كبير بدل كبائر .

(٤) د : دون الكبائر والفواحش مما .

(٥) ٤٢/الشورى .

(٦) ج : سند .

(٧) م : وزناوها .

(٨) م : وزناؤها .

(٩) روى ابن ماجه عن أبي هريرة : فالعينان زناهما النظر ، والأذنان زناهما الاستماع ، واللسان زناه الكلام ، واليد زناها البطش ، والرجل زناها الخطى ، والقلب يهوي ، ويتمنى ، ويصدق ذلك الفرج ويكذبه . قال السيوطي وهو حديث صحيح (الجامع الصغير ص ١٥٠) وروى البخاري ومسلم وابن داود والنسائي عن أبي هريرة هذا الحديث بلفظ آخر ... فزنا العين النظر ، وزنا اللسان المنطق ، والنفس تمني وتشتهي ، والفرج يصدق ذلك أو يكذبه .

(١٠) م : رسول الله .

(١١) ج : سقط « فيما روت الرواة عنه انه قال : ان العين تزني وزناها النظر ، واليد تزني وزناها اللمس وقال صلى الله عليه وسلم » .

أنهما غير مؤمنين ، ثبت أنهما كافران ، وقال صلى الله عليه وسلم [1] : لعن الله الناظر والمنظور اليه . وقال : ملعون من نظر إلى عورة أخيه ، أو قال [2] إلى [3] فرج أخيه . وقال : ملعون من أبدى عورته للناس [4] . وقال : من نظر نظرة حرام كحلت عيناه بمسامير من نار ، أو قال : بحسير [5] من نار . وأما من [6] الاجماع : فان [7] الأمة مجتمعة على ان من وثب على امرأة ليفعل بها مثل ذلك الفعل ، مكرهاً لها فان [8] عليها أن تدفعه بأشد الدفع ، وتقابله [9] بما قد يكون فيه من القتال ما هو حقيقة [10] وان [11] لم تفعل كانت راضية زانية ، وعلى من شاهد هذه [12] من الناس مثل ما عليها من ذلك ، وان الدماء [13] لا تحل إلا على كبيرة ، وأجمع جميع من أنفذ [14] الوعيد ، على ان القذف كبيرة من الكبائر متوعد عليه [15] وفسق ، والحد من الله فيه [16] واجب ، وأجمعوا على ان من فعل هذا الفعل ، بامرأة مكرهاً لها ، غاصباً لجسدها ، ان ذلك الفعل أكبر من القذف ، وأقبح منه ، بل قد علمنا وعلم جميع

---

(١) د : عليه السلام .
(٢) د : سقط قال .
(٣) ج ، م : سقط إلى .
(٤) رواه الربيع بن حبيب في مسنده عن ابن عباس (المسند ج ٢ ص ٥٦) .
(٥) د : أو جشير ، م : وبحشر .
(٦) د : سقط : من .
(٧) (٨) د : بأن .
(٩) د ، م : وتقاتله .
(١٠)د : حقه .
(١١)م : فان .
(١٢)د : شاهده ، م : شاهده من هذه الناس .
(١٣)ج ، م : الدما .
(١٤)م : أنفد .
(١٥)د : عليها .
(١٦)م : والحد فيه من الله .

الناس ، ان من قذف [1] مستورة من المسلمات بالزنا ، أيسر عليها وأخف مؤونة [2] ، من الذي يبتزها [3] من ثيابها في وسط جموع [4] الناس ، ويدعها مكشوفة ، بل قد علم جميع الخلائق ، ان من جرد امرأته التي [5] هي [6] زوجته ، في ملا من الناس ان ذلك أكبر منه فعلاً ، وأعظم بلية ، من أن يقول لها : اذهبي يا زانية وكيف لو نال منها شبيه ما ذكروا ، في ملا من الناس ، وجموعهم ، وهي امرأته .

وقد اتفقت العلماء على انهما إذا وجدا في لحاف واحد ، وكانا غير [7] زوجين ، أنهما يعزران [8] ، والتعزير عندنا وعندهم ، لا يجب إلا على كبيرة من الكبائر ، أرأيتم إذا كانت هذه المبتلاة [9] ذات بعل [10] ، فرفضت بعلها ، وظهرت للفساق ، تتبعهم في كل خربة ، يفعلون بها ما ذكروا ؟ أليست كانت [11] تكون عن بعلها
ناشزة ، والناشزة عندنا وعندعم عاصية [12] لربها ، / فاسقة ، محرم عليها أزواج الدنيا ٢٣٠
وأزواج الآخرة إلا أن تتوب ، وقد [13] قال جابر بن زيد [14] رضي الله عنه ، لعبد الملك

---

(١) د : قدف .
(٢) ج ، م : مؤنة .
(٣) د : يتبزها .
(٤) ج : سقط « جموع » م : جميع .
(٥) م : تكرر : التي .
(٦) ج : سقط « هي » .
(٧) م : وكان .
(٨) ج : يعززان .
(٩) د ، م : المبتلية .
(١٠) ج : فعل .
(١١) د : سقط « كانت » .
(١٢) ج : غاصبة .
(١٣) ج : سقط : قد .
(١٤) ج : سقط « بن زيد » ، توفي جابر بن زيد أبو الشعثاء الأنصاري سنة ٩٣ هـ / ٧١٢ م وهو من قبيلة أزد وفقيه بصري تنتسب اليه الأباضية وتعتبره إمامها (العبر ج ١ ص ١٠٨) =

ابن مروان [1] لما بلغه أنه ضرب عنق الإعرابي [2] لما [3] أمسك امرأة أبيه ، فقال جابر أحسن عبد الملك ، أو قال أجاد ، ومن أعلم عبد الملك ان الإعرابي ينتهي [4] من امرأة أبيه إلى [5] أكثر من هذا الذي وصفوا ؟ وكيف حتى اجتمعت الأمة كلها مصيبها ومخطئها على قتل الوليد بن يزيد [6] المرواني [7] ، على ان امسك جواري أبيه يزيد [8] ، مع ما اشتهر من فسق الوليد وجرأته على الله في كل أمر عظيم ، فلم تعظم الأمة على الوليد ذلك كله كتعظيمها لما فعل من امساك جواري أبيه ، ومن أعلم الأمة أن الوليد مجاوز [9] معهن هذا الذي وصفوا ، وما القول فيمن

= أصله من عمان ، صحب ابن عباس ، نفاه الحجاج إلى عمان ، الزركلي ٢ : ٩١ ، البداية والنهاية ٩ : ٩٣-٩٥ . تذكرة الحفاظ ١ : ٦٧ ، تهذيب التهذيب ٢ : ٣٨ . حلية الأولياء ٣ : ٨٥ ، السير للشماخي ٧ : ٧٧ . حاشية الجامع الصحيح للسالمي ١ : ٧ .

(١) عبد الملك بن مروان بن الحكم الأموي خليفة داهية ولد بالمدينة سنة ٢٦ هـ / ٦٤٦ م ونشأ بها ، تولى الخلافة يوم وفاة أبيه سنة ٦٥ هـ واليه يرجع الفضل في تعريب الدواوين ونقلها من الفارسية واللاتينية إلى العربية ، توفي سنة ٨٦ هـ / ٧٠٥ م بدمشق ، شهد له نافع بالفقه والنسك والزهد والقراءة . اليعقوبي ٣ : ١٤ ، الطبري ٨ : ٥٦ ، العبر ١ : ١٠٢ ميزان الاعتدال ٢ : ١٥٣ ، المحبر ٣٧٧ ، تاريخ بغداد العبر ١ : ١٠٢ الزركلي ٤ : ٣١٢ .

(٢) د : اعرابي .

(٣) د : سقط « لما » .

(٤) ج : يتقي ، م : يبتغي .

(٥) ج ، م : سقط « إلى » .

(٦) ج ، م : اليزيد .

(٧) توفي سنة ١٢٦ هـ وتولى الخلافة وكان شاعراً شروباً الخمر فاسقاً متهتكاً مات وعمره ٣٦ عاماً ، الطبري ج ٧ ص ٢٥٢ العبر ج ١ ص ١٦١ .

(٨) أبو خالد يزيد بن عبد الملك بن مروان توفي سنة ١٠٥ هـ عن ٣٤ أو ٣٨ أو ٤٠ عاماً ولايته أربع سنين وشهر . ويزيد بن معاوية جده لأمه (تاريخ الطبري ج ٧ ص ٢١ . العبر ج ١ ص ١٢٨) .

(٩) ج ، م : مجاوزاً .

أمسك [١] امرأة أبيه على هذا أو جاريته [٢] يفعل بها مثل هذا الفعل الذي ذكروا ؟ أو أمسك امه ، أو اخته ، حيناً من الدهر ، مقيماً على ذلك ، مصراً عليه ، ما أقذرها [٣] من مقالة ، وأقبح منها القائلون بها ، فلما كان من اجماع الأمة ما ذكرنا ، علمنا ان ذلك الفعل كبيرة من الكبائر ، وأنهما فاسقان ، ضالان ، كافران بدين ، خارجان من حد الولاية ، إلى حد [٤] العداوة .

ويقال لأصحاب عبد الله بن يزيد ، وعبد الله بن عبد العزيز [٥] ، وأبو المورج [٦] السدوسي ، وجماعتهم ، من أين علمتم عصيانها بدين ، ولم تعلموا تفسيقها بدين ؟

---

(١) ج ، م : مسك .

(٢) د : وجاريته .

(٣) د : ما أقدر ، م : ما أقدرها .

(٤) د : سقط « حد » .

(٥) عبد الله بن عبد العزيز معاصر لأبي المؤرج (مدونة ابي غانم الصغري ق ٤) واشتهر بالقول بالقياس الفقهي (ق ٨) ويروي عبد الله بن عبد العزيز عن أبي عبيدة مسلم ابن أبي كريمة (ق ٣) وسأل أبو غانم أبا المؤرج وابن عبد العزيز عن الصالح من الناس لأن يكون شرطياً (ق ١ ، ٢) .

(٦) ج : المؤرج م : الموثر وأبو المؤرج السدوسي معاصر لأبي عبيدة مسلم بن كريمة المتوفي نحو ١٤٥ هـ / ٧٦٢ م فقد ورد في مدونة أبي غانم الصغرى : حدثني أبو عبيدة بلسان أبي المؤرج (المدونة الصغرى مخطوط ٢١٥٨٢ ب ، ق ٤ ، ٥ ، ٧ دار الكتب المصرية) وهو معاصر لأبي غانم نفسه إذ يروي عنه فيقول : سألت أبا المؤرج (ق ١ ، ٢) ، وله رأي في القضاء : قال أبو المؤرج ما أحب أن يجعل على قضاء المسلمين إلا رجل فهم ورع عالم بالكتاب والسنة ... عالم بالأشباه والأمثال والاختلاف في أبواب الأحكام وغوامض الأقضية . (ق ١ ، ٢) وهذا النص يشير إلى اعتبار الأباضية للقياس ، وهناك عالم لغوي يسمى مؤرج بن عمرو السدوسي توفي سنة ١٩٥ هـ / ٨١٠ م وله مؤلفات في اللغة والأنساب ولا أعتقد انه هو إذ لم يذكر من ترجم له انه كان أباضياً أو كانت له صلة بالخوارج وأيضاً فان له علاقة بالعباسيين وخاصة المأمون وكانت له معرفة بالقياس اللغوي . (ابن خلكان ٤ : ٣٨٩ بغية الوعاة ٤٠٠ تاريخ بغداد ١٣ : ٢٥٨ معجم الأدباء ٧ : ١٩٣ الزركلي ٨ : ٢٦٦)

ولن [1] يجدوه إلا من قول الله عز وجل [2] : (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن) [3] ، قيل لهم : فمن أين علمتم أن فعلها فاحشة ، حتى تقولوا بتحريمه ؟ ولن يجدوا بحمد الله سبيلاً إلى المعرفة بأن فعلها محرم ، ولا بأنه [4] فاحشة إلا من قبل الوجوه التي استدللنا بها على تفسيقها ، وتكفيرها ، واثبات الوعيد [5] لها وإلا فليس فعلها ذلك بمعصية [6] كما لم يكن كبيرة ، ومن تعاطى منهم [7] ذلك ، وحاوله فعليه أن يأتي به ، وإلا فقد قامت الحجة عليهم [8] ، بتكفيرها بدين ، وإيجاب وعيدها ، ولزم التسليم والرجوع إلى الحق ، خير من التمادي على [9] الباطل ، فان
٢٣١ قالت المعتزلة : لم كفرتموها ؟ قلنا : قد فرغنا من مثل هذا / في باب التسمية لأهل الكبائر ، أو تردوها بدعة [10] ؟ فقلنا [11] : كفرناها [12] لأن فسقتموها ، فقالوا [13] : فسقناها لأن أثبتنا وعيدها ، فقلنا [14] كفرناها لأن أثبتم وعيدها [15] ، فقالوا : سميناها فاسقة لأنها غير مؤمنة ، قلنا : سميناها كافرة ، لأنها غير مؤمنة ، قالوا : فسموها إذا

---

(١) ج ، د : ولم .
(٢) ج : سقط « عز وجل » م ، تعالى .
(٣) ٣٣/الأعراف .
(٤) م : بأن .
(٥) د ، م : وعيدها .
(٦) م : معصية .
(٧) ج ، م : سقط « منهم » .
(٨) د : عليهم الحجة .
(٩) د ، م : في .
(١٠)د ، م : جدعة .
(١١)ج ، م : فنقول .
(١٢)ج : كفرنا .
(١٣)ج ، م : قالوا .
(١٤)ج : قلنا .
(١٥)م : سقط فقلنا كفرناها لأن أثبتم وعيدها . وكتب على الهامش دون اشارة إلى موضعه من المتن .

مشركة كما سميتموها كافرة ، قلنا : فسموها إذا مؤمنة ، كما سميتموها غير كافرة ، قالوا : أجمعنا مع المرجئة على أنها غير كافرة [1] فقلنا [2] : أجمعنا مع الصفرية على أنها كافرة ، قالوا : فسموها إذاً مشركة ، كما سمت [3] الصفرية ، قلنا : فسموها إذاً مؤمنة كما سمت [4] المرجئة ، قالوا : ولو قلنا [5] لكنا مرجئة ، قلنا [6] ولو قلنا لكنا صفرية [7] قالوا : فحين سميتم كافرة فأنتم صفرية ، قلنا : فحين سميتم غير كافرة فأنتم مرجئة ، قالوا : وليس كل فاسق كافراً [8] ، قلنا : وليس كل كافر مشركاً ، قالوا : فالكافر بعض الفاسق ، قلنا : فالمشرك بعض الكافر ، قالوا : أجمعوا على أنها فاسقة ، ولم يجمعوا على أنها كافرة ، قلنا : من قبل ما أجمعوا على أنها فاسقة ، علمنا بأنها كافرة ، ولو لم تجمعوا على أنها كافرة ، كما قد علمنا بأنها معاقبة ، من قبل ما أجمعوا على أنها فاسقة ، ولو لم يجمعوا على أنها معاقبة .

ثم يقلب عليهم السؤال بأن يقال لهم : لم [9] سميتموها فاسقة ؟ قالوا : لأنها غير مؤمنة ، قلنا [10] : فيجب أن تسموها كافرة لأنها غير مؤمنة [11] فقد [12] قال [13] عز

---

(١) م : قلنا أجمعنا مع المرجئة على انها غير كافرة .

(٢) ج ، م : قلنا .

(٣) ج ، م : سمتها .

(٤) م : سميت .

(٥) د : فعلنا ، م : فعلت

(٦) م : سقط ولو قلنا . وترك موضع ذلك بياضاً .

(٧) د : سقط « قلنا ولو قلنا لكنا صفرية » .

(٨) د : كافر .

(٩) ج : لن .

(١٠) د : سقط « قلنا » وكتب على الهامش لعله : قلنا .

(١١) م : سقط قلنا فيجب أن تسموها كافرة لأنها غير مؤمنة .

(١٢) د : وقد .

(١٣) م : الله .

وجل : (فمنكم كافر ومنكم مؤمن) [1] فان قالوا : سميناها [2] فاسقة لأنها معاقبة ، قلنا : فيجب أن تسموها كافرة لما كانت معاقبة ، وقد قال : (اعدت للكافرين) [3] ولم سميتموها فاسقة [4] ولم تسموها [5] كافرة ، وقد قال الله [6] : (فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون) [7] ، (بما كنتم تفسقون) [8] ؟ ولم سميتموها ظالمة ولم تسموها كافرة ؟ وقد قال الله [9] : (والكافرون هم الظالمون) [10] ولم سميتموها عدوة لله [11] ، ولم تسموها كافرة ؟ وقد قال الله [12] : (فان الله عدو للكافرين) [13] ولم سميتموها ضالة [14] ولم تسموها كافرة ؟ وقد قال الله [15] : (ان الذين كفروا بعد ايمانهم ثم ازدادوا كفراً لن تقبل توبتهم واولئك هم الضالون) [16] ، وهكذا المناظرة في التسمية لأهل الكبائر ، والحمد لله على معرفة الهدى .

---

(١) ٢/التغابن .

(٢) د : سميتموها ـ وكتب على الهامش : لعله سميناها ، م : سمينا .

(٣) ٢٤/البقرة و ١٣١/آل عمران .

(٤) ج : سقط « ولم سميتموها فاسقة » .

(٥) ج : وتسموها .

(٦) د : سقط لفظ الجلالة .

(٧) ١٠٦/آل عمران وآيات أخرى مثلها : ٣٠/الأنعام ـ ٢٥/الأنفال ـ ٣٤/الأحقاف .

(٨) ٢٠/الأحقاف .

(٩) د : سقط « لفظ الجلالة » .

(١٠) ٢٥٤/البقرة .

(١١) د : سقط « ولم سميتموها عدوة لله » .

(١٢) د : سقط لفظ الجلالة .

(١٣) ٩٨/البقرة .

(١٤) م : الظالمون .

(١٥) د : سقط لفظ الجلالة .

(١٦) ٩٠/آل عمران ، م : ختم الناسخ الآية بـ : « الظالمون » لتتفق مع ما سبق ان كتبه من : « ظالمة » وهو خطأ ولا توجد آية بهذا الشكل .

مسألة :

ان سأل سائل فقال : ما تقولون [١] في رجلين مسلمين من أهل ولايتكم تقاتلا
٢٣ / أو تلاعنا ، أو ادعى أحدهما قبل صاحبه حقاً [٢] ، وانكره الآخر ، وأنتم لا تدرون أيهما الظالم من المظلوم ، ولا المحق منهما من المبطل هل يكونان عندكم فيما فيه [٣] من الحكم الأول ، أو ينتقلان عن ذلك ، إلى حكم البراءة ، أو إلى غيرها ؟ فالجواب لأصحابنا في هذه [٤] المسألة وأمثالها ، أنهم قالوا : بالثبوت على ما هم [٥] عليه من الحكم الأول ، والأصل المقدم حتى يبينوا [٦] ما أشكل [٧] عليهم من ذلك والا فهم باقون على ما هم عليه ، وفيه من حكم الولاية المتقدمة لهم على علم ، وفريضة [٨] والقياس في ذلك هو ما قالوا ، والحجة لهم من قبل ان كل بلية نزلت ولم يوجد علمها ، وان كل شبهة عرضت ولم يعلم مخرجها ، فحكم ذلك كله كحكم ما لم يقع ولم يوجد رأساً ، كانت الحجة للذين قالوا بالثبوت على الأصل الأول ، والحكم المتقدم ، حتى يستبين مخرج البلية ، ويعلم ما وجهها ، والا فحكمها حكم ما لم يقع ، ولم ينزل رأساً ، لما كان لم يحدث في كلا الوجهين علم ما [٩] يجب به حكم ، أو يسقط به حكم من الأحكام والحكم لا يجب ، ولا يسقط إلا بعلم ، والعلم معدوم غير موجود في هذين الوجهين جميعاً سواء [١٠].
وأيضاً لو جاز لنا أن نمنع المؤمنين ما استحقوه منا من الولاية والمحبة ، والمدح

---

(١) م : تقول .
(٢) د ، م : حقاً واجباً .
(٣) ج ، م : هم فيه .
(٤) ج : سقط « هذه » .
(٥) كذا في النسخ الثلاثة .
(٦) ج : يثبتوا ، م : يتبينوا .
(٧) م : اشتكل .
(٨) د : سقط و .
(٩) د ، م : سقط ما .
(١٠) ج ، م : سقط « سواء » .

والتعظيم لايمانهم وطاعتهم لله ، من غير أن يصح [1] لهم عندنا ما يستحقون به زوال الولاية ، وتغيير [2] الحال ، لجاز لنا أن نبرأ منهم وان نذمهم ونبغضهم ، من غير أن يتبين لنا منهم ما يستحقون به منا البراءة ، والبغض والذم ، فلما كان من تبرأ من المؤمنين ، وبغضهم وذمهم ، من غير ان يصح عندنا انهم قد استحقوا ذلك كان عاصياً [3] لله ، ظالماً للمؤمنين ، كان أيضاً من منعهم ما استحقوه من الولاية والمدح والمحبة والتعظيم لايمانهم السالف ، من غير ان يعلم منهم ما قد يستحقون [4] به زوال الولاية والمودة والمدح والتعظيم ، ظالماً لهم ، عاصياً لله في ذلك .

٢٣٣ فإن قال قائل : ما تقولون [5] في رجل من أهل ولايتكم أتى كبيرة [6] / من الكبائر مما يسع جهله عند ضعيف من ضعفة المسلمين الذين لا معرفة لهم قبلهم [7] بوجوه الكبائر ؟ قيل له : ليس على الضعيف من هذا حكم يجب أو يسقط ، بل يكون على ما هو عليه من أصل [8] الولاية الأولى حتى يلقى العلماء فيخبرونه بالمخرج ، والا فذلك الفعل الذي لا يعلم ما هو كالفعل الذي لم يكن ، ولم يوجد من فاعله أصلاً ، وكلاهما في باب الحكم مستويان ، كما انهما في باب ما لم يعلم سواء ، فان قال : أو ليست السلامة لهذا الضعيف ان يقف في المتولي حيث لا يدري ما فعله ، وفعله عند العلماء كبيرة ، حتى لا يكون لذي الكبيرة موالياً ، قيل له [9] : بل الضعيف ليست السلامة له في الذي ذكرت أن يكون يخرج المتولي من حكم الولاية إلى

---

(١) ج : نصحح ، م : يصحح .
(٢) د : وتغير .
(٣) ج : غاصباً .
(٤) م : سنحقون .
(٥) ج ، م : ما تقول .
(٦) د : بكبيرة .
(٧) د : سقط « قبلهم » .
(٨) د : أهل .
(٩) ج : سقط « قيل له » .

غيرها بغير حجة ظاهرة ولا بدلالة قائمة ، فيكون حينئذ خارجاً من العلم إلى الجهل ، تاركاً للفرض إلى غير الفرض ، والتارك للفرض إلى غيره مختار للهلكة على النجاة فان قال أو ليس رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفاً في عائشة [1] ، وصفوان بن المعطل [2] ، عند مقالة من قال فيهما قبل ما لم تنزل [3] براءتهما ، ولم تأت طهارتهما ؟ قيل له : معاذ الله أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم [4] يقف في ولاية المؤمنين ، ويكون [5] مخرجاً لهم من ولايتهم التي أوجب الله عز وجل على رسوله [6] صلى الله عليه وسلم [7] للمؤمنين إلى غيرها ، بمقالة أهل الأفك ولو كان ذلك كذلك ، لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم [8] شاكاً لعل أهل الأفك صادقون فيما تكلموا به من البهتان ، وظاناً ان ذلك منهم على ما قالوا [9] كيف [10] وقد وبخ الله عز وجل عن هذه الصفة ، وقال : (لولا ان سمعتموه ظن المؤمنين

---

(١) عائشة بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن عثمان فقيهة نساء الإسلام وأعلمهن بالدين ، أحب النساء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، تزوج بها في السنة الثانية بعد الهجرة ، راوية الحديث ومنشدة للشعر وعالمة بالفرائض ، لها مواقف سياسية ، لم ترض عن أعمال الخليفة عثمان ثم ثارت للمطالبة بدمه ، ولدت سنة ٩ ق هـ / ٦١٣ م وتوفيت بالمدينة سنة ٥٨ هـ / ٦٧٨ م ، روي لها من الأحاديث ٢٢١٠ (العبر ٦٣/١) الاصابة كتاب النساء ٧٠١ الطبري ٣ : ٦٧ حلية الأولياء ٢ : ٤٣٠ الزركلي .

(٢) توفي صفوان بن المعطل الذكواني سنة ١٩ هـ / ٦٤٠ م في وقعة بأرمينية (العبر ٢٣/١) وهو من الصحابة الذين شهدوا الخندق ، روى حديثين : اللباب ١ : ٤٤٣ ابن عساكر ٦ : ٤٣٨ الزركلي ٣ : ٢٩٦ .

(٣) ج : ما تنزل م : ينزل .

(٤) د : عليه السلام .

(٥) د : يكون .

(٦) ج : عليه .

(٧) د ، م : عليه السلام .

(٨) م : عليه السلام .

(٩) د : مقاله .

(١٠) د : أو كيف ، م : وكيف .

والمؤمنات بأنفسهم خيراً ـ يعني باخوانهم الذين هم مؤمنين مثلهم ـ وقالوا هذا أفك مبين)[1] ثم قال جل اسمه : (ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا ان نتكلم بهذا سبحانك هذا بهتان عظيم)[2] ثم وكد ما قلنا بقوله : (يعظكم الله ان تعودوا لمثله ابداً ان كنتم مؤمنين)[3] فوعظهم الا يشكوا في مقالة أهل الأفك والبهتان ،
٢٣٤ ولا[4] يستمعوا لها / ولو فعلوا ذلك لكانوا غير مؤمنين ، وليس من أحد يقول بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقف في عائشة وصفوان ، فيجامعه على مقالته تلك أحد من هذه الأمة ، فان قال فأصحاب السواري الذين خلفوا قبل ما لم تنزل توبتهم ولم تأت[5] براءتهم ؟ قيل له قد أخبرناك[6] أنه لا يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم تاركاً الولاية من هو عنده من المؤمنين[7] بشبهة[8] عارضة ، وبأمر غير مبين ، فيكون رسول الله صلى الله عليه وسلم ملتبساً[9] عليه في دينه ، لا يدري ما يفعل منه ، ولا ما يدع ، وحاش له من ذلك ، بل كان صلى الله عليه وسلم على بصيرة من الله ، ومن اتبعه من المؤمنين ، فان قال : فاذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم[10] لم يقف عندكم في أصحاب السواري ، فهلا قطع فيهم قطعاً من قبل أن تنزل توبتهم من عند[11] الله ؟ قيل له : لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليتقدم بين يدي الله فيقول بما لم يعلم من عند الله ، ولم يأت اليه من الله فيه قرآن

(١) ١٢/النور .
(٢) ١٦/النور م : حذف الناسخ : ولولا إذ سمعتموه .
(٣) ١٧/النور .
(٤) ج : ولم .
(٥) د : يأت .
(٦) د : قيل قد خبرناك .
(٧) د ، م : في جملة المؤمنين .
(٨) م : بشبيهة .
(٩) ج ، م : ملبساً .
(١٠) د : عليه السلام .
(١١) ج ، م : سقط « عند » .

ولا وحي ، وليس في ان لم يقطع [1] في تخلفهم عن الخروج معه قطعاً ، ما يوجب أنه صلى الله عليه وسلم ممسك عن ولايتهم ، تارك لها إلى غيرها من الذي ذكرتم ، فان قال فقد أخبر الله رسوله صلى الله عليه وسلم [2] بأن من أهل المدينة من قد مرد على النفاق وان رسول الله عليه السلام [3] لا يعلمهم ، فهل تقولون [4] : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم [5] قد كان [6] موالياً لجميع أهل المدينة ، وقد أعلمه الله ان فيهم منافقين ؟ قيل له : هذه المسألة عليك لا لك ، فمثل هذا كان يجب على من بنى سؤاله على خصومة أن يكون يعرف عاقبة سؤاله [7] إذا جرد الخصوم عليه الجواب ، فينبغي على قياد هذه المسألة أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما أعلمه الله ان في أهل المدينة منافقين لا يعلمهم ، شاكاً في جميع المؤمنين ، تاركاً لولايتهم ممن [8] احتوت عليه مدينته ويبقى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا مؤمن واحد معه ، غير موال لأحد من جميع من في المدينة ، من المهاجرين
٢٣٥ والأنصار ، فمن لم يعرف البدعة فليعرف ما الذي اليه قائدة / واليه جارة ، فنعوذ بالله من الحيرة بعد الهداية والجهالة بعد المعرفة .

فان قال : أو ليست الولاية عندكم والبراء والوقوف فرائض واجبة ؟ قيل له : أما الولاية لمن علمنا منه خيراً من الوفاء بدين الله الذي أوجب [9] الله عليه لفاعله ثواباً [10] ، فهي فريضة واجبة ، وحق [11] لازم ، كما ان البراءة ممن علمنا منه كبائر

---

(١) د : يقع . وكتب على الهامش : يقع .
(٢) د ، م : عليه السلام .
(٣) ج ، م : سقط « عليه السلام » .
(٤) د : يقولون .
(٥) د : عليه السلام .
(٦) ج ، م : سقط « قد » .
(٧) ج : سواله .
(٨) ج : مما .
(٩) د : أوجبه .
(١٠) د : ثوابه .
(١١) د : حق بسقوط الواو .

مما توعد الله عليه لفاعله العقاب ، كان واجباً علينا أن نتبرأ ممن هذه صفته ، قال الله عز وجل لرسوله : ﴿واخفض جناحك لمن اتبعك من المؤمنين فان عصوك فقل أني بريء مما تعملون﴾ [1] ألا ترى ان الله عز وجل أمر رسوله صلى الله عليه وسلم [2] أن يتبرأ منهم إذا هم عصوا رسوله ، وخالفوا أمر ربهم ، فان قال : فالوقوف ؟ قيل له : اما [3] الوقوف في كل من لا تعلم [4] منه إيماناً ولا كفراً فان ذلك من الواجب علينا أن لا نمضي [5] فيما لا نعلم ، فنكون منقدمين بين يدي الله بالقول فيما لم يجعل لنا إلى القول فيه سبيلاً ، وقد قال عز وجل : ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ [6] وقال : ﴿ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله﴾ [7] فاما إذا شاهدنا ايماناً أو كفراً وعرفنا ذلك من فاعله [8] كان الوقوف فيه بعد ذلك محرماً علينا منهياً عنه قال [9] الله عز وجل : ﴿ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون﴾ [10] ولو كان الأمر على ان كل من رأى من مؤمن ، أو من [11] كافر فعلاً لا يدري ما هو ، وذلك الفعل مما يسع جهله ، وجب [12] عليه أن يخرجه من الولاية أو من البراء فيكون تاركاً للعلم إلى الجهل ، وللفرض إلى غير الفرض ، كان يجب ألا تثبت [13] على هذه الصفة ولاية لأحد من الناس ، ولا براءة ، لأنه لا

(١) ٢١٦/الشعراء .
(٢) م : عليه السلام .
(٣) ج ، م : وأما .
(٤) ج : يعلم .
(٥) م : تمضي .
(٦) ٣٦/الإسراء .
(٧) ٥٠/القصص .
(٨) ج ، م : فاعل .
(٩) ج ، م : وقال عز ...
(١٠) ٤٢/البقرة .
(١١) ج : سقط « من » .
(١٢) م : واجباً .
(١٣) ج ، د : ان لا يثبت .

ينفك كل انسان من فعل لا يعرف سببه ، ولا يدري [١] ما [٢] وجهه ، وهذا ابطال أحكام دين الله التي فرضها الله [٣] عز وجل على عباده المؤمنين ، ولا يصفو [٤] مع هذه المقالة أمر ولا نهي ، ولا حكم في شهادة أو في قضاء ، أو في حد من حدود الله ، فهذا غاية التلبس ، ونهاية الاختلاط ، وفيما ذكرنا من هذا قناعة وكفاية لمن كان شأنه النظر لنفسه .

باب في الامامة :

٢٣ بسم الله / الرحمن الرحيم صلى [٥] الله على سيدنا محمد [٦] وآله [٧]

الحمد لله المؤيد على ادراك [٨] الحق ، الداعي إلى صراط [٩] مستقيم والهادي من يشاء إلى سبيل المهتدين .

أما [١٠] بعد على أثر ذلك فان الكلام في الامامة بين الناس كثير ، والتنازع فيها بين الأمة غير قليل ، مما لو أفرد له سفر لما احتمله ، لكني أذكر من ذلك ما اليه الحاجة ماسة ، والفاقة وافقة ، ولا قوة إلا بالله ، فنقول [١١] : ان الله عز وجل [١٢] بتفضيله ، وحسن نظره لعباده ، وارادته أن يستحق المطيعون [١٣] منهم ثوابه ،

---

(١) م : يدر .
(٢) ج : سقط « ما » .
(٣) ج : سقط اسم الجلالة .
(٤) د : ولا يضفو .
(٥) م : وصلى .
(٦) م : ومولانا .
(٧) د : سقطت التصلية ، م : سقط وآله .
(٨) د : درك ، م : أدرك .
(٩) م : صرط .
(١٠) د : سقط « بعد » .
(١١) د : سقط « فنقول » .
(١٢) ج ، م : سقط « عز وجل » .
(١٣) د : المطيعين ـ وكتب على الهامش لعله المطيعون .

والعاصون يوخدون بذنوبهم ، وجريمتهم [1] فأمر [2] باقامة الحدود ، والقيام بالقسط ، والأخذ فوق يد الغشوم ، فأنزل بذلك الكتب وبعث به الرسل ، وضرب فيه [3] الأمثال وأحل الحلال ، وحرم الحرام ، وعرف الحدود والأحكام ومدح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وذم الآمرين بالمنكر والناهين عن المعروف ، في غير آية من كتابه [4] المفصل ، على لسان نبيه المرسل [5] صلى الله عليه وسلم [6] ، وقد قال [7] عز وجل : (لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) [8] وقال : (يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين) [9] ، وقال : (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وان لم تفعل فما بلغت رسالاته) [10] ، وقال : (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله) [11] وقال : (فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ، ولينذروا قومهم إذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون) [12]، وقال : (يا داوود انا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى) [13]وقال : (خصمان بغى بعضنا

---

(١) د ، م : وجريرتهم .
(٢) جـ ، م : أمر .
(٣) جـ ، م : فضرب .
(٤) م : كتاب .
(٥) جـ : سقط « الرسل » .
(٦) د ، م : عليه السلام .
(٧) جـ ، م : وقال .
(٨) ٢٥/الحديد ، د ، م : ابتدأ الناسخ الآية بـ : « ولقد » وهو خطأ .
(٩) ٢٣٥/النساء ، م : لم يكتب الناسخ خطأ : لله .
(١٠)٦٧/المائدة والقراءة المشهورة رسالته ، بالأفراد لا بالجمع كما ورد في م .
(١١)١١٠/آل عمران .
(١٢)١٢٢/التوبة في ـ جـ ـ م : ليفقهوا في الدين ـ إلى قوله : لعلهم يحذرون .
(١٣)٢٦/ص .

على بعض فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط واهدنا إلى سواء الصراط)[1] ، وقال : (وجعلناهم ايمة يهدون بأمرنا لما صبروا)[2] ، وقال : (لولا ينهاهم الربانيون والأحبار عن قولهم الاثم ، وأكلهم السحت لبيس ما كانوا يصنعون)[3] وقال : (كتب عليكم القصاص في القتلى)[4] ، وقال : (ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب)[5] ، وقال : (ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في
٢٣٧ القتل أنه كان منصوراً)[6] ، وقال (الزانية و / الزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)[7] ، وقال : (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة)[8] ، وقال : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالاً من الله)[9] ، وقال : (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض)[10] ، وقال : (وقاتلوا المشركين كافة)[11] ، وقال : (وقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون)[12] ، في

---

(١) ٢٢/صٓ في ج : أخطأ الناسخ فكتب « فاحكم بين الناس » وفي ـ د ـ : أخطأ فكتب : بغضنا .

(٢) ٢٤/السجدة .

(٣) ٦٣/المائدة .

(٤) ١٧٨/البقرة .

(٥) ١٧٩/البقرة .

(٦) ٣٣/الإسراء .

(٧) ٢/النور .

(٨) ٤/النور .

(٩) ٣٨/المائدة .

(١٠) ٣٣/المائدة في ـ ج م ... ويسعون ـ إلى قوله ـ من الأرض .

(١١) ٣٦/التوبة وأخطأ الناسخ في ـ ج م ـ فكتب : فاقتلوا .

(١٢) ٢٩/التوبة في ج ، م ... ولا باليوم الآخر إلى قوله ـ وهم صاغرون .

آي كثير من كتاب الله عز وجل ، يأمر فيها باقامة الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر بحدوده التي عرفها في كتابه [1] عز وجل ، على لسان نبيه [2] صلى الله عليه وسلم ، ولو لم يأمر الله عباده بحسن نظره لهم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يكن للحق قوام ، ولا للاسلام نظام ، وكان [3] الشيطان وأولياؤه هم الغالبون [4] على عباد الله وبلاده ، ولكن الله بتفضيله ، ورأفته ورحمته بين الحدود ، والأحكام ، والقصاص ، وشرع الدين وبعث محمداً [5] صلى الله عليه وسلم [6] بالأمر [7] بالمعروف والنهي عن المنكر : (ليظهره [8] على الدين كله ولو كره المشركون) [9] فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بأمر الله [10] (داعياً إلى الله باذنه وسراجاً منيراً) [11] آخذاً فوق يد الظالم ، مانعاً للغشوم لئلا يظهر الفساد في بلاد الله بين عباده ، وقد قال الله عز وجل : (والله لا يحب الفساد) [12] وقال : (والله لا يحب المفسدين) [13] ، فلم يزل ذلك من [14] فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم [15] قائماً بدين الله ، مانعاً لأهل الباطل عن الفساد في بلاد الله ، وعباده ، ودينه حتى قبضه الله اليه وهو عنه

---

(١) ج ، م : كتاب الله .
(٢) م : ورسوله .
(٣) د : فكان .
(٤) د : الغالبين ـ وهو وجه سائغ لغوياً .
(٥) ج : محمد .
(٦) د ، م : عليه السلام .
(٧) ج ، م : ليظهره .
(٨) ج ، م : سقط ليظهره .
(٩) ٣٣/التوبة .
(١٠)د : سقط « بأمر الله » .
(١١)٤٦/الأحزاب والآية تبدأ بالواو : وداعياً ـ جعلها المؤلف اقتباساً .
(١٢)٢٠٥/البقرة .
(١٣)٦٤/المائدة ـ وسقطت هذه الآية من ـ د ـ وسقط معها « وقال » .
(١٤)د : في .
(١٥)د ، م : عليه السلام .

راض ، والأمة راضية ، وحاش الله أن يكون يأخذ رسوله على غرة من أمره ، فيدع خلقه في شبهة من دينه ، بل قد أقام الله تعالى رسوله عليه السلام [1] بين أظهرهم حتى وسم لهم معالم دينهم الذي ارتضاه لهم ، وحتى أوصى كبيرهم بصغيرهم ،
٢٣٨ وقويهم بضعيفهم ، ومالكهم بمملوكهم ، ثم قبضة الله / صلوات الله عليه ورحمته وبركاته [2] فخلف فيهم خليفة ليقوم لأمته من بعده بالقسط فيما بينهم ، متبعاً لسنته ، مقتفياً لأثره ، فلم يأل للاسلام نصحاً ، ولا لدين [3] الله نصراً ، ولذلك أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم [4] لما ضعف [5] عن الصلاة [6] بالمسلمين أن يقوم لهم مقامه الذي لا يقوم فيه أحد غيره ، فقال (مروا أبا بكر فليصل بالناس ، فقال بعض أزواجه يا رسول الله [7] ان أبا بكر رجل رقيق ، ضعيف الصوت ، كثير البكاء [8] إذا قرأ القرآن ، وقام في مقامك فقال عليه السلام مروا أبا بكر فليصل بالناس ثم اعيد [9] عليه صلى الله عليه وسلم [10] بمثل المقالة الأولى في أبي بكر حتى قال عليه السلام : انكن صواحب [11] يوسف فروا أبا بكر فليصل بالناس [12] .

---

(١) ج ، م : سقط « عليه السلام » .
(٢) د : صلوات الله ورحمته وبركاته عليه .
(٣) ج ، م : دين .
(٤) م : سقط صلى الله عليه وسلم .
(٥) م : صلى الله عليه وسلم .
(٦) د : رسول الله لما ضعف صلى الله عليه وسلم عن الصلاة .
(٧) ج ، م : يا نبي الله .
(٨) د : البكا .
(٩) م : أعيذ .
(١٠) د : سقط « صلى الله عليه وسلم » م : عليه السلام .
(١١) ج : صواحبات : على رواية ابن وكيع .
(١٢) الحافظ البيهقي في الاعتقاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة تحقيق أحمد محمد مرسي ، القاهرة ١٩٦١ مع اختلاف يسير في اللفظ ص ١٦٩ وفسر الحديث بعض أزواجه بأنها عائشة وروي عن عائشة وعن أنس بن مالك الانصاري خادم النبي بلفظ آخر . والطبري عن عائشة ج ٣ ص ١٩٧ .

وحدث جماعة من أهل النقل ان عمر قام إذ ذاك مصلياً بالناس وكان [1] أبو بكر غائباً فلما كبر سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوته [2] فقال عليه السلام أين أبو بكر يأبى الله ذلك والمسلمون ، يأبى الله ذلك والمسلمون يأبى الله ذلك والمسلمون [3] فبعث إلى أبي بكر فجأة بعد أن صلى عمر تلك الصلاة فصلى بالناس ، فقال عمر : والله ما رأيت حين قيل لي : صل بالناس إلا أن [4] ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلولا ذلك ما صليت بالناس [5] ، وقال الله عز وجل : (وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) [6] ، وقد أخذ عن [7] رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال (عمود الدين الصلاة) [8] فلما أن ولاه صلى الله عليه وسلم [9] الأمر الذي هو العمود ، عرف المسلمون ان [10] ما سوى العمود محمول على العمود ، فلذلك اجتمعوا على بيعة أبي بكر وقد رأوا من صنيع رسول الله صلى الله عليه وسلم [11] ومن قوله : يأبى الله ذلك والمسلمون ، وقد علم صلى الله عليه وسلم أنهم لا يجتمعون على خطأ ، وقد [12] قال ذلك في غير ما رواية : لن تجتمع امتي على ضلال [13] وقد قال الله عز وجل (ولو ردوه إلى الرسول وإلى

---

(١) م ، د : فكان .
(٢) د : سقط « صوته » .
(٣) ج ، م : لم تكرر الجملة .
(٤) ج : وان .
(٥) لم يرد في الطبري .
(٦) ٧/الحشر .
(٧) م : من .
(٨) قال السيوطي حديث حسن .
(٩) د ، م : عليه السلام .
(١٠) ج ، م : سقط ما .
(١١) د : عليه السلام .
(١٢) ج ، م : بل قد .
(١٣) ج ، م : سقط لفظ الجلالة .

أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) [١] وقال : (يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله ، واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) [٢] ، فأي بيان أبين بياناً ، وأي دلالة أوضح دلالة مما ذكرنا على خلافة الصديق رضي الله عنه ، واثبات امامته / ، ٢٣٩
قال الله عز وجل : (قل للمخلفين من الأعراب ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم أو يسلمون فان تطيعوا يؤتكم الله اجراً حسناً ، وان تتولوا كما توليتم من قبل يعذبكم عذاباً أليماً) [٣] ، اتفق [٤] العلماء على أنهم بنو حنيفة [٥] وان الداعي إلى قتالهم الصديق رضي الله عنه فدل بقوله : (فان تطيعوا يؤتكم الله أجراً حسناً) [٦] على وجوب طاعة الداعي لهم ان تولوا عن [٧] طاعة الداعي عذبوا عذاباً أليماً ، فان قال قائل : لعل الداعي للمخلفين [٨] من الأعراب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قيل له : فأين قول الله لنبيه عليه السلام (قل لن تخرجوا معي أبداً ولن تقاتلوا معي عدواً) [٩] ، وقوله : (سيقول المخلفون إذا انطلقتم إلى مغانم

---

(١) ٨٣/النساء ، كتب الناسخ أول الآية خطأ : ولو ردوا ، وكذلك « منهم » ، كتبه «منكم » .

(٢) ٥٩/النساء ، م : سقط هذه الآية .

(٣) ١١/الفتح وفي ج م : ... ستدعون إلى قوم أولي بأس ــ إلى قوله عذاب أليم .

(٤) م : فاتفق .

(٥) ليس هناك اتفاق بين المفسرين على ان المراد بأولي البأس الشديد بنو حنيفة إذ قال مجاهد والحسن البصري هم فارس والروم وقال عطاء وابن عباس هم فارس ورواية أخرى عن ابن عباس انهم بنو حنيفة يوم اليمامة والداعي إلى قتال مسيلمة وبني حنيفة هو أبو بكر وهم من أهل اليمامة رأما أهل فارس فقد قوتلوا في عهد عمر وقوتل الروم في أيام أبي بكر وفي أيام عمر أيضاً وهذه الآية استدل بها الأشعري على وجوب إمامة أبي بكر وكذلك غيره من الأشاعرة البيهقي ، الاعتقاد ص ١٧٣ .

(٦) ١٦/الفتح وأخطأ الناسخ في ج ، م : فكتب أول الآية : (وان تطيعوا) .

(٧) ج ، م : على .

(٨) م : المخلفين .

(٩) ٨٣/التوبة .

لتأخذوها ذرونا نتبعكم يريدون أن يبدلوا كلام الله قل لن تتبعونا كذلكم قال الله من قبل) [1] ، ثم قال على أثر هذا [2] : (قل للمخلفين من الأعراب ستدعون إلى قوم أولي بأس شديد) [3] الآية وهذا مما لا يقدر محرف على أن يتأول فيه بغير ما قلنا إن شاء الله .

ويقال للزيدية في قولهم بالأولى : أخبرونا عن الأمة هل كانت عندكم مجتمعة على الجهالة بالأولى [4] ؟ قالوا لم تكن الأمة لتجهل [5] ذلك ، وانما فعلوا ما فعلوا لتسليم علي لأبي بكر في حقه ، ولذي الحق ان يدع حقه إذا شاء عند جميع الناس ، قيل لهم : ومن أين ساغ لكم ان علياً أولى بالامامة ، وان حقه فيها دون غيره ثابت وأنتم في ذلك مصوبون للأمة ما فعلت ، وليسوا عندكم فيه بمخطئين ؟ فقالوا من قبل ما اجتمع في علي [6] من الخلال [7] ولم تجتمع [8] لغيره ، قيل لهم فعن نفس أجبتم سئلتم ، فمتى اجتمع لعلي [9] من ذلك الذي زعمتم ما لم يجتمع لغيره ، وعلي يقول : أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ، أو كنتم تخطئون الأمة فيما فعلوا من تولية الصديق ، وتستجهلونهم [10] على مثل مقالة الروافض [11] ، وإلا فليس لكم بين المقالتين مقالة ، اما ان تعتمدوا على مقالة الروافض بأن الأمة قد

---

(١) ١٥/الفتح .

(٢) م : هؤلاء .

(٣) ١٦/الفتح م : تقاتلونهم أو يسلمون .

(٤) ج : سقط « أخبرونا عن الأمة هل كانت عندكم مجتمعة على الجهالة بالأولى » وكتب ذلك على الهامش .

(٥) د : تجهل .

(٦) م : لعلي .

(٧) كذا في ـ ج ـ و ـ د ، ويبدو انه الخلال بالخاء المعجمة .

(٨) د : يجتمع .

(٩) د : سقط « لعلي » .

(١٠) د : وتستجهولهم ، وكتب على الهامش لعله تستجهلونهم ـ وفي ـ ج ـ : ويستجهلونهم .

(١١) ج ، م : الرافضة .

٢٤٠ كفرت ، وارتدت ، بعد نبيها ، وارتد معها علي حين سلم / الخلافة لأبي بكر ، أو تقولوا بالذي قال به جماعة المسلمين بأن الأمة مصيبة في تولية الصديق غير مخطئة ، وان الصديق أولى بالامامة من سائر المسلمين ، وليس بين هذين المذهبين مذهب يتوهمه متوهم ، أو يعتقد [1] عليه معتقد ، ويدخل [2] عليهم في خلافة عمر رضي الله عنه ومن بعده ما أدخلناه عليهم في خلافة الصديق ولم يخف عن أحد [3] من أهل العلم ما قد فعل عمر رضي الله عنه في أهل الشورى [4] لما طعن ، ومقالته في أبي عبيدة [5] لما طعن ، وسالم [6] وان غير هذين لم ينزل منزلتهما في الثقة عند عمر رضي الله عنه ، وما كان من فعل عبد الرحمن [7] وغيره من المسلمين بعدما

---

(١) د : أو يعتقده .

(٢) ج : ويدخل .

(٣) ج ، م : لأحد .

(٤) ج : شورى .

(٥) عامر بن عبد الله بن الجراح الفهري ولد بمكة ٤٠ ق هـ / ٥٨٤ م وتوفي بطاعون عمواس ١٨ هـ / ٦٣٩ م ودفن بغور بيسان وروي له ١٤ حديثاً في الصحيحين أمين هذه الأمة ، وأمير أمراء الشام وقد أشار به أبو بكر للخلافة يوم السقيفة وقال فيه عمر : لو كان أبو عبيدة بن الجراح حياً استخلفته فان سألني ربي قلت : سمعت نبيك يقول : انه أمين هذه الأمة (العبر ج ١ ص ٢١ ، تاريخ الطبري ٥ : ٧٨ ، الزركلي ٤ : ٢٠ حلية الأولياء ١ : ١٠٠ صفوة الصفوة ١ : ١٤٢ ، بدء التاريخ ٥ : ٧٨ ، الزركلي ٤ : ٢٠) .

(٦) سالم مولى أبي حذيفة بن عقبة بن ربيعة بن عبد شمس استشهدا معاً يوم اليمامة في المعركة التي خاضها المسلمون ضد مسيلمة الكذاب وقتل فيها من الصحابة ٣٦ و ٤٥٠ رجلاً وقيل ٦٠٠ وكان سالم بدرياً ومن قراء الصحابة الأعيان وكانت معه راية المهاجرين في ذلك اليوم ومن كلامه في المعركة يا أهل القرآن زينوا القرآن بالفعال ـ بئس والله حامل القرآن انا ان لم أثب واستشهاده كان في سنة ١٢ هـ / ٦٣٣ م (تاريخ الطبري ج ٣ ص ٢٨١ ، العبر ج ١ ص ١٤ صفة الصفوة ١ : ١٣٥ حلية الأولياء ١ : ٩٨ الامامة ٥١٧١ ، البدء والتاريخ ٥ : ٨٩ الزركلي ٤ : ٩٥) .

(٧) عبد الرحمن بن عوف الزهري ولد ٤٤ ق هـ / ٥٨٠ صحابي جليل من السابقين الثمانية =

قضى عمر رحمة الله عليه . وقد علم جميع الناس من الوافر والناقص ، ان علياً قد كان مبايعاً لكل من تولى من الايمة ، ولا ينكر [1] ذلك إلا مباهت ، متجاحد ، وفي هذا حجج كثيرة معروفة تركناها لما نبهت عليها . وانما هذا من الرموز على الزيدية خاصة لأنهم يتعاطون المناظرة ، ومضاهاة الأباضية في مذاهبهم [2] ، فلست [3] أعلم لهم خلافاً إلا في ثلاثة أمور : قولهم في الامامة بالأولى مع تركهم التخطئة ، لكل [4] من ولى ، ثم تجويزهم لعلي تحكيم الحكمين ، وقولهم بتشريك أهل التأويل ممن يزعم [5] أن الله يرى يوم القيامة ، على مقالة طائفة من الأباضية في التشريك ، ولا غنى عن تلويحات في ذلك عند خاتمة الكتاب إن شاء الله ، وليست البغية [6] منا لغير الزيدية من غالية الرافضة المتظاهرة على خلاف كتاب الله ، المعلنة [7] للفرية على الله ، لما جاوزت مذاهبهم نص [8] كل كتاب ، وفاقت بدعتهم [9] رد كل سنة ، وعدت ضلالتهم كل اجماع ، فلذلك نكبت [10] عن ذكر مقالتهم في كل باب جانباً [11] وتجافيت [12] عن الرد عليهم لما كانوا هكذا ، وسموا رافضة

= إلى الإسلام ومن العشرة المبشرين بالجنة وكان من الأثرياء بعد الفقر توفي سنة ٣٢ هـ / ٦٥٢ وكان أثناء الشورى يتجول في الليل ويسأل أصحاب رسول الله (ص) ومن في المدينة من أمراء الجند وأعيان الناس ويشاورهم فكانوا يشيرون عليه بعثمان (تاريخ الطبري ج ٤ ص ٣٢١ - العبر ج ١ ص ٣٣) .

(١) ج : ولم ينكر .

(٢) م : مذهبهم .

(٣) د : ولست .

(٤) د : سقطت « لكل » .

(٥) د : زعم .

(٦) ج : البقية .

(٧) ج : المعطنة .

(٨) د : نقض .

(٩) د : بدعوتهم - وكتب على الهامش : لعله بدعتهم .

(١٠) ج : نكتب ، م : نكيت .

(١١) ج : جائياً .

(١٢) ج : وتجافيه .

لرفضهم زيد[1] بن علي بن الحسين[2] بن علي بن أبي طالب ، وقيل للشيعة زيدية ورافضة .

وأما الذي قالت به النجدات[3] من الخوارج بأن الناس لا يحتاجون إلى امام ، وانما عليهم أن يقيموا كتاب الله فيما بينهم فليس ذلك من قولهم بشيء ولو جامعهم
٢٤١ عليه ناس من الأباضية لما كان / الذي ذهبوا اليه من ذلك داعياً[4] إلى السائبة[5] في دين الله ، والتعطيل لحدود الله ، وتضييع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد فرض الله عز وجل أن يؤمر بالمعروف وينهى عن المنكر[6] وأن تقام حدود الله[7] على ما بينها في كتابه وفصلها[8] ، كما قدمنا ذكر ذلك في أول هذا الباب ، واجتمعت[9] الأمة ان هذه الحدود مع وجوبها لا تقام ولا توجد إلا بالأئمة ،

---

(١) زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ولد سنة ٧٩ هـ / ٦٩٨ م خطيب وفقيه له مجموع في الفقه يعتبر أول كتاب دوّن في الفقه الإسلامي ، قتل بكناسة الكوفة حين خرج على والي العراق يوسف بن عمر الثقفي عامل هشام بن عبد الملك بن مروان بن الحكم (ت ١٢٥ هـ) وحمل رأسه إلى الشام أخذه أهل مصر ودفنوه ، أخذ الأصول عن المعتزلة عن واصل بن عطاء (٨٠–١٣١ هـ) رغم انه ليس على يقين من صواب محاربة جده للخارجين عليه وكان يجوز إمامة المفضول مع وجود الأفضل ولا يكفر الصحابة لذلك رفض من قبل انصاره من أهل الكوفة لأنه لم يقل في أبي بكر وعمر إلا خيراً (الطبري ٨ : ٢٦٠ . ابن الأثير ٥ : ٨٤ . اليعقوبي ٣ : ٦٦ . الزركلي ٣ : ٩٨–٩٩ فوات الوفيات ١ : ١٦٤ . مقاتل الطالبيين ١٢٧) .

(٢) م : الحسن .

(٣) أصحاب نجدة بن عامر الحنفي ، قتل سنة ٦٩ هـ العبر ج ١ ص ٧٧ الفرق بين الفرق ص ٨٧ الشهرستاني في الملل ص ١٢٣ .

(٤) د : داعية .

(٥) ج : السامنة .

(٦) ج ، م : سقط وقد فرض الله عز وجل ان يؤمن بالمعروف وينهى عن المنكر .

(٧) د : حدوده .

(٨) ج : وفضلها .

(٩) ج ، م : واجتمعت .

وولاتهم [1] وفي ابطال الامامة وازالة فرضها ابطال اقامة الحدود ، والأحكام ، وازالة فرضها على [2] المسلمين ، والقول باضاعتها [3] ، فبأي حجة أزيلت [4] الحدود عمن استحقها من السراق [5] والزناة والقذفة بعد ايجاب الله إياها عليهم ؟ فلما كان من اجماعهم ما وصفنا ، ثبت ان عقد الامامة على المسلمين فرض واجب ، وحق لازم [6] ولما كانت الفروض [7] التي [8] ذكرناها منوطة بالامامة الا تقام الا معها [9] ، فكل ما كان من [10] الفرض لا يتم إلا به فهو فرض مثله ، والأمة لا تجتمع على شيء ثم تختلف فيه .

وبعد فكيف يتكلف المسلمون بعد نبي الله عليه السلام[11] من أمر الامامة ما قد تكلفوا وهي عندهم ليست من الواجب ، وفي الذي ذكرنا من خلافة أبي بكر على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم[12] وسمي بذلك خليفة رسول الله وما جدد له[13] المسلمون منه فساد[14] ما ذهب اليه من زعم ان الامامة ليست بواجبة مع ما كان من استخلاف أبي بكر لعمر رضي الله عنهما ، وان عمر لما احتضر جعلها

---

(١) د : ولا توهم ــ وكتب على الهامش : لعله وولاتهم ، م : وولايتهم .

(٢) د ، م : عن .

(٣) م : باضاعتها .

(٤) م : أزيلت .

(٥) د : السارق .

(٦) ج ، م : سقط و .

(٧) ج : الفرض .

(٨) ج : إلى .

(٩) ج : الا تقام معها د : لا تقام الا معها .

(١٠) د : سقط « من » .

(١١) ج : صلى الله عليه وسلم .

(١٢) د : رسوله عليه السلام ، م : عليه السلام .

(١٣) د : سقط « له » وكتب على الهامش .

(١٤) ج : فساداً .

شورى بين رهط ستة [1] وأوصى [2] بأنهم إذا اجتمعوا على شيء من أمر الامامة فخالفهم فيه مخالف ، أن يقتلوا [3] مخالفهم ، فكيف يكون عمر رضي الله عنه في علمه بالله وبدينه يأمر بأن[4] تهرق [5] دماء المسلمين على أمر يستوي تركه وفعله ؟ ومثل هذا من قول عمر رضي الله عنه يحفظ عن مسلم بن أبي كريمة أبي عبيدة [6] رحمة الله عليه أنه قال في شأن الامامة للرهط الناهضين من عنده إلى جهة المغرب [7] إذا رأوا أنهم يقدرون [8] على أمور [9] الامامة أن يولوا أحدهم فان هو استعصى
٢٤٢ عليهم وامتنع ، أمرهم أبو عبيدة بأن [10] / يقتلوه ، ومثل هذه من الآثار محفوظة عند أصحابنا موجودة في أيديهم يأثرونها كابر عن كابر فيها سادوا [11] من سواهم من طوائف الأباضية وغلبوهم والحمد لله على ذلك كثيراً .

---

(١) هم : علي وعثمان ابنا عبد مغاف ، وعبد الرحمن وسعد خالا رسول الله (ص) والزبير بن العوام ابن عمة الرسول وحواريه ، وطلحة الخير بن عبيد الله (تاريخ الطبري ج ٤ ص ٢٢٨) .

(٢) د : ووصى .

(٣) ج : أن يقيلوا .

(٤) د : ان .

(٥) ج ، د : يهرق .

(٦) أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي ، ولاء من البصرة وهو فقيه أباضي تتلمذ على جابر بن زيد وأخذ عنه المذهب وخلقه فيه بعد موته ، وكان يحرض على الخروج ويعلم الطلاب سراً وعليه أخذ حملة العلم بالمغرب ونشروا الدعوة فيه . توفي نحو ١٤٥ هـ / ٧٦٢ م (لسان الميزان ٦ : ٣٢ . حاشية جامع الصحيح للسالمي ١ : ٦ . سلم العامة والمبتدئين ٦ . السير للشماخي ٨٣ . علي يحيى ، الأباضية في موكب التاريخ ١ : ١٥٣- ١٢٩ ، مسند الربيع في أغلب صفحات الكتاب ، الزركلي ٨ : ١١٩-١٢٠) .

(٧) في أوائل القرن الثاني الهجري دخلت هذه الجماعة المغرب .

(٨) د : مقدرون .

(٩) د : أمر .

(١٠) ج : ان .

(١١) شادوا .

فان سأل سائل فقال [١] : ما حد ما به تجب الامامة عندكم ؟ وما المقدار الذي إذا هو [٢] استجمع للمسلمين كان واجباً عليهم ان يولوا [٣] ؟ قيل له : إذا كان المسلمون ذوي عدة [٤] وقوة في المال والعلم بدين الله ، واقامة أمره وحدوده ، مكتفون بما [٥] معهم من المال والعلم لما يأتي عليهم من حوادث الأمور [٦] ، ويغشاهم [٧] من متشابه النوازل ، وصاروا مع ذلك بالعدة في النصف لمن يليهم من أعدائهم الذين يتقون شوكتهم ، كان الواجب [٨] عليهم أن يختاروا من أفاضلهم [٩] اماماً يقيم لهم شأن دينهم الذي افترضه الله عليهم ، ويعدل بينهم في الحكومة ، ويقسم بينهم بالسوية ، لا يألو الله [١٠] نصحاً ، ولا لدينه نصراً [١١] ، متبعاً لآثار السلف ، مقتفياً [١٢] لأعلام الخلف [١٣] ، فاذا كان الامام بما وصفنا من هذه الحال [١٤] ، كان الواجب على كافة المسلمين من حاضرهم وباديهم ، وقريبهم وبعيدهم ، أن يؤدوا لـــه حقوقه التي جعلها الله لأئمة المسلمين على عامتهم ، من الولاية له والنصر والاجابة

---

(١) ج ، م : وقال .

(٢) د : سقط « إذا » وكتب على الهامش لكن يأتي بعد « هو » فتصير العبارة : الذي هو إذا استجمع .

(٣) د : ياموا .

(٤) د : عذة .

(٥) ج ، م : لما .

(٦) د : الأمر .

(٧) د : ويشغاهم وكتب على الهامش : يغشاهم .

(٨) م : الجواب .

(٩) م : أفاضيلهم .

(١٠) ج : لا يألو لله ، د : لا بالو الله .

(١١) ج : قصراً .

(١٢) د : مقتفاً .

(١٣) م : الحلف .

(١٤) م : الحلل .

في كل ما دعا اليه من أمر الله ، فمن تخلف منهم عن اجابة دعوته أو ضيع من
واجب حقه ، أو تهاون بشيء [1] من طاعته ، كان عاصياً لله مخالفاً لأمره ،
قال الله عز وجل : (اطيعوا الله ، واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) [2] فقرن
طاعة الأئمة بطاعته عز وجل ، وبطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم [3] ، ثم قال :
(فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) [4] ،
فان قال أرأيت إذا كان المسلمون بالحال التي وصفت من العدد والعدة [5] وغيرهما
من الشروط التي عددت كلها ، ثم هم لم يفعلوا ما ذكرت من عقد الامامة ،
قيل [6] له : فاذن كانوا يكونون مميتين لدين الله ، مذلين [7] له ، وهم قادرون على
اعزازه راضين بالدنية لأنفسهم في دينهم ، ولن يرضى الله [8] بأن يميتوا دينه مع
القدرة منهم [9] على احيائه ، قال الله عز وجل : (فاتقوا الله / ما استطعتم) [10] وهؤلاء ٢٤٣
قد تركوا أن يتقوا الله مع أنهم قد استطاعوا ، فان قال : أرأيت ان كان المسلمون
بحال دون الحال التي وصفت من القوة [11] مع أنهم على ذلك تكلفوا أمر الامامة
فعقدوها ؟ هل كانوا يكونون مطيعين لله في فعلهم لذلك أم لا ؟ قيل له : كان يكون
المسلمون حينئذ مطيعين [12] بفعل ما لم يجب عليهم ، ولم يلزمهم ، قال الله عز وجل :

---

(١) د : شيئاً .
(٢) ٥٩/النساء ، م أهمل : منكم .
(٣) د ، م : عليه السلام .
(٤) ٦٣/النور وأخطأ الناسخ في ـ ج ـ حيث ابتدأ الآية بالواو .
(٥) ج ، م : العدة والعدد .
(٦) ج : فقل .
(٧) م : مدلين .
(٨) د : الله عنه ، م : الله عنه عنه .
(٩) م : معهم .
(١٠)١٦/التغابن .
(١١)د : ثم .
(١٢)ج ، م : مطوعين .

(فمن تطوع خيراً فهو خير له) [1] غير أن وجوب الامامة انما يلزمهم بالذي وصفنا من حال القوة في العدة والعدد والمال والعلم ، قال الله عز وجل : (يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال ان يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) [2] الآية ، وهذا عند العلماء في صدر الإسلام ، والمسلمون [3] إذ ذاك في عدة قليلة ، فلما أن فتح الله على رسوله ، وأظهره الله [4] على دينه ، نقلهم إلى الرخصة والتخفيف ، وقال : (الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفاً فان تكن منكم مئة صابرة يغلبوا مائتين) [5] الآية فاذا كان المسلمون لم يبلغوا [6] من عدد عدوهم في النصف ، وليست لهم مقدرة بأمر [7] الامامة كان احب الأمور إلى العلماء وأولاها أن يقيم المسلمون على ما هم عليه من حال الكتمان فكان ذلك واسعاً لهم إلا أن يجعلوها حال الشراء ، والشراء من أحب الأمور إلى الله عز وجل وإلى المسلمين ان لم يكونوا يقدرون على الظهور والدولة ، وهي أقرب المسالك إلى الظهور ، غير أن علماءنا لم يجعلوا حال الشراء في الوجوب والفرض ، كحال الظهور والدولة ، فمن شاء فليشر نفسه ابتغاء مرضاة الله ، ومن شاء أقام [8] مكتتماً بين ظهراني قومه ، هذه سيرة المسلمين لم ينقسم فيها خارجهم من مقيمهم ، ولا مقيمهم من خارجهم وليس الأمر في ذلك على ما ذهبت اليه غالية الخوارج ان المسلمين لا تسعهم الاقامة مع الجبابرة في الكتمان مقدرين أو غير مقدرين قال الله عز وجل : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) [9] وقد أقام رسول الله صلى الله عليه وسلم برهة [10] من الزمان

---

(١) ١٨٤/البقرة .
(٢) ٦٥/الأنفال وفي ج ، م ... على القتال الآية .
(٣) د : المسلمون . بسقوط الواو .
(٤) ج ، د : سقط لفظ الجلالة .
(٥) ٦٦/الأنفال .
(٦) م : لم يقعوا .
(٧) د : بأمور .
(٨) د ، م : قام .
(٩) ٢٨٦/البقرة .
(١٠) ج : بزهة .

بمكة بعدما نزل عليه الوحي مكتتماً غير ظاهر .

٢٤٤ / **باب النقض على المعتزلة :**

قالت المعتزلة بتحريم دم عثمان [١] ، ودم أهل الدار وأنها دم سفكت عندهم حراماً [٢] على [٣] ظلم وعدوان ، ثم قالوا في حرب طلحة [٤] والزبير [٥] في أهل البصرة ان حربهما لعلي كان خطأ ، على أن طلحة والزبير وأهل البصرة إنما قاموا وحاربوا [٦] على الطلب بدم عثمان وزعموا أن فعلهما في الحرب [٧] وسفكهما [٨] الدماء الحرام

---

(١) عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية ، ولد بمكة ٤٧ ق هـ/٥٧٧ م ويلقب بذي النورين ، جهز جيش العسرة بماله ، بويع بالخلافة سنة ٢٣ هـ / ٦٤٣ م عرف بطيب السريرة وسهولة التأثر ، وقد افتتحت بلدان كثيرة في عهده إلا أنه اختص أقاربه بالولايات وذلـك ما أثار عليه الناس – استشهد في داره بالمدينة في سنة ٣٥ / ٦٥٦ وهو يتلو القرآن (العبر ١ : ٣٦ ، الطبري ٥ : ١٤٥ . اليعقوبي ٢ : ١٣٩ . صفة الصفوة ١ : ١١٢ . منهاج السنة ٢ : ١٨٦ ، ٣ : ١٦٥ ابن الأثير حوادث ١٣٥ الزركلي ٤ : ٣٧٢) .

(٢) ج ، م : حرام .

(٣) م : هل .

(٤) طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي ، ولد ٢٨ ق هـ/٥٩٦ م ، من دهاة قريش وعلمائها ، صحابي مبشر بالجنة شهد أحداً وله تجارة مع العراق ، قتله مروان بن الحكم بسهم في وقعة الجمل سنة ٣٦ هـ / ٦٥٦ م وقيل قتله مجهول . دفن بالبصرة وروي له في الصحيحين ٣٨ حديثاً ، العبر ج ١ ص ٣٦–٣٧ تاريخ الطبري ج ٤ ص ٥٠٩ تهذيب التهذيب ٥ : ٢٠ صفة الصفوة ١ : ١٣٠ حلية الأولياء ١ : ٨٧ ابن سعد ٣ : ١٥٣ الزركلي ٣ : ٣٣١ .

(٥) الزبير بن العوام الأسدي ابن عمة رسول الله (ص) وحواريه وأول من سل سيفه في سبيل الله مبشر بالجنة شهد بدراً وأحداً وغيرهما روى له البخاري ومسلم ٣٨ حديثاً قتله عمرو بن جرموز بواد بين البصرة والكوفة يدعى بوادي السباع وهو في حالة الصلاة بعد انتهاء المعركة في وقعة الجمل سنة ٣٦ هـ . العبر ج ١ ص ٣٧ تاريخ الطبري ج ٤ ص ٥٣٥ صفة الصفوة ١ : ١٣٢ .

(٦) د : وحربوا .

(٧) ج ، م : هذا الحرب .

(٨) م : وسفكهم .

كان خطأً بتأويل دون فسق ، وليس عندهم كبيرة [1] مع أن المعتزلة ممن يثبت الوعيد ويقول به في أهل الملة ، وان سفك الدماء [2] الحرام عندهم من الكبائر لقول الله [3] عز وجل : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً) [4] ، وزعموا انها عامة في كل القاتلين ما خلا ما كان من طلحة والزبير [5] في فعلهما ، ثم قالوا في حرب معاوية بن أبي سفيان [6] وأهل الشام وقتالهم علياً ان ذلك من معاوية وأهل الشام [7] كان ظلماً وعدواناً ، وفسقاً وضلالاً والوعيد من الله لهم عليه واجب [8] على أنهم [9] طالبون دم [10] عثمان الذي هو مقتول عند المعتزلة ، وهو مظلوم ، تأملوا هذه الأربعة الأقاويل [11] من المعتزلة فان في تأملها ، والكشف عن عوارها ، قناعة عن الرد عليهم وكفاية [12] ، ومع هذا

---

(١) م : سقط كبيرة .

(٢) د ، م : الدم .

(٣) ج ، م : لقوله عز ...

(٤) ٩٣/النساء ، وفي ج ، م : ... « متعمداً الآية » وفي د : سقط « وأعد لهم » وكتب على الهامش .

(٥) م : وزبير .

(٦) أبو عبد الرحمن معاوية ابن أبي سفيان بن صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس ابن عبد مناف ، ولد ٢٠ ق هـ / ٦٠٣ وأسلم يوم فتح مكة ٨ هـ وهو أول من اتخذ الحرس والحجاب ، داهية من دهاة العرب روي له ١٣٠ حديثاً (ابن الأثير ٤ : ٢ . اليعقوبي ٢ : ١٩٢ منهاج السنة ٢ : ٢٠١ إلى ٢٢٦) توفي في سنة ٦٠ هـ / ٦٨٠ بدمشق (تاريخ الطبري ج ٤ ص ٣٢٣ . العبر ج ١ ص ٦٤–٦٥) .

(٧) د : سقط « وقتالهم علياً ان ذلك من معاوية وأهل الشام » وكتب على الهامش .

(٨) ج ، م : واجب عليه .

(٩) د : سقط « انهم » وكتب على الهامش لعله ان معاوية ومن معه .

(١٠) د : بدم .

(١١) ج : أقاويل .

(١٢) د : عليهم الكفاية .

كله يقال لهم : في دم عثمان أخبرونا عن قتلة عثمان ؟ أليسوا عندكم ظالمين معتدين [1] فمن قولهم : بلى يقال [2] لهم : فما تقولون في بيعة المسلمين لعلي بن أبي طالب بعد مقتل [3] عثمان [4] ؟ أليس هي عندكم بيعة حق ، وامامة صدق ؟ فمن قولهم : بلى قيل لهم : فكيف بايع المسلمون علياً ، وهو قد آوى قتلة عثمان ولم يقدهم بعثمان ؟ وعثمان قتل مظلوماً عند المسلمين في زعمكم والمشهور عن [5] محمد بن أبي بكر [6] أنه القاتل والأشتر [7] وجماعتهم وكان هؤلاء [8] من أخص الناس بعلي أرأيتم من آوى أبا لؤلؤة قاتل عمر رضي الله عنه أليس كان يكون من آواه من أفسق الفساق ، وأعظمهم فجوراً [9] ؟ وكيف يكون من فعل ذلك والياً على المسلمين واماماً [10] لهم
في دينهم ؟ فمن الذي / ذكرنا من بيعة المسلمين لعلي وهو قد آوى قتلة عثمان وضمهم ٢٤٥

---

(١) د : متعدين .
(٢) د ، م : قيل .
(٣) د : قتل .
(٤) عثمان بن عفان بن العاصي بن أمية قتل شهيداً سنة ٣٥ هـ وله بضع وثمانون سنة وقد سبق التعريف به في ص ٣٢١ .
(٥) د : عند ـ وكتب في الهامش : لعله « عن » انظر تاريخ الطبري ج ٤ ص ٤٢٠ . العبر ج ١ ص ٣٦ .
(٦) محمد بن أبي بكر قتل في سنة ٣٨ هـ / ٦٥٨ م وقد كان عينه علي والياً على مصر ، وينسب اليه انه قاتل عثمان ، قيل قتله معاوية بن حديج الكندي وقيل قتله عمرو بن العاص وأحرق في بطن حمار . وقيل دفن خارج مدينة الفسطاط . (العبر ج ١ ص ٤٤-٤٥) .
(٧) مالك بن الحارث النخعي الأشتر بطل قومه وسيدهم وخطيبهم وفارسهم ، أقام بالكوفة وخرج على عثمان ، شهد الجمل وصفين ، بعثه علي إلى مصر فمات في الطريق سنة ٣٨ هـ/ ٦٥٨ ويقال انه سمه عبد لعثمان في الطريق (الاصابة ت ٨٣٤٣ دائرة المعارف ٢ : ٢١٠ . العبر ج ١ ص ٤٥ المحبر ٢٣٣ . الزركلي ٦ : ١٣١ .
(٨) ج : سقط « من » .
(٩) د : فجوورا .
(١٠) د : وامامهم .

دلالة واضحة ان علياً كان [1] ممن رضي بقتل عثمان ، وسفك دمه ، مع ما اشتهر من قول علي : (من كان سائلاً عن دم عثمان فان الله قتله وأنا معه) [2] فان قال قائل انما أراد علي بقوله : ان الله قتل عثمان وانه سيقتله هو ، وروي ذلك عن محمد بن سيرين [3] قيل له لو أراد على هذا المعنى لقال : ان الله قتله واياي ، وهكذا [4] يصح القول بهذا المعنى فان زعموا ان قتلة عثمان ومحاصريه والمتمالين [5] عليه قد تابوا جميعاً عند علي ، قيل له فمتى ظهرت عن [6] محمد بن أبي بكر والأشتر وجماعته توبة ؟ ومتى ذكر ذلك في شيء من الأخبار ؟ وأي توبة نقلت عن المصريين [7] الذين [8] كانوا حاصروا عثمان ونسب قتله اليهم ، وهم الذين دخلوا عليه

---

(١) د : سقط « كان » .

(٢) هذا من قبيل الاشتراك اللغوي الناشيء عن التركيب أو البناء في الجمل وذلك ان علياً كرم الله وجهه قال : أيها الناس تزعمون اني قتلت عثمان الا وان الله قتله وأنا معه فانه أراد بذلك فيما يقول ابن السيد البطليوسي (+ ٥٢١ هـ) ان الله قتله وسيقتلني معه وقال : ان الخوارج تأولته على انه عطف على الضمير الفاعل في قوله قتله ، ويرى ان الضمير المعطوف عليه هو الضمير المفعول في قوله : قتله ، لا الفاعل (ابن السيد البطليوسي ، الانصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين وآرائهم ، القاهرة . ١٣١٩ هـ ، ص ٢٤) وهو كتاب في غاية الأهمية من الناحية اللغوية والفلسفية .

(٣) أبو بكر محمد بن سيرين البصري من التابعين ، ولد ٣٣ هـ/٦٥٣ ، توفي ١١٠ هـ/ ٧٣٠ م وقد اشتهر في تعبير الرؤيا والفقه والحديث وهو من معاصري الحسن البصري ، كان فقيهاً ورعاً محدثاً صدوقاً (العبر ج ١ ص ١٣٥-١٣٦) ابن خلكان وفيات الأعيان ج ٣ ص ٣٢١ ، تهذيب التهذيب ٩ : ٢١٤ . المحبر ٣٧٩ . حلية الأولياء ٢ : ٢٦٣ دائرة المعارف ١ : ٢٠٢ الزركلي ٧ : ٢٥ .

(٤) د : « هكذا » بسقوط الواو .

(٥) ج ، م : والموالين .

(٦) د : عند .

(٧) ج : سقط وأي توبة نقلت عن المصريين وفي م : أو أي .

(٨) ج : أو الذين .

الدار مثل كنانة بن بشر [1] ومن كان معه ، وقد [2] كانوا بعد ذلك مع علي ، وكان بعضهم ولاة له [3] فان قال ليس يصحح قتل عثمان على رجل لاختلاف الأخبار في ذلك ولأنهم لم يجمعوا على رجل بعينه يقول أنا قاتل عثمان ، قيل لهم : أو ليس بالمحفوظ عن أصحاب النقل أن أول ما خاطب به علي أهل الشام حين اجتمعوا بصفين [4] ورأوا هلال صفر ، فنادى مناد أن أمير المؤمنين ، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولون لم يمنعنا من قتالكم يا أعداء الله إلا الشهر الحرام ، وأنه قد انسلخ ، وانا قد نابذناكم على سواء (ان الله لا يحب الخائنين) [5] ، ثم قال علي لأصحابه مهلاً مهلاً عباد الله ، حتى تتبينوا [6] ما نقمتم عليهم وعلام تقاتلونهم [7] ، وانطلق نفر من أصحاب علي فدعوهم إلى كتاب الله وسنة نبيه

---

(١) كنانة بن بشر بن عتاب التجيبي ، يروى انه قتل عثمان بن عفان رحمه الله وانه وجأ أصل أذنه بمشاقص كانت عنده فمضت حتى دخلت حلقه ، وقيل انه ضربه بسيفه ، وأشعره بمشقص أي رماه به فانتضح الدم على هذه الآية : (فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم ١٣٧/ البقرة) تاريخ الطبري ج ٤ ص ٣٨٤ ، ٣٩٣-٣٩٤ وهو من الثوار الذين قدموا المدينة من مصر ومن أصحاب عبد الله من سبأ الذين استمالوا عمار ابن ياسر حين بعثه عثمان إلى مصر ومن أصحابه : عبد الله بن السوداء وخالد بن ملجم وسودان ابن حمران . ن . م ، ن . ج ص ٣٤١ سجنه معاوية وطالبه بدم عثمان ، (الزركلي ٦ : ٩٤ . الاصابة ت ٧٥٠٤) .

(٢) د : سقط « قد » .

(٣) د : سقط « له » .

(٤) موضع بشمال سورية قرب الرقة على شاطئ الفرات بين الرقة وبالس وما يزال المكان معروفاً إلى اليوم . (معجم البلدان) ووقعت المعركة سنة ٣٧ هـ قتل فيها كثير من الصحابة منهم عمار بن ياسر العبسي أبو اليقظان الذي ورد فيه الحديث : تقتلك الفئة الباغية وأبو ليلى الانصاري ، وسعد بن الحارث بن الصمة (العبر ج ١ ص ٣٨) .

(٥) ٥٨/ الأنفال وهو اقتباس .

(٦) م : تتبنوا .

(٧) ج : فتقاتلوهم ، م : وعلي نقاتلوهم والذي نص عليه الطبري ان علياً ومعاوية توادعا على ترك الحرب في شهر المحرم إلى انقضائه طمعاً في الصلح ، قال الطبري : حتى إذا =

صلى الله عليه وسلم فقال أهل الشام ما بيننا وبينكم مناظرة في كتاب الله ولا [1] في سنة نبيه صلى الله عليه وسلم [2] دون أن تدفعوا لنا قتلة عثمان ، فاذا نحن قتلناهم [3] كانت المناظرة بيننا وبينكم ، فرد عليهم علي بأن قال لهم فانا نعرض نحن وأنتم
٢٤٦ أعمال عثمان على كتاب / الله [4] وسنة نبيه ، فان حل [5] لنا دمه تبتم من ولايته ، وان حرم علينا دمه دفعنا اليكم قاتله ، وتبنا إلى الله ، من البراءة منه ، والرضا بقتله ، ومن نقـل آخـر أن المسلمين لـما [6] أتـاهـم [7] أبـو الدرداء [8] وأصحابه ، طالبين

= دنا انسلاخ المحرم أمر علي مرشد بن الحارث الجشمي فنادى أهل الشام عند غروب الشمس إلا ان أمير المؤمنين يقول لكم : اني قد استدمتكم لتراجعوا الحق وتنيبوا اليه واحتججت عليكم بكتاب الله عز وجل فدعوتكم اليه فلم تناهوا عن طغيان ولم تجيبوا إلى حق واني قد نبذت اليكم على سواء ان الله لا يحب الخائنين (تاريخ الطبري ج ٥ ص ٥ ، ١٠) وأبو الدرداء هو عويمر بن مالك بن قيس بن أمية الأنصاري من الخزرج كان تاجراً بالمدينة قبل البعثة ، وورد في الحديث عويمر حكيم أمتي ولاه معاوية قضاء دمشق بأمر من عمر بن الخطاب ، له ١٧٩ حديثاً في الصحيحين ، وتوفي سنة ٣٢ هـ / ٦٥٢ وهذا يتناقض مع القول بأنه طالب بدم عثمان وبقتل قتلته ، (البداية والنهاية ج ٧ : ٢٢٧) أو أنه سعى بين علي ومعاوية لأنه توفي قبل الحادثة . (العبر ١ : ٣٣ . الاصابة ت ٦١١٩ . حلية الأولياء ١ : ٢٠٨ . تاريخ الأعلام للذهبي ٢ : ١٠٧ الزركلي ٥ : ٢٨١) .

(١) د ، م : سقط « في » .

(٢) م : عليه السلام .

(٣) ج : قلتناهم .

(٤) وهنا ابتدأت الكتابة الحديثة بالخط المشرقي لناسخ دار الكتب .

(٥) د : حلل .

(٦) ج ، م : سقط « أتاهم » .

(٧) ج : أباهم .

(٨) يروي نصر بن مزاحم المنقري (ت ٢١٢ هـ) ان ابا امامة الباهلي وأبا الدرداء دخلا على معاوية وكانا معه فقالا له علام تقاتل الرجل وهو أقدم منك اسلاماً وأحق بهذا الأمر وأقرب إلى النبي (ص) فقال أقاتله على دم عثمان وانه آوى قتلته ، فقالوا له فليقدنا من =

للمهادنة [1] بين الفئتين ، وذكروا [2] قتلة عثمان فابتدرهم [3] جماعة من المسلمين عند علي وكل يقول نحن قتلناه ومثل هذا أكثر من أن يحصى ، وأشهر من أن ينكر ، مع ما اشتهر من كثرة أحداث عثمان وأفعاله التي كان يتوب منها في كل حين للمسلمين ، ثم هو يعود اليها ، والى أشد [4] منها ، حتى كان منهم اليه ما قد كان ، وانما قصدت إلى الاستشهاد ببيعة المسلمين لعلي مع قتلهم لعثمان [5] لأنه [6] مما لا يجد فيه أحد من المعتزلة ، أو غيرهم متعلقاً وهم يثبتون بيعتهم لعلي أنها [7] كانت على حق وصواب ، وأما الذي قالت به المعتزلة من طلب المخرج لطلحة ، والزبير ، وبسط [8] المعذرة لهما فيما أتيا فانه [9] يقال لهم : ما العلة التي بها ومن أجلها فسقتم [10] معاوية وعمراً [11] وأهل الشام ، وضللتموهم ، وبرئتم [12] منهم ، وأثبتم وعيدهم وسميتموهم أعداء الله ، في محاربتهم علياً ، وأهل العراق ؟ قالوا من قبل نكثهم البيعة ، وشقهم

= قتلته فانا أول من يبايعه من أهل الشام ، فانطلق إلى علي فأخبراه بقول معاوية فقال : هم الذين ترون فخرج عشرون ألفاً أو أكثر مسربلين بالحديد لا يرى منهم إلا الحدق فقالوا كلنا قتله . فرجعا ولم يشهدا شيئاً من القتال ، وقعة صفين تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ١٣٦٥ ص ٢١٣ .

(١) ج : المهادنة .
(٢) م : وذكروا .
(٣) م : فابتدروهم .
(٤) ج ، م : أشر .
(٥) ج : عثمان .
(٦) ج ، م : سقط « لأنه » .
(٧) م : إنما انها .
(٨) د : ولبسط ، م : وسبط .
(٩) ج ، م : سقط « فانه » .
(١٠) م : فتستقم .
(١١) د : وعمروا ــ ج : عمر ــ م : عمر والصواب ما أثبت .
(١٢) م : وبريتم .

العصا ، وتركهم [1] الرضا ، والدخول فيما دخل فيه المسلمون ، وأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم في [2] امامة من وجبت على المسلمين امامته ، وفرضت على الناس طاعته ، في مثل ذلك من الكلام ، قيل لهم [3] أو ليس طلحة والزبير ناكثين
٢٤٧ للبيعة ، شاقين للعصا ، خارجين عن الرضا ، والدخول فيما دخل فيه / المسلمون ، وأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ، ومن امامة من ذكرتم على مثل مقالتكم في معاوية وعمرو [5] وأهل الشام سواء [6] ، فلم يجدوا بحمد الله [7] علة في تفسيق معاوية وعمرو [8] وأهل الشام ، واثبات وعيدهم إلا ونحن موجدوها [9] لهم في طلحة والزبير وأهل البصرة ، إلا بأن يقولوا بأنهما فاسقان [10] ضالان ثابت لهما الوعيد ، كمقالتهم في معاوية وعمرو [11] وأهل الشام ، في محاربتهم علياً والمسلمين ، كما بسطوها لطلحة ، والزبير ، وأهل البصرة ، وكلا الفعلين عند جميع الناس سواء ، وليس للمعتزلة من هذه المعارضة فصل ينفصلون [12] به ، والحمد لله ، ويقال

---

(١) د : تاركين .
(٢) د : من .
(٣) ج ، م : له .
(٤) د : ومن امامة من وجبت على المسلمين امامته ، وفرضت على الناس طاعته في مثل ذلك من الكلام .
(٥) ج ، م : عمر .
(٦) م : سوا .
(٧) د : والحمد لله .
(٨) ج ، م : عمر .
(٩) د : واجدونها . ج : موجودوها م : موجودونها والصواب ما أثبت .
(١٠) ج : سقط « فاسقان » .
(١١) ج ، م : عمر .
(١٢) ج : يتفصلون .

لهم : أخبرونا عنهما اليسا [1] كانا ظالمين في قتالهما متعدين [2] ، سافكين للدماء الحرام بغير حلها ، قاتلين أنفسهما في غير سبيل الله ؟ قالوا : بلى ولا بد لهم من ذلك قيل لهم : ومتى كان من مذهبكم في اثبات الوعيد ، وتفسيق أهل التأويل ، ان شيئاً من هذا يكون خطأ دون كبيرة ؟ فلأية علة استخص لها [3] الزبير وطلحة بهذا المعنى دون غيرهما من جميع أهل الكبائر ، وأهل الخطأ في التأويل ؟ فلا أعلم لمعاشر المعتزلة في هذه المسألة جواباً يثبتون به تخصيص ما ادعوا تخصيصه لمعارضة [4] مقالتهم في هذين الرجلين في تثبيت [5] وعيد أهل الكبائر ، وتفسيق جميع أهل التأويل ، وطعنت في كل ما قالوا به من ذلك عند [6] موافقيهم [7] في اثبات الوعيد قاطبة . فان قال قائل من أصحاب النظام [8] : فانهما [9] قد كانا تائبين راجعين إلى

---

(١) ج : السنا ـ م : اليس .

(٢) م : معتدين .

(٣) د : بها .

(٤) د : لما عارضت .

(٥) م : تثبت .

(٦) ج ، م : سقط عند .

(٧) ج : موافقتهم ، ، م : موافقيهم .

(٨) النظام : ابراهيم بن سيار ، أخذ الاعتزال عن خاله أبي الهذيل العلاف وهو فيلسوف طبيعي تأثر بالفلاسفة تأثراً بالغاً يقول بحرية الإرادة وبانكار الجزء الذي لا يتجزأ ، وانكار الاجماع والقياس . توفي ما بين سنة ٢٢١ وسنة ٢٢٣ (العبر ج ١ ص ٣١٥ ، الفرق بين الفرق ص ١٣١ ، طبقات المعتزلة ص ٤٩-٥٢) ويقول زاهد الكوثري انه توفي في حدود ما بين سنة ٢٢١ إلى سنة ٢٣١ معتمداً في ذلك على سرح العيون لابن نباتة ، وعيون التواريخ لابن شاكر ص ٦٧ ب من مخطوط المكتبة القومية بباريس ، دي بور ، تاريخ الفلسفة في الإسلام ترجمة أبو ريده ص ٥٩ ويزعم صاحب الفرق انه له صلة بالثنوية والسمنية ومن شبان الفرق بين الفرق ١٣١ تاريخ بغداد ٦ : ٢٣٤ ، النجوم الزاهرة ٢ : ٢٣٤ طبقات المعتزلة ٤٩-٥٢ ، المبرد ٣٤٨ المسعودي ٦ : ٣٧١ .

(٩) د : بأنهما .

٢٤٨ الله مما فعلا قيل له : لسنا / عن التوبة سألناكم ، وانما سألناكم عن نفس فعلهما من نكث البيعة ، وشق العصا ، وحربهما للمسلمين ، وسفكهما للدم الحرام ، هل ذلك الفعل نفسه كبيرة من الكبائر مما يوجب[١] العقاب من الله لفاعله عليه ، وثبت الوعيد له فيه أم لا ؟ ولا يخلوان من أن يكونا ظالمين لعلي وللمسلمين أو غير ظالمين ، وان كانا لهم غير[٢] ظالمين كان[٣] يجب أن يكون علي[٤] ومن معه من المسلمين هم الظالمون لطلحة والزبير ، وليس ذلك من قول المعتزلة ان يكونا[٥] هم الظالمين المعتدين[٦] وليس يكون من الظلم والاعتداء[٧] في الدماء وأمثالها[٨] من هذه الأمور إلا من أكبر الكبائر عند جميع المعتزلة ، وأما الذي قيل من توبتها فباطل محال فاسد ، من قبل ان طلحة قتل في المعركة وان الآخر[٩] فر منهزماً حتى لحق بوادي[١٠] السباع[١١] فقتل به هارباً ، فان قال قائل : فكيف تجهم[١٢] علي لعمر بن جرموز

---

(١) ج ، م : وجب .
(٢) م : وغير .
(٣) ج ، م : كانا .
(٤) م : أن يكونا علياً .
(٥) د ، م : سقط « الظالمون لطلحة والزبير وليس ذلك من قول المعتزلة أن يكونا ويبدو « أن يكونا » صوابه يكونوا » .
(٦) المعتدين : هذا يتسق مع د ـ و ـ م ـ وأما مع ـ ج ـ فانه يكون بصيغة المثنى ، « المعتدين » ولكنه أثبت في ـ ج ـ « المعتدين » مما لا يستقيم مع سياقها .
(٧) ج : فالاعتداء .
(٨) ج ، م : وأمثالهما .
(٩) ج : والآخر .
(١٠)م : بواد .
(١١)واد بين البصرة ومكة (معجم البلدان) .
(١٢)د : حتى تجهم .

التميمي [1] حين أتاه قاتلاً [2] له ، وهو عندكم غير تائب ؟ قيل له : انما ذلك لنهي علي عن [3] اتباع المدبر ، والاجازة على الجريح ، فان قال : أو ليس مسيره إلى المدينة التي حكمها بيد علي والمسلمين دلالة على توبته ؟ قيل له : لا يكون ذلك توبة منه ، وانما التوبة على مثل فعل عائشة وغيرها من أهل البصرة حين أتوا علياً واضعين أيديهم في يده ، تائبين إلى الله [4] ، راجعين من الذي غروا به ، مظهرين الندامة ، على ذلك ، ومن لم يفعل كفعل هؤلاء كان حكمه عند [5] المسلمين حكم اصرار ، مثل ما كان من عبد الله ابن الزبير [6] ، وطائفة حين فروا ، وانحازوا إلى مكة ، وليس من أحد يقول بأن الزبير كان تائباً من يوم الجمل ، ودع عنك من قد قتل في المعركة وفي الهزيمة ، فالقائل [7] بتوبتهما مدع لما لا دليل له عليه ، وما لا يجامعه

---

(١) هو الذي قتل الزبير بن العوام سنة ٣٦ هـ طعنه من خلفه وهو في الصلاة وأخذ خاتمه وسلاحه وفرسه ودفن بوادي السباع ، ولما أقبل إلى الإمام علي واستأذنه حاجبه في دخول عمر بن جرموز عليه قال : ائذن له وبشره بالنار (تاريخ الطبري ج ٤ ص ٥١٠ ، ٥٣٤–٥٣٥ ، العبر ج ١ ص ٣٧) .

(٢) ج ، م : مقاتلاً .

(٣) د : من .

(٤) ج : سقط لفظ الجلالة .

(٥) ج : على .

(٦) عبد الله بن الزبير بن العوام ، يكنى بأبي بكر ، أول مولود بعد الهجرة في المدينة ولد في ١ هـ/٦٢٢ م وكان من الفاتحين لافريقية في عهد عثمان ، بويع بالخلافة سنة ٦٤ هـ / ٦٨٣ دخل في خلافته الحجاز ، مصر واليمن وخراسان والعراق وأكثر الشام وكانت له حروب مع الحجاج وعاصمته المدينة ، روي له ٣٣ حديثاً في الصحيحين ، كان صواماً قواماً بطلاً شجاعاً فصيحاً توفي ٧٣ هـ / ٦٩٢ م (العبر ١ : ٨٢ ، ابن الأثير ٤ : ١٣٥ اليعقوبي ٣ : ٢ ، الطبري ٧ : ٢٠٢ صفة الصفوة ١ : ٣٢٢ حلية الأولياء ١ : ٣٢٩ فوات الوفيات ١ : ٢١٠ . الزركلي ٤ : ٢١٨) .

(٧) ج : فالقاتل .

عليه أحد من الأمة ، وهذه اللمع التي ذكرناها تنبيه على ما لم نذكره من هذا إن شاء الله [1] .

باب النقض على الزيدية :

٢٤٩ قال سليمان بن جرير / الزيدي [2] وهو [3] إمامهم في علم الكلام ومن وافقه بجواز حكومة الحكمين ، وان علياً انما حكم لما خاف من عسكره الفساد ، وكان الأمر عنده بيناً واضحاً [4] ، فنظر للمسلمين أن يتالفهم ، وانما أمرهما أن يحكما بكتاب الله وسنة نبيه [5] صلى الله عليه وسلم فخالفافهما [6] اللذان أخطيا [7] ، وأصاب هو ، واعتلوا في ذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وادع أهل مكة ، ورد ابا جندل [8] بن سهيل بن عمرو [9] إلى المشركين يحجل [10] في قيوده وقال غير سليمان

---

(١) م : آمين .

(٢) رئيس فرقة السليمانية أو الجريرية من الزيدية من الشيعة ، كان يكفر عثمان لما أحدث من الأحداث التي نقم عليه من أجلها الناقمون من الثائرين في الأمصار ، وأنكر على الشيعة التقية والبداء ورأى ان الإمامة تنعقد بالشورى والاختيار وجوز امامة المفضول مع وجود الأفضل ، التبصير في الدين ص ١٧ ، الشهرستاني ، الملل والنحل ج ١ ص ١٥٩–١٦٠ الفرق بين الفرق ص ٣٢ .

(٣) م : هو .

(٤) ج ، م : بين واضح .

(٥) ج ، م : نبيه .

(٦) ج ، م : فخالفاهما .

(٧) ج : أخطأ .

(٨) د : جندب وهو خطأ .

(٩) استشهد في الطاعون طاعون عمواس بالأردن سنة ١٨ هـ وقد رده أبوه يوم الحديبية وهو في القيود . العبر ج ١ ص ٢٢ . وأبوه مثل قريشاً في صلح الحديبية ثم أسلم وجعله النبي من المؤلفة قلوبهم فاعطاه من غنائم الجيش ولما أخذ ابنه صاح : يا معشر المسلمين أأرجع إلى المشركين يفتنوني في ديني فقال رسول الله يا أبا جندل اصبر واحتسب السيرة ج ٣٦٧/٣ .

(١٠) ج : بحجل ، م : لحجل .

من علمائهم ان علياً حكم للتقية ، وان التقية تسعه إذا خاف [1] على نفسه ، وأما الحكومة فهي عند هؤلاء حرام إلا من جهة التقية ، فيقال لهؤلاء منهم : حدثونا [2] عن الإمام الطاهر ، القائم بحجة الله ، الداعي إلى دينه أليس إنما ظهر من الكتمان ليقيم أمر الله وحدوده على ما افترضها [3] الله في تنزيله [4] خارجاً [5] من حد الكتمان إلى حد الظهور ، فلا بد من [6] نعم ، قيل لهم : فأني [7] جوزتم التقية في تحليل ما حرم الله والحكم بغير ما أنزل الله ، لمن هذه صفته [8] ؟ وهذا يقتضي أن يكون الامام واسعاً له أن يتقي في ترك اقامة الحدود بأسرها وفي تحريف كتاب الله [9] وسنة نبيه [10] صلى الله عليه وسلم [11] والعمل بخلاف ما فيهما ، إذا كان متقياً [12] وكفى بمثل هذا من القول خزياً لقائله وهو مقالة غالية الرافضة [13] صراحاً ، فان رجعوا وقالوا بمثل مقالة [14] اخوانهم من ان التحكيم جائز لعلي ، وواسع له اتقى أو لم يتق ، لأن ذلك استصلاح المسلمين ، وائتلافهم لكلمتهم [15] ، وللامام النظر في ذلك وأشكاله . قيل لهم جميعاً : أخبرونا عن تحكيم علي لهما أليس إنمـــا

---

(١) د : سقط إذا خاف .

(٢) د : سقط حدثونا .

(٣) د : افترضه .

(٤) د : في نص تنزيله .

(٥) د : وخارجاً .

(٦) د : سقط « من » .

(٧) د : فان .

(٨) ج : في صفته .

(٩) د : عز وجل .

(١٠) د : نبيئه .

(١١) د ، م : عليه السلام .

(١٢) ج : منفياً .

(١٣) د : الروافض .

(١٤) د : ما قالت .

(١٥) ج ، م : كلمتهم .

حكمهما بأن يرضي بالذي حكما به اصابا أم أخطيا [1] ؟ فان قالوا يجب عليه الرضا بذلك على أية حال هو ، قيل لهم : فهو إذا مخلوع ، والامام معاوية ابن أبي سفيان ، فبذلك وقع الحكم منهما ، وهذا يوجب عليه أن يكون راضياً
٢٥٠ بحكومتهما / داخلاً في امامة معاوية والتسليم له ، فأي عار عليه وعلى شيعته [2] اخزى من هذا وأشنع ! فان قالوا انما حكمهما على أن يحكما بكتاب الله ، وسنة نبيه [3] عليه السلام ، فان هما خالفا ما فيهما كان حكمهما حكماً منبوذاً لا يجب التسليم له ، وهو قول جمهور الزيدية ، قيل لهم : فاذا كان الأمر على ما وصفتم من هذا فلم حكمهما وهو يعلم ، والمسلمون معه يعلمون ما في كتاب الله ، وسنة نبيه [3] صلى الله عليه وسلم ؟ وليس الحكم بما [4] في الكتاب وفي [5] السنة راجعاً إلى [6] عبد الله ابن قيس [7] وعمرو بن العاص [8] ، فهلا أقام على بصيرة من أمره ، ماضياً في

---

(١) د : أخطأ .

(٢) ج : أشياعه .

(٣) د : نبيئه .

(٤) ج ، م : لما وفي ـ د ـ : صورة الحرف صورة « الباء » لكنها غير منقوطة .

(٥) ج ، د : سقط « في » .

(٦) ج ، م : لهم إلى .

(٧) هو أبو موسى الأشعري ، ولد في ٢١ ق هـ/٦٠٢م في زبيد باليمن ، أسلم ثم هاجر إلى الحبشة واستعمله النبي أميراً على عدن واستعمله عمر على الكوفة والبصرة وكان من المجاهدين الفاتحين لعدة من الأمصار ومن صحابة النبي (ص) قدم عليه من اليمن مع جماعة من الأشعريين وأسلموا والأشعري نسبة إلى أشعر واسمه نبت بني أدريني بن زيد بن يشجب وسمي أشعر لأنه ولد والشعر على بدنه ، توفي بالكوفة ٤٤ هـ / ٦٦٥ وروي له ٣٣٥ في الصحيحين (طبقات ابن سعد ٤ : ٧٩ الاصابة ت ٤٨٨٩ صفة الصفوة ١ : ٢٥٥ حلية الأولياء ١ : ٢٥٦ . الزركلي ٤ : ٣٥٤ . العبر ج ١ ص ٥٢ وابن خلكان وفيات الأعيان ج ٢ ص ٣٩٢ ، ٤٤٦) .

(٨) أبو عبد الله عمرو بن العاص السهمي ، ولد سنة ٥٠ ق هـ/٥٧٤ ، كان من المقاومين للدعوة الإسلامية قبل أن يسلم وأسلم في هدنة الحديبية وولي أمرة جيش ذات السلاسل =

جهاد عدوه ؟ كما أمره الله في كتابه والمسلمون من أفاضل [1] أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم [2] إذا كان إنما حكمهما على أن لا يزيدا [3] في حكم الكتاب ، ولا ينقصا منه ، فمن حيث دارت هذه الحكومة ، دارت إلى باطل والحمد لله .

وقد قال الحسن بن أبي الحسن البصري [4] ، وقد ذكر عنده تحكيم على الحكمين ، فقال : لم تحكم [5] الحكمين لا أبا لك وأنت على الحق [6] ألا تمضي قدماً ؟ فلو ان اماماً حكم حكمين في سارق ، أو في زان ، أو في قاذف [7] ، أو في قاتل ، والحكم في كل هؤلاء موجود منصوص في [8] كتاب الله ، وسنة نبيه [9]

= من ذوي الحزم والرأي والدهاء ، تولى إمارة مصر سنة ٣٨ هـ / ٦٥٨ وكان له ضلع في الفتنة وحب في الحكم على هوى صاحبه معاوية ، توفي سنة ٤٣ هـ / ٦٦٤ بالقاهرة وروي له ٣٩ حديثاً (العبر ١ : ٥١ الاصابة ت ٥٨٨٤ تاريخ الإسلام ٢ : ٢٣٥-٢٤٠ الزركلي ٥ : ٢٤٨-٢٤٩) .

(١) ج ، م : أفاضيل .

(٢) د ، م : عليه السلام .

(٣) د : الا يزيداً ، م : الا يزيد .

(٤) أبو سعيد الحسن بن يسار البصري (٢١-١١٠ هـ / ٦٤٢-٧٢٨) من التابعين ، فقيه شجاع ولد بالمدينة ونشأ في كفالة علي بن أبي طالب ، له مواقف مع الحجاج أمام أهل البصرة ومن زهاد التابعين ، امتاز بالفصاحة ، امتنع من مبايعة يزيد وكان ينكر الحكومة أو التحكيم وكان يقول : (لم يزل أمير المؤمنين علي رحمه الله يتعرفه النصر ، ويساعده الظفر حتى حكم فلم تحكم والحق معك ؟ ألا تمضي قدماً ما لا أباً لك وأنت على الحق ؟!) وعظمت هيبته في النفوس فكان يأمر وينهي ويجهر بالحق دون وجل ولا تردد ، المبرد ، الكامل جـ ٣ ص ٩٥١ ، ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، وكان فقيهاً حجة عابداً ناسكاً كثير العلم جميلاً فصيحاً ، العبر جـ ١ ص ١٣٦ ومن حوله نشأ الاعتزال وفي الاعتزال نزعة خارجية . ميزان الاعتدال ٢ : ٢٥٤ ، حلية الأولياء ٢ : ١٣٢) .

(٥) ج : يحكم .

(٦) ج : عدوانه على الحق ، م : عدوانة على الحق .

(٧) ج : قادف .

(٨) ج ، م : من .

(٩) د : نبيئه .

صلى الله عليه وسلم [1] لكان في حال تحكيمه [2] لهما في ذلك مخطئاً غير مصيب ، عاصياً لله ، تاركاً لحكم كتابه [3] عند جميع الأمة ، ولو ان ذينك [4] بالحكمين حكماً بما شاءا [5] من حق أو باطل وليس [6] الذي ناظروا [7] به من قول الله عز وجل : (فابعثوا حكماً من أهله ، وحكماً من أهلها) [8] نظيراً لما ذكرنا ولا الذي [9] ذكروا في آية الصيد من قوله تعالى : (يحكم به ذوا عدل منكم) [10] شبيهاً به لأنه انما أمرهم الله أن يحكموا في الصيد لما [11] لم يذكر في كتابه مقدار كل نوع في الصيد جزاءه من النعم ومن غيرها ، أمرهم أن يناظروا كل شكل

٢٥١ بشكله مما هو مساو / له .

وأما الحكمان فيما بين الزوج والمرأة فانهما ينظران فيما بينهما ، فان علما أو ظنا انهما يصطحبان على أمر الله ، وتأدية حقوقه ، بينهما ، وفقا ما بينهما ، أو خشيا أنهما لا يريد كل واحد منهما اصلاحاً فرقا بينهما بحسن نظرهما وليس السبيل في كل ما هو منصوص في كتاب الله عز وجل مشروع في سنة نبيه [12] صلى الله عليه وسلم [13] بين الحكم فيه سبيل ما ذكروا من جزاء الصيد والحكم بين الزوج والمرأة [14]

---

(١) م : عليه الصلاة والسلام .

(٢) ج : في تحكيم لهما .

(٣) د : كتاب الله .

(٤) د : ذلك .

(٥) د ، ج : شاء .

(٦) ج : أو ليس .

(٧) د : نظروا .

(٨) ٣٥/النساء .

(٩) د : وللذي .

(١٠) ج : من .

(١١) ج ، م : ما .

(١٢) د : نبيئه .

(١٣) د ، م : عليه السلام .

(١٤) ج ، م : بين المرأة والزوج .

أرأيتم إذا وجب حد من حدود الله على الأشعت بن قيس [١] أو من كان في مثل حاله [٢] أكان ينبغي ألا تقام عليهم الحدود لاستصلاع الرعية [٣] واستئلاف [٤] الجماعة ، حتى لا تكون فتنة أو تقع فرقة ؟ أو هل[٥] كان ينبغي أن يرد [٦] أمر هذا وأمثاله إلى الحكمين ؟ وينتظر به [٧] ماذا يحكمان والحكم فيه موجود منصوص في كتاب الله عز وجل ، وسنة نبيه [٨] عليه السلام ؟ وهذا مما لا يخفى فساده على أحد ممن أراد الله هدايته [٩] وتوفيقه ، وقد قال الله عز وجل لنبيه [١٠] محمد [١١] صلى الله عليه وسلم : (قل أفغير الله ابتغى حكماً وهو الذي أنزل اليكم الكتاب مفصلاً) [١٢] ،

---

(١) أبو محمد الأشعث بن قيس الكندي ولد ٣٣ ق هـ / ٦٠٠ م قدم من حضرموت على النبي (ص) وأسلم وكان ممتنعاً من الزكاة وأرسل مكبلاً إلى أبي بكر فعفا عنه ، من الصحابة ثم ارتد ثم أسلم وحسن إسلامه ، اشتهر بالشجاعة والجود وكان شريفاً في قومه مطاعاً وهو من أجل قواد علي في معركة صفين وكانت له راية كنده وهو الذي غلب على الماء وأزال عنه أبا الأعور السلمي وجماعته وحضر معركة النهروان ، توفي سنة ٤٠ هـ / ٦٦١ بكوفة وله سبعة أحاديث في البخاري ومسلم (العبر ج ١ ص ٤٦ . تاريخ الطبري ج ٤ ص ٥٦٩–٥٧ واعتبره الشهرستاني أشد الخوارج مروقاً من الدين وخروجاً عنه مع مسعر بن فدكي التميمي وزيد بن حصين الطائي ، الملل والنحل ج ١ ص ١١٤ ابن عساكر ٣ : ٦٤ . دائرة المعارف ٢ : ١٦ الزركلي ١ : ٣٣٣–٣٣٤) .

(٢) د : ان كان .

(٣) ج : الرغبة .

(٤) د : وائتلاف .

(٥) ج ، م : سقط « هل » .

(٦) م : يود .

(٧) د : ينظر .

(٨) د : نبيئه .

(٩) د ، م : هداه .

(١٠)د : لنبيئه .

(١١)د : سقط اسم النبي : (محمد) .

(١٢)١١٤/ الأنعام .

فدل انه [1] انما أنزل عليه الكتاب وفيه تفصيل كل شيء ، غنى وقناعة عن حكم أحد دون حكم كتابه [2] عز وجل وقال : (أفحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكماً لقوم يوقنون) [3] وقال : (إلا له الحكم وهو أسرع الحاسبين) [4] وقال : (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) [5] و (الظالمون) [6] و (الفاسقون) [7] فان كان على انما قاتل معاوية وعمراً [8] وأهل الشام بحكم الكتاب فكيف جاز له أن يترك حكم الكتاب إلى حكم أبي موسى وعمرو أو يكون إنما / قاتلهم بغير حكم الكتاب فهذه شهادة عليه وعلى من معه من أفاضل المسلمين ٢٥٢ أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بالضلالة ، ومعاذ الله من ذلك ، فلما ثبت أنه إنما قاتل أهل الشام بحكم الكتاب ، ثبت أن رجوعه من ذلك إلى حكم أبي موسى وعمرو ، أنه رجوع من حكم الكتاب إلى غيره من الحكم بغير ما أنزل الله لما لم يكن بين هذين الوجهين وجه يعرفه عارف ، أو يعتقد عليه معتقد والقول في قتال من قاتله بعد التحكيم على مثل هذا ، وان كان إنما قاتل أهل النهر [9] على أنهم لم يرضوا بالحكومة ، فكيف حتى قاتل الخريت [10] بن [11] راشد وأصحابه على أنهم

---

(١) د : سقط : انه .

(٢) د : كتاب الله .

(٣) ٥٠/ المائدة .

(٤) ٦٢/ الأنعام .

(٥) ٤٤/ المائدة .

(٦) ٤٥/ المائدة .

(٧) ٤٧/ المائدة .

(٨) د : وعمرو بن العاص

(٩) نهر كبير ، وكورة واسعة أسفل بغداد (معجم البلدان) وفيه قاتل الإمام علي الخوارج الذين تجمعوا فيه وكانت المعركة في سنة ٣٨ هـ على ما رجحه الطبري وهو ما عليه أكثر أهل السير (تاريخ الطبري ج ٥ ص ٩١-٩٢) .

(١٠) م : الخريث .

(١١) الخريت بن راشد كان من أتباع علي وهو من الصحابة ، أظهر الخلاف على علي في =

رضوا بالحكومة [1] وصوبوها ودعوا اليها ، وليس بين الأمرين أمر يتوهمه متوهم ، أو يعتقد عليه معتقد ، ولذلك كان يخطبهم تارة ويقول : أيها [2] الناس نظرنا في أمر الحكمين ، فوجدناه ضلالاً قد [3] برئنا إلى الله ممن يرضى بهما في كلام له من مثل هذا ، وتارة يخطبهم ويقول : أيها [4] الناس نظرنا في أمر الحكمين فأصبناه [5] هدى فمن أنكر ذلك علينا فليبد لنا صفحته [6] ، وكل هذا منه [7] قبل أن يبعث بأبي موسى إلى دومة الجندل [8] أو [9] بعدما بعثه في حجج كثيرة على الزيدية في هذا

= سنة ٣٨ هـ في قبيلة بني ناجية مع ٣٠٠ رجل قدموا مع علي من البصرة وأقاموا بالكوفة شهدوا معه الجمل وصفين والنهروان ، جاء إلى علي بعد هذا كله وقال : (والله يا علي لا أطيع أمرك ولا أصلي خلفك واني غداً لمفارقك وذلك بعد تحكيم الحكمين) ، ولما سأله زياد بن خصفة ما الذي نقمت على أمير المؤمنين قال : (لم أرض صاحبكم إماماً ولم أرض سيرتكم سيرة فرأيت أن أعتزل وأكون مع من يدعو إلى الشورى من الناس) واستعان بالنصارى من بني ناجية في قتال المسلمين وقال لمن ارتد من النصارى إن علياً سيضرب أعناقكم ان أمسك بكم وظفر برجالكم وكان في بني ناجية ثلاثة أقسام من النصارى قسم بقي على نصرانيته وقسم أسلم وبقي على إسلامه وقسم أسلم ثم ارتد إلى دينه ، وقتل الخريت سنة ٣٨ هـ قتله النعمان بن صبهان الراسبي من جرم وقيل سنة ٣٩ هـ / ٦٦٠ (تاريخ الطبري جـ ٥ ص ١١٣-١٢٧ . الكامل لابن الأثير . الاصابة ٢ : ١٠٩ . الزركلي ٢ : ٣٤٨) .

(١) جـ : سقط « فكيف حتى قاتل الخريت بن راشد وأصحابه علي انهم رضوا بالحكومة) .
(٢) د : يا أيها الناس .
(٣) د : وقد .
(٤) د : يا أيها .
(٥) جـ : قاضيناه .
(٦) م : فليبدأ في ما ظهر لنا وجهه وهو كناية عن الضال لكونه على الحق في صفحته .
(٧) د ، م : سقط « منه » .
(٨) دومة الجندل : حصن بين دمشق والمدينة على بعد سبع مراحل من دمشق (معجم البلدان) .
(٩) د : وبعد .

وأمثاله ، معروفة تغني شهرتها عن [1] ترسيمها [2] والحمد لله على معرفة الهدى .

الامامة والعلم :

وفي الامامة أيضاً قال [3] قائلون من أهل الشغب [4] ان الامام إذا ولي أمر المسلمين ، وفيهم من هو أعلم منه ان امامته [5] في زعمهم باطلة غير [6] ثابتة [7] على مثل مقالة الرافضة في ولاية أبي بكر الصديق [8] رضي الله عنه فقال أهل الشغب بهذا قدحاً منهم في الامامة العادلة الرستمية [9] وحيداً عن اجابتها ، والدخول في

---

(١) م : من .

(٢) د : ترسمها .

(٣) د : ان قال .

(٤) ج : قال قاتلون من أهل الشغب .

(٥) ج : ولايته .

(٦) د : باطلة في زعمهم .

(٧) ج : تأنبه ، م : تابية .

(٨) عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر بن كعب القرشي ، ولد بمكة ٥١ ق هـ / ٥٧٣ م يلقب بعالم قريش ، حرم على نفسه الخمر في الجاهلية ، بويع بالخلافة يوم وفاة النبي سنة ١١ هـ ، حارب المرتدين وحمى الإسلام وفتح الشام وجزء من العراق . توفي سنة ١٣ هـ / ٦٣٥ وعمره ثلاث وستون سنة وله ١٤٢ حديثاً في المدينة ، الاصابة ت ٤٨٠٨ . الطبري ٤ : ٦٤ وعاش والده من بعده وهو أبو قحافة عدة أشهر . العبر ج ١ ص ١٦ اليعقوبي ٢ : ١٠٦ . ابن الأثير ٢ : ١٦٠ . صفة الصفوة ١ : ٨٨ حلية الأولياء ٤ : ٩٣ .

(٩) هي الدولة الرسمية الأباضية التي تأسست في تيهرت من الجزائر الواقعة في ولاية وهران (المغرب الأوسط) أسسها عبد الرحمن بن رستم سنة ٤٤ هـ / ٧٦١ ولقب هو وخلفاؤه بالأئمة واستمرت الدولة قائمة بعراق المغرب إلى سنة ٢٩٦ هـ / ٩٠٩ م حيث قضت عليها الطائفة الاسماعيلية أو الفاطميون ولم يكن انتهاء الدولة الظاهرة قضاء على المذهب الأباضي نفسه بل ان المذهب بقي في دور الستر والكتمان إلى اليوم .

Motylinski, chronique d'ibn Saghir, sur les imams Rostemides de Tahert, actes
= du XIVéme congrés des orientalistes, 3eme partie, 1907.

٢٥٣ طاعتها ، وطعناً في الدين ، / كما فعلت الرافضة في ولاية الصديق رضي الله عنه ، ولو أنهم جميعاً قالوا [1] سمعنا وأطعنا لكان خيراً لهم وأقوم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في معاذ بن جبل [2] انه يأتي امام العلماء يوم القيامة بنبذة وان زيداً أفرض [3] الأمة وان عبد الله بن مسعود كنيف مليء علماً وأنه صلى الله عليه وسلم دعا لابن عباس : اللهم فقهه [4] في الدين وعلمه التأويل ، وان عمر رضي الله عنه جعلها شورى بين رهط ستة [5] ولا تجتمع الأمة على ان هذه الستة كانوا أعلم جميع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم [6] ومعروف غير مجهول ان بعض هؤلاء الستة كانوا أعلم من بعض فلم لا اقتصر عمر رضي الله عنه بالذي هو أعلمهم من غيره في الامامة ، وهذا بعد [7] أن قال عمر لو كان أبو عبيدة حياً أو سالم مولى حذيفة ما خالجني فيهما شك ولم يكونا بأعلم من جميع من بين يدي [8] عمر رضي الله عنه ،

= سليمان الباروني ، الأزهار الماضية في أيمة وملوك الأباضية ج ٢ ص ١٤-٤٥ ، أحمد مختار العبادي ، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس ط : الإسكندرية ١٩٦٨ ص ٤٦-٤٨ .

(١) م : ما قالوا .

(٢) معاذ بن جبل بن أوس الأنصاري أبو عبد الرحمن الخزرجي ، ولد ٢٠ ق هـ / ٦٠٣ م وهو من فقهاء الصحابة العالمين بالحلال والحرام ومن نجبائهم ، مشارك في جمع القرآن على عهد النبي (ص) شهد الوقائع الكبرى في صدر الإسلام كبدر وأحد والخندق ، أرسله النبي إلى اليمن مرشداً ومعلماً ، روي عنه ١٥٧ حديثاً ، توفي بالطاعون بالأردن ودفن بالغور في ١٨ هـ / ٦٣٩ العبر ١ : ٢٢ ، طبقات ابن سعد ٣ : ٢٢٠ ، حلية الأولياء ١ : ٢٢٨ ، أسد الغابة ٤ : ٣٧٦ ، الزركلي ٨ : ١٦٦ .

(٣) م : أفرق .

(٤) د : لابن عباس ففقهه .

(٥) ج : ستة نفر .

(٦) ج : جميع الصحابة .

(٧) د : أبعد وصحح : بعد .

(٨) ج ، م : من بيد .

وقد علم الوافر والناقص ان ليس عثمان بأعلم القوم جميعاً فتراه قد ولوه واتفقوا على إمامته كما ترون وليس الله بجامعهم [1] على ضلال ، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهؤلاء القوم حسبوا انهم انما ازروا على الامامة [2] الرستمية بهذه المقالة دون غيرهم ، بل انما [3] ازروا قبل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه وكافة المهاجرين والأنصار ، ثم على الأئمة الرستمية رحمة الله عليهم وهذا القول منهم بعدما مضى أسلافهم ممن يتولونهم على تصويب امامة من ذكروا من الأئمة الرستمية رحمة الله عليهم ، وذلك أن يقال لهم : حدثونا عن هذه الأئمة هل هي

٢٥٤ مستحقة / للامامة مستوجبة لها أوغير مستحقة ؟ فان قالوا أنها مستحقة للامامة أثبتوها في أعناقهم ، وأقروا بأن طاعتها عليهم واجبة [4] وبطل ما كانوا يفترون ، فان زعموا أنهم غير مستحقين للامامة كانوا طاعنين [5] على من مضى من أسلافهم الذين ولوهم فأثبتوا امامتهم ، وماتوا على ذلك فيجب [6] عليهم أن يتبرأوا منهم حيث ولوهم وهم عندهم غير مستحقين لها [7] فان قالوا : انما ولوهم على شريطة [8] الا [9] يقطعوا أمراً دون رهط مسمين ، ثم ان الأيمة لم يفعلوا من ذلك ما اشترط عليهم ، قالوا فبذلك أبطلنا امامتهم ، قيل لهم : حدثونا عن هذه [10] الشروط في حق كانت أم [11] في باطل ؟ فان كانت في باطل فهي باطلة كما أن الباطل كله باطل وان[12]

---

(١) د : بجامعهم .

(٢) ج ، م : امامة .

(٣) د : سقط « انما » .

(٤) د : واجبة عليهم .

(٥) ج : صاعن ، م : طاغين .

(٦) د : أفلا يجب .

(٧) ج : للإمامة .

(٨) د : شرطية .

(٩) ج : ان لا .

(١٠)م : سقط « هذه » .

(١١)د : أو .

(١٢)د ، م : فان .

كانت في حق فان الحق غير محتاج إلى شروط ولا اتفاق [1] فعلى الإمام ان يقضي بالحق جامعه عليه مجامع ، أو خالفه مخالف ، ولو أن سارقاً سرق أو قاذفاً قذف ، أو زانياً زنى ، أو قاتلاً [2] أقر عند الإمام بما فعل أكان جائزاً للامام ، واسعاً له أن ينتظر به اجتماع من يجتمع عليه ممن [3] ذكروا [4] أو يقضي عليه بالذي أوجب الله عليه ؟ فان هم قالوا ان الامام لا يقطع في الحدود قطعاً دون الرهط المسمين [5] خالفوا الأمة مصيبها ومخطئها ، فان جوزوا للامام انفاذ الأحكام دون حضرة من ذكروا ، صار قولهم في الشروط ودعواهم فيها دعوى [6] فاسدة باطلة ، وضل عنهم ما كانوا يفترون [7] .

باب القول في [8] تفسيق أهل التأويل واثبات كفرهم كفراً غير شرك :

فان سأل سائل بعد هذا كله وقال : ما قولكم في المخطئين من أهل التأويل

المقرين [9] بالتنزيل ؟ فقولنا : ان من / دان بدين من المتأولين فكان به على الله شاهداً ، ٢٥٥

---

(١) د : واتفاق .

(٢) د : أو قاذفاً أو زانياً أو قاتلاً ...

(٣) ج ، م : من .

(٤) ج ، م : أن .

(٥) د : رهط المسلمين .

(٦) م : دعو من .

(٧) رد المؤلف في هذا الفصل على النكارية الأباضية التي اشترط أصحابها على الإمام أن لا يقطع أمراً دون مشورة من يعينونه لهذا الغرض من شيوخ المذهب وقد أبطل أغلب أيمة الأباضية هذا الشرط وأفتى أباضية المشرق ببطلانه حينما سئلوا من قبل أباضية المغرب ومن أجل هذا انقسمت الأباضية إلى وهبية ونكارية وتزعم النكارية يزيد بن فندين وأبو المعرف شعيب والأخير من أباضية مصر الذي دخل تيهرت الشماخي ، السير ص ١٤٦ محمد أبو راس الجربي ، مؤنس الأصبه في أخبار جربة تونس ١٩٦٠ ص ٥٨ .

(٨) م : باب في تفسيق .

(٩) ج : المقرون .

وفي شهادته عليه كاذباً ، أنه يبرأ منه ويشهد على فعله بالضلالة والكفر ، لأن الله أجمل الخبر [1] في الكاذبين عليه بالوعيد ، والتكفير ، قال الله [2] عز وجل : (ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة أليس في جهنم مثوى للمتكبرين) [3] وقال : (فمن أظلم ممن كذب على الله ، وكذب بالصدق إذ جاءه أليس في جهنم مثوى للكافرين) [4] فقرن الكاذب عليه ، والمكذب بصدقه في الوعيد ، والتكفير كما ترى وقال : (فمن أظلم ممن افترى على الله كذباً أو كذب بالحق لما جاءه أليس في جهنم مثوى للكافرين) [5] ، وكل هذا قد أجمل الخبر [6] وعمه في المكذبين عليه فلم يخصص كاذباً عليه في تأويل من كاذب [7] عليه في تنزيل [8] ، واماماً قالت [9] به [10] المعتزلة في تفسيق أهل التأويل ، واستخصاصهم طلحة والزبير من بين سائر المتأولين فقد مضى الحجاج عليهم في كتاب الامامة ، وأنبأنا عن ضعف اعتراضهم [11] في ذلك ، وشنعة اعتراضهم عند العامة من موافقيهم [12] في اثبات الوعيد كفوا [13] بها عن الاقدام فيما لزمهم الاقدام عليه بأمر مقنع إن شاء الله .

وقالت الخوارج بتشريك المخطئين من أهل التأويل ، كمقالتهم في سائر أهل الكبائر ، فقد أنبأنا عن فساد مذهبهم في التشريك بالذي رسمناه عليهم في

---

(١) م : الخير .
(٢) د : قال عز وجل .
(٣) ٦٠/ الزمر .
(٤) ٣٢/ الزمر .
(٥) ٦٨/ العنكبوت .
(٦) م : الخير .
(٧) د : كذب .
(٨) د : التنزيل .
(٩) ج : قال .
(١٠) م : سقط « به » .
(١١) د ، م : اعترافهم .
(١٢) د : موافقهم .
(١٣) د : كفوءاً .

صدر الكتاب ، كما ان الذي قدمنا من النقض على المرجئة في تثبيت الوعيد كاف عن الرد عليهم في هذا [1] الباب إن شاء الله .

فان قال قائل : إلى أي الكفرين [2] تضيفون أهل التأويل وهما عندكم كفران ؟

٢٥٦ قيل له : كل متأول / مخطئ في تأويله دائن بما هو عليه من الخطأ فهو بتأويله ذلك منافق كافر غير مشرك ، ما لم يكن راداً للمنصوص ، منكراً للتنزيل ، فان قال : أرأيتم من زعم ان الله يرى يوم القيامة وتأول قوله : (وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) [3] قيل له : نعم هذا متأول مخطئ في التأويل كاذب على الله في صفته ، وهو منافق كافر ، غير مشرك من قبل تأويله لما ذكرت .

فان قال : فالذين [4] وافقوكم [5] في اثبات الوعيد وفي التكفير [6] من الزيدية وافنان [7] الأباضية قالوا بتشريك هؤلاء ووافقهم النظام على مقالتهم بذلك ، وزعموا ان كل متأول مخطئ في صفة الله عز وجل لا يكون بتأويله في مثل ذلك إلا كافراً مشركاً مساوياً لله ، بخلقه مشبهاً له بغيره ، قيل له : بل لا يكون هؤلاء مشركين ، ولو ان من ذكرت قالوا بتشريكهم ، وذلك أن بيننا وبينهم فصولاً فاصلة ، وادلة قاطعة ، لأنا واياهم مجمعون على تكفير الجهمية في زعمهم ان الله لا يكون أن يعلم الأشياء حتى تكون موجودة ، ونحن وهم جميعاً مع ذلك غير قائلين بتشريكهم ، فلم لم يشرك [8] الجهمية وهم مخطئون في صفة معبودهم ، كاذبون عليه ؟ .

فان قال : ان الجهمية لا يكونون مشركين بذلك ، ما لم يكونوا واصفين لله

---

(١) د : سقط هذا .

(٢) د : فإلى أي كفر .

(٣) ٢٣/القيامة .

(٤) د : فان الذين ، م : بأن الذين .

(٥) ج : واقفوكم .

(٦) ج : في التكفير واثبات الوعيد ، م : وافقوهم اثبات التكفير وفي الوعيد .

(٧) د . وافقوا .

(٨) ج : فلم لا تشركوا ، م : فلم لا شركوا .

بالجهل قيل له : وكذلك الذين قالوا بأن الله جل جلاله مرئي في دار المعاد لا يكونون مشركين ما لم يصفوه بأنه لون من الألوان .

فان قيل [1] : أو ليس أنهم حين زعموا أنه مرئي قد وصفوه بأنه لون لما كانت
٢٥٧ الأبصار في طبعها أنها لا ترى ولا تدرك / إلا لوناً ؟ قيل له : لسنا ممن يثبت لهم ما لم يقولوا ، وان كانت مقالتهم قائدة إلى ذلك ما لم يصرحوا به ، كما لم يثبت ان الجهمية حيث زعمت ان الله لا يكون أن يعلم الأشياء حتى تكون موجودة واصفة [2] لله بالجهل تعالى الله عن ذلك ، ألا ترى أنهم حين وصفوه بأنه لا يجوز أن يكون يعلم ما لم يكن من قياد [3] مقالتهم أنه يجهل ؟ ولسنا مع ذلك نلزمهم غير ما قالوا ومن الأدلة [4] على ما قلنا انا واياهم مجمعون على ان من زعم ان القرآن لا يكون مخلوقاً أنه كاذب على الله ، مخطئ في صفة الله عز وجل ، وليس هو عندنا وعندهم جميعاً مشركاً ، مع ذلك ما لم يزعم أن [5] القرآن قديم مع الله غير محدث ، على ان المخلوق هو المحدث غير القديم ، والقديم هو غير المحدث المخلوق ، ولسنا ممن يثبت لأحد من المخطئين في تأويلهم أمراً لم يقولوا به ، ولو كان تأويلهم ذلك قائداً لهم إلى ذلك الأمر ما لم يصرحوا به [6] فلذلك قال النهاية في هذا العلم رحمة الله عليه [7] عندما ذكر أقاويل أهل التأويل : فلولا ما حجزهم من التأويل ، لألزمناهم اسم الشرك ، ولكن تأويلهم وان أخطأوا فيه وجه العدل ، منعنا من تسميتهم بالشرك .

ومن الأدلة على ما قلنا ان أهل القدر حيث زعموا أن الله غير خالق للافعال

(١) ج ، م : قالوا .
(٢) د : واصفاً .
(٣) د : قيد .
(٤) ج : الأصله .
(٥) ج ، م : بأن .
(٦) م : سقط ولو كان تأويلهم ذلك قائداً لهم إلى ذلك الأمر ما لم يصرحوا به .
(٧) ج : رحمه الله .

لا يكونون عندنا وعندهم [1] مشركين مع ما هم فيه من الخطأ في صفة الله عز وجل ، ونفيهم قدرته جل جلاله عن الأفعال ، ما لم يصفوه بالعجز ، وقد علمنا ان من
٢٥٨ نفى قدرة الله على [2] شيء موجود ، فإنه [3] واصف لله [4] / بالعجز عز وجل عن ذلك ، وان من نفى عن شيء من الأشياء أن يكون مخلوقاً ، فهو ناف عنه أن يكون محدثاً ، واصف له بالقدم ، مساوياً له بالله في صفته تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، ولسنا مع ذلك [5] كله مثبتين لهم غير ما قالوا ، ولو أن تأويلهم جار [6] إلى ذلك .

وان قال : ان الذي نفى عن الأفعال أن تكون مخلوقة ، فانما أخطأ في صفة الأفعال حيث نفى عنها أن تكون مخلوقة ، ولم يخطئ [7] في صفة الله بقوله ذلك قيل له : فعلى [8] هذا الجواب ان الذي زعم ان الله يرى يوم القيامة ، انما أخطأ في صفة البصر إذ جعله يرى ما ليس من شأنه أن يكون يراه ، ولم يخطئ في صفة الله عز وجل ، ولو لم يكن من نفى عن الأفعال أن تكون مخلوقة لله مخطئاً في صفته عز وجل ، لما كان عندنا وعندهم [9] كافراً ، أرأيتم من زعم أن هذه الأجسام غير مخلوقة ؟ فهل تقولون أنه غير مخطئ في صفة الله لما كان خطؤه في صفة الأجسام دون صفة الله ؟ بلى ان كل من نفى عن شيء من هذا العالم أن يكون خلقاً لله مخطئ في صفة الله عز وجل فان كان ذلك مما يحتمل التأويل وينسب إلى العباد فعله كان من نفاه [10] عن الله أن يكون خلقه متأولاً منافقاً غير مشرك ، وما عدا ذلك مما لا

---

(١) د : وعند هؤلاء .
(٢) د : عن .
(٣) ج ، م : بأنه .
(٤) د : له .
(٥) ج ، م : هذا .
(٦) ج ، د : جاز .
(٧) م : يخط .
(٨) م : سقط فعلى .
(٩) د : وعندكم .
(١٠) د : نفى . كتب على الهامش روجع مع الامضاء ويبدو أنه امضاء شخصين .

ينسب اليهم [1] أنهم فعلوه فكل من نفى عن الله أن يكون خلقه فهو مشرك غير متأول .

ومن الأدلة [2] على ما قلنا ان الجهمية ، وأصناف المجبرة لما زعموا ان الله جبر العباد [3] على ما كان منهم من طاعة و [4] معصية أثبتوا ان الله عز وجل مؤاخذهم على
٢٥٩ ما لم يفعلوا ، ومعذبهم على ما لم يختاروا / ولم يكتسبوا ، وتأولوا قول الله عز وجل : (يضل من يشاء ويهدي من يشاء) [5] كانوا بذلك متأولين غير مشركين ، على انا [6] قد علمنا ان من وصف الله عز وجل بأنه يؤاخذ أحداً على غير فعله ، ويعاقب على ما قد جبره عليه ، كان واصفاً له [7] بالجور والخطأ والظلم [8] ، فالواصف لله [9] بالجور والظلم [10] مشرك بالله ، واصف له بأقبح ما يوصف به [11] الخلق من صفاتهم ، نافياً عنه صفاته [12] من العدل والحكمة ، تعالى الله عن ذلك ونحن مع هذا [13] غير قائلين بتشريك المجبرة ، ولا مضيفين لهم إلى أكثر من أنهم منافقون متأولون غير جاحدين .

---

(١) ج : أنهم .

(٢) د : الدلالة .

(٣) د : جابر للعباد .

(٤) ج : أو .

(٥) ٩٣/النحل .

(٦) د : ان .

(٧) د : لله .

(٨) د : سقط الخطأ .

(٩) ج : له .

(١٠) ج : بالظلم والجور .

(١١) ج ، م : ما به يوصف .

(١٢) ج ، م : صفته .

(١٣) ج ، م : ذلك .

ومن [1] الأدلة على ما قلنا ان [2] من نفى عن الله جل جلاله أن يكون شيئاً مثبت أنه في معنى العدم والتلاشي والبطلان ، مخرجه من معنى الوجود والاثبات ، وهذه الجهمية تنكر ان يكون الله شيئاً ، وتأبى ذلك ، ونحن أيضاً لا نقول بأنهم مشركون ما داموا على القول بأنه موجـود ، وكذلك من زعم ان أسماء الله [3] وصفاته [4] محدثة مخلوقة ، كائنة بعد إذ لم تكن متاول [5] غير مشرك ما لم يزعم ان [6] علمه وقدرته وارادته محدثة مخلوقة كائنة بعد إذ لم تكن ، أو زعم ان الله والرحمن والخالق محدث مخلوق كائن بعد إذ لم يكن ، فحينئذ [7] لا يكون له تأويل يمنعه من [8] الشرك ولو انك تتبعت أهل التأويل واحداً فواحداً فيما أخطاوا [9] فيه من تأويلهم لوجدت [10] أكثرهم على مثل ما وصفنا .

فان قال أرأيتم من زعم أنه [11] يرى في دار الدنيا على مقالة أصحاب عبد الواحد
٢٦٠ بن زيد [12] من [13] / أصحاب الوسواس وتأولوا قوله في النجم : (وهو بالافق الأعلى) [14]

---

(١) ج : عن .
(٢) م : إذا .
(٣) د : جل جلاله .
(٤) م : وصفته .
(٥) م : متلول .
(٦) ج ، م : بأن .
(٧) ج ، م : وحينئذ .
(٨) ج ، م : عن .
(٩) م : أخطوا .
(١٠) ج : لو حدث .
(١١) ج ، م : ان الله .
(١٢) ج : بن يزيد عبد الواحد بن زيد البصري الزاهد ولذلك جعله المؤلف من أصحاب الوسواس ويقال أنه صلى الصبح بوضوء العشاء أربعين سنة وله مواعظ ، روى عنه الحسن من مواعظه ألا تستحيون من طول ما لا تستحيون ويقول الذهبي انه متروك الحديث ، توفي سنة ١٧٧ هـ / ٧٩٣ العبر ج ١ ص ٢٧٠ .
(١٣) د : وهو من .
(١٤) ٧/النجم .

الآية [1] قيل له : هؤلاء قوم مشركون رادون [2] للمنصوص من خبر الله عز وجل : (لا تدركه الأبصار) [3] وليس لهم تأويل يحجزهم عن الشرك .

فان قال : فكيف حتى شركت [4] هؤلاء ، ولم تشرك الأولين قيل له : لما كان الأولون متأولين في قول الله تعالى [5] : (وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) [6] وادعوا في الآية الأولى من قول الله [7] (لا تدركه الأبصار) [8] أنها [9] خاصة في الدنيا دون الآخرة كما ادعت القدرية خصوصاً في قوله : (خالق كل شيء) [10] فأنكروا بذلك خلق الأعمال ، وادعى من نفى خلق القرآن مثل ذلك ، وادعت الجهمية في قوله : (وهو بكل شيء عليم) [11] مثل ما ادعى هؤلاء ، وكل فيما هم فيه من دعواهم مخطئون متأولون مقرون [12] بالتنزيل ، غير منكرين له .

فان قال فما حال من زعم ان الله عز وجل جسم كالأجسام سبعة أشبار ،

---

(١) ج ، م : سقط الآية .
(٢) م : دون .
(٣) ١٠٣/الأنعام .
(٤) د : أشركت .
(٥) د : في قوله .
(٦) ٢٣/القيامة .
(٧) د : من قوله .
(٨) ١٠٣/الأنعام .
(٩) د : وهو انها .
(١٠) ١٠٢/الأنعام .
(١١) ٢٩/البقرة .
(١٢) ج ، م : مقرين .

على مقالـة هشام[1] الـرافضي وتـأول[2] قـول الله عـز وجل : (يـد الله فوق

(١) هشام بن الحكم أبو محمد الشيباني ، ولاء ولد بالكوفة ونشأ بواسط وأقام ببغداد ، كان شيخاً للإمامية في عصره ، تتلمذ ليحيى بن خالد البرمكي وله مؤلفات منها : الرد على المعتزلة في طلحة والزبير . الرد على الزنادقة ، الرد على من قال بامامة المفضول . الرد على هشام الجواليقي . القدر الدلالات على حدوث الأشياء . هلك بالكوفة وكان مختفياً حين نكب البرامكة وفاته في نحو سنة ١٩٠ هـ/٨٠٥ ، يقول الشيخ المفيد محمد بن النعمان المتوفي سنة ٤١٣ ان هشاماً بن الحكم خالف الشيعة كافة في أسماء الله وفي معاني الصفات ، أما فضل الله الزنجاني الشيعي المعلق على كتاب أوائل المقالات فانه يرى انه رجع عن القول بالتجسيم وان ما يقوله عنه خصومه من المعتزلة كالنظام والجاحظ غير صحيح فيما يتعلق بالصفات ، لأنه لم تبلغنا أقواله إلا عن طريق هؤلاء الخصوم المتحاملين ، وإذا كان هشام يقول بأن الله جسم ونور فانه يكون متأثراً بالغنوصية لأن النور والظلام عندها مادة فالمانوية Manichéisme ترى ان كل موجود مادي بالضرورة ، وكان القديس أوغسطين حينما تأثر بالمانوية يتصور الله جسماً نيراً لطيفاً وكذلك يمكن أن يكون متأثراً بالرواقية التي تسربت إلى المسلمين ، والديصانية نفسها أخذت عن الرواقية ومن المجسمة أيضاً مقاتل بن سليمان (١٥٠ هـ) والسالمية ، ومحمد بن كرام (٢٥٥ هـ) (الدكتور علي سامي النشار ، هرقليطس فيلسوف التغير وأثره في الفكر الإسلامي « هرقليطس في العالم الإسلامي » دار المعارف ط ١ الاسكندرية ١٩٦٩ ص ٣٢٧-٣٣٦ . نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ج ٢ ص . محمد بن النعمان ، أوائل المقالات تبريز ١٣٧١ ص ٧ ، يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط ، دار المعارف مصر ، ١٩٦٥ ص ٢٤ ، ١٣٦-١٣٧) وترى الأفلاطونية المحدثة ان الله نور بالذات وان الموجودات تشاركها في النورانية وبها أخذ أوغسطين وأتباعه ، وقال بعض المانوية لا شيء إلا الجسم وهو ثلاثة أنواع أرض النور والجو والنسيم وهو روح النور والظلمة جسم وأجناس النور هي النار والنور والريح والماء وروحها النسيم ، الشهرستاني ج ١ ص ٢٤٥-٢٤٦ ، والديصانية تقول بالنور الأبيض والظلام الأسود وكذلك قال هشام ، البغدادي ، الفرق بين الفرق ص ٦٨ والمرقيونية تقول الله نور ص ٢٥٢ (المسعودي ط باريس ٥ : ٤٤٣-٤٤٤ . لسان الميزان ٦ : ١٩٤ . التبصير ٢٣ . مقالات الإسلاميين ١ : ١٠٢-١١٠) .

(٢) ج : تأول .

أيديهم)[1] ، ووجه الله وانه خلق آدم على صورته ؟ قيل له : هذا مشرك بالله قاصداً بعبارته إلى صورة ليس لهذا على حال تأويل يحجزه عن[2] الشرك .

فان قال : أرأيت من زعم منهم أنه جسم لا كالأجسام ، ونور لا كالأنوار وتلا : (الله نور السموات والأرض)[3] قيل له : هذا من الأول ليس له تأويل ، ولا يغني عنه قوله لا كالأجسام ، والأنوار شيئاً ، ما أثبته جسماً ونوراً ، بل هو مشرك وصف الله[4] بصفة خلقه عز وجل[5] عن ذلك ، راد للمنصوص ، قال الله عز
٢٦١ وجل : (ليس كمثله شيء)[6] وقال : / (ولا تجعلوا لله أنداداً وأنتم تعلمون)[7] .

باب[8] في وسم الكبائر بسمة الوعيد :

ان سأل سائل عن تارك الصلاة ، ومانع الزكاة ، وغيرهما ، وأراد معرفة وجوب وعيدهما[9] والقول بتكفيرهم ، الجواب وبالله التوفيق ان الله عز وجل قال في كتابه : (فويل للمصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون)[10] والويل عذاب ، وقال : (أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً)[11] ومن السنة قوله

---

(١) ١٠/الفتح .
(٢) د : دون .
(٣) ٣٥/النور .
(٤) ج : واصف لله .
(٥) د : عز الله .
(٦) ١١/الشورى .
(٧) ٢١/البقرة .
(٨) د : سقط باب .
(٩) كذا في ج ، د .
(١٠) ٥/الماعون .
(١١) ٥٩/مريم .

صلى الله عليه وسلم [1] ليس [2] بين العبد والكفر إلا تركه الصلاة [3] وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم [4] : أنها صلة بين العبد وربه [5] ومن الأثر [6] قول عمر رضي الله عنه : لا حظ في الإسلام لمن ترك الصلاة ، وقد اتفقوا على اسقاط شهادة تارك الصلاة وازالة عدالته فاجمعوا على أن تركها كبيرة من الكبائر ، وقال في حابس الزكاة : (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم) [7] واتفق العلماء [8] على أن لا وجه لوعيد الله في كنز الذهب والفضة إلا أن لا يؤدى منهما الزكاة وأمثالها ، وقال عز وجل : (وانفقوا في سبيل الله ، ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) [9] فدل أنهم إن أمسكوا عن النفقة في سبيل الله فقد القوا بها إلى التهلكة ، وقال[10] : (ومن يبخل فانما يبخل عن نفسه والله الغني وأنتم الفقراء وان تتولوا يستبدل قوماً غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم)[11] ، فتوعدهم بعذاب الاستئصال عن تركهم النفقة في سبيل الله ، وقال[12] : (ويمنعون

---

(١) د : عليه السلام .

(٢) د : ما .

(٣) روى مسلم بلفظ آخر عن جابر : بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة ورواه ابن ماجه عن أنس بلفظ : ليس بين العبد والشرك إلا ترك الصلاة فإذا تركها فقد أشرك . وقال صحيح .

(٤) د : عليه السلام .

(٥) أي قربه .

(٦) جـ : الآثار .

(٧) ٣٤/التوبة .

(٨) جـ : سقط واتفق العلماء .

(٩) ١٩٥/البقرة .

(١٠) د : فقال .

(١١) ٣٨/محمد .

(١٢) جـ : قال .

٢٦٢ الماعون) [1] وهو الزكاة أدخلها في الويل / مع الصلاة كما أدخلها في الأمر فقال : (واقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) [2] ، ومن السنة قوله عليه السلام : الا لا صلاة لمانع الزكاة [3] ثم قال : والمعتدي فيها كمانعها ، وقالت العلماء ان المعتدي فيها هو الواضع لها في غير أهلها والمانع لها عن أهلها [4] وقال أبو بكر رضي الله عنه والله لو منعوا مني [5] عقالاً مما كانوا يؤدونه لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه حتى الحق بالله أو يعطوا ما منعوا [6] ، ولا تحل الدماء إلا على كبيرة ، وهذا الذي أجبنا به في الزكاة هو ما عليه عامة الأباضية والزيدية والنظام وابو الهذيل [7] وعامة

---

(١) ٧/الماعون .

(٢) ٤٣/البقرة وابتدأ الناسخ الآية دون الواو في الأصلين جميعاً (ج ، د) .

(٣) رواه أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس مسند الربيع ج ١ ص ٦٧ .

(٤) ج : سقط والمانع لها عن أهلها .

(٥) د : سقط منى .

(٦) عن أبي هريرة متفق عليه .

(٧) محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي مولى عبد القيس ، ولد بالبصرة ، البصري العلاف أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل الآخذ عن واصل بن عطاء عمر نحو مائة سنة ، يذكر الذهبي انه توفي سنة ٢٣٥ هـ/ ٨٥٠ وأما المسعودي فيجعل وفاته في سنة ٢٢٧ هـ وفي عيون التواريخ انه توفي سنة ٢٣٥ بعد وفاة النظام بخمس سنين وهو ما عليه أغلب المؤرخين وقيل انه توفي في سنة ٢٢٦ هـ توفي في سامر ، ويقول : ان معرفة الله اضطرارية ، وما عداها فباختيار واكتساب ، وقد اشتهر بالجدل ، له كتاب الحجج ، وكتاب القوالب ، وبه فصل في الرد على الدهرية ، وهو الذي أفسح للفلسفة المجال لتؤثر في مذاهب المعتزلة الكلامية وقال بفناء الحركات في المستقبل وكما كانت لها بداية فلا بد أن تكون لها نهاية . أبو المظفر الاسفرايني ، التبصير في الدين ص ٤٢ ، الفرق بين الفرق ص ١٢١ ، العبر ج ١ ص ٤٢٢ . ويقول الأشعري انه أخذ عن أرسطو ان العلم هو الله والله هو العلم ـ المقالات ج ٢ ص ٤٨٢ واتبعه في ذلك (الشهرستاني ، الملل والنحل ص ٥٠) ولا تخلو الأرض عنده من معصوم وهو الحجة دون التواتر في الأخبار وهذه نزعة امامية (الشهرستاني ، الملل والنحل ص ٥٣) . مروج الذهب ٢ : ٢٩٨ ، وفيات الأعيان ١ : ٤٨٠ ، لسان الميزان ٥ : ٤٠٣ ، تاريخ بغداد ٣ : ٣٦٦ ، الزركلي ٣٥٥/٧ دائرة المعارف ١ : ٤١٦) .

المعتزلة من كل موافق في اثبات الوعيد ، ما خلا عيسى بن عمير [1] فانه قد توقف في حابس الزكاة ولو انه مات ولم يؤدها ، ولم يوص بها ، واشترط فيه لضعف اعتراه هو وشيعته فامتنعوا له عن الجواب فيما قد تبين الجواب فيه وبالله التوفيق .

فان قال فما حال التارك للصيام في شهر رمضان وهو في أهله مقيم صحيح ؟ قيل له هذا مما اجتمعت الأمة على تعظيمه ، وليس بينهم في انه كبيرة من الكبائر اختلاف وقال عليه السلام : ان الصوم جنة ، والجنة تستر [2] من العذاب [3] ، وفي حديث آخر : ان رجلاً اتاه وقد واقع أهله نهاراً في شهر [4] رمضان فقال يا رسول الله هلكت وأهلكت [5] ولم يبلغنا أنه صلى الله عليه وسلم [6] نقم عليه من قولـــه هلكت واهلكت ، وقد اتى [7] عمر بن الخطاب رضي الله عنه برجل يأكل في شهر رمضان فقال له [8] عمر رضي الله عنه [9] للمنخرين صبياننا [10] صيام وأنت تأكل ، وقول عمر للمنخرين دلالة على الوعيد ، وهو بمعنى قولهم فسحقا [11] وتعساً وأمثالها ، واتفقت [12] العلماء على بطلان شهادة التارك للصيام [13] وبطلان

---

(١) لم نعثر على ترجمة له .

(٢) ج ، م : سترة .

(٣) رواه البيهقي في شعب الإيمان عن عثمان بن أبي العاص بلفظ آخر وقال صحيح رواه النسائي عن معاذ وقال صحيح : الصوم جنة . ورواه بلفظ آخر الطبراني وقال صحيح .

(٤) د : سقط شهر .

(٥) رواه البخاري عن أبي هريرة .

(٦) د ، م : عليه السلام .

(٧) د : أوتي .

(٨) ج : سقط له .

(٩) ج ، م : سقط رضي الله عنه .

(١٠) د : صبيانها .

(١١) د ، م : سحقاً .

(١٢) د : واتفق .

(١٣) د : تارك الصيام .

عدالته ، فلهذا وأمثاله اجمعوا على ان التارك لفرض الله من الصيام في شهر رمضان ، المزدرد للطعام والشراب هالك غير سالم .

فان قال قائل [١] : فالتارك للحج وهو مستطيع واجد [٢] للسبيل اليه ؟ قيل

٢٦٣ / له : ان من كان على هذه الصفة التي [٣] ذكرت فمات ولم يحج ، ولم يجعل [٤] على نفسه أن يحج عنه فهو هالك غير ناج قال الله عز وجل : (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً ومن كفر فان الله غني عن العالمين) [٥] ، وقال عليه السلام : لو قلت نعم لوجبت ولو وجبت ثم تركتموها اذن لكفرتم [٦] . ثم [٧] قال ابن عباس : لو تركوها ما نوظروا [٨] .

فان قال قائل لأية [٩] علة وسعت في [١٠] فريضة الحج وجعلتها فيما دون الموت ، ولم تقل بمثل ذلك في الصلاة والزكاة والصيام ؟ قيل له : لما [١١] كانت الحجة واحدة في العمر ، كان واجباً [١٢] ان لا يقضى [١٣] على تاركها بالمعصية ما دام العمر غير

---

(١) د : سقط : قائل .
(٢) م : واحد .
(٣) م : الذي .
(٤) د : يجعله .
(٥) ٩٧/آل عمران في ج ... حج البيت الآية وفي م : سقط « الآية » .
(٦) رواه مسلم عن أبي هريرة بلفظ آخر .
(٧) د : سقط : ثم .
(٨) د : ثم نوظروا .
(٩) د : لأي .
(١٠) د : سقط في .
(١١) م : سقط : لما .
(١٢) ج ، م : واجب .
(١٣) د : لا يقض ، م : الا يقضي .

نافذ [1] ، فليست [2] فريضة الصوم [3] كذلك وانما هو شهر معلوم ، فمن ترك الصيام فيه كان في حينه تاركاً للفرض مستحقاً لاسم المعصية ، والصلاة بأوقاتها ، فاذا دخل وقت الصلاة منها فهو خروج وقت ما تقدمها من الصلاة ولا [4] تدخل فريضة على أخرى على قدر اختلافهم في الأوقات ، والزكاة مثل ذلك .

فان قال : فما حال التارك للجهاد في سبيل الله [5] وقد دعى اليه ؟ قيل له : إذا كان الداعي إلى الجهاد في سبيل الله من ائمة العدل الذين يحللون حلال الله ويحرمون حرمه كان واجباً عليهم أن يجيبوه فيما دعاهم اليه من ذلك ، قال الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم) [6] ، فدل عز وجل ان جهاد المؤمنين اعداءهم حياة لهم في دينهم ودنياهم ، وهو من فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فمن ترك شيئاً من [7] ذلك وهو قادر عليه كان مميتاً لدين الله ، مذللاً [8] له مع القدرة على اعزازه ، قال الله عز وجل : (يا أيها الذين آمنوا ما لكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله اثاقلتم إلى الأرض) إلى قوله : الا تنفروا يعذبكم عذاباً اليماً [9] فتوعدهم على ترك الجهاد بالعذاب الأليم ثم قال : (ويستبدل قوماً غيركم) [10] بأن يستأصلهم ، ويبدل مكانهم قوماً آخرين

(١) ج : نافذ .
(٢) د : وليست .
(٣) م : للصوم .
(٤) ج : تكرر : ولا .
(٥) ج :. من وقد ....
(٦) ٢٤/ الأنفال .
(٧) م : سقط شيئاً من .
(٨) ج : مدللاً وفي ج ، م : ... في سبيل الله ــ إلى قوله ــ : يعذبكم عذاباً أليماً .
(٩) ٣٩/التوبة .
(١٠)٣٩/التوبة .

٢٦٤ هم خير منهم لدين الله ، والقيام / بأمره وهذا كله من الله وعيد .

فان قال : فما حال قاتل النفس التي حرم الله بغير الحق ، أو أكل أموال الناس بغير حلها ؟ قيل له : أما قاتل النفس التي حرم الله [1] فقد أجمع كل من أثبت الوعيد على ان [2] فعله كبيرة متوعد عليه ، لقول الله عز وجل : (ومن يقتل مؤمناً متعمداً) [3] الآية ، وقال : (والذين لا يدعون مع الله الهاً آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق) [4] كما أجمعوا على وعيد من أكل أموال الناس بغير حلها ، لقوله عز وجل : (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراضي منكم) إلى قوله ـ : (ان الله كان بكم رحيماً) [5] وقال : (ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً) [6] إلى آخر الآية فقرنهما جميعاً في الوعيد ، وكذلك أكل أموال [7] اليتيم ، فقد أجمعوا على وعيده . قال الله عز وجل : (الذين يأكلون أموال [8] اليتامى ظلماً) [9] الآية ، غير ان أبا الهذيل وبعض المعتزلة قالوا [10] كل ما بلغ من ذلك في جميع ما يجنيه أو [11] يغصبه من مال [12] او جراحة [13] أو هدم ، أو

(١) م : سقط « بغير الحق أو أكل أموال الناس بغير حلها ؟ قيل اما قاتل النفس التي حرم الله » .

(٢) ج ، م : سقط ان .

(٣) ٩٣/النساء وفي ج ، م : سقط الآية .

(٤) ٦٨/الفرقان وفي د : ... الها آخر الآية .

(٥) ٢٩/النساء . في د : ... عن تراض منكم الآية . وفي ج ، م : ... بالباطل ـ إلى قوله : ان الله كان بكم رحيماً .

(٦) ٣٠/النساء . في د ، م : ... وظلماً الآية .

(٧) ج ، م : مال .

(٨) م : سقط « فقد أجمعوا على وعيده » قال الله عز وجل : (الذين يأكلون أموال) .

(٩) ١٠/النساء .

(١٠) ج : كرر : قالوا .

(١١) د : ويغصبه .

(١٢) د : المال .

(١٣) ج : خراجه .

غير ذلك من أرش [1] ثوب وما يشبه [2] خمسة دراهم فهي كبيرة مقيسة على حابس الزكاة ، وعلى ما يجب فيه القطع ، وليس الذي قاسوا في هذه المسألة ، واعتبروه قياساً ، وذلك ان الله توعد في أموال الناس ، وفي أموال اليتيم ، وترك ان يحد في شيء من ذلك دون شيء فالحجة [3] ان الوعيد ثابت في قليلها وكثيرها ، ولا يكون الوعيد متعلقاً في شيء من المال بخمسة دراهم ، وانما ذكر الخمسة الدراهم [4] عند العلماء ، وربع ديناروأربعة دراهم على قدر [5] الاختلاف [6] في قطع السارق من الحرز ، وقد يكون أن يأخذ السارق من غير الحرز [7] أكثر مما اتفقوا على وجوب القطع فيه ، إذا هو أخذه من الحرز [7] ثم لا يقطع عندهم جميعاً مع اتفاقهم على اثبات الوعيد في ذلك .

فان قال : فبائع الحر ؟ قيل : ليس يكون شيء من ظلم الناس في أنفسهم وأموالهم غير كبيرة ، قال الله عزّ وجل : (الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب اليم) [8] الآية [9] ، وقد فرق عيسى بن عمير بين بائع الحر وبائع الحرة ، وزعم [10] ان بائع الحرة كافر لما أباح من وطئها ، وكان ذلك عنده بمنزلة من وطئها بغير / حل [11] ، وتوقف في بائع الحر ، ولم يعتبر عيسى ٢٦٥

---

(١) م : أخرت .

(٢) جـ : وما سنه .

(٣) جـ ، م : في الحجة .

(٤) د : دراهم .

(٥) جـ ، م : حد .

(٦) جـ : الاختلاف .

(٧) (٧) م : الحر .

(٨) ٤٢/الشورى وقد أخطأ الناسخ الثلاثة في بدء الآية فكتبوها : والذين وهي : الذين . وقبلها : إنما السبيل على الذين يظلمون .

(٩) جـ ، م : سقط الآية .

(١٠) جـ : فزعم .

(١١) جـ ، م : الحل .

بن عمير [1] ان بائع الحر قد أباح تمليك رقبته [2] وخدمته ، واستهانته في غير حق ، والحر والحرة في كل ذلك سيان ، ولا فرق [3] بينهما . وأجمعوا على شهادة الزور أنها [4] كبيرة ، لأن الله ذكرها . ولم يستثن في شيء منها أنه صغيرة ، وكذلك الحكم بغير ما انزل الله كبيرة ، من قبل ان الله عظمه وسماه ظلماً وكفراً وفسقاً ، ولم يستثن في بعض ذلك انه صغيرة ، وأكل الربا قد توعده الله على أكله الربا وسماه محارباً له ولرسوله ، والزاني والقاذف كذلك قد دللنا على تفسيقهما ، واثبات وعيدهما في باب اثبات الوعيد والرد على المرجئة .

فان قال قائل [5] : ما تقولون في شارب الخمر وآكل الميتة والدم المسفوح [6] ولحم الخنزير ؟ قيل له : قد اجتمعت الأمة على وجوب الحد في الخمر ، وأجمعوا [7] على ابطال عدالة السكران وتجريح شهادته وان الله لا يغفر لمدمنها في غير حديث عنه صلى الله عليه وسلم ففي اجماعهم على ما وصفنا دلالة على أنه كبيرة [8] والعقوبة فيه [9] من [10] واجبة ، والميتة والدم ولحم الخنزير ، فقد حرمها عز وجل وسمى ذلك كله رجساً ، كما قال في الأوثان : (واجتنبوا الرجس من الأوثان) [11] ثم قال في اباحة ذلك عند الضرورة : (فمن اضطر غير باغ ولا عاد) [12]

---

(١) د : سقط ابن عمير .

(٢) جـ ، م : رقبة .

(٣) د : ولا فصل .

(٤) د : وانها .

(٥) د : سقط قائل .

(٦) د : سقط المسفوح .

(٧) جـ ، م : واجتمعوا .

(٨) جـ : صرة .

(٩) جـ : قيه .

(١٠) جـ ، م : من الله فيه .

(١١) ٣٠/الحج .

(١٢) ١٧٣/البقرة .

فدل على ان من اكل من[1] هذه الوجوه غير مضطر إلى أكلها ، فانه باغ وعاد والباغي والعادي عندهم من أسماء الضلال ، كما قال في قوم لوط لما شدد[2] عليهم
٢٦٦ في الشتم ، وغلظ لهم في / الأثم[3] : (بل أنتم قوم عادون)[4] ، وليس من أحد يشك في ضلالة قوم لوط ، وقد قال بعض العلماء في توكيد التحريم ، لقوله تعالى : (حرمت عليكم)[5] أنه كبيرة كأنهم أرادوا ـ والله أعلم ـ ان كل معصية جاءت فيها صفة زائدة على النهي في كتاب الله ، وفي سنة رسوله وفي آثارهم ، ان ذلك دلالة على وجوب العقاب ، وكونها كبيرة والله أعلم وأحكم بالصواب .

وانما قصدنا في كل كتابنا إلى أصول الديانة من أمهات المسائل وإلى[6] عيون الأدلة ، ومعاظم[7] الحجج ، فيما احتججنا به على أهل الخلاف ، وفيما سألونا عنه ، واجتزينا[8] عن تصنيف مقالاتهم ، بذكر اصولها ، وعن كثير[9] ذلك[10] بمختصره[11] ، وتنكبت عن القول فيما هو دونه من السكون والحركات ، والجواهر والعرضيات ، والمختلفات بالصفات ، والمتضادات[12] للاعيان[13] والمتجزئات والمتولدات ، ونمو الناميات[14] والمعارف والجهالات ، والمعلومات والمجهولات ،

---

(١) د : سقط من .

(٢) ج ، م : شد .

(٣) ج ، م : الاسم .

(٤) ١٦٦/الشعراء .

(٥) ٣/المائدة .

(٦) د : سقط إلى . وكتب على الهامش .

(٧) د : معاظيم .

(٨) ج ، م : واجتزيت .

(٩) ج : كبير .

(١٠)د : سقط ذلك .

(١١)م : بمختضرة وكتب على الهامش : روجع مع الأمضاء .

(١٢)د : وللمتضادات .

(١٣)كذا في الأصول الثلاثة .

(١٤)ج ، م : والمونميات .

والمخلوقات الباقيات [1] والفانيات ، في مثل هذا النوع ، على ان إلى كل ذلك حاجة ماسة وفاقة وافقة [2] لكون هذا العلم بعضه شاداً [3] لبعض وليس هو أيضاً من بين سائر العلوم كذلك [4] ، وربما ، ولعل ، وعسى .

وأما القول في الاستطاعة فقد ينبغي أن يفرد له ولما ينحو الاستطاعة ، من مسائل العون والأمر والإرادة كتاب على حال إن شاء الله .

دعاني إلى ما ترون ــ حفظكم الله على عجز التقصير ، ووهن العلم ، مع انقسام الهمة ، واشتراك الفطنة بما قد تعلمون من تواتر الزلازل ، وترادف البلابل ، رأفة بكم ، وتحنناً لكم ، وشفقة عليكم ، لكي يتألف [5] لكم مفترق هذا [6] في كثير من المواضع ، ويلتئم مشتته في سائر الدفاتر ، فالى الله أدعو واليه أرغب أن
٢٦٧ يعفو بخير شراً ، ويمحو بحسن سيئاً [7] ، ويتجاوز بكثير / معتمد [8] الصواب عن يسير زلل الخطأ ، وان يجعل هذا وسيلة لديه ، وذخيرة عنده ، وان يصلي على [9] محمد خاتم الأنبياء ، سيد الأصفياء ، وآخر دعوانا [10] ان الحمد لله رب العالمين [11] .

---

(١) ج : الناقيات د : والباقيات .

(٢) استعمال هذا اللفظ غريب .

(٣) د : شاء . ويبدو أنه شاد ليستقيم التركيب أو يقرأ بالاضافة .

(٤) ج ، م : وكذلك .

(٥) ج : ليتألف .

(٦) د : سقط هذا .

(٧) د : سيئات .

(٨) د : متعمد .

(٩) م : سقط على .

(١٠)د ، م : دعواهم . وبهذا تكون آية قرآنية (١٠/يونس) .

(١١)ج : ختمت بما يلي : تم تبييض كتاب الموجز تأليف المرحوم أبي عمار الكافي رضي الله عنه بيد الفقير لرحمة مولاه صدقي محمد بن أيوب الميزابي الجزائري ٢ ربيع الأول ١٠ نوفبر ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٣ .
وختمت بهذه الخاتمة : قد كمل هذا الكتاب المبارك بالتمام والكمال والحمد لله على =

ملحق كتب الأباضية :

الف ابو القاسم بن ابراهيم البرادي (من أهل القرن التاسع الهجري) تقييداً لكتب الأباضية يشتمل على عناوين الكتب التي الفها الأباضية (المشارقة وأهالي جبل نفوسة والمغاربة) .

أما المؤلف فقد عاش في القرن التاسع الهجري . نشأ في جبل دمر بالجنوب التونسي [1] ودرس في موطنه ، ثم انتقل إلى جزيرة جربة ، وأخذ عن شيوخ الأباضية هناك ، ومنها سافر إلى جبل نفوسة بطرابلس (ليبيا) ومن الجبل عاد إلى دمر ، ثم لم يلبث ان انتقل إلى جزيرة جربة واتخذها مقراً ، وأخذ في القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وفي الاشتغال بالتأليف فألف رسالة في الحدود الشرعية ، وبدأ في شرح كتاب الدعائم لأحمد بن النضر ولم يتمه ، وشرح كتاب العدل والانصاف لأبي يعقوب الوارجلاني وألف كتاب الجواهر المنتقاة في اتمام ما أخل به كتاب الطبقات ، وله أجوبة وفتاوى متعددة [2] . وألف رسالة في تقييد كتب الأباضية ، ويبدو أنه كتبها مرتين مرة مطولة ، وأخرى مختصرة ، وأغلب الظن أنه كتب المطولة بعد المختصرة [3] ، وذلك أن أحد علماء الأباضية طلب اليه أن يكتب له تقييداً بأسماء التآليف التي ألفها أهل الدعوة الأباضية ، فكتب اليه بكل ما بلغه ، وحاول أن يستقصي ذلك غاية الاستقصاء ، وأن يبين وقوفه أو عدم

= كل حال وصلى الله على محمد خاتم الإرسال سيد الرجال من كاتبه المسعود بن ابراهيم السعر اللهم اغفر لنا ولكافة المسلمين أجمعين يا أرحم الراحمين يا رب العالمين وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . يوم ٢٣ جمادى الثانية سنة ١٣٣١ القمر يوم ٣١ ماي سنة ١٩١٣ مسيحي .

(١) علي يحيى معمر ، الأباضية في موكب التاريخ ، الحلقة الثالثة ، (الأباضية في تونس) ص ١٥١ .

(٢) ن . م . ص ١٥٢ .

(٣) ومما يقوي هذا الظن انه نص على وقوفه على كتاب التقييد لابن بركة في الرسالة المطولة أما في المختصرة فانه ذكر انه لم يقف عليه .

وقوفه على تلك الكتب ، وهذا ما دعاه إلى أن يطيل فيها . أما المختصرة فانه كتبها لنفسه ملحقة بكتابه الجواهر المنتقاة ، وتختلف النسخة المطولة عن المختصرة في عدة أشياء : في الترتيب وفي حذف اسماء بعض الكتب وأسماء بعض المؤلفين ، مما سنشير اليه في الهوامش ، وقد عثرنا على النسخة المختصرة في كتاب الجواهر المنتقاة في اتمام ما أخل به كتاب الطبقات بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨٤٥٦ خ من ورقة ١١٢ – ٢٢٤ .

أما النسخة المطولة : فقد عثرنا عليها في مخطوط عنوانه : تبيين أفعال العباد لأبي العباس أحمد بن محمد بن بكر بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢١٧٩١ ب ضمن مجموع من ورقة ٢٠٥ – ٢٠٨ وقد كتب موتيلنسكي عن احدى هاتين الرسالتين أو ترجمها أو نشرها سنة ١٨٨٥ م ولكننا لم نستطع الحصول على ما قام به من عمل ، وأغلب الظن أنه عرف التقييد المختصر ، لأنه وقف على كتاب الجواهر للبرادي الذي اشتمل على هذا التقييد المختصر ، وجعل عنوان عمله : كتب الفرقة الأباضية ، (Les Livres de la Secte Abadhite) حسبما ورد بدائرة المعارف الإسلامية مادة (اباضية) .

ونحن هنا نحقق المطولة مقارنين لها بالمختصرة ونرمز للمختصرة بـ : (خ) وقد نسخت المطولة من خط المؤلف نفسه وبها بياض في بعض المواضع .

النص :

بسم الله الرحمن الرحيم ، صلى الله على سيدنا محمد .

رسالة فيها تقييد كتب أصحابنا مما ألفه الشيخ ابو القاسم بن ابراهيم البرادي رحمه الله تعالى وغفر له[1] .

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبيه محمد وآله أجمعين .

سلام عليكم – يا أخي – يشملكم بمن بين أيديكم ، وبمن حواليكم من الطلبة والاخوان ، ورحمة الله وبركاته .

---

(١) خ : ذكر ما وقفت عليه وسمعت به من تواليف أصحابنا .

وبعد فان الرسول لم أفهم عنه مرادك في تسمية التواليف ولا في أسماء المؤلفين [1] ولم يبلغني من ذلك إلا التفه النزر ، وأنت أوعى مني للتآليف ، وأعلم بأسماء المؤلفين ، وأشد بحثاً ، وأدوم طلباً ، وأقدم هجرة ، وأعلى قدراً ، وأرفع رتبة ، غير أن اقتضاءك إياي بالسؤال أوجب عليّ أن اجيب ، ولو كنت كجالب التمر إلى هجر ، قضاء لحق أوجبته القرابة الالهية وفرض عقد الاخاء [2] ، ورجاء لنيل البركة منك وصالح الدعاء ، الله أساله الهداية ، والتوفيق ، فانه باجابة داعية [3] حقيق [4].

تآليف اباضية المشرق :

فمن ذلك تواليف أصحابنا المشارقة [5] كتاب صفة أحداث عثمان بن عفان ، رأيته ولم أعرف مؤلفه [6] وكتاب فيه أخبار صفين ، وأخبار أهل النهر وقتلهم ، أكثر آثاره عن عبد الله بن يزيد الفزاري ، رأيته ولم أعرف مؤلفه [7] ، وكتاب عبد الله بن أباض كتب به إلى عبد الملك بن مروان ، جواباً عن كتابه اليه يشتمل على النقض والرد ، وتبيين الاعتقادات والاحتجاج بآي القرآن [8] ، وكتاب سالم ابن الحطيئة الهلالي في العقائد والنقض والاحتجاج [9] ، وكتاب شبيب بن عطية ، تكلم فيه عن الشكاك ، والمرجئة ، والذي أعرف من آثار قومنا ان شبيباً صفري ، لكن في كلامه في الكتاب كلام موافق ، كتب به إلى عبد السلام [10] ، وكتاب

---

(١) في الأصل : التوليفين .
(٢) في الأصل : الإيحاء .
(٣) في الأصل : دعية .
(٤) خ : سقطت هذه المقدمة كلها .
(٥) خ : من ذلك تواليف أهل المشرق .
(٦) خ : وكتاب صفة أحداث عثمان ومعاوية سفر .
(٧) خ : لم يذكر هذا الكتاب ومؤلفه من أصحاب الإمام الربيع بن حبيب وخالف في بعض الفروع وهو من أهل القرن الثاني .
(٨) خ : لم ينص على هذا الكتاب .
(٩) خ : سقط : في العقائد والنقض والاحتجاج .
(١٠) خ : لم يذكر هذا الكتاب .

الفرائض لابن عبد الجبار ، وقفت عليه [1] ، والمسند وهو حديث الربيع [2] ، وكتاب الحجة على الخلق في معرفة الحق ، وهو كتاب ضمام رواية أبي صفرة عبد الملك بن صفرة عن الربيع عن ضمام [3] ، وكتاب آخر في الفروع رواية الهيثم أو أبي الهيثم عن أشياخه عن الربيع [4] وكتاب أبي سفيان يشتمل على الأخبار والفقه والكلام والعقائد [5]. وقال الامام أفلح رضي الله عنه عليكم بدراسة كتب أهل الدعوة ولا سيما كتاب أبي سفيان ، وعهده الذي كتب به إلى الامام عبد الله بن يحيى الكندي [6] ، ومدونة أبي غانم التي قيد سماعها على تلاميذ أبي عبيدة تشتمل على عدة كتب وقفت منها على كتاب الصيام ، وكتاب الشهادات ، وكتاب الأقضية والأحكام وكتاب النكاح ، وكتاب الطلاق الأول ، وكتاب الطلاق الثاني ، وكتاب الأشربة والحدود ، وكتاب البيوع والأحكام مختلطة ، وكتاب الصلاة ، وكتاب الوصايا ، وكتاب الهبات ، والهدايا ، وكتاب الربا ، وكتاب الزكاة لم أره ولكنه من جملتها ، هذه كلها أجزاء المدونة [7] ، وكتاب أبي عباد كبير على حدته [8] ، وكتاب اختلاف الفتوى لابن غانم مفرد [9] على حدته ، وكتاب محمد بن محبوب ، وقفت على جزء واحد من أجزائه ، وجملته سبعون

---

(١) خ : لم يذكر هذا الكتاب .

(٢) خ : كتاب الربيع بن حبيب المعروف بالمسند .

(٣) خ : وحفظ أبي صفرة عبد الملك بن صفرة وهو المعروف عندنا بكتاب ضمام .

(٤) خ : لم يذكر هذا الكتاب .

(٥) خ : (وكتاب أبي سفيان محمد بن الرحيل) وسقط : يشتمل على الأخبار .. والعقائد .

(٦) خ : سقط : من قوله : قال الإمام إلى قوله : الكندي .

(٧) خ : (ومدونة أبي غانم) وسقطت التفصيلات عن هذا الكتاب وتوجد منه نسخة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢١٥٨٢ ب ومؤلفها من أهل القرن الثالث .

(٨) خ : وكتاب ابن عباد المدني من أصحابنا وهو من أهل القرن الثاني .

(٩) خ : (وكتاب اختلاف الفتيا) . وكتب من قوله : وكتاب ابن عباد إلى قوله : لابن غانم مفرد في هامش الرسالة المطلوبة .

جزءاً اذكر ذلك عن الشيخ أبي صالح أبي بكر بن قاسم البيهراسني [1] ، وجامع أبي جابر محمد بن جعفر الأزكوي ، يكون في سفرين كبيرين في الفروع [2] ، ومختصر الشيخ أبي الحسن ، وهو سبوغ النعم أخبرني بذلك الثقة الحافظ عمنا ربيع بن أحمد [3] وجامع الشيخ أبي الحسن ولم أقف عليه ، وذكره لي هذا الشيخ أيضاً فقال : جامع الشيخ أبي الحسن من جلة الكتب التي [4] وصل بها الشيخ أبو موسى عيسى بن زكرياء اليراسني ، من عمان إلى الجزيرة [5] وكتاب مدح العلم وأهله ، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن بركة وهو جامعه سفر كبير [6] ، وكتاب التقييد له أيضاً وقفت عليه [7] وكتاب الدعائم الأصل ، وذكر لي بعض أصحابنا العمانيين بمكة شرفها الله سنة خمس وسبعين [8] من ما [9] شاهد ان عدة القصائد المثبتة عندهم في هذا الكتاب بعمان أم [10] فيبقى حينئذ من جملة ما في أيدينا جببي [11] وقال : هل وصل اليكم القصيد الذي يقول فيه :

وابرأ من شيخ الضلال معاويـــا وحكم أبي موسى وابرأ من علي

---

(١) خ : وكتاب محمد بن محبوب ، يذكرون انه سبعون جزءاً ورأيت أنا فيه جزءاً واحداً ومؤلفه من أهل القرن الثالث .

(٢) خ : وجامع ابن جعفر في سفرين .

(٣) خ : ومختصر الشيخ أبي الحسن وهو المعروف بسبوغ النعم .

(٤) في الأصل : الذي .

(٥) خ : وجامع الشيخ أبي الحسن يذكرون انه وصل المغرب ولم أره ، ولم أر من رآه . والذي أتى به من عمان من أهل القرن الرابع .

(٦) خ : وكتاب مدح العلم وأهله وقفت عليه في سفرين .

(٧) وكتاب التقييد لأبي بركة يذكرونه ولم أقف عليه .

(٨) أي ٨٧٥ وهي السنة التي حج فيها البرادي .

(٩) كذا في الأصل وصوابه مما .

(١٠) أي بحساب الجمل .

(١١) أي بحساب الجمل .

فالله[1] أعلم بصحة ما ذكروا[2] وسير الشيخ أبي الحسين علي بن محمد البنساوي ، وقفت على ثلاثة منها ما هو إلى أهل المغرب كلها في النقض والرد ، وذكر العقائد وتسمية أيمة المسلمين من الصحابة والتابعين وغيرهم[3] ، وكتاب التخصيص لأبي بكر الأزكوي ، وكتاب الدلائل والحجج وهو المعروف بالحضرمي[4] وكتاب الضياء يذكرون أنه وصل إلى المغرب من النسخة الكبيرة التامة نيف واربعون جزء ورأيت منه ثلاثة[5] أسفار ضخام ، كل سفر يشتمل على أجزاء في التوحيد والصلاة والطلاق والحيض ، والبيوع والأحكام وغير ذلك وهو من أشرف تصنيف رأيته لأهل الدعوة[6] وكتاب النور مختصر عن كتاب الضياء ولله در صاحبه ، ما أرشق اشارته في تسميته بالنور عن الضياء وكيف استخرج هذه العبارة من قوله تعالى : (الذي جعل لكم الشمس ضياء والقمر نوراً وقـدره منازل – يونس : ٥) ولعمري أن كل واحد منهما لمطابق مسماه لمعناه[7] وكتاب تفسير الخمسمائة آية في الحلال والحرام[8] لأبي المؤثر الصلت بن الخميس وكتاب الحل والاصابة لمحمد بن وصاف في سفرين كبيرين أو في أربعة صفار[9] ، وسيرة الامام عبد الله بن يحيى ، وما معها من خطب أبي حمزة المختار بن عوف لا

---

(١) في الأصل : في الله .

(٢) خ : وكتاب الدعائم لأحمد بن النضر من التواليف القديمة . ويوجد كتاب الدعائم مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢١٥٩٠ ب .

(٣) خ : وسير الشيخ علي بن محمد بن البنساوي وقفت على ثلاثة منها .

(٤) خ : وكتاب الدلائل والحجج وهو المعروف عندنا بالحضرمي سفر .

(٥) في الأصل وفي خ : ثلاثة .

(٦) خ : والضياء يذكرون انه في النسخة الكبيرة التامة خمسين (كذا) جزءاً أو سفراً ووقفت على ثلاثة أسفار منه كل واحد منها ضخم كبير .

(٧) ويذكرون كتاب النور لأهل المشرق ولم أقف عليه .

(٨) خ : وكتاب تفسير الخمسمائة سفر . .

(٩) خ : وحل بن وصاف في سفرين كبيرين أو في أربعة صغار .

أدري من ألفه [1] وكتاب أشعار الامام عبد الله بن يحيى يذكرونه عندكم ، ويذكرونه في الحامة واما انا فلم أقف عليه [2] ويذكرون من تآليف أهل العصر عندهم كتاباً يعرف بكشف الغمة في اختلاف الأمة لم ير لأهل الدعوة مثله في فنه ، وكنت كلفت بعض أصحابنا من مكة على استنساخه فأتى به من قابل ، فلم يصادف هناك من له اهتبال بشيء فطلب المحتمل اجرته فلم يجدها فرده من هناك فلا قوة إلا بالله [3] ، ويذكرون المقطعان لأبي سعد العماني ولم أر منها شيئاً [4] ووقفت في جربة على جزء من أجزاء كتاب الاشراف على مسائل الخلاف وليس هو بالاشراف المعروف الذي لأبي بكر المنذر ، فرأيت أكثر ما في هذا الكتاب عن أبي سعيد العماني ولم أعرف مؤلفه ، وذكر الشيخ أبو العباس أحمد بن الشيخ سعيد في كتابه عن الشيخ أبي العباس أحمد بن محمد بن بكر قال : كنت اقرأ على الشيخ سعيد وأحضر مجالسه فأول ما وقفت فيه المذاكرة عنده ذبيحة الأغلف هل تؤكل أم لا ؟ فقال : في المسألة قولان ، ولم يزد على ذلك شيئاً ، قال أبو العباس وكان الديوان في نفوسه مشتملاً على تصانيف في المذهب فلازمت الدراسة أربعة أشهر لم أذق فيها نوماً إلا فيما بين أذان الصبح ، إلى طلوع الفجر ، فنظرت في أثناء ذلك فيما هناك من كتب المذهب التي وصلت من المشرق فاذا نحو من ثلاثة وثلاثين ألف جزء ، فتخيرت أكثرها فائدة فقرأته حينئذ والله أعلم [5] .

تآليف اباضية جبل نفوسة[6]:

وأما تواليف أصحابنا أهل الجبل فمنها كتاب الشيخ أبي حفص عمروس بن

(١) خ : لم يذكر هذا الكتاب .

(٢) لم يذكر هذا الكتاب .

(٣) خ : ويذكرون من تأليف المتأخرين كتاب كشف الغمة في اختلاف الأمة . مخطوط بدار الكتب المصرية .

(٤) خ : ويذكرون مقطعات أبي سعيد ولم أرها ولم أقف عليها .

(٥) خ : لم يذكر هذا الكتاب وسقط ما بعده إلى قوله تعالى : والله أعلم .

(٦) خ : ومن تواليف أصحابنا أهل جبل نفوسة كتاب عمروس بن فتح .

فتح [1] وكتب اللقط وقفت أنا على أربعة أسفار كلها لأهل الجبل [2] ، وكتاب الشيخ أبي زكرياء يحيى الجناوني [3] يشتمل على سبعة أجزاء جزء الصيام وجزء النكاح ، والطلاق وجزء الوصايا ، وجزء الأحكام ، وجزء الأجارات ، وجزء الشفع ، وجزء الرهن [4] ، وكتاب اللمع وهو كتاب الوضع [5] وكتاب من وضع ابراهيم الغدامسي دفتر صغير في الرد على من لا يقول بخلق القرآن [6] ، وكتاب آخر وقفت عليه جرية في علم الكلام ، أكثر روايته عن داود بن هـارون ، ولا أدري من ألفه [7] ومن تآليف المتأخرين الايضاح للشيخ الأستاذ عمنا عامر ، في ثلاثة أسفار والرابع رفع عنه اليد قبل اتمامه ، والله حسيب من كدر خاطره حتى صرف عنايته عنه ، فانا لله وانا اليه راجعون [8] ، وكتاب القواعد للشيخ اسماعيل بن موسى [9] ، وكتاب شرح القصيدة النونية في التوحيد ، وما يسمع وما لا يسمع في ثلاثة أسفار [10] ، وكتاب المرصاد له ، وقصايد أبي نصر [11] ورسالة المسترشد [12] .

---

(١) من أهل القرن الثالث .

(٢) خ : واللفظ وقفت على أربعة في أربعة أسفار كلها لأهل الجبل ، ويوجد كتاب يدعى بكتاب اللفظ أيضاً لأبي موسى .

(٣) من علماء النصف الأول من القرن الخامس .

(٤) خ : والجناوني في سفرين .

(٥) وكتاب الوضع . طبع سنة ١٣٠٥ هـ بالقاهرة .

(٦) خ : لم يذكر هذا الكتاب .

(٧) خ : لم يذكر هذا الكتاب .

(٨) خ : ومن تواليف المتأخرين منها الإيضاح للشيخ عامر بن علي في ثلاثة أسفار في الفقه رأيته وقرأته . ومؤلفه من أهل القرن الثامن .

(٩) خ : وللشيخ اسماعيل بن موسى القواعد في سفر .

(١٠) وشرح قصيدة أبي نصر النونية المعروفة بالقصيدة في ثلاثة أسفار وقفت عليها .

(١١) خ : لم يذكر هذا الكتاب . ومؤلفه من أهل القرن السابع .

(١٢) خ : لم يذكر هذا الكتاب .

تآليف اباضية المغرب :

وأما تواليف أهل المغرب جوابات الأيمة : جواب الامام عبد الوهاب ، ونوازل الامام أفلح وجوابه ، وجواب محمد بن أفلح ، ورسالته إلى المسلمين في الرد على من لا يقول بخلق القرآن [1] ، وكتاب تفسير القرآن الذي لهود بن محكم الهواري يكون في سفرين [2] وكتاب الامام عبد الرحمن في تفسير القرآن يذكرونه ولم ير [3] ، وذكر عن الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد العاصمي اللواتي أنه لقي سليمان بن مدرار النفوسي وقد قدم من قلعة حماد ، فأخبره أنه ترك في سوق القلعة كتاباً في تفسير القرآن ، من تأليف الامام عبد الرحمن ، ينادي عليه للبيع ، فسافر اليه ذلك الشيخ من حينه ، فلما وصلها جعل يسأل عن الكتاب برفق وتلطف في السر فلقي رجلاً نكارياً يدعي علم الفروع فقال له : طب نفساً عن فواته ، فقد بيع قبل قدومك [4] ، ويذكرون كتاب سعد بن أبي يونس ولم ير [5] وكتاب الشيخ أبي خزريغلي في الكلام مختصر وقفت عليه [6] ، وعلى كتاب الشيخ سعيد بن زنغيل في الدفاتر ، وقد امترش أولهما [7] وكتاب الشيخ أبي الربيع سليمان بن يخلف المزاتي في مجلدين الأول والثاني في علم الكلام وفي أصول الفقه ، وقفت على الثاني ولم أقف على الأول [8] والكتاب المنسوب إلى الشيخ أبي سليمان داود

---

(١) ح : وجوابات الأيمة عبد الوهاب وابنه أفلح وابنه محمد بن أفلح بن عبد الوهاب سفر تام .

(٢) خ : التفسير الذي لهود بن محكم في سفرين كبيرين . وتوجد منه نسخة لدى الشيخ ابن يوسف بعاصمة الجزائر .

(٣) خ : لم يذكر هذا الكتاب .

(٤) خ : سقط من قوله : وذكر عن الشيخ إلى قوله قبل قدومك .

(٥) خ : لم يذكر هذا الكتاب .

(٦) خ : وكتاب الشيخ أبي خزر رضي الله عنه في الكلام رأيته والمؤلف من أهل القرن الرابع .

(٧) خ : لم يذكر هذا الكتاب ومؤلفه من أهل القرن الرابع .

(٨) خ : وكتاب الشيخ أبي الربيع سليمان بن يخلف في الكلام مجلدان الأول والثاني ولم أقف على الأول .

بن أبي يوسف في الفروع ، قيل انه انما ألفه تلاميذه بعده ، وقيل بل تركه مبيضة ، ونسخوه بعده [1] وكتاب الشيخ تبغورين بن عيسى بن داوود الملشوطي في اصول الدين وقفت عليه [2] وكتاب الشيخ أبي عمران موسى بن زكرياء المزاتي في مسائل الفروع دفتر وقفت عليه [3] ، وأما كتابه الكبير الذي ألفه هو وأهل الغار المشتمل على اثني عشر جزءاً فلم أقف عليه ، ولا رأيت من أجزائه شيئاً [4] ، كما [5] الشيخ ابو عمران رأى في المنام ان يده صارت مصباحاً يستضاء بها ، فسأل المعبر عن ذلك فقال : هذا رجل يحيي دين الله بيده ، فاجتمع بعد ذلك مع بعض المشايخ في غار اجماج وهو سابع سبعة ، ابو عمران هذا ، وجابر بن سدرمام ، وكباب بن مصلح وابو مجبر توزين ، هؤلاء الأربعة مزاتيون ، وابو عمرو النملي [6] ، وابو زكريا يحيى جرناز النفوسي ، وابو عبد الله محمد بن مانوج اللماني [7] ، فصنعوا في الفقه هذا الكتاب ، فتولى نسخه ابو عمران دونهم ، لما خص به من جودة الخط ، فنسب اليه الكتاب ، وليس له فيه فضل سوى فضل البنان ، والا فهو كأحدهم في فضل البيان ، وجعلوه في اثني عشر جزءاً ، ونسبوا إلى هذا الغار من أجل اجتماعهم فيه ، على هذا التصنيف ، وديوان الأشياخ وهو المعتمد عليه اليوم عندنا ، يشتمل على أربعة وعشرين جزءاً ، ومن طريق آخر خمسة وعشرين ، في كتاب الأحكام ثلاثة أجزاء ، وفي كتاب الصلاة ثلاثة أجزاء ، وفي كتاب الزكاة جزآن ، وفي كتاب البيوع جزآن ، وأما الافراد فكتاب الطهارات جزء ،

---

(١) خ : وكتاب الشيخ أبو سليمان داود بن يوسف سفر .

(٢) خ : وكتاب الشيخ تبغورين بن عيسى في الكلام والجهالات ويوجد بدار الكتب المصرية كتاب أصول الدين أو عقيدة تبغورين مخطوط تحت رقم ٢٢٢٩٤ ب .

(٣) خ : وكتاب أبي عمران موسى بن أبي زكرياء ولم أقف عليه .

(٤) خ : لم يذكر هذا الكتاب .

(٥) كذا في الأصل .

(٦) وفي كتاب الأباضية في موكب التاريخ الحلقة الثالثة ص ٦٢ : أبو عمرو النميلي .

(٧) واسمه : أبو محمد عبد الله بن مانوج اللماني في كتاب الأباضية في موكب التاريخ الحلقة الثالثة (الأباضية في تونس) ص ١٢١ .

وكتاب الصيام جزء ، وكتاب الرهن جزء ، وكتاب الاجارات والفرائض والعواري جزء ، وكتاب نفقة الأولياء جزء ، وكتاب الضمانات جزء ، وكتاب الديات والقصائص جزء ، وكتاب النكاح جزء ، وكتاب حقوق الوالدين جزء ، وكتاب الحيض والنفاس جزء ، هذا هو الموجود الآن في ايدي العزابة ، والرابع والعشرون كتاب المواريث والفرائض وهو قليل الأمهات ، والخامس والعشرون على حساب من يثبته فيها (و) الله أعلم ، وسمعت أنه مسائل المناسك ولا رأيته ولا رأيت من رآه [1] وكتاب الشيخ أبي العباس أحمد بن محمد في اصول الأرضين يشتمل على خمسة وعشرين جزءاً ، وقفت على عدة من أجزائه [2] ، وكتاب تبيين أفعال العباد له في ثلاثة أجزاء [3] ، وجامعه وهو ابو مسلة [4] ، وكتاب السيرة في الدماء رأيت من أجزائه ثلاثة لهذا الشيخ [5] ، وكتاب الجنازة له أيضاً [6] ، والكتاب الذي تركه مبيضاً في الألواح ، وكتاب الجهالات الأصل لا أدري من ألفه وهو من التواليف القديمة ، وسمعت العزابة يقولون ان باب الدلائل زاده في كتاب الجهالات ابو اسماعيل البصير ابراهيم بن ملال المزاتي والله أعلم [7] ، وسؤال الشيخ أبي عمرو عثمان بن خليفة المارغني ، السوفي [8] ، وكتاب السيرة في أخبار الأيمة للشيخ (أبي

---

(١) خ : وكتاب الأشياخ أعني الديوان يكون في ستة أسفار صغاراً أو ثلاثة كباراً . يوجد كتاب الديوان مخطوط بدار الكتب المصرية .

(٢) خ : لم يذكر هذا الكتاب .

(٣) خ : ومنها كتاب تبيين أفعال العباد سفر كبير ويوجد مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢١٧٩١ ب .

(٤) خ : منها جامعة المشهور بأبي مسلة . في الأصل : « مسلمة » .

(٥) خ : ومنها كتاب السيرة في الدماء رأيت منه سفر واحداً .

(٦) خ : وكتاب الأموال رأيت منه ثلاثة أسفار وسقط : وكتاب الجنازة له أيضاً .

(٧) خ : لعله : وكتاب الشيخ تبغورين بن عيسى في الكلام والجهالات . ويوجد بدار الكتب شرح الجهالات لأبي عمار عبد الكافي به ٩٥ ورقة ورقمه ٢٢٢٩٣ ب .

(٨) خ : ولأبي عمرو عثمان السؤالات ويوجد كتاب شرح السؤالات لأبي عمرو عثمان مخطوط بدار الكتب تحت رقم ٢١٧٨٩٢ ب .

زكريا يحيى) [1] بن أبي بكر الوارجلاني وهما سفران (وقفت على الثاني منهما) [2] في بلاد أريغ [3] وأجوبته وفتاويه في علم الكلام [4] وكتاب الموجز للشيخ أبي عمار عبد الكافي بن أبي يعقوب التناوتي [5] الوارجلاني ، وشرح الجهالة [6] له أيضاً [7] وكتاب الفرائض له [8] ويذكرون كتاب الفروع من تأليفه ولم أقف عليه [9] وتواليف البحر الزاخر الذي سخر للنفع فترى الفلك فيه مواخر العدل والانصاف والدليل والبرهان [10] وجواباته ورسائله عدة [11] وكتاب الترتيب في الصحيح في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم رواية الربيع بن حبيب وهو المسند [12] ، ووجدت في بعض بلاد أريغ سنة ست وستين من مائتنا هذه [13] سفراً في تفسير الفاتحة وسورة

---

(١) بياض بالأصل والتكلة من (خ) .

(٢) بياض بالأصل والتكلة من (خ) .

(٣) خ : وكتاب الشيخ أبي زكريا يحيى بن أبي بكر في السير وهو المعروف بكتاب المشايخ وهما مجلدان الأول والثاني وقفت على الثاني منهما في بلاد أريغ وترجم ماسكراي منه جزءاً ونشره بالجزائر سنة ١٨٧٨ معتمداً في ذلك على مخطوط سبئ
Chronique d'Abou ZAKARIA: E. Masqueray Alger, 1878.
ويقوم الآن بترجمته مترجمان : R. Le Tourneau et DALET.
انظر دائرة المعارف الإسلامية مادة (أبو زكريا) .

(٤) خ : سقط : وأجوبته وفتاويه في علم الكلام ويمكن أن يكون المؤلف قد توفي في القرن الخامس أو أوائل السادس .

(٥) في الأصل . التناؤتي خ . ولأبي عمار رضي الله عنه كتاب الموجز .

(٦) كذا في الأصل ، ويبدو أنه : شرح كتاب الجهالات .

(٧) خ : وكتاب شرح الجهالات سفر آخر له .

(٨) خ : وكتاب الفرائض لأبي عمار .

(٩) خ : لم يذكر هذا الكتاب .

(١٠) خ : ولأبي يعقوب يوسف بن ابراهيم العدل والانصاف والدليل والبرهان . توفي المؤلف في ٥٧٠ هـ طبع كتاب الدليل والبرهان .

(١١) خ : سقط : وجواباته ورسائله عدة .

(١٢) خ : وكتاب الترتيب ، طبع المسند بترتيبه ط ٢ بالقاهرة سنة ١٣٥٣ هـ .

(١٣) يقصد سنة ٨٦٦ هـ .

البقرة وآل عمران أحسب أنه بخطه لم أر سفراً أضخم منه ، لا تسعه [1] اليد ولا يوضع إلا في الحجر أو في المحمل ، ولم أر أبلغ منه في اعراب ، ولا في لغة ، ولا تصريف ولا في فقه ، ولا في اختلاف في قواعد الدين مثل قوله تعالى : (وإذا ابتلى ابراهيم ربه بكلمات فاتمهن – البقرة : ١٢٤) الآية في الامامة ، ولا في غير ذلك من علوم القرآن ، وحزرت أن أجمع [2] القرآن في ثمانية أحدها هـذا الكتاب ، ومن ضعف بخت أهل هذا المذهب التغافل عنه ، حتى اندرس وذهب ، ولم توجد منه عندهم نسخة واحدة [3] ، وكتاب المعلقات في حكايات أهل الدعوة ، ولم أدر من ألفه [4] وكتاب آخر يعرف بكتاب الشيطان يشتمل على مسائل في الفروع الملتقطات فيها ما هو متروك ، وفيه ما هو شنعة وسماجة رأيت شيوخنا ينهون عن

(١) في الأصل : يسعه .

(٢) كذا في الأصل : ولعله : انه جمع تفسير .

(٣) خ : وله في تفسير القرآن كتاب عجيب رأيت منه في بلاد أريغ سفراً كبيراً لم أر ولا رأيت سفراً أضخم منه ولا أكبر ، وحزرت انه يجاوز سبعمائة ورقة أو أقل أو أكثر فيه تفسير الفاتحة والبقرة وآل عمران وحزرت انه فسر القرآن في ثمانية أسفار مثله فلم أر ولا رأيت أبلغ منه ولا أشفى للصدور في لغة أو اعراب أو حكم مبين ، أو قراءة ظاهرة أو شاذة أو ناسخ أو منسوخ أو في جميع العلوم فإذا ذكر آية يقول : قوله تعالى إلى آخر الآية فأول ما يذكر اعراب الآية ويستقصيه ثم يقول اللغة فيستقصي جميع تصاريف الفعل من الكلمة ثم الصحيح في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فيسوق الرواية من كتاب الربيع بن حبيب المعروف بالمسند ثم يسرد فيه السند ، أبو عبيدة عن جابر ، ويذكر الحديث ولقد استقصى الخلاف الذي في الإمام في قوله : (إني جاعلك للناس إماماً . البقرة / ١٢٤) فذكر مقالة الرافضة ، والغالية ، وذكر مقالات النكار وغيرهم من جميع الفرق ولعمري ان فيه لعلوماً جمة ولقد ذاكرت أمره مع بعض الطلبة المميزين هناك فقال لي : لو وجدت هذا التأليف كاملاً لاسترخصته بخمسين ديناراً ولكن من ضعف بخت أهل هذا المذهب وقلة اكتراثهم بشيء غفلوا عنه حتى انه لم يعلم به أكثرهم .

(٤) خ : والكتاب المعروف المعلقات في أخبار أهل الدعوة لم أعلم مؤلفه . ويوجد كتاب المعلقات جمع وترتيب قطب الأيمة .

قراءته ، ويحجرون على من يفتي منه مسألة وهذا اسم لا أدري من نبزه به وهو مشهور عندنا ههنا في بلاد أريغ [1] ، وكتاب الشيخ أبي محمد واسلان بن أبي صالح في الفروع وقفت عليه ( ) [2] جوابات ابن خلفون ورسالته إلى أهل (جبل نفوسة) [3] وفيه مسائل ( ) [4] في عشرة أبواب ( ) [5] وجيز وكتاب الطبقات للشيخ أبي العباس احمد بن سعيد بن سليمان بن علي بن يخلف الدرجيني ، وهو ( ) [6] المذكورون فقهاء كلهم [7] ، وعقيدة الشيخ أبي سهل يحيى بن ابراهيم بن يوسف بن ابراهيم في علم التوحيد وعلم السر [8] ، وكتاب الفضائل والترغيب في الخير للشيخ أبي الربيع سليمان بن يخلف [9] ، وكتاب في مسائل ملتقطات ونوازل مما افتى به ودونه الشيخ عثمان الزارتي وهو أحد شيوخ شيوخنا [10] فهذا ما سمعت به أو وقفت عليه من تواليف أصحابنا [11] .

انتهى ما وجدت بخط المؤلف رحمه الله تعالى وقد امترش منه ما تركته بياضاً [12] .

---

(١) خ : لم يذكر هذا الكتاب .

(٢) بياض بالأصل بقدر كلمتين أو ثلاثة .

(٣) بياض بالأصل والتكملة من خ . أما في خ : فهو : وجوابات الشيخ أبي يعقوب يوسف ابن خلفون ورسالته إلى أهل جبل نفوسة .

(٤) بياض بالأصل بقدر كلمة أو كلمتين .

(٥) بياض بالأصل بقدر أربع كلمات .

(٦) بياض بمقدار ثلاث كلمات أو أربع .

(٧) خ : وكتاب الطبقات لأحمد بن سعيد الدرجيني من أهل القرن السابع وتوجد منه نسخة عند الشيخ ابن يوسف بالجزائر وأخرى بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٢٥٦١ ح .

(٨) خ : لم يذكر هذا الكتاب .

(٩) خ : لم يذكر هذا الكتاب ، توفي مؤلفه سنة ٤٧١ هـ / ١٠٧٨ م .

(١٠) خ : لم يذكر هذا الكتاب وفيها أيضاً كتاب : المناسك لأبي زكريا يحيى الأبدلاني ، ولا يوجد في المطولة .

(١١) خ : سقط : فهذا ما سمعت به أو وقفت عليه من تواليف أصحابنا .

(١٢) خ : سقط : انتهى ما وجدت إلى بياضاً .

فهرست مراجع البحث والتحقيق[1]

- الأباضية في موكب التاريخ ، لعلي يحيى معمر ، الحلقة الأولى ، في نشأة الأباضية ، والحلقة الثانية بقسميها في الأباضية في ليبيا ، ط . مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٣٨٤ هـ/١٩٦٤ ، والحلقة الثالثة في الأباضية في تونس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٣٨٥ هـ/١٩٦٦ .
- الإبانة عن اصول الديانة ، للاشعري ، (أبو الحسن علي بن اسماعيل) ٣٢٤ هـ/٩٣٥ ، المنيرية ، القاهرة ، ١٣٤٨ هـ . و ط . أخرى (دون تاريخ) .
- إبانة المناهج في نصيحة الخوارج ، للقاضي شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام بن أبي يحيى التميمي البهلولي اليماني الانباري المتوفى سنة ٥٧٣/١١٧٧ مخطوط دار الكتب ضمن مجموع رقم ٢٥٤٩٩ ب من ورقة ١٥٤ إلى ورقة ١٦٨ أوله : الحمد لله القائم على كل نفس بما كسبت ، أما بعد فان بعض من يختص بي خلته سألني ايراد جمل مما اجمعت عليه الخوارج من المقالات وأحدثته من المذاهب ، والتنبيه على صحة الصحيح من ذلك وفساد الفاسد ... وآخره : وقد اعتمدنا فيما أوردناه من الأخبار المسندة على صدق اسانيدها وان كانت محفوظة عندنا ومضبوطة لدينا ... فنسأل الله سبحانه وتعالى ان يجعلنا من القاذفين بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق ، والكاشفين بلسان الصدق عنه وأصحاب الحقائق والمتمسكين بالعروة الوثقى التي هي أقوى الوثائق والمستعصمين بعصمة الكتاب الناطق وسنة النبي الناصح

(١) وهناك مراجع أخرى وردت في الهوامش ولم نذكرها هنا .

الصادق صلى الله عليه وسلم وعلى أهل بيته خير الخلائق ، ما لاح نجم أو تألق بارق وسلم ورحم وكرم وشرف وعظم .

وتاريخ النسخ رجب سنة ١٠٦٩ هـ/١٦٥٩ أما الناسخ فهو شرف الدين العباس بخط يمني معتاد مسطرته ٢٦ سطراً ومقاسه ٢٢/٣٣ سم . ومؤلف الكتاب زيدي المذهب .

- الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، (جلال الدين عبد الرحمن بن الناصر) ٩١١ هـ/١٥٠٥ ، القاهرة ، ١٣٥٤ هـ/١٩٣٥ .
- اجتماع الجيوش الإسلامية ، على غزو المعطلة والجهمية ، ابن قيم الجوزية (ابو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب) ١٣٥٠/٧٥١ ، المنيرية القاهرة ١٣٥١ هـ .
- الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية ، والمشبهة ، لابن قتيبة (ابو محمد عبد الله بن مسلم) ، ٨٨٩/٢٧٦ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٤٩ هـ .
- أدب الخوارج ، سهير القلماوي ، القاهرة ، ١٩٤٥ .
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في اصول الاعتقاد لامام الحرمين ، (عبد الملك الجويني) ، ٤٧٨ هـ/١٠٨٥ ، تحقيق د . محمد يوسف موسى وعلي عبد المنعم عبد الحميد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٦٩ هـ/١٩٥٠ .
- الاشارات والتنبيهات لابن سينا (أبو علي حسين بن عبد الله) ١٠٣٧/٤٢٨
- تحقيق سليمان دنيا ، ط . الثانية دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٨ .
- الأسماء والصفات ، للبيهقي ، (أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي) ، ٤٥٨ هـ/١٠٦٥ ، مطبعة السعادة ، مصر ، ١٣٥٨ هـ .
- أسد الغابة ، في معرفة الصحابة لابن الأثير ، (عز الدين) ١٢٣٢/٦٣٠ مصر ١٢٨٠ هـ .
- الاعتصام ، للشاطبي ، (ابو اسحاق ابراهيم بن موسى بن محمد) ٧٩٠ هـ/١٣٨٨ ط . أولى ، مطبعة المنار ، مصر ١٩١٣/١٣٣١ .
- الاعتقاد على مذهب السلف ، أهل السنة والجماعة ، للبيهقي ، (أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي) ، ١٠٦٦/٤٥٨ تحقيق أحمد محمد مرسي ، ط . الأولى ، القاهرة ، ١٣٨٠ هـ/١٩٦١ .

- اعتقادات ، فرق المسلمين والمشركين ، للفخر الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي) ، ٦٠٦ هـ/١٠٦٥ ، تقديم الشيخ مصطفى عبد الرازق ، ومراجعة وتحرير علي سامي النشار ، مصر ، ١٩٣٨ .
- الاعلام ، للزركلي ، (خير الدين) ، القاهرة ، ١٩٥٩/١٩٥٤ .
- الاصابة ، في تمييز الصحابة ، لابن حجر العسقلاني (احمد بن علي بن محمد) ١٤٤٨/٨٥٢ ، مصر ١٣٥٨ هـ .
- اصول الدين ، للبغدادي ، (أبو منصور عبد القاهر) ٤٢٩ هـ/١٠٣٧ ، مطبعة الدولة ، استانبول ، ١٣٤٦ هـ/١٩٢٨ .
- أمالي المرتضى ، للشريف المرتضى ، (على بن الحسين الموسوي) ٤٣٦ هـ/ ١٠٤٥ ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، مصر ، ١٩٥٤ . وطبع قبل ذلك سنة ١٣٢٥ هـ/١٩٠٧ بمصر .
- الانساب ، للسمعاني ، (أبو سعيد عبد الكريم بن أبي بكر التميمي) ٥٦٢ هـ/ ١١٦٦ ، ليدن ، ١٩١٢ .
- أنساب الأشراف ، للبلاذري ، (أبو جعفر أحمد بن يحيى البغدادي) ، ٢٧٩ هـ/٨٩٢ ، القدس ، ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ .
- أوائل المقالات في المذاهب المختارات للشيخ المفيد ، (محمد بن النعمان) ، ٤١٣ هـ / ١٠٢٢ تعليق السيد هبة الدين الشهرستاني ، تبريز ١٣٦٤ هـ .
- ايضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ، لاسماعيل باشا بـن محمد البغدادي ، استانبول ، الأول سنة ١٣٦٤ هـ/١٩٤٥ والثاني ، ١٩٤٧/١٣٦٦ .
- البدء والتاريخ ، لمظهر بن طاهر المقدسي ، توفى بعد سنة ٣٥٠ هـ/٩٦١ ، نشر كلمان هوار ، باريس ١٩١٦ .
- البداية والنهاية لابن كثير ، (عماد الدين اسماعيل بن كثير) ١٣٧٣/٧٧٤ ، مطبعة السعادة ، مصر ١٣١٣/١٣١١ هـ .
- البيان والتبيين ، للجاحظ (عمرو بن بحر) ٨٦٩/٢٥٥ تحقيق حسن السندوبي ، مصر ١٩٤٧ ، وتحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، ط ٣ القاهرة ١٣٨٨ هـ/١٩٦٨ .
- تاريخ الأدب الجغرافي ، لاغناطيوس ، يوليا نوفتش كراتشكوفسكي ، ترجمة

صلاح الدين عثمان هاشم ، القاهرة ١٩٦٣ .
- تاج العروس من شرح جواهر القاموس للزبيدي ، (محمد بن مرتضى) ، ١٢٠٥ هـ ١٧٩٠ ، مصر ١٣٠٦/١٣٠٧ .
- تاريخ الإسلام ، وطبقات مشاهير الأعلام ، للذهبي (شمس الدين محمد) ٧٤٨ هـ/١٣٤٧ طبع منه خمسة أجزاء مكتبة القدسي القاهرة ١٣٦٨ هـ .
- تاريخ الأمم والملوك للطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) ، ٣١٠ هـ/٩٢٢ ، الحسينية ، القاهرة ، ١٣٣٦ ، و ط . دار المعارف ، تحقيق أبي الفضل ابراهيم من سنة ١٩٦٠/١٩٧٠ ولم يكمل بعد ، في الطبعة الأخيرة .
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ، (أبو منصور عبد القاهر) ، ٤٦٣/١٠٧١ القاهرة ، ١٩٣١ ، دمشق ١٩٤٥ .
- تاريخ الفلسفة في الإسلام لدى بور ، ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة ، مصر ١٩٥٤ .
- تاريخ الفلسفة الإسلامية ، كوربان ، ترجمة نصير مروة وحسن قبيسي ، بيروت ، ١٩٦٦ .
- تاريخ اليعقوبي ، (أحمد بن اسحاق بن أبي يعقوب بن واضح) ، ٢٨٤ هـ/ ٨٩٧ تحقيق هوتسما ، ليدن ، ١٨٨٣ ، و ط . النجف ١٣٥٨ هـ .
- تأويل مختلف الحديث ، لابن قتيبة ، (أبو محمد عبد الله بن مسلم) ، ٢٧٦ هـ/٨٨٩ تحقيق محمد زهري النجار ، القاهرة ، ١٣٨٦ هـ/١٩٦٦ .
- التبصير في الدين ، للاسفرايني ، (ابو المظفر شاهفور طاهر بن محمد ، ٤٧١ هـ/١٠٨٠ تقديم زاهد الكوثري ومحمود محمد الخضيري ، القاهرة ١٩٤٠ .
- تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان ، لنور الدين عبد الله بن حميد السالمي ، ١٣٣٢ هـ/١٩١٤ ، مطبعة الأزهار ، القاهرة ، ١٣٨٠ هـ/١٩٦١ .
- تذكرة الحفاظ ، للذهبي ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٣٣/١٣٣٤ هـ .
- تذكرة الموضوعات للفتني ، (محمد طاهر بن علي) ، ٩٨٦ هـ/١٥٧٨ ، المنيرية ، القاهرة ، ١٣٤٣ هـ .
- التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ، ترجمة د . عبد الرحمن بدوي ط ٣

دار النهضة ، القاهرة ١٩٦٥ .
- تصحيح الاعتقاد طبع مع أوائل المقالات ، تبريز ، ١٣٦٤ هـ .
- تفسير القرطبي ، شمس الدين بن أحمد ، ٦٧١ هـ/١٢٧٣ دار الكتب المصرية القاهرة ، ١٣٥٦ هـ/١٩٣٧ .
- التفكير الفلسفي في الإسلام ، الدكتور عبد الحليم محمود ، القاهرة ١٩٥٥ .
- تقريب التهذيب ، لابن حجر ، دهلي ١٢٩٠ هـ .
- تلبيس ابليس ، لابن الجوزي ، (جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن البغدادي) ١٢٠١/٥٩٧ ، القاهرة (دون تاريخ) .
- التمهيد في الرد على الملحدة والمعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة ، للباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب) ، ١٠١٢/٤٠٣ تحقيق محمود محمد الخضيري ومحمد عبد الهادي أبو زيدة ، القاهرة ١٩٤٧/١٣٦٦ ، وطبعة أخرى بتحقيق الأب مكارثي اليسوعي ، المكتبة الشرقية ، بيروت ١٩٥٧ .
- التنبيه والاشراف للمسعودي ، (أبو الحسن علي بن الحسين) ، ٣٤٥ هـ/ ٩٥٥ ، ليدن ١٨٩٣ ، و ط . عبد الله الصاوي ، القاهرة ، ١٩٣٨ .
- التنبيه والرد على أهل الأهواء ، للملطي ، (محمد بن احمد بن عبد الرحمن) ، ٣٧٧ هـ/٩٨٦ ، ط . الثانية ، ١٩٦٩ .
- تهذيب التهذيب ، لابن حجر ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٢٧/١٣٢٥ .
- التوحيد واثبات صفات الرب ، لابن خزيمة ، (أبو بكر محمد بن اسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلمي) ، ٣١١ هـ/٩٢٣ ، المنيرية ، القاهرة ، ١٣٥٣ هـ.
- التوراة الهروغليفية ، للدكتور فؤاد حسنين ، القاهرة ، (دون تاريخ) .
- جامع الرسائل لابن تيمية (عبد السلام) ٧٢٨ هـ/١٣٢٧ تحقيق محمد رشاد سالم ، القاهرة ، ١٣٨٩/١٩٦٩ .
- الجانب الالهي من التفكير الإسلامي ، لمحمد البهي ، القاهرة ١٩٦٧ .
- الجمل أو النصرة في حرب البصرة ، لمحمد بن محمد بن النعمان العكبري ، النجف ، ١٣٦٨ هـ .
- حاشية الجامع الصحيح لعبد الله بن حميد السالمي ١٩١٤/١٣٣٢ مطبعة الأزهار البارونية ، القاهرة ، ١٣٢٦ .

- حسن المحاضرة ، في أخبار مصر والقاهرة ، للسيوطي ، مصر (دون تاريخ) .
- حلية الأولياء لأبي نعيم (أحمد بن عبد الله بن أحمد) ، ١٠٣٩/٤٣٠ .
- الحيوان ، للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥٦ هـ/١٩٣٨ .
- الحور العين لنشوان الحميري ، مصر ١٩٤٨ .
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي (محب الدين محمد) ١٧١٠/١١١١ مصر ، ١٣٢٢ .
- خلاصة تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، لأحمد بن عبد الله الخزرجي ، مصر ، ١٣٢٢ .
- خطط المقريزي (تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر) ، ١٤٤٢/٨٤٥ مصر ، ١٣٢٦ .
- الخوارج في الإسلام لعمر أبو النصر ط الثانية مكتبة المعارف بيروت ، ١٩٥٦ .
- الخوارج والشيعة لفلهوزن ، ترجمة عبد الرحمن بدوي ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة ١٩٦٨ .
- دائرة المعارف الإسلامية نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندي ، وأحمد الشنتناوي ، وابراهيم زكي خورشيد ، وعبد الحميد يونس طبع منها احد عشر جزءاً ، مصر ، ١٩٥٧/١٩٣٣ ثم اخذ في اعادة طبع ما ترجم مع زيادات ما وضع في الطبعة الأروبية الجديدة سنة ١٩٦٩ .
- دراسات في الفلسفة الإسلامية ، للدكتور محمود قاسم ، الانجلو المصرية ، القاهرة ط . الأولى ١٣٨٥ هـ/١٩٦٦ .
- الدليل لأهل العقول لأبي يعقوب الوارجلاني ٥٧٠ هـ/ ١١٧٤ القاهرة ١٣٠٦ هـ
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر ، حيدر آباد الدكن ، ١٩٥٠/١٩٤٥ .
- دول الإسلام للذهبي ، (شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان) ٨٤٨/ ١٣٤٧ حيدر آباد الدكن ، ١٣٦٤ .

- الدولة العربية وسقوطها لفلهوزن ، ترجمة الدكتور محمد عبد الهادي شعيرة ، القاهرة ١٩٥٨ .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون ٧٩٩ هـ/١٣٩٦ . مصر ، ١٣٢٩ .
- رد الامام الدارمي عثمان بن سعيد ٢٨٠ هـ/٨٩٣ على بشير المريسي العنيد ، تحقيق حامد الفقي ، ط . الأولى ، مصر ١٣٥٨ هـ .
- رسالة في ذم التأويل لأبي محمد عبد الله بن احمد بن قدامة ضمن عشر رسائل وعقائد سلفية مطبعة المنار ، مصر ، ١٣٥١ .
- رسالة : (ان لم تعرف الأباضية يا عقبي يا جزائري) لمحمد بن يوسف أطفيش ، القاهرة ١٣٢٨ هـ .
- الروض الانف في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة النبوية لابن هشام ، لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ، ١١٨٥/٥٨١ ، مصر ، ١٣٣٢ هـ/١٩١٤ .
- روضات الجنات ، للخوانساري ، (محمد باقر) ١٢٢٦ هـ/١٨١١ ط . الثانية إيران ١٣٦٧ هـ .
- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم للوزير اليماني (ابو عبد الله محمد ابن ابراهيم) ٨٤٠ هـ/١٤٣٦ ، المنيرية ، مصر (دون تاريخ) .
- سرح العيون ، شرح رسالة ابن زيدون لابن نباته المصري (محمد بن محمد) ١٣٦٧/٧٦٨ تحقيق ابراهيم أبي الفضل ، القاهرة ، ١٩٦٤/١٣٨٣ .
- السيرة لابن هشام ، (ابو محمد عبد الملك بن ايوب الحميري)٢١٨ هـ/٨٣٣ تحقيق مصطفى السقا ، وابراهيم الابياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، الحلبي ، القاهرة ، ١٩٣٦/١٣٥٥ .
- سلم العامة والمبتدئين إلى معرفة أيمة الدين ، لعبد الله بن يحيى الباروني النفوسي ، مصر ، ١٣٢٤ هـ .
- السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات لفان فلوتن ترجمة حسن ابراهيم حسن ، ومحمد زكي ابراهيم ، مصر ١٩٣٤ .
- السير ، لأحمد بن سعيد بن الواحد الشماخي ١٥٢١/٩٢٨ طبع حجري ، قسنطينة الجزائر ١٣٠١ .

- شامل الأصل والفرع ، لمحمد بن يوسف أطفيش قطب الأيمة ١٩١٣/١٣٣٢ المطبعة السلفية ، القاهرة ١٣٤٨ .
- الشامل في أصول الدين للجويني ، تحقيق الدكتور علي سامي النشار وفيصل بدير عون ،وسهير محمد مختار ، دار المعارف الاسكندرية ، ١٩٦٩ .
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد بن مخلوف ، مصر ١٣٤٩ هـ .
- شخصيات قلقة في الإسلام مقالات لماسينيون وهنري كوربان ترجمها د . عبد الرحمن بدوي ط . الثانية القاهرة ، ١٩٦٤ .
- شرح الجهالات لأبي عمار عبد الكافي ، مخطوط دار الكتب ، رقم ٢٢٢٩٣ ب .
- شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (عز الدين ابو حامد عبد الحميد المعتزلي) ١٢٥٨/٦٥٥ ، تحقيق ابراهيم أبي الفضل القاهرة ، ١٣٨٧ هـ/١٩٦٧ .
- شرح القصيدة النونية ، لمحمد بن خليل هراس ، القاهرة (دون تاريخ) .
- الشريعة ، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري ، ٣٦٠ هـ/ ٩٧٠ ، القاهرة ١٣٦٩ هـ/ ١٩٥٠ .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة ، مصر ، ١٣٦٤ و ط . سنة ١٩٣٢/١٣٥٠ .
- الشفاء بتعريف حقوق المصطفى ، للقاضي عياض بن موسى ١١٤٩/٥٤٤ القاهرة ١٣٧٦ هـ/١٩٥٦ .
- صفة الصفوة ، لابن الجوزي (عبد الرحمن بن علي) ١٢٠١/٥٩٧ ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٥٥ هـ .
- الصلة بين التصوف والتشيع ، للدكتور كامل مصطفى الشيبي ، مطبعة الزهراء ، بغداد ١٩٦٤/١٣٨٣ .
- صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام ، للسيوطي ، تحقيق علي سامي النشار ، مصر ، ١٩٤٦ .
- ضحى الإسلام ، احمد امين ، ط . الثالثة ، القاهرة ١٩٤٩ .
- طبقات الدرجيني ، مخطوط الشيخ ابن يوسف بالجزائر ، ومخطوط دار الكتب المصرية ، رقم ١٢٥٦١ ح .

– طبقات الشافعية الكبرى ، السبكي (تاج الدين عبد الوهاب) ، ١٣٦٩/٧٧١ القاهرة ، ١٣٤٤ هـ .
– طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي ، مصر ، ١٩٥٢ .
– طبقات علماء افريقية ، لأبي العرب ، (محمد بن أحمد) ، الجزائر ، ١٩١٤/١٣٣٢ .
– الطبقات الكبرى لابن سعد (محمد الزهري) ٢٣٠ هـ/ ٨٤٤ ليدن ، ١٣٢٢/ ١٣٢٩ هـ .
– طبقات المعتزلة ، لابن المرتضى ، الزبيدي ، (أحمد بن يحيى) ٨٤٠ هـ/ ١٤٣٧ . بيروت ، ١٩٦١ .
– عبد الله بن سبا ، المرتضى عسكري ، ط . الثانية ، القاهرة ١٣٨١ هـ .
– العبر في خبر من غبر ، للذهبي ، الكويت ، ١٩٦١ .
– العقد الفريد لابن عبد ربه (شهاب الدين احمد بن محمد) ٣٢٨ هـ/ ٩٥٠ ، مصر ١٣٤٨ هـ/١٩٥٣ .
– العقيدة والشريعة في الإسلام ، لجولد زيهر ، ترجمة يوسف موسى وعبد العزيز عبد الحق ، وعلي حسن عبد القادر ، مطبعة الكاتب المصري ، ١٩٤٦ .
– العقيدة النظامية لامام الحرمين عبد الملك الجويني ، مطبعة الأنوار ، ١٣٦٧ / ١٩٤٨ .
– العلو للعلي الغفار ، للذهبي (شمس الدين محمد بن احمد) ١٣٤٧/٧٤٨ القاهرة ، ١٩٣٨/١٣٥٧ .
– علي وبنوه ، للدكتور طه حسين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
– فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر ، القاهرة ، ١٣٤٨ هـ .
– الفتنة الكبرى ، (عثمان) للدكتور طه حسين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
– فتوح البلدان للبلاذري ، مصر ١٩٣٢/١٣٥٠ .
– الفرق بين الفرق ، للبغدادي (أبو منصور عبد القاهر بن طاهر) ١٠٣٨/٤٢٩ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، (دون تاريخ) .
– فرق الشيعة ، للنوبختي (من أهل القرن الثالث) ، النجف ، ١٩٣٦ .

- الفصل في الملل والأهواء والنحل ، لابن حزم (أبو محمد علي بن محمد) ١٠٦٥/٤٥٦ .
- الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيق ، للدكتور ابراهيم بيومي مدكور ، ط . الثانية القاهرة ، ١٩٦٨ .
- فلسفة ابن رشد ، (فصل المقال ، فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ، والكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة ، وبه ردود ابن تيمية على ابن رشد) لابن رشد (محمد بن احمد بن محمد) ١١٩٩/٥٩٥ ، المطبعة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٨/١٣٨٨ .
- الفهرست لابن النديم (أبو الفرج محمد بن اسحاق) ٩٩٥/٣٨٥ ، مصر ١٣٤٨ هـ .
- فهرس الكتب العربية الموجودة في دار الكتب المصرية ، مصر ١٣٦١/١٣٤٢ هـ .
- فهرست المخطوطات المصورة في معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية ، الأول وضعه فؤاد سيد ، والثاني وضعه لطفي عبد البديع ، القاهرة ١٩٥٧/١٩٥٦ .
- فهرس المكتبة الأزهرية للكتب الموجودة إلى سنة ١٩٥٠/١٣٦٩ ، أشرف على وضعها أبو الوفاء المراغي ، القاهرة ، ١٩٥٠ واعيد طبع الجزء الأول منه سنة ١٩٥٣/١٣٧١ .
- فهرس مكتبة البلدية بالاسكندرية ، وضعه أحمد أبو علي الاسكندرية ، ١٣٤٤/ ١٣٤٩ هـ .
- فهرس مكتبة البلدية بالاسكندرية ، وضعه أحمد أبو علي ، الاسكندرية ، ١٣٤٩/١٣٤٤ هـ .
- قانون الموضوعات والضعفاء ، لمحمد طاهر بن علي الفتني ، الهندي ٩٨٦/ ١٥٧٨ ، المنيرية ، مصر ، ١٣٤٣ هـ .
- قطعة من كتاب الأديان ، لمجهول مخطوط دار الكتب المصرية رقم ٢٢٢٩٨ ب
- قناطر الخيرات (في أصول الدين) لاسماعيل الجيطالي ، القاهرة ، ١٣٠٧ هـ .
- الكامل في التاريخ ، لابن الأثير (عز الدين علي بن محمد) ١٢٣٢/٦٣٠ ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٥/١٣٨٥ .

- الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد ، (أبو العباس محمد بن زيد) ٢٨٥/ ٨٩٨ ، التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٣٥٥ هـ .
- كشاف اصطلاحات الفنون ، للتهانوي (مولانا نجم الدين) ١٢٧٢/٦٧٥ كلكتا ، ١٨٥٤ .
- كشف الظنون عن أسماء الكتب والفنون ، لحاجي خليفة (مصطفى بن عبد الرحمن) استنبول ، ١٣٦٠ هـ/١٩٤١ .
- كشف الغمة الجامع لأخبار الأمة ، لمجهول ، مخطوط دار الكتب المصرية رقم ١٢٩٦٨ .
- لب اللباب في تحرير الأنساب ، للسيوطي ، ليدن ١٨٦٢/١٨٦٠ .
- اللباب في تهذيب الأنساب ، لابن الأثير (عز الدين علي بن محمد) ٦٣٠/ ١٢٣٢ ، مصر ، ١٣٦٩/١٣٥٦ .
- لسان العرب ، لابن منظور ، (محمد بن مكرم) ، ٧١١ هـ/١٣١١ ، بولاق ، ١٣٠٨/١٢٩٩ .
- لسان الميزان لابن حجر ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٣١ هـ .
- مجموعة تفسير شيخ الإسلام لابن تيمية تحقيق عبد الرحمن شرف الدين ، بمباي الهند ، ١٩٥٤/١٣٧٤ .
- مجموع فتاوي ابن تيمية ، مصر ، ١٣٢٩ هـ .
- المحبر ، لمحمد بن حبيب ، حيدر آباد الدكن ، ١٩٤٢/١٣٦١ .
- مختصر تاريخ الأباضية ، لأبي الربيع سليمان الباروني ، تونس ١٩٣٨/١٣٥٧ .
- مدونة أبي هانم ، مخطوط دار الكتب المصرية رقم ٢١٥٨٢ ب .
- مروج الذهب ، للمسعودي (أبو الحسن علي بن الحسين) ، ٩٥٦/٣٤٦ ، مصر ، ١٣٤٦ هـ .
- المسند ، للربيع بن حبيب (من أهل القرن الثاني) القاهرة ، ١٣٤٩ هـ .
- المصباح المنير ، (أحمد بن محمد) ، ٧٧٠ هـ/١٣٦٨ هـ ، بولاق ، القاهرة ، ١٩٣٩ .
- معجم البلدان ، لياقوت الحموي (أبو عبد الله بن عبد الله الرومي) ، ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٩ ، القاهرة ، ١٣٠٦ هـ و ط . القاهرة أيضاً (١٣٢٣ – ١٣٢٥) .

– معجم المطبوعات العربية ، ليوسف اليان سركيس (١٩٣٢) ، القاهرة ، ١٣٨٧/١٩٦٧ .
– المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، لمحمد فؤاد عبد الباقي ، مطابع الشعب ١٣٧٨ هـ .
– المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ، ليدن ، ١٩٣٦/١٩٦٩ ولم يكمل بعد .
– مفتاح كنوز السنة ، ترجمة محمد عبد الباقي ، القاهرة ١٩٣٣ .
– مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ، للاشعري (ابو الحسن علي بن اسماعيل) ٣٢٤/٩٣٥ تحقيق ريتر ، استانبول ، ١٩٢٩ .
– المقالات والفرق للقمي ، (سعد بن عبد الله أبي خلف الأشعري) ، ٣٠١ هـ/ ٩١٣ ، تحقيق محمد جواد ، طهران ، ١٩٦٣ .
– مقدمة التوحيد وشروحها ، للتماخي ، (أحمد بن سعيد) ، ولأبي سليمان داود بن ابراهيم ، التلاتي ، ولابراهيم أطفيش الجزائري ، القاهرة ، ١٩٥٣ .
– المقدمات الخمس والعشرون من دلالة الحائرين ، لموسى بن ميمون ٦٠٥/١٢٠٨ وشرحها للتبريزي (محمد بن أبي بكر بن محمد) من أهل القرن السابع ، تحقيق زاهد الكوثري ، القاهرة ، ١٣٦٩/١٩٣٩ .
– الملل والنحل ، للشهرستاني (محمد بن عبد الكريم بن أحمد) ٥٤٨/١١٥٣ ، تحقيق محمد سيد كيلاني ، البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٨٧/١٩٦٧ .
– مناهج الأدلة في عقائد الملة ، لابن رشد مع مقدمة في نقد مدارس علم الكلام ، للدكتور محمود قاسم ، ط . الثانية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
– المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، لابن الجوزي ، حيدر آباد الدكن ، ١٣٥٧ .
– المنقذ من الضلال لأبي حامد الغزالي ، (محمد بن محمود) ، ٥٠٥/١١١١ تحقيق الدكتور عبد الحليم محمود ، مصر ، ١٩٥٢ .
– منهاج السنة النبوية ، لابن تيمية ، بولاق ، ١٣٢١ هـ .
– منهج المعارج لأخبار الخوارج ، بالإشراف على الإسراف من دينهم المارج ، وموسوماً ان شئت بالسيرة الخارجية ، المحتوية على كل غائلة وبلية ، لعثمان بن

عبد العزيز بن منصور الناصري الحنبلي ، سود كتابه هذا في سنة ١٢٤٠ هـ ، بالبصرة ، وبيضه في سنة ١٢٥٥ هـ ، ويبدو أنه توفي في أثناء النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري ، وترجمته موجودة في كتاب مختصر طبقات الحنابلة ، المخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٤٧٦ تاريخ ص ٦٢ كما هو منصوص عليه في الورقة الأولى من الكتاب بقلم احد المطلعين عليه ، ولم نتمكن من الحصول على مختصر طبقات الحنابلة في الدار المذكورة .
أوله : الحمد لله هادي أوليائه سواء السبيل ، وموفقهم في شرعه فهم مواضع الدليل . آخره : وبسطوا السنتهم وسيفهم عليهم بالغلو والصلف والحيف ، فالأمة في محنة منهم ... من سفك دمائهم ، ونهب أموالهم ، لا يجدون منهم لهم راحة ، ولا في الأرض منهم منتأى وبراحة .
به ٣٦١ ص ومسطرته ٢٥ سطراً ومقاسه ٢٢/٣٣ سم وناسخه يدعى محمد بن حمد بن نصر ، نسخه بخط نسخي عادي وقوبل بنسخة كتبت بخط المؤلف ، أما تاريخ النسخ فهو ١٢٥٩ هـ .

- مونس الأحبة في أخبار جربة ، لمحمد أبو راس الجربي (متوفى بعد سنة ١٢٢٢ هـ) تحقيق محمد المرزوقي ، وتقديم حسن حسني عبد الوهاب ، تونس ١٩٦٠ .
- النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة ، لابن تغري بردي (يوسف الأتابكي) ١٤٦٩/٨٧٤ ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٦/١٩٢٩ .
- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، للدكتور على سامي النشار ، دار المعارف ، الاسكندرية ، الجزء الأول ، ١٩٦٥ ، والجزء الثاني ، ١٩٦٦ والجزء الثالث ، ١٩٦٩ .
- نهاية الاقدام في علم الكلام للشهرستاني ، تحقيق الفرد جيوم ، (دون تاريخ) .
- النور (عقائد الأباضية) ، لعبد العزيز المصعبي ١٨٠٨/١٢٢٣ ، القاهرة ، ١٣٠٦ هـ .
- هدى الساري ، مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، لابن حجر (شهاب الدين احمد بن علي بن محمد) ، ١٤٤٨/٨٥٢ ، دار الكتاب الجديد ، لجنة احياء التراث الإسلامي القاهرة ١٩٦٩ .

- وعاظ السلاطين للدكتور علي الوردي ، بغداد ، ١٩٥٤ .
- وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، (أبو العباس احمد بن محمد بن ابراهيم) ٦٨١ / ١٢٨٣ ، تحقيق محي الدين عبد الحميد ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- وقعة صفين ، لنصر بن مزاحم المنقري ، ٢١٢ هـ/٨٢٧ ، تحقيق عبد السلام هارون ، مصر ، ١٣٦٥ هـ .

المـراجع الأجنبية

— Allouche, i.S. Deux êpitres de théologie Abadite, HESPERIS, 22 (1936).
— Encyclopédie de l'Islam
— Etudes d'orientalisme dediées a la mémoire de Lévi-provençal, Maisonneuve et Larose, Paris, 1962, Tome I et II.
— Frank, M. AD. Dictionnaire des Sciences. Philosophiques, 3eme tirage, Paris, 1885.
— Lalande, Vocabulaire technique et critique de la philsophie, presses universitaires de France, Paris, 1951.
— Lewicki, T. Mélanges bérbéres-Ibadites, REI, 10 (1936).
— Motylinski, A. de C. L'Aqida des Abadites (Recueil de mémoires et de textes publiés en l'honneur du XIVeme congrés des Orientalistes par les professeurs de l'Ecole superieure des Lettres et Medersas.
— Pearson, J. D. Index Islamicus, Supliment Cambridge, England, 1962.
— Smith, P. The Ibadites, MW, 12 (1922).
— Gilson, E. La philosophie aux moyen âge, Payot, Paris, 1962.

فهرست موضوعات الجزء الثاني

طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية
وحدة الرغاية — الجزائر
2013

Achevé d'imprimer sur les presses
ENAG, Réghaïa
-Algérie-
Bp 75 Z.I. Réghaïa Tél : (021) 84 85 98 / 84 86